

هذه حاشية العالم العلامة الحبر البحر الفهامة

الشيخ حسن العطار على شرح

الأزهرية في علم النحو للشيخ

خالد الأزهرى نفعنا

الله بهما

آمين

﴿فهرست حاشية العلامة العطار على الازهرية في علم العربية﴾

مجموعه	
٩	مبحث الكلام
١٩	أجزاء الكلام
٢٠	علامة الاسم
٣٠	علامة الفعل
٣٢	علامة الحرف ثم اللفظ قسمان
٣٤	أقسام المفرد
٣٥	أقسام الاسم
٣٧	أقسام الفعل وأقسام الحرف
٣٩	أقسام المركب
٤١	تقسيم الاسم الى معرب ومبني
٤٢	المعرب
٤٣	المبني
٤٤	المعرب قسمان
٤٧	المبني قسمان
٤٩	تقسيم الفعل الى معرب ومبني
٥٦	تعريف البناء
٥٨	أنواع البناء
٥٨	تعريف الاعراب
٥٩	أنواع الاعراب
٨٤	باب علامات الافعال وأحكامها
٨٨	باب المرفوعات سبعة
٨٩	الباب الاول باب الفاعل
٩٣	الباب الثاني باب نائب الفاعل
٩٥	الباب الثالث والرابع باب المبتدأ والخبر
٩٨	الباب الخامس باب اسم كان وأخواتها
١٠٢	الباب السادس باب خبران وأخواتها
١٠٤	باب تقسيم النواضع
١٠٧	الباب السابع باب تابيع المرفوع
١٠٨	المنع
١١١	المعارف ستة

١١٥. التوكيد  
 ١١٦. حلف الميانه وحلف النقي  
 ١٢٥. البذل  
 ١٢٦. المنصور بن مستنصر  
 ١٢٧. المنصور بن  
 ١٣٠. لافوليا اطلق  
 ١٣١. المنصور لاجله  
 ١٣٢. المنصور فيه  
 ١٣٤. المنصور فيه  
 ١٣٥. خبر كندر لغو، نواصم ان واغوا تهتم لال  
 ١٤٠. تحقيق  
 ١٤١. المشتق  
 ١٤٥. لا اله الا الله  
 ١٤٦. المنادى  
 ١٤٧. خبر كندر اخواتها  
 ١٥٢. خبرها الطازية  
 ١٥٣. التابيع فخره  
 ١٥٤. الفصل آخول من انا دخل غايه فمجدد نواب  
 ١٥٧. الجوزم  
 ١٦٠. الجوزم من فحين  
 ١٦١. ذكر الجن و قسامها  
 ١٦٢. الجمل التي لا تحمل لامن لا عراب  
 ١٦٤. الجمل التي لا تحمل من الاعراب  
 ١٦٥. حكاية الجمل بعد نهال خور حكاية  
 ١٦٨. عراب الدول

هذه حاشية العالم العلامة الحبر البحر الفهامة

الشيخ حسن العطار علي شرح

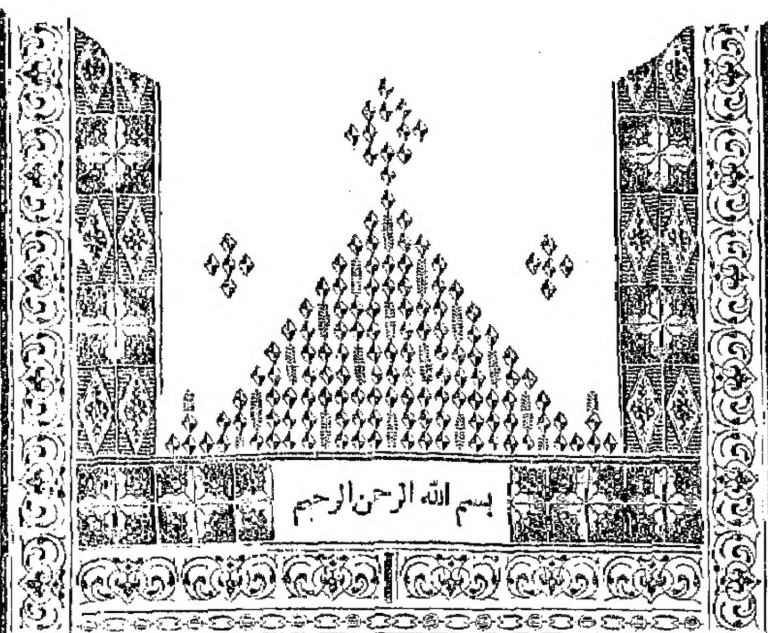
الأزهرية في علم النحو للشيخ

خالد الأزهرى نفعنا

الله بما

آمين





(أما بعد) حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله فيه قول الفقير حسن بن محمد العطار الشافعي المصري الأزهرى شفى الله ذنوبه ويستريح به \* هذه خواش كتبت جمعها على شرح الأزهرية في علم النحو وقت قرأتى لذلك الكتاب بالجامع الأزهر لبعض الطلبة ثم شرعت في نقلها من المسودة قد هم مصر ما دهمها من حادثة المسكرة القبرنيس نخرجت فلما من مصر إلى البلاد الرومية مستحجبا للمسودة وغيرها من بعض كتبي فأثقت بالبلاد الرومية مدة طويلة ثم توجهت إلى دمشق الشام فصادف دخول فيها زوال يوم الجمعة الثاني من شهر ربيع الأول سنة خمس وعشرين ومائتين وألف فالتقت مني بعض أخواني من أهل العلم بتلك البلاد قراء الكتاب فشرعت في نقل هذه الحاشية وكاتبها رجاء أن ينفع بها أخواننا طلبة العلم فأفوز بدعوة أخ صالح ينظر فيها وأسأل الله أن ينفع بها ويختم لي بالإيمان ويغفر لي الخطايا عنه وكرمه وهو حسبي ونعم الوكيل قال المؤلف رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأنا ببسملة افتدأنا بأسلوب الكتاب المجيد وعملنا بالسنة قولاً وفعللاً أما الأول فلفقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أجندم أو أقطع أو أبرر روايات وأما الثاني فالأنه صلى الله عليه وسلم كان يكتب أولاً باسم الله ثم لما نزلت آية هو وصار يكتب بسم الله ثم لما نزلت قل ادعوا لله أو ادعوا الرحمن صار يكتب بسم الله الرحمن ثم لما نزلت آية الفل صار يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وهذا يقتضي أن البسملة تعدت أول ما أنزل مع أنه نقل عن أبي بكر التومسي اجتماع علماء كل ملة على أن الله افتتح الكتب السماوية بالبسملة وأنهم أنزلت على آدم ولعله اغتا فتحت بها الكتب السماوية بعد ترتيبها أو أنهم افتتحوها بنفس

بسم الله الرحمن الرحيم

الأمر لأن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب لأنهم أول ما أنزل لان  
أول ما أنزل سورة اقرأ أو ما تقر بغيرها نزلت بدون بسطة \* ثم الباقى في بسم الله ان  
كانت أصلية احتسبت متعلقاً به وهو ما فعل كأولف وهو مذهب الكوفيين  
قال ابن هشام وهو المشهور في التفاسير والأعاريب فالجمله فعلية وبسم ظرف لغو  
متعلق بالفعل والمجرور في محل نصب بذلك الفعل على المفعولية وقدرة البصريون  
لنهما فالجمله اسمية وهو ما مبتدأ وبسم ظرف لغو متعلق به فمحل المجرور نصب على  
المفعولية وقوسم المصدر لا يعمل محذوفاً خاص بغير الطرف ثم وسعهم فيه والخبر  
محذوف والأصل ابتدائي بسم الله الخ كأن وما خبر وبسم ظرف مستقر متعلق به  
فمحل المجرور نصب على المفعولية أيضاً والأصل ابتدائي كأن بسم الله الخ فعلى كلا  
الاحتمالين المبتدأ وخبره محذوفان إلا أن بسم على الأول متعلق بالمبتدأ وعلى  
الثاني يتعلق بالخبر وينبئ على الوجهين أن حذف المتعلق واجب على الثاني لعمومه  
دون الأول ورجح مذهب الكوفيين بقلة المحذوف لان المحذوف عليه كان وعلى  
الثاني ثلاث كلمات وبأن الأصل في العمل للأفعال وبكثرة التصریح بالمتعلق فعلا  
كما في آية اقرأ باسم ربك وحديث باهمل ربى وضعت جنبى ثم ان كان المراد بلفظ  
الجلالة الذات الاقدس فاضافة اسم اليه حقيقة وإن أريد به اللفظ فالاضافة بياينة  
ويكون في ارجاع الضمير المستتر في الرحمن الرحيم له بمعنى الذات استخدام الرحمن  
الرحيم نعتان واشتهر فيها بحسب الاعراب تسعة أوجه جهاورفعهما ونصبهما ورفع  
الأول ونصب الثاني وبالعكس ورفع الثاني ونصبه مع جهاور رفع نعتها من جهاور  
مع نصب الرحمن أوردناه واعتراض ذلك بجواز الاعتراض بين الصفة والموصوف كما  
في قوله تعالى وإنه لتقسم لو تعلمون عظيم وأجيب بأن المنع ليس من حيث الاعتراض  
بل من حيث ان في انقطع ثم الاتباع رجوعاً للشيء بعد الانصراف عنه ومن حيث ان  
التابع أشد ارتباطاً به فكيف يؤخر عن المقطوع وجعل الرحمن نعتاً مبنياً على أن  
كلام الرحمن والرحيم صفة مشبهة وقيل ان الرحمن علم بذليل وقوته في القرآن كثيراً  
متبوعاً لا تابعاً جري على هذا العلم وابن مالك وعلى هذا فيعرب بدلاً من لفظ الجلالة  
لا نعتاً والرحيم نعت له لا للجلالة إذ لا يتقدم البديل على النعت ويظهر أثر الخلاف في  
الجار للرحمن ما هو فعلى القول بأنه نعت يجري فيه الخلاف في تابع المجرور في غير  
البديل أهو مجرور بما جاز المتبوع أو بنفس التبعية والأصح الأول وعلى القول بأنه  
بديل يكون مجروراً بحذف عامل للعامل في المتبوع لما تقرران البديل على نية تكرار  
العامل وعلى أحد الأوجه المقررة سابقاً من جعل كل من الرحمن الرحيم خبراً لمبتدأ  
محذوف فكل من الجملةين أعني هو الرحمن هو الرحيم مستأنف استثنافاً نحو يا أو  
بما نأوا قاعاً عن جواب سؤال مقدر أسكن هذا السؤال ليس القصد به طلب التبعين  
إذا لمولى معلوم غير مجهول بل هو سؤال من يريد التلذذ بالجواب وتعظيم شأن السؤال  
عنه مع العلم به \* فن قلت قد تقرران الجمل بعد المعارف أحوال ونفط الجلالة أعرف

المعارف فقتضاه أن يكون كل من الجملتين حالا على هذه المساعدة \* فالجواب أن ذلك  
وان صح لفظا لكنه منع منه مانع معنوي لان الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها  
والعامل فيها على تقدير الحالية متعلق بالسملة فكانه يقول أبدأ بسم الله في حالة  
كونه رجما نارا حيا وليس المعنى على التقييد لان الملاحظ البداء باسمه تعالى مطلعا  
بدون التقييد بوصف من الأوصاف هذا خلاصة ما يقال هنا ولنا زيادة تحقيق في  
هذا المقام في حاشيتنا على شرح القواعد للؤلؤ (قوله الحمد لله) الحمد هو الشناء بالجميل  
على جهة التعظيم لأجل جميل اختياري فعلى جهة التعظيم مخرج للاستتراء  
والسخريية واختياري مخرج للشناء لأجل جميل غير اختياري فإنه مدح لا حمد لان  
المدح أعم مطلقا من الحمد لانه يقال مدحت اللؤلؤة على صفاتها ومدحت زيدا على  
رشاقتها قد ولا يقال حمدت ما ومنهم من قال ان المدح مساو للحمد وما قيل في اللؤلؤة  
والقدم ولا عبرة به ودرج على ذلك صاحب الكشف حيث قال الحمد والمدح أخوان  
وعلى هذا أو التقييد بالاختياري لبيان ماهية الحمد لا للاحتراز (قوله على جميع  
الأحوال) يصح في على أن تكون بمعنى في على حد قوله تعالى ودخل المدينة على حين  
غفلة من أهلها والأحوال جميع حال وهي ما عليه الإنسان من خير أو شر فالمعنى أحمد  
الله في جميع الأحوال التي أنا متلبس بها فلا أغفل عن حمده طرفتين ويصح أن  
يراد بالأحوال الأوقات وهو قريب مما قبله ويحتمل أن تكون على تعليلية أي أنشئ  
الحمد لله باعتراضي بضمون هذه الجملة وهي قوله الحمد لله لأجل جميع الأحوال فالتعليل  
ليس لهذه الجملة المنطوق بها بل للحمد الجزئي الحاصل من الاعتراف بضمون هذه الجملة  
وأل في الأحوال ان كانت للاستغراق بجميع تأكيده وان كانت للجنس بجميع  
تأسيس وحمده تعالى على الضراء باعتبار ما يترتب عليها من الثواب والأجر وأما  
يجوز أن ينتهي الإنسان بما هو أعظم منها فيحمد الله إذ خفف عنه الضرر وابتلاه بما  
هو أقل مما يجوز أن ينتهي به ونحو ذلك وفي ذكر الأحوال وما بعده من الكلام  
والحروف والألفاظ وغير ذلك مما لمجبه المصنف لعلم النحو براعة استهلال وهي أن  
يذكر المصنف في طائفة كتابه ما يشعر بقصوده ومعنى براعة استهلال ابتداء بارع  
أي فائتي غيره من الابتداء آت لكونه أشير فيه للقصود (قوله وأشهد الخ) أي بها  
تأسيسا به صلى الله عليه وسلم في خطبه وأقوله عليه الصلاة والسلام كل خطبة ليس  
فيها تشهد فهي كاليد الجذماء أي أعلم وأدعن وأقر وأعترف (قوله أن لا اله) أن  
مخففة من النقلة واسمها ضمير الشأن وجملة لا اله الا الله خبرها ولا نافية للجنس والـ  
اسمها مبني معها على الفتح في محل نصب والاحرف استثناء والله يصح فيه الرفع على  
أنه بدل من الضمير المستتر في خبر لا أي موجود أو يمكن أو أنه بدل من محل لامع اسمها  
لان محله ما رفع أي بالابتداء عند سبويه ولا يصح رفعه على أنه خبر لا لما يلزم عليه  
من كون لا محلت في معرفة ولا انما تعمل في النكرات ويصح فيه النصب على  
الاستثناء لا على أنه بدل من اسم لا باعتبار محله لان البديل على نية تكرار العامل

الحمد لله على جميع الأحوال  
\* وأشهد أن لا اله الا الله

فيلزم عليه افعال لا في المعرفة وهي لا تعمل فيها كما علمت (قوله وحده) منصوب على  
 الحال من الله أي منفرد في ذاته وصفاته وأفعاله فقوله لا شريك له تأكيد لان المعنى  
 المستفاد منه وهو نفي المشاركة في الأفعال مستفاد مما قبله أو أن معنى وحده منفردا  
 في ذاته وصفاته فلا شريك له على هذا تأسيس (قوله المنزه) بالرفع والنصب صفة الله  
 وكلامه نائب فاعل فهو نعت سببي وكلام الله تعالى يطلق على الكلام اللفظي الذي  
 نقره وهو تعبد بتلاوته ومعنى اضافته لله تعالى أنه مخلوق له تعالى ليس من تاليفات  
 البشر وهذا الكلام ليس منزها عن الالفاظ والحروف بل هو اللفاظ وحروف  
 ويطلق على الصفة انفسية القدسية القائمة بذاته تعالى التي هي احدى صفات المعاني  
 كالعلم والارادة وغيرهما من بقية صفات المعاني وهذه الصفة هي المنزهة عن الحروف  
 والالفاظ عند عامة أهل السنة بخلاف الخنابلة القائلين ان كلامه النفسى بحروف  
 قدسية وخلاف المعتزلة النافين لتلك الصفة أي ينفون زيادتها على الذات فيقولون ان  
 معنى كونه تعالى متكلما انه يخاطب الكلام في شيء ليسمع لا أنه قام به صفة الكلام كما  
 يقول أهل السنة ومحل الكلام كتب الكلام (قوله عن الالفاظ) جمع لفظ على غير  
 قياس لان فعلا اذا كان صحيح العين لا ينقاس جمعه على أفعال بل الذي ينقاس هو  
 معتل العين كما سيأتي والمراد بالالفاظ اللفظات جمع تلفظ وهو اخراج اللفظ واللفظ  
 أثره وانما أولنا بذلك ليصح تعليق قوله بالحروف والمراد بالمقال المقول فهو مصدر  
 بمعنى اسم المفعول فظرفية الحروف فيه من ظرفية الجزئية في الكل (قوله مجمدا) بدل  
 من سيد أو عطف بيان عليه ومحمد علم منقول من اسم مفعول الفعل المضارع أي  
 المكرر العين وهو محمد يوزن فعل بالثنية يسمى به لكثرة خصاله الحميدة أو لكثرة  
 حمد الناس له وعبدته خبران وهو في الأصل صفة ثم استعمل استعمال الالهة وهو قدومه  
 امتثالا لما في الحديث الصحيح وأمكن قولوا عبد الله ورسوله ولأنه أحب الأسماء الى  
 الله سبحانه وتعالى وأرفعها اليه قال الشيخ أبو علي الدقاق ليس للعبد صفة أتم ولا  
 أشرف من العبودية ولهذا أطلقها الباري سبحانه وتعالى على نبيه في أشرف  
 المقامات قال تعالى سبحانه الذي أسرى بعبدته الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب  
 تبارك الذي أنزل الفرقان على عبده فأوحى الى عبده ما أوحى وقد حقق أن عبودية  
 الرسول أكل من رسالته ليكونها أنصرا فامن الخلق الى الحق والرسالة أنصرا فامن  
 الحق الى الخلق ولان العبد يتكفل مولاه باصلاح شأنه والرسول يتكفل باصلاح  
 شأن الأمة والرسول لغة المرسل وهو في الأصل مصدر بمعنى الرسالة قال الشاعر  
 لقد كذب الواسون ما فهمت عندهم \* بقول ولا أرسلاتهم برسول  
 فلذلك شئ وجمع وأفرد باعتبارات كما في انار سولا ربل أي موسى وهرون ولقد جاءت  
 رسالتنا ابراهيم وأقرب في انار رسول رب العالمين أي موسى وهرون وشرا انسان أوحى  
 اليه بشريع وأمر بتبليغه والنبي انسان أوحى اليه بشريع وان لم يؤمر بتبليغه فبينهما  
 لعموم والخصوص المطلق وقد يطلق الرسول على أعم من ذلك قال النووي في شرح

وحده لا شريك له المنزه  
 كلامه عن الالفاظ بالحروف  
 في المقال \* وأشهد أن  
 سيدنا محمدا عبده ورسوله

مسلم ان الرسول يتناول جميع رسل الله من الملائكة والآدميين قال تعالى الله  
يصطفى من الملائكة رسلا ممن الناس ولا يسمى الملك نبيا فعلى هذا بين ان رسول  
والنبي عموم وخصوص من وجه (قوله المبين) أي المفرق بين الهدى أي الاسلام  
والضلال أي الكفر (قوله صلى الله عليه وسلم) جمع بين الصلاة والسلام عملا بقوله  
تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وجرى مجازا من كراهة الاختصار على  
أحد هما جملة الصلاة خبرية لفظا انشائية معني وكذا جملة السلام معني صلى الله عليه  
طلب أي ارحمه رحمة تليق بجنابة النيف وسلم عليه أي سلمه مما بعد نقضا بالنسبة  
لثبته الشريف زيادة في شرفه اذا السكامل يقبل الترتيب في السكالات (قوله وعلى  
آله) المراد بهم هنا أمة الاجابة لان المتامم مقام دعا وقد يفسر الال بغير ذلك بحسب  
ما يليق بكل مقام والمناسبات لوصفهم هنا يجعلهم مصدرا الصحيح الافعال التفسير  
بأن تقيا الاممة ولا يضاهي لفظ آل الالعلاء عن له خطر دينيا كان أو دنيويا ومن  
الثاني آل فرعون والاضح اضافته للتصغير خلافا لمنعه قال

وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آله

قال الشماوي لكن الأولى اضافته للظهور قبل ولا يضاف الى نكرة ولا الى مؤنث وورد  
الثاني بقول زهير في مطلع بعض قصائده \* عفا عن آل فاطمة الجواء \* ولا يدخل  
المضاف اليه فيه كقول آل فلان كذا الا بقرينة كقوله عليه الصلاة والسلام للرس  
انا آل محمد لا تحل لنا الصدقة (قوله الذين جعلهم الله) صفة لآل والمصدر مكان  
المصدر وصحيح الافعال من اضافة الصفة للوصف أي جعلهم الله محلا ومنشأ  
المصدر والافعال الصحيحة أي الموافقة للشرع (قوله وعلى أصحابه) انما أعاد الصبح  
وان كان تفسير الال بتقيا الاممة يتناولهم اعمنا بشأنهم ولا يجرى بغير الال هنا  
بحر مؤني حتى هاشم والمطلب فلا يشمل الصبح فيعرض عليه بعدم ذكر الصبح وأصحاب  
جمع صبح بكسر العين مختص صاحب أو مختف صبح بالسكون وليس جمعا لصاحب  
لان فاعلا لا يجمع على أفعال ولا جمعا للصبح بالسكون أيضا لانه لا يجمع على أفعال  
الا اذا كان معتل العين كنب وأثواب وبيت وأبيات ومال وأموال وقيل انه  
يجمع على أفعال كفرخ وأفراخ وقر وأقراء وبعل وأبغال نعم هو قياسي في معتل  
العين وقد حقق بعض أن فاعلا يجمع على أفعال كشاهدوا شهداء وحيشنذ فيصح أن  
يجمع صاحب على أصحاب وصبح بسكون الحاء اسم جمع لصاحب ويجمع أيضا على  
صحاب ككعب وكعب وأما الصحابة بكسر الصاد فتحذف المصدر بمعنى الصحبة أطلق  
على أصحاب مبالغة على حذر بدعدل واليه ينسب الصحابي والصاحب لغة من ينك  
وبينه مواصلة ومداخلة واصطلاحا من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمناته ولو في  
ظلمة ولو كان أعشى أو غيرهم اجتماعا معارفيا وان لم يشعروا به ولو كان من جنس غير  
البشر (قوله من اللحن) متعلق بالسلامة وهو مخالفة صواب الاعراب ويطلق على  
ما يخلل التورية والتعريض وهو ليس مرادها هنا قال صاحب الكشف اللحن ان

المبني بين الهدى والضلال  
صلى الله عليه وسلم وعلى  
آله الذين جعلهم الله مصدرا  
لصحيح الأفعال \* وعلى  
أصحابه الموصوفين بالسلامة  
من اللحن في الأقوال \*

ليكن بكلامك أي تميله إلى نحو من الانحاء لئلا يظن له صاحبك كالتعريض والتورية  
قال الشاعر ولقد خنت لكم لكيما تنهموا \* والحين يفهمه ذوو الالباب  
وقيل للخطي لان لانه يعدل بالكلام عن الصواب (قوله صلاة وسلاما) اسما  
مصدرين منصوبان على المفعولية المطابقة لافادة تقوية العامل وتقرير معناه ودائمين  
نعت لهما أي مستقرين باقيين ووصفهما بالدوام ظاهر لان مرجعهما للانعام (قوله  
وبعد) أي بها تأسيسا به صلى الله عليه وسلم فانه كان باقي بها في خطبه وهي هنا مبنية  
على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه أي بعدما تقدم من البسمة والجملة وغيرها  
وأصلها هم ما يكن من شيء بعد حذف مهمماويكن وأقيمت أما مقامهما ثم حذف  
أما وعوضت عنها الواو وهي نائية عن أما ويصح أن تجعل الواو للعطف وبعد معجولة  
ليقول والفاء زائدة أي يقول العبد الفقير بعد البسمة والجملة الخ قد سألني الخ  
فتسكون الواو عاطفة للجملة يقول على جملة البسمة أو أن الواو للاستئناف ان نحوى أو  
البيان على القول بأنه يقترن بالواو وقال بعض المحققين الفاء لاجراء كلمة الطرف  
مجرى الشرط كقوله تعالى واذ لم يندوا به فسمي قولون هذا أفق قديم (قوله الفقير) أي  
ال محتاج كثير افيكون صيغة مبالغة أو دأثم الفقر أي الحاجة إلى رحمة ربه فيكون صفة  
مشبهة (قوله إلى مولاه) مفعول من الولاية يطلق على السيد لتوليته مؤنة عبده وعلى  
العبد لتوليته مؤنة سيده ولذلك قال بعضهم

وان يتساوى سادة وعبيدهم \* على أن اسماء الجميع موالى

(قوله الغنى) صفة مولاه فهو مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها السكون  
العارض لأجل الوقف أو أنه مرفوع صفة العبد أي الغنى ربه عن خلقه وهو المراد  
الغنى النسبي لان الغنى المطلق لا يكون الا لله تعالى وفيه من المحسنات البديعية  
الطباق وهو الجمع بين وصفين متقابلين وقوله خالدا بدل من العبد أو عطف بيان لان  
القاعدة أن نعت المعرفة إذا تقدم عليها يعرب بحسب العوامل وتعرب المعرفة بدلا أو  
عطف بيان على حد قوله تعالى إلى صراط العزيز الخبير الحمد لله في قراءة الجر (قوله ابن  
عبد الله) بالرفع نعت لخالد وقوله ابن أبي بكر بالجر نعت عبد الله والأزهري بالرفع نعت  
لخالد النسبة للجامع الأزهر (قوله قد سألني) أي طلب مني وهو مفعول القول (قوله  
صلاحه) أي قيامه بحقوق الله وحقوق عباده (قوله ولا تسعني مخالفته) فيه قلب أي  
لا أسع مخالفته يعني لا أقدر عليها أو فيه استعارة مكينة حيث شبه مخالفته بدار  
ضيق وطوي ذكر المشبهة ورخص اليه شيء من لوازمه وهو قوله لا تسعني فهو تخمين  
للمكينة (قوله أن أشرح) ان مصدرية قد خولها مؤول بالمصدر أي شرحا وهو في اللغة  
التوسعة والتمهيد وقال تعالى أفن شرح الله صدره للإسلام أي وسعه توسيعا معنويا  
وهذا له قبوله وفي الاصطلاح ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة (قوله  
مقدمتي) بكسر الدال مأخوذة من قدم بمعنى تقدم أو يتقدمان قدمت الشيء أي  
جعلته مقدما والكبير أولى وسماها مقدمة تشبيها لها بمقدمة الكتاب أو العلم لانه

صلاة وسلاما دائمين  
لا يعتبر بهما نقص ولا زوال  
\* (وبعد) فيقول العبد  
الفقر إلى مولاه الغنى خالدين  
عبد الله بن أبي بكر الأزهرى  
قد سألني من أعتد صلاحه  
ولا تسعني مخالفته أن أشرح  
مقدمتي



يستعان بها على غيرهما من الكتب المطولة في هذا الفن (قوله الأزهرية) صفة مقدمة  
وقوله في علم العربية متعلق بمحذوف صفة ثانية مقدمة أي الكاتبة في علم الخ والى  
أمليتها صفة ثالثة (قوله في علم العربية) من ظرفية الألفاظ في المعاني لأن المقدمة  
اسم للألفاظ والعلم اسم للقواعد وهى معان ونسب ولا بد من تقدير مضاف أى بعض  
علم العربية لأنه لم يذكر في هذه المقدمة جميع علم العربية بل بعض مسائل قليلة  
جدا بالنسبة للباقي والمراد بعلم العربية هنا النحو وقد يطلق علم العربية على مجموع  
علوم اثني عشر جمعها في قول

نحو وصرف عروض بعده لغة \* ثم اشتقاق وقرض الشعر إنشاء

كذا المسمى بيان الخط قافية \* تار يخ هذا لعلم العرب احصاء

(قوله شرحا) مفعول مطلق لا شرح ولطيفة اضافة له مأخوذة من اللطافة وهى رقة القوام  
أو كون الشيء شفافا لا يحجب البصر عن أدرائه ما وراءه كالزجاج والماء الصافي والمراد  
هنا سرعة ادراك معانيه أن أخذ من المعنى الثانى وأختصاره أن أخذ من الأول  
والصفتان معان لوحظ المعنيان وهذا أولى (قوله فأجبت) العطف بالفاء يفيد  
التعقيب وعدم التراخي لأن التألف من جملة الخير المطلوب المبادرة ففسه قال تعالى  
فأستجبوا لخير ما تنزل بالقرآن أن تكون بالقول بأن بعده ذلك أو بالفعل بأن  
يشرح فيه (قوله طالبا) حال من فاعل أحبب وهو التاء والثواب ايصال النفع الى  
العبد على طريق الجزاء ومنه قوله تعالى فأتانا بهم الله عما قالوا أى جازاهاهم والاثابة على  
الطاعة مجمع عليها لكنهم عند أهل السنة يحض الفضل وعند المعتزلة على سبيل  
الوجوب ولا منافاة بين قوله هنا طالبا للثواب وقوله فيما بعد جعله الله خالصا لأن معناه  
الخالص من الرياء والسعيه وليس المراد خالصا لمحض ذاته أى ذات الله لا لطلب  
جزاء كما غوا المقام الأكل والاتنافى الكلامان (قوله وترغيبا) منصوب على الحال فهو  
مؤول بالمشق أى مرغبا حال من التاء فى أجبت هذا ان جعل معطوف على قوله طالبا  
ويصح أن يجعل مفعولا مطلقا والتقدير ورغبت الطلاب به ترغيبا فيكون من عطف  
الجل لأن هذه الجملة حينئذ تكون معطوفة على جملة فأجبت والتقدير الأول أقل كلفة  
والطلاب جمع طالب ككتاب جمع كاتب (قوله جعله الله) جملة خبرية لفظا انشائية  
معنى أى اجعله اللهم خالصا لوجهك الكريم غير مشوب بربا وخجوه مما يحبط الاعمال  
(قوله لوجهه) أى ذاته والغزاة لظفر بالمقصود ولديه أى عنده وعند اسم للكان  
الحاضر والمراد هنا القرب المعنوى على حدة قوله تعالى قال الذى عنده علم من  
الكتاب وقوله تعالى رب ابن لي عندك بيتا فى الجنة (قوله انه) أى المولى تبارك وتعالى  
على ذلك أى ما ذكر من جعله خالصا وموجبا للفوز وهمة ان يجوز فيها الكسر على  
الاستئناف والفتح على تقدير لام الجر التعليمية أى وانما طلبت منه ذلك لأنه الخ  
والقدرة صفة أزلية تؤثر فى المقدورات عند تعلها بها أى لا يزال (قوله وبالاجابة)  
جار ومجرور خبر مقدم وجدير بمبتدأ مؤخر أى تحقيق لسعة كرمه وتفضله وتقدير

الأزهرية في علم العربية  
التي أمليتها لبعض الطلبة  
شرحها لطيفة فأجبت إلى ذلك  
طالبا للثواب وترغيبا  
للاطلاب جعله الله خالصا  
لوجه الكريم وموجبا  
للفوز لديه بجنات النعيم أنه  
على ذلك تقدير وبالاجابة  
جدير

المعول اما للجميع أو لأفادة الحصر (قوله الكلام) أل للعهد الحضورى أى هذا  
 اللفظ الحاضر وانما حملناه على ما ذكرنا قوله بعد عبارة أى معبر به والمعبر به عن  
 المعانى التى سيدكرها هو لفظ كلام بمعنى انه اذا أطلق لفظ كلام عند النخاة فهم منه  
 هذه المعانى أى اللفظ والأفادة الخ فتسكون تلك المعانى مدلوله ويصح أن تجعل آل  
 للجنس لما صرح به المحققون ان آل الداخلة على المعارف للحقيقة والجنس أى حقيقة  
 الكلام وما هيته عند اللغويين كذا وعند المتكلمين كذا وعند النخاة كذا لكنه يراد  
 بالعبارة على هذا الوجه الثانى المعبر عنه وفيه تعسف لمخالفته ظاهر قوله عبارة عما  
 اشتمل الخ (قوله عند اللغويين) حال من المبتدأ الذى هو الكلام على رأى سيبويه من  
 محبى الحال من المبتدأ واما على مذهب الجمهور فهو حال من الكلام باعتبار كونه فى  
 الأصل مضافا اليه اذا اصل تفسير الكلام بخلاف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه  
 وشرط محبى الحال من المضاف اليه هو وجود لان المضاف مبدى يعمل عمل الفعل  
 واللغويين جميع لغوى منسوب للغة وهى لغة التهج بالكلام أى الاسراع به وفى  
 الاصطلاح الانفاظ الموضوع للعبارة (قوله وما كان متكفيا بنفسه) الواو بمعنى أو  
 التى للتنوين يعنى ان الكلام فى اللغة يطلق على القول أى كل ما نطق به ولو مفردا  
 مهملًا وعلى ما كان متكفيا بنفسه أى يفيد الدلالة على المعنى المقصود وذلك كالخطوط  
 والاشارة والعقد والنصب وغير ذلك مما يفيد معنى وليس باللفظ والاطلاق على المعنى  
 الأول حقيقة عند اللغويين وعلى الثانى مجاز فعلى هذا اذا نطقت بزيد كان كلاما فى  
 اللغة حقيقة وان كتبه فهو كلام مجاز او يطلق الكلام فى اللغة أيضا على الحدث  
 الذى هو التكلم تقول أعجبني كلامك عند أى تكلمك ياها قال الشاعر  
 قالوا كلامك هند او هى مصغية \* يشفيل قلت صحيح ذاك لو كانا  
 وعلى ما فى النفس من المعانى قال الأنطلي

ان الكلام فى القوادراغما \* جعل اللسان على القوادد ليلا

وهل اطلاقه على هذا حقيقة أو مجاز خلاف واشترط بعضهم فى هذا صحة التعبير عنه  
 باللفظ المفيد كما اذا قام بنفسه معنى زيد عالم اما اذا قام بنفسه معنى العلم أو معنى زيد  
 وهو المعنى المعبر عنه عند المناطقة بالتصور فلا يسمى كلاما على هذا الاشتراط فتلك  
 معان أربعة وانما اقتصر الشارح على معنيين لانهم أنسب بالمعنى الاصطلاحى لان  
 المعنى الأول اعتبر فيه كونه لفظا والمعنى الثانى كونه مفيدا (قوله وفى اصطلاح  
 المتكلمين) الاصطلاح لغة الاتفاق واصطلاحا اتفاق طائفة على أمر مخصوص  
 اذا أطلق أنصرف اليه والمتكلمين جميع متكلمين وهم علماء أصول الدين (قوله عبارة  
 عن المعنى القائم بالنفس) أى ان لفظ كلام عند المتكلمين اذا أطلق ينصرف  
 للصفة النفسية القديمة المنزهة عن الحروف والاصوات القائمة بذاته تعالى وانما حملنا  
 كلام الشارح على هذا المعنى لانه هو الذى اصطلح عليه المتكلمون أما المعنى القائم  
 بأنفسنا الحادث فلا يسمى كلاما فى اصطلاحهم وان كان هو الظاهر من عبارة

(الكلام) عند اللغويين  
 عبارة عن القول وما كان  
 متكفيا بنفسه كذا كره فى  
 القاموس وفى اصطلاح  
 المتكلمين عبارة عن المعنى  
 القائم بالنفس



الشارح بل هو اصطلاح لغوي كما تقدم لك نعم هم يستدلون به على ما هو اصطلاح طبع  
من قبيل قياس الغائب على الشاهد ويطلق أيضا عندهم على الالفاظ المتروكة المتروكة  
كما تقدم لك واختلاف هل هو حقيقة فيها ما فيكون مشتركا أو حقيقة في الأول مجازي  
الثاني الذي حقه السعد الأول (قوله النحويين) جمع نحوي نسبة للنحو يطلق في  
اللغة على معان منها التقصير والجهة وغير ذلك وأما في الاصطلاح فهو علم بالصول تعرف  
به أحول أو آخر الكلام اعرابا وبناؤه وهذا التعريف بناء على أن علم الصول غير  
داخل فيه وهو ما تعرفه الناس فإن أردت شهوة قلت بدل اعرابا وبناؤه أفرادا  
وتركيبا يعني يعلم به حال السكامة في حال أفرادها ويندرج في هذا علم التصريف  
من اعلال السكامة واشتقاقها وجمعها وتصغيرها وغير ذلك ويندرج فيه أيضا بعض  
مسائل علم النحو وهو ما يعرف به البناء لأنه يلحق السكامة مفردة متى وجد سببه وأما  
البعض الآخر وهو ما يعرف به الأعراب فهو داخل في قوله وتركيبا (قوله أي مؤلف)  
المناسب لقوله فيما بعد وقيد التركيب لاحاجة اليه أن يفسر ما بشي فإن  
التأليف إما أخص من التركيب لا خذ اللفظة في مفهومه وهي الملازمة بين الأجزاء  
كما صرح به ابن الفواس في شرح ألفية ابن معطي أو أن التركيب والتأليف واحد  
وهو ما ذكره السيد الجرجاني (قوله اشتمل على ثلاثة أشياء) فيه أن المشتمل عليه بفتح  
الميم هو عين المشتمل بكسرهما فيلزم اشتمال الشيء على نفسه وهو باطل والجواب أننا  
نلاحظ في المشتمل بكسر الميم مجموع الأمور الثلاثة وفي المشتمل عليه كل جزء على حدة  
فيكون من قبيل اشتمال الكل على الأجزاء كاشتمال الخمسة مثالا على كل واحد من  
الأحاد التي تركبت منها وفي قصر يف أشياء ماذا ذهب أجمعها ما ذهب اليه التحليل  
وسببويه وغيرهما من المحققين إن أصلها أشياء حكما فسكر هو اجتماع هزتين بينهما  
ألف فنقلوا اللام وهي الهمزة الأرى إلى موضع الفاء فقلوا أشياء بوزن لفعاء وهي  
عندهم اسم جمع لشيء لا جمع له فهو ممنوع من الصرف لألف التأنيث المدودة (قوله  
لا رائد علميا) أي على الثلاثة وقوله على الصحيح حال من فاعل قول بخذوف أي أقول  
حالة كوني جاريا على القول الصحيح وهذا مبني على ما ذهب اليه من أن المركبات ليست  
موضوعة بل الموضوع هو المفردات وإن دلالة المركبات عقلية وهو خلاف التحقيق  
والتحقيق أن المركبات موضوعة وضعاف نوعيا فالواضع مثلا وضع كل تركيب فعمل مع  
فاعله للدلالة على ثبوت معنى ذلك الفعل للفاعل وكل مستد وخبره للدلالة على ثبوت  
الخبر للمستد وهكذا وحيد مثله فلا بد من قيد رابع وهو الوضع العربي المتغير للتصديق  
فإن لم تحمل عبارة الشارح على أن مقابل الصحيح هو زيادة التركيب فالجواب أن  
التركيب اشتمل عليه الكلام اتفاقا وأما قول الشارح وقيد التركيب لاحاجة اليه  
معناه أنه لا حاجة للتصريح به لأن الافادة التامة تستلزمه وإن كان الكلام مشتملا  
عليه قطعا وحيد مثله فلا بد من مقابل الصحيح وأما ما زعمه ابن طه من أن الكلام قد  
يكون مفردا مقيدا كنهم الجوابية فقد أحسب عنه بان الكلام المقيد ما بعده أو اغسا

و (في اصطلاح النحويين)  
أي في عرفهم (عبارة عما)  
أي مؤلف (اشتمل على ثلاثة  
أشياء) لا رائد عليه على  
الصحيح

حذف اكتفاه بقريظة السؤال ويؤيد ذلك انها لا تقيد وحدها بدون أن يسبقها سؤال  
 (قوله وهي اللفظ) أي العربي كما يقيد به الشاطبي ليخرج المركبات المفيدة التي وضعت  
 مفرداتها لغايتها في غير لغة العرب فلا تسمى في اصطلاح النحاة كلاما ولا يلحقها حكم  
 الاعراب والبناء وغيرهما يلحق الكلمات العربية اهـ ويؤيد أنه موضوع هذا  
 العلم كبقية العلوم العربية هو اللفظ العربي فلا يبحث له عن غيره وإن قلت إن اشتغال  
 الكلام على اللفظ ظاهر فإنه جزء منه وأما اشتغاله على الافادة والعقد فلا يظهر  
 لانهم ما وصفان للتكلام لا للتكلام فقد لم عليه اشتغال الشيء على صفة غيره والجواب  
 أن المراد بهما كونه مفيدا وكونه مقصودا اذ كثيرا ما يعبرون عنه بالاشتقاق  
 ويريدون المشتق كما يقال الإنسان مشتمل على الحيوانية والناطقية مع ان المشتمل  
 عليه هو الحيوان والناطق (قوله والافادة التامة) قيد الافادة بالتامة للاحتراز عن  
 الافادة الناقصة نحو غلام زيد وغيره من النسب التقسدية فإنه مفيد فائدة ناقصة وهي  
 نسبة العسل لم زيد وظهر لك من هذا التعريف أن اشتغال الكلام على الافادة  
 والقصد من قبيل اشتغال الموصوف على الصفة فيعبر عن مقررناه سابقا لا أن يجاب  
 بان الكلام الأول محمول على الظاهر وما هنا محمول على الحقيقة والخطب سهل (قوله  
 وقيد التركيب لاحاجة اليه) أي الى التصريح به كما سبق لك تقريره وأورد عليه أن  
 المقصود شرح الماهية ببيان أجزائها فلا تنكفي دلالة الالتزام لانها مهيمنة في  
 التعاريف وأجيب بان أهل العربية يتسامحون كثيرا في مثل ذلك والذي يحافظ على  
 مراعاة ذلك اغما هو الناطقة ورأيت في حاشية قدسية جردت من هوامس نسخة تلميذ  
 المصنف ما نصه قوله وقيد التركيب لاحاجة اليه كذا هو في نسخ كثيرة والذي وقفت  
 عليه بخط المؤلف وقيل لاحاجة اليه أي الى القصد اهـ كلامه لكن الذي كتب  
 عليه أرباب الخواشي والشروح هو النسخة المشهورة (قوله فاللفظ) هذه الفاء تسمى  
 فاء الفصيحة باضافة فاء الى الفصيحة من اضافة الموصوف للصفة وفصيحة فصيحة بمعنى  
 فاعلة أي مفصيحة بمعنى مبينة لانها أفصح عن شرط مقدروا التقدير هنا اذا أردت  
 معرفة كل واحد من الأمور الثلاثة التي اشتمل عليها الكلام فاقول لك اللفظ الخ  
 وقيل هي ما أفصح عن مقدار اعم من أن يكون شرطا أو غير نحو وأوحينا الى موسى  
 أن اضرب بعضك الخ فافجرت أي ففرب فافجرت ويصح أن تقول الفاء الفصيحة  
 بالتركيب التوضيحي والمعني واحد (قوله في الأصل) في محل نصب على الحال من  
 اللفظ على رأي سيبويه ومصدر خبر أي اللفظ حال كونه مستعملا في الأصل مصدر  
 وان جريت على مذهب الجمهور المانع من وقوع الحال من المستد قبل مضاف أي  
 وتفسير اللفظ حالة كونه باقيا على معناه الأصلي هو مصدر الخ فالمراد بالأصل المعني  
 اللغوي ووجه كونه أصلا ظاهرا لان الحقائق العرفية منقولة عن الحقائق اللغوية  
 فالمعنى اللغوي أصل بالنسبة الى المعنى العرفي متقدم عليه فكأنه قال فاللفظ في اللغة  
 (قوله مصدر لفظت) أي مصدر الفعل الذي هو لفظ بنسخ الفاء وانضارع بلفظ

(وهي اللفظ والافادة)  
 التامة (والقصد) وقيد  
 التركيب لاحاجة اليه  
 (فاللفظ) في الأصل مصدر  
 لفظت الشيء

كضرب يضرب رأماً التاء فهي ضمير فاعل (قوله إذا طرحتيه) إذا طرقت لقول  
مخدوف والتقدير تقول ذلك أي لفظت الشيء إذا طرحتيه بفتح تاء طرحتيه لأنه تفسير  
للفظ المتقدر استناداً للخطاب بدليل قولك تقول بتاء الخطاب وإذا أتيت بأي بدل  
إذا بان قلت لفظت الشيء أي طرحتيه ضمنت التاء لأنه تفسير للفظ المتقدر للتكلم  
هذا هو الشائع وعليه قول بعضهم

إذا كتبت بأي فعلا تفسره \* فضم تاءك فيه ضم معرف  
وان تكن بأذا يوماً تفسره \* ففتحك التاء أمر غير مختلف

ويمع أن تضم التاء التي بعد إذا في التفسير على معنى أقول ذلك إذا طرحتيه فهو  
تفسير للفظ المتقدر للتكلم (قوله ثم نقل) التعجب ثم واقع في مركزه لأن عرف  
الغويين أسبق من عرف النحاة فبينهم ما زمان متراخ (قوله في عرف النحاة) أي  
أصلاً لهم والنحاة جميعاً كغزاة جمع غزاة اسم فاعل من نحأ ينحوا إذا نظروا في علم  
النحو وأصله نحى استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة والتقى ساكنان الياء  
والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار نح (قوله إلى المفعول) اسم  
مفعول من نطق أي المفعول به ثم بين ذلك بما هو نظيره فقال كالحلق بمعنى الخلق  
فإن الخلق في الأصل مصدر خلق يخلق خلقاً كنصر ينصر نصر أي أوجد وهو  
عبارة عن تعلق قدرة الله تعالى بوجود الشيء بعد عدمه فإذا أطلق على الخلق كما  
في قوله تعالى هذا خلق الله فليس المراد الخلق بالمعنى المصدرى الذي هو تعلق  
القدرة بالمشهور على سبيل الإيجاد لأنه أمر اعتباري لا يشاهد حتى يشار إليه بهذا  
بل المراد أن ذلك وهو الخلق فيكون قد أطلق المصدر الذي هو الخلق وأريد الخلق  
أي الذات التي وقع عليها الخلق أي الإيجاد (قوله الآن الخلق) استدراك على  
ما يتوهم من جعل اللفظ بمعنى المفعول كخلق بمعنى الخلق وتظهر به أنه ليس بين  
النظيرين فرق فأودا بالاستدراك أنهم ما وان اشتركا في النقل لكن أحدهما مجاز  
لغوي والآخر حقيقة عرفية (قوله مجاز لغوي) أي كلمة استعملت في غير ما وضعت له  
للعلاقة والعلاقة هنا التعلق فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم المتعلق بكسر اللام وهو  
الخلق الذي هو مصدر على المتعلق بنحوها وهو الخلق الذي هو اسم مفعول (قوله  
حقيقة عرفية) الفرق بينها وبين المجاز اللغوي أن المعنى الأصلي لو ترك واشتهر  
اللفظ في المعنى الذي نقل إليه بحيث لو أريد من اللفظ المعنى الأصلي احتج بقريته  
فهذه حقيقة عرفية وتسمى أيضاً حقيقة اصطلاحية ومثاله لفظ صلاة قائم في اللغة  
اسم للدعاء واستعمل الفقهاء في الأقوال والأفعال المخصوصة بحيث لا يفهم من  
اصطلاحهم إذا أطلق لفظ الصلاة إلا هذا المعنى حتى إذا أرادوا استعمالها بمعنى  
الدعاء احتجوا بقريته وإن كان المعنى الأصلي لم يسجد بل متى أطلق اللفظ انصرف  
إليه ولا ينصرف عنه إلا بقريته فهو المجاز اللغوي وذلك نحو أسد فإنه اسم للحيوان  
المقترن في اللغة ويستعمل في الرجل الشجاع مجازاً لغوياً لكنه متى أطلق بدون

إذا طرحتيه ثم نقل في عرف  
النحاة إلى المفعول كالحلق  
بمعنى الخلق إلا أن الخلق  
بمعنى الخلق مجاز لغوي  
واللفظ بمعنى المفعول حقيقة  
عرفية

قربة كان قيل رأيت أسدا فلا يفهم إلا الحيوان المفترس الذي هو المعنى الحقيقي فإذا  
أريد صرفه عن المعنى الأصلي أتى بقربة كقولنا رأيت أسدا في الحمام في الحمام  
قربة صرفته عن إرادة المعنى الحقيقي وعينت المعنى المجازي وهو الزجول الشجاع  
(قوله ومن ثم) من حرف جر وفتح الناء المثلثة ظرف مكان بمعنى هنا مبنى على الفتح  
في محل جر أي ومن هنا أي ومن أجل أن اللفظ بمعنى المفظوظ حقيقة عرفت ساغ أي  
جازا استعماله في الحد أي التعريف فالجار والمجرور متعلق بفتح ساغ قد علم للحصر أي ولا ساغ  
استعماله في الحد إلا من أجل ما هنا (قوله لأن الحدود الخ) لتعليل للحصر المستفاد من  
تقديم الجار والمجرور كما بيناه للتوضيح والحدود عن الجار أما واجب كما في حدود أهل  
المنطق أو أولي صك كما في حدود أهل العربة وعلة ذلك أن المقصود من الحدود  
والتعريف الكشف والإيضاح والمجاز خفي فيبقى الغرض من التعريف نعم أن  
اشتهر الجاز صائر الحقيقة العرفية فلا يصح عنه التعريف ولذلك إذا اشتمل تعريف  
على مجازية كلفون في تصحيحه بدعوى أن المجاز مشهور والمجاز المشهور لا يصح عنه  
التعريف (قوله وكان قياسه) أي قياس اللفظ بمعنى المفظوظ أي كان حقه واللائق  
به (قوله كل مطروح) أي لا خصوص الحروف (قوله يطرحة اللسان) أي والخلق  
والشفقتان ونحو اللسان بالذكرة لأنه أشهر هذه الآلات الثلاث (قوله من الصوت)  
بيان لما يطرحة (قوله بعض الحروف) أي والحركات وإنما اقتصر على الحروف  
الآن الحركات لا تنفك عنها فالحركات ألفاظ وأما قول بعض النحاة أن أقل ما يطلق  
عليه اللفظ حرف واحد فلم يرد ذلك الاحتراز عن الحركة بل هو ناظر لما ذكرنا من عدم  
انفكاك الحركة عن الحرف على أن سيبويه يسمي الحركات حروفا صغيرة فالهزة وأو  
صغيرة والفتحة ألف صغيرة والكسرة ياء صغيرة (قوله وتلخص) أي تخرج وهذا  
مشاربه للتقرير السابق وهو قوله فاللفظ إلى هنا (قوله تصرفين) هما التعليل من  
المصدر إلى اسم المفعول وتخصيصه بما يطرحة اللسان من الحروف بعد أن كان عاما  
يشمل الحروف وغيرها كالنواة المفظوظة هذا ما درج عليه المصنف في تقرير اللفظ وهو  
أحد تقاريره متعددة لحسم في هذا المقام والتحقيق أن اللفظ في الأصل مصدر قال في  
الاساس وحقيقته الرمي من الفهم وأما الفظت الرمي الدقيق ولفظ الجرا اعتبر فمجاز  
لغوي ثم هو يطلق في اللغة بمعنى المفظوظ إطلاقا شائعا كالحلق بمعنى الخلق وضرب  
الامر أي مضروبه في قولهم الذي ينار ضرب الامر فاطلاقه بمعنى اسم المفعول ليس من  
تصرفات النحاة خلافا للمصنف بل إنما تصرف فيه النحاة بالتخصيص فقط لأن  
المفظوظ من الفهم أعم من الصوت وغيره فخصه النحاة بالصوت فليس لهم إلا تصرف  
واحد وفي شرح الطبري على المتن ما يفيد أن النحاة لم يتصرفوا فيه بشي فراجع  
(قوله واستعماله) أي اللفظ في الحد أي حد الكلام بمعنى تعريفه وعمل الأولوية بقوله  
لأن الصوت جنس بعد أي فلما أخذ في تعريف الكلام كان الحد ناقصا بخلاف أخذ  
اللفظ في التعريف فإنه يكون حدا تاما وقوله لا يطلاقه بيان أن الصوت جنسا

ومن ثم ساغ استعماله في  
الحد لأن الحدود تصان عن  
المجاز وكان قياسه أن يشمل  
كل مطروح كما أن الخلق  
يشمل كل مخلوق إلا أن  
النحاة خصوه بما يطرحة  
اللسان من الصوت المشتمل  
على بعض الحروف وتلخص  
من هذا أن النحاة تصرفوا  
فيه تصرفين وهما التعليل  
والتخصيص واستعماله في  
الحد أولى من استعمال  
الصوت لأن الصوت جنس

بعيد لا يطلاقه

بعيد يعني أن الصوت يشمل الصوت الساذج وهو ما لا حرف فيه ويشمل اللفظ وهو  
 الصوت المشتمل على الحروف (قوله على ذى الحروف) أى الصوت ذى الحروف وهو  
 اللفظ وقوله وغيرها أى غير الحروف أى وغير ذى الحروف وهى الأصوات الساذجة  
 كأصوات الطبول وينشأ من كلام المصنف أشكك وهو أن أخذ القول على هذا  
 التقرير ينفى التعريف للكلام أولى لأن القول خاص بالاستعمال بخلاف اللفظ فإنه  
 يشمل المستعمل والمهمل كزيد ودين فمكون القول جنس اقرب إلى الكلام واللفظ جنس  
 بعيد أو أخذ الجنس القريب فى التعريف أولى من الجنس البعيد وأجيب بأن القول  
 يطلق كثيرا على رأى ولا اعتقاد حتى صار الحقيقة العرفية فيه لا تحقق حينئذ بالمشاركة  
 والمشاركة لا يدخل التعريف فإذا ذكرناه معارض بمبدأ المانع نعم لولا ذلك المانع كان  
 أخذ فى التعريف أولى من أخذ اللفظ فيه هذا المانع ماقالوه هنا وقد يناقش بأن  
 القول وأن أطلق على غير اللفظ لكن هنا ما يدل على أن المراد به اللفظ واستعمال  
 الألفاظ المشتركة فى الحديث إنما يكون نقصا فيه إذا لم تقوم قرينة تعين المقصود وما إذا  
 قامت قرينة فإنه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب  
 فإنه نقص فى التعريف واختلافه على كل حال فإذا كفى معرض المعارض لا يلزم  
 للمعارض (قوله مشتمل) بالجرصة صوت وذى صفة للحرف أى حرف ذى أى صاحب  
 مقاطع أى مخارج واشتمال الصوت على الحرف ذى الخارج من قبيل اشتمال العام  
 على الخاص معنى تحققة فيه كما يقال الحيوان مشتمل على الإنسان بمعنى أن ذلك العام  
 يتحقق فى ذلك الخاص ويوجد فيه والمراد بالمقاطع جنسها الصادق بالمقطع الواحد  
 فيشمل ذلك الحرف الواحد ويشمل الحركة أيضا كما تقدم لك بآءه ولو حذف الشارح  
 لفظ مشتمل بأن يقول فإنه اسم لصوت ذى مقاطع لكن أن أوضح وأظهر (قوله فى  
 قوة ذلك) أى الصوت المشتمل على ذى المقاطع (قوله بالقوة) أى لا بالفعل إذا لم يكن  
 الإنسان التلفظ بها لأنها معان مرادة من الكلام لم يوضع لها لفظ يدل عليها فهى  
 صوت مشتمل على ذى مقاطع حكما فالضمائر ألفاظ حكيمية لأنهم أسر وعلمها ما أجروا على  
 الألفاظ بالفعل من الأحكام كالاستناد إليها وقول كيدها والعطف عليها وغير ذلك من  
 الأحكام والحاصل أن اللفظ حقيقة تنفى عرف النجاسة أمران الأول ذووه مقاطع والثانى  
 ما هو فى قوة فهى ألفاظ حقيقة عند النحويين ولا يتنافى فيه قول الشارح فإنها ألفاظ  
 بالقوة لأن الباء فيه سميبة أى هى ألفاظ حقيقة بسبب أنها فى قوة المقاطع (قوله ألا  
 ترى أنها مستحضرة) لم يقل ألا ترى أنه ينطق بها يقال زيد قام هو مثلا إشارة إلى أن  
 المستتر لا ينطق به أصلا وأما قول المعربين أن فى قام ونحوه من الأفعال ضمير مستترا  
 تقديره هو وفى تقوم ضمير مستترا تقديره أنت ونحو ذلك فهو محض تقريب وفى الحقيقة  
 المنفوخة به ليس عين ذلك المستتر بل هو ضمير بارز منفصل استعمل للمعبر به بدلا عن  
 المستتر لصيق العبارة وتسهيل اللفظ كما يفهمه قولهم تقديره فإن قلت حيث كان  
 الضمير المستترا لا يظهر بوجه ما فهمنى كونه تارة يكون مستترا ووجوب تارة يكون

على ذى الحروف وغيرها  
 بخلاف اللفظ فإنه (اسم  
 لصوت) مشتمل على (ذى  
 مقاطع) كالمظاهر  
 والضمائر البارزة (أو ما  
 هو فى قوة ذلك) كالضمائر  
 المستتر فإنها ألفاظ بالقوة  
 ألا ترى أنها مستحضرة عند  
 النطق بما لا يسرها من  
 العوامل استحضار الاخفاء

منسترأجوازا فالجواب أن هذه تفرقة اصطلاحية ولا مشاحنة في الاصطلاح  
 \* (تنبيه) \* تعريف اللفظ بما ذكر يشمل القرآن فهو لفظ حقيقة لكن لا يقال فيه  
 لفظ الله لعدم الأذن الشرعي نعم يقال كلام الله وكلماته (قوله والصوت عرض) أي  
 الصوت الذي هو معنى اللفظ لا مطلق الصوت الذي هو عند أهل السنة كيفية مخلقة  
 الله في الهواء عند توجه بسبب القرع أو القلم \* وقال كفار الفلاسفة إن تلك الكيفية  
 معلولة للقرع أو القلم على قاعدة مذهبيهم من القول بالتعليل ثم إن الهواء المتكيف  
 بتلك الكيفية يصل بها إلى صهاخ الأذن فيسمع الصوت وقد كان الأولى للشارح أن  
 يقتصر هنا على تعريف مطلق الصوت (قوله يقوم محل) صفة كاشفة لأن العرض  
 ما قام بغيره (قوله يخرج من الخ) صفة ثانية لعرض فهذه الجملة والتي قبلها كل منهما في  
 محل رفع صفة لعرض (قوله الرثة) بالهمزة هي عضو وشعبتين أحدهما في الجانب  
 الأيمن ولها ثلاث شعب والأخرى باليسر وهي ذات شعبتين يحيط بذلك العضو  
 بالقلب كالفراس اللين ليجذب القلب بالنساطة النسيج ويخرج عنه بانبياضه البخار  
 الذخاني المحترق على مثال المنفاخ (قوله مع النفس) ينتفع الفاء أي مصاحبه من  
 مصاحبة الصفة التي هي العرض الموصوف الذي هو النفس (قوله مستطيلة) حال من  
 الضمير المستتر في يخرج العالم للعرض أي يخرج ذلك العرض في حال كونه  
 مستطيلا ووصفه بالخروج والاستطالة والامتداد تبعه المحل وهو النفس (قوله  
 متصلا بقطع) أي معتمدا عليه وخارجا عنه وهذه حال من ضمير يخرج أيضا  
 لكنها حال مقدرة على حد قوله تعالى وأما الذين سبوا فاني الجنة خالدين فيها وذلك  
 لأن الثابت لذلك العرض حال الخروج هو الامتداد والاستطالة واتصاله بالخروج  
 إنما هو عند انجباؤه فيه بعد ذلك ثم إن هذا التعريف لا يشمل الألف اليهشة  
 الخسارحة من محض الخوف فأنها لم تتصل بقطع وأجابوا بأن فيها مقطعا مقدر وقال  
 بعض أشياخنا ولا أفهم له معنى وأجاب بأنها نفس قوى لا مقطعة غير الخوف (قوله  
 بقطع) متعلق بقوله متصلا وقوله من مقاطع جار مجرور وصفة لقطع وإضافة  
 مقاطع لحروف من إضافة المحل للحال لأن المراد بالمقاطع الخارج والحروف حالة  
 فيها وإضافة حروف للحلق وما بعده من إضافة الحال للمحل لأن الحلق واللسان والشفقتين  
 هي الخارج والتقييد بذلك نظر إلى الغالب والواقع وهو أن آلة التكلم المعهودة  
 في الجملة هي ما ذكر ولو فرض أن الله تعالى وضع قوة النطق في غير هذه الثلاثة  
 كيد مثلا كما هو المنصوص في يوم القيامة وقالوا الجاهلون لم يشهدتم علينا قاتوا  
 أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء فالوجه أن ذلك لفظ وقديقال أنه ليس بلفظ  
 لأنهم اصطلموا على أن حقيقة اللفظ هي ما ذكره المصنف ولا مشاحنة في  
 الاصطلاح (قوله واطلاق المقطع الخ) أي كما يفيد قوله ذي مقاطع وقوله من مقاطع  
 حروف الحلق الخ (قوله من اطلاق الحال) أي اسم الحال وهو لفظ مقطع والحال  
 هنا هو الحرف مع الحركة أو الحرفان ثانيهما ساكن والمحل هو المخرج فالذي أطلق

(والصوت عرض) يقوم  
 محل (يخرج) من داخل  
 الرثة إلى خارجها (مع النفس  
 مستطيلا) فمتدا (متصلا  
 بقطع) أي يخرج (من  
 مقاطع) حروف (الحلق  
 واللسان والشفقتين) واطلاق  
 المقطع على المخرج من اطلاق  
 الحال على المحل

انما هو اسم الحال لا الحال نفسه كما يفيد ظاهر عبارته وبقي ان الحرف هل هو كيفية  
 قائمة بالصوت أو هو الصوت باعتبار تلك الكيفية أو مجموعهما أقوال ثلاثة تعرضه  
 لحاق تعليق الرسالة الفارسية (قوله اذا قطع الخ) تعليل لتكون الاطلاق مجاز  
 هذا وقد يعترض بأنه زعم على هذا التقرير استمال تعريف الصوت على الجواز  
 والتعريف ضمان عنه وقد يجاب بأن هذا المجاز مشهور فلا يضر استمال التعريف  
 عليه (قوله المويقي) ضبطه شيخنا بكسر السين بلايا بعد هذا كلمة يونانية معناها  
 الانعام والالخان وههنا كلام يطالب من تعليقنا على شرح أشكال التأسيس في  
 الهندسة (قوله مصدر أود) جعلها هنا مصدر انما في ماسبق لنا فليس سبق جعلناها  
 صفة للكلام أي كون الكلام مفيدا وما هنا يقتضي أن تكون صفة للكلم لان  
 المصادر أحداث قائمة بالفاعل وقد يجاب بأن قوله افهام معنى أي كون اللفظ بحيث  
 يفهم منه المعنى فالافهام مصدر المبني للمجهول فهو صفة للفظ حيث يشهدتوا فاق  
 الكلامان (قوله في ذلك) أي في تفسير حسن السكوت على أن كلاما منها لازم للآخر  
 ومن ثم قيل ان الخلاف لفظي فحسن سكوت المتكلم يلزمه حسن سكوت السامع  
 وبالعكس ومعنى حسن السكوت هو أن يأتي المتكلم بالمسند والمستند اليه مع الاستناد  
 وحينئذ لا يصير السامع بعد ذلك منتظرا لشيء آخر انتظارا تاما فلا يضر الانتظار  
 الناقص كانتظار المفعول به بقيمة الفضلات كالحال ونحوه (قوله المفردات كلها)  
 ومن المركبات الإضافية التي جعلت أعلاما كعبدة الله على الراجح فان معناه اذ ذلك  
 الذات المخصوصة لا مع اعتبار نسبتها لله تعالى فلا يدل جز هذا اللفظ على جز معناه  
 أما اذا لم يجعل علما لجزء الأول يدل على المنسوب والثاني على المنسوب اليه وهما  
 جز آن للمعنى وهما ذات منسوبة لله تعالى والجزء الثالث النسبة الإضافية فهو مركب  
 لا يقال المفردات خارجة عما في قوله عبارة هذا الشمل الخ لان الشرح قد أوفقها على  
 مؤلف لا نأقول لا يتعين ذلك لجواز أن يراد المؤلف من الحروف أو ان هذا بالنظر  
 لكلام المتن في حد ذاته ينقطع النظر عن حل الشارح (قوله اما لكونها ناقصة) وفي  
 محلهما جملة الصلة والصفة والتعريف والحال واعتراض بأن المركب الاسنادي لا يكون  
 الاسنادي لان الاسناد ضم كلمة الى أخرى على وجه يقيده وأجيب بأنه لم ير بالمركبات  
 الاسنادية ما يفيد اسنادا في الحال وانما أراد بها ما يشمل ما فيه اسنادا في الاصل  
 كجملة الشرط فانه كان فيها اسنادا كنهه زال بدخول أداة الشرط ألا ترى أن ان قام  
 زيد قبل دخول الشرط مفيد فلما دخل الشرط وهو ان زالت الافادة فيصدق عليه  
 انه مفيد بحسب الأصل (قوله لكونها ناقصة) جعل النقصان وصف للمركب وهو  
 ظاهر وقد يجعل وصف الفاعلة ووجهه أن ان قام زيد يقيده فائدة ناقصة وهو ان قيام  
 زيد يحصل بعده أمر ولا تتم الفاعلة الا بتعيين ذلك الأمر بدكر الجواب (قوله  
 أولئك مضمونها الخ) التحقيق أن قولنا الكل أعظم من الجزء ونحوه مما هو معلوم  
 الثبوت أو لا نقية كلام لانه خبر وكل خبر كلام فان قلت ان مثل هذا ليس بمفيد

اذا المقطع حرف مع حركة أو  
 حرفان ثانيهما ساكن على ما  
 عساه ابن سينا في المويقي  
 وانما رأي في كتاب الالفاظ  
 والحروف والمخرج محمل  
 خروج الحرف (والافادة)  
 مصدر أودا المراد بها (افهام  
 معنى) من اللفظ بحسن  
 السكوت عليه من المتكلم  
 أو من السامع أو من كل  
 منهما على اختلاف في ذلك  
 وأصحها أوله لان السكوت  
 بخلاف التكلم فكأن  
 التكلم صفة المتكلم يكون  
 السكوت صفة أيضا فخرج  
 بذلك المفردات كلها  
 والمركبات التي لا تفيد  
 القادة المذكورة لكونها  
 غير مشتملة على اسناد اعلام  
 زيدو المركبات الاسنادية  
 التي لا تفيد اما لكونها  
 ناقصة نحو ان قام زيد أو  
 تكون مضمونها معلوم  
 الثبوت أو لا نقية بالضرورة  
 فالأول نحو الجزء أقل من  
 الكل والثاني نحو الكل  
 أقل من الجزء

فالجواب أن معنى كون الكلام مفيداً أنه بحيث يفهم منه معنى يصح السكون عليه وإن كان حاصله عند السامع قال أبو حيان كان بعض من عاصره يقول العجب هؤلاء النحاة يجهلون لا صدق القنأيا فيجعلونها ليست بكلام كقولنا النقيضان لا يجهلان ولا يرتفعان والفسدان لا يجهلان وقد يرتفعان والكل أكبر من الجزء والواحد نصف الاثنين وبرزهم ما شجر المقيد بأنه الذي يفسد السامع علم ما لم يكن يعلم أن الكلام إذا طرقت سمع إنسان فليست تفاد منه شيئاً ثم طرقت ثانياً وقد علم مضمونه أولاً أنه لا يكون كلاماً باعتبار المرة الثانية لأنه لم يفد علم ما لم يكن يعلم فيه يكون الشيء الواحد كلاماً وغير كلام بحسب أفادة السامع هذا خلف اه قال شيخنا والذي يظهر لي أن التحقيق جعل مثل السماء فوقنا أو الأرض تحتنا كلاماً في اصطلاح النحاة لأنهم اغماي بحثون عن اللفاظ لأن موضوع علم النحو الكلمات العربية لا المعاني فالوجه أن كل كلام أنت كلمة في تركيبها على ما يجب مراعاته من الحركات الاعرابية حكم بأنه كلام ولا التفات لمعناه هل هو معلوم أولاً وهذا تعلم أن الكلام المخون ليس بكلام في اصطلاح النحاة لأنه لا اسناد فيه واستفادة العوام بالكلام المخون عرف حدث بينهم نعم هو كلام أغمة لأن الكلام يطلق لغة على كل ما نطق به ولو لمهمل أنه يتصرف ويؤيده ما قاله المرادى لم يشترط كثير من النحاة في الكلام سوى التركيب الاسنادي فتي حصل الاسناد كان كلاماً ولم يشترطوا الأفادة ولا القصد (قوله والقصد الإرادة) هذا تعبير مطلق القصد أي معناه في اللغة ذلك وأما القصد المتأخوذ في تعريف الكلام فهو المعروف بقوله أن بقصد المتكلم الخ وفيه ما عرف في قوله والأفادة مصدراً أفاد الخ فإنه قد جعل القصد هنا صفة المتكلم وفي عبارة السابقة قد جعل صفة للكلام بدل من وصف الكلام بالاشتغال عليه فلا بد من تكلف في تطبيق العبارةتين والتوفيق بينهما أن يقال هنا معنى قوله بقصد المتكلم أفادة الخ أي يكون الكلام بحيث يصح أن بقصد به المتكلم أفادة السامع فتطابق الكلامان ورجع القصد هنا إلى أنه صفة للفظ كما سبق وأشار بقوله أي سامع كان إلى أن ال في السامع للجنس فيدخل الواحد والمتعدد والمعين والمبهم ومقتضى هذا الشرط أنه إذا لم يوجد سامع بأن تكلم إنسان في خلوة بدون أن يقصد له سماع أحد لا يسمى الصادر عنه كلاماً قال الحلبي وقد يلزم ذلك لأنه أمر اصطلاحى وقد لا يلزم وهو الظاهر اه قال شيخنا إن تفسير القصد بأن يقصد المتكلم الخ كناية عن قصد التلفظ ليخرج نحو كلام السامع فإن الصحيح أنه ليس كلاماً اصطلاحاً ولا فقد يكون من الإنسان كلاماً في خلوته ولا سماع عنده وقد يكون الكلام بغیر قصد الأفادة كالأذكار والأوراد والاستغفار وإن القائل أن يد قائم ليس غرضه أفادة السامع بل غرضه الاستعلام وقد يكون لغير العاقل لكن بعد تنزيه منزلة من يعقل كقوله

(والقصد) الإرادة وهي  
(أن يقصد المتكلم أفادة  
السامع) أي سامع كان  
تخرج بذلك كلام السامع  
والسامع

أي أشجر الخشبور مالك مورقا \* كأنك لم تجزع على ابن ذر ينف

بالله يا ضيقات القاع قل لنا \* نيلاي منك أم ليلي من البشر

وقوله



ونخطاب الدليل كقول امرئ القيس في معانيه

ألا أيها الليل الطويل ألا النجلى \* بصر وما الا صباح منكم بأمثل  
وقول الهازهير يا ليل طل يا شروق دم \* انى على الحادين صابر  
لى فيسلك أجر مجاهد \* ان صبح ان الليل كافر

وخطاب الدمار كقول النابغة

يا دارمية بالعلماء فالندد \* أقوت وطال عليها سالف الأمد

ونحو ذلك مما هو كثير في كلام بلغاء العرب وحينئذ فلو عبرنا النحاة بقصد اللفظ كان  
أوضح وأبين انه مع زيادة (قوله ونحوهما) كالغنى عليه والسكران فان جميع من  
ذكر لا قصد عندهم لوال العقل الذي هو محل القصد (قوله فهملة) الأولى أن يقول  
ثم فهملة أو آخره فهملة لأن الفاء تعيد التعقيب وليست العين بعد الضاد وهو الأمام  
أبو الحسن علي بن محمد بن علي السكاكي من شيوخ أبي حيان وأما ابن الصائغ فهملة ثم  
مهملة آخر الحروف فهو من تلامذة أبي حيان (قوله لا يشترط) أي التصريح به  
بدليل قوله فإنه مستفاد الخ فعلى هذا يلزم من كون المؤلف مقصد أن يكون مقصودا  
فيكون ذكره تصريحا على التزام رعاية لعدم دخول دلالة الالتزام في التعاريف ثم  
ان مقتضى هذا الكلام ان ابن الصائغ يقول بالشرط القصد في الكلام لكن  
لا يشترط التصريح به استغناء عنه بالمقصد قال الحلبي وليس كذلك ونقل ما يفيد  
خلافه فاطال الى أن قال قال أبو حيان وفهم من كلامه أي ابن الصائغ أنه لا يشترط  
في القاعدة قصد المتكلم أيها الأغا يشترط فيها أن تكون على التركيب الموضوع في  
لسان العرب اه فكان على المصنف أن يسقط قوله فإنه مستفاد من حصول الفائدة  
لأنه يوهم أن الذي لا يشترطه ابن الصائغ هو التصريح بالقصد وقد علمت خلافه (قوله  
والمتأخرون على خلاف قوله) أي قول ابن الصائغ أن القصد لا يشترط التصريح به  
بناء على ما فهمه المصنف (قوله منهم الجزولي الخ) أي حيث صرح هؤلاء الثلاثة  
بالقصد في تعريف الكلام فلو كان القصد مستفادا من حصول الفائدة كما زعموا  
صرح به هؤلاء الأئمة مع ذكرهم الفائدة قال الحلبي الجزولي لم يصرح بالقصد اغما  
ذكر الوضع واختلف الناس فيه فمنهم من فسره بالقصد كان عصفور ومنهم من فسره  
بالوضع العربي كان الصائغ (قوله لما سمي أي) أي من أن الفائدة تستلزمه وقد يقال  
الأصل ان تذكر في التعريف القيود ولا يكتفي بدلالة الالتزام على أن المصنف قد  
صرح بما هو أخص عنه أو جرد فمسا بها حيث أوقع ما في قوله عبارة عما اشتمل على  
مؤلف كما بينا ذلك سابقا (قوله ولا الى ذكر الوضع) يوهم كلامه أن الوضع يؤخذ  
الترامان تعريف الكلام فلا يحتاج للتصريح به كالتركيب مع أن مراده أنه ليس  
بوجود رأسا ولا يحتاج اليه أصلا بناء على ما يفيد قوله لأن الصحيح اختصاصه  
بالمفردات وحينئذ لا بد من التأويل في عبارته والمعنى ولا حاجة لذكر الوضع لأنه  
معلوم (قوله لأن الصحيح اختصاصه بالمفردات) الصحيح عدم اختصاصه وان المركبات  
أيضا موضوعة بالوضع النوعي فتكون دلالاتها موضوعة لا عقلية فنقول الشاطبي

ونحوها وذهب ابن الصائغ  
بمهملة فهملة الى أن  
القصد لا يشترط فإنه  
مستفاد من حصول الفائدة  
لان قول النابغة قام زيد  
مثلا لا يستفاد منه شيء  
والمتأخرون على خلاف قوله  
منهم الجزولي في مقدمته  
وابن مالك في تفسيره وابن  
عصفور في مقربه ولا حاجة  
الى ذكر التركيب لما  
سبقنا ولا الى ذكر الوضع  
لان الصحيح اختصاصه  
بالمفردات والكلام خاص  
بالمركبات ودلالاتها غير موضوعة  
على الأصح

لا بد من قيد الوضع العربي لئلا يدخل الكلام الالهي في قوله لفظ مقيد بالقصد  
ولكن ليس من أوضاع العرب فليس بكلام اصطلاحاً فلا بد من إرجاعه عن الخلق  
مدار علم العربية على التفرقة بين الكلام الالهي والعربي ثم على اعتبار قيد الوضع  
العربي في حد الكلام فنخرج دلالة الكلام العقلية كما إذا قال شخص غير مشاهد زيد  
فإن هذا الكلام يفيد حياة المتكلم وذلك الاستفادة بطريق العقل ويخرج  
ما يفيد معنى بسبب التخييف فليس بكلاماً اصطلاحاً لأن الاستفادة بطريق العقل  
ويخرج المفيد بالوضع غير العربي (قوله مثال اجتماع الخ) المثال جزئي لا يكون لا يوضح  
القاعدة ويرد على المصنف بحيث وهو أن ما ذكره المصنف ليس من قبيل القواعد بل  
من قبيل التعريف لأنه عرف الكلام بأنه عبارة الخ فكيف يحتاج التعريف  
لتمثيل لأن المثال إنما يكون للقواعد والجواب أن التعريف الذي ذكره تضمن  
قاعدة كلية وهو أن كل ما وجد فيه هذه القيود يسمى كلاماً عند النحويين وأما اختار  
المصنف التمثيل بهذا المثال لاستثاله على بعض حروف الخارج الثلاثة وله نشاط  
الطالب بذلك نفع العلم الذي هو ثمرة الطلب (قوله الالهائية) منسوبة للجماعة وهو  
واللهجي تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها ثم كثر أسماء تلك الحروف  
فالألف التي يتبعها أسماء مسمياتها البسيطة التي يقال لها حروف الماني تسعة  
وعشرون حرفاً وقد سأل الخليل بن أحمد أجمعها فقال كيف تنطقون بالهم من جعفر  
فقالوا له نقول جيم فقال أعني أجبتم بالهم ولم تنطقوا بالحرف الذي هو الهمجي وأما  
يقال جهو السبي هو ج فقط زيد فيه هاء السكت (قوله والألف من الخلق) فيه  
تسمح لأنهم من الحروف (قوله من اللسان) أي مع ما بين أصول الثنايا العليا (قوله  
والفهم من الشفتين) فيه تسمح لأنهم من بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا  
(قوله إذا كان السامع يجهل ذلك) فيه ما تقدم لك فلا تغفل \* تنبيهان \* الأول اشترط  
جماعة في الكلام أن يكون من ناطق واحد فإذا قال إنسان قام وقال آخر زيد فليس  
كلاماً وعليه الشيخ أبو بكر الباقلاني من أئمة الأصول وصحح ابن مالك عدم اشتراطه  
واعترضه الدماميني بما بسطه ورده الحلبي فراجع \* الثاني بين الجملة والكلام  
مهوم وخصوص مطلق لأنهما مستند ومستند إليه ولو لم يفد الجملة الشرط والجملة غير  
المقصودة بالنفاذ كالصلاة والصفة فانها أعاد كرت لتعيين الموصول أو الموصوف  
فهذه كلها يقال لها جملة ولا يقال لها كلام ويحتاجان في نحو زيد قائم ولا ينفرد الكلام  
فهو أنحصر والجملة أهم (قوله وكل من كسب الخ) اعلم أن كل من كسب لا بد له من عمل  
أربع عليه مادية وهي أجزاؤه وعلة فاعلمة وهي الفاعل المتركب له وعلة صورية  
وهي صورية وهيئة الحاصلة بعد التركيب وعلة غائية وهي غرضه وتجهته المترتبة  
عليه كالجلوس على السرير وكافادة الكلام (قوله وأجزاء الكلام) المراد بها  
الجنس فإنه قد يتركب الكلام من جزئين فقط (قوله الاسم والفعل والحرف)  
بدل من ثلاثة وقدم الاسم على الفعل والحرف لخصول الكلام من نوعه دون أخرى  
فإنه قد يتركب الكلام من اثنين كزيد قائم وقدم الفعل على الحرف لأنه وإن لم يتألف

(مثال اجتماع هذه الثلاثة)  
أعني اللفظ والافادة والقصد  
(العلم نافع) فالعلم نافع لفظ  
(لأنه صوت مشغل على  
بعض) حروف الحلق  
واللسان والشففتين وهي  
بعض (الحروف الالهائية)  
فالهمزة والعين والألف من  
الخلق واللام والنون من  
اللسان واليم والفاء من  
الشففتين (ومفيدة لأفهم  
معنى بحسن السكوت) من  
المتكلم (عليه) بحيث  
لا يصير السامع منتظر الشيء  
آخر (ومقصود) بالافادة  
(لأن المتكلم قصده إفادة  
السامع) إذا كان السامع  
يجهل ذلك والافادة المذكورة  
تستلزم التركيب وكل  
من كسب لا بد له من أجزاء  
يتركب منها (وأجزاء الكلام  
التي يتركب منها ثلاثة  
أشياء الاسم والفعل  
والحرف) وهي السكوات  
الالهائية

من الفعلين كلام كما يتأني من الاسم لكنه أ- يدخر أي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف  
الحرف فإنه لا يتأني منه ومن كلمة أخرى كلام فلا يقع ركناً في الاستدلال أصلاً ثم  
المراد أن الكلام يتركب من ماصدقات الثلاثة أعني الاسم والفعل والحرف كزيد  
وضرب وفي مثل لا أنه يتركب من هذه الثلاثة أعني لفظ اسم وفعل وحرف بل المراد  
من أفراد الاسم أي الأفراد التي يطلق عليها لفظ اسم وكذا يقال في الفعل والحرف  
(قوله ولا رابع لها) أي بالاستقراء مخصر الكلام في الثلاثة استقرائي ثم قوله  
ولا رابع لها ذكره وإن كان مستغنى عنه بقوله وهي الكلمات الثلاثة فن هذه  
الجملة تفيد المحذور تهمة أو توطئة لقوله وذهب أبو جعفر الخ. (قوله اسم الفعل) أي  
الماضي كهيئات بمعنى بعد واسم الفعل المضارع كالفعل بمعنى أن يجمع واسم فعل الأمر  
كصه بمعنى استكت ثم إن أبا جعفر لم يسمه اسم فعل حتى يرد عليه أن تسميته اسم فعل  
تبطل دعواه فلذلك قال المشرح وسماه ماضية أي أنه لا يسميه اسم فعل كما يقول غيره  
بل يقول هو خالفة على أنه قد يقال لو سماه اسم فعل لما بطلت دعواه لجواز أن يريد الاسم  
بالمعنى اللغوي وهو ما دل على قسمي وهو بهذا المعنى يشمل الفعل والحرف أيضاً  
لأن كلامه ما دل على مسماه (قوله لأنه خلف عن الفعل) علة لتسميته بخالفة  
ومعنى كونه خلفاً عن الفعل أنه يقوم مقامه في إفاضة معناه فإن أسماء الأفعال أغما  
وضعت لتسكون عوضاً عن أفعالها والحامل لهم على ذلك روم الاختصار لأنها  
تستعمل بلفظ واحد في حال اسنادها سواء للذكر والمؤنث مفرداً أو غيره ولا فادتها  
المماثلة في المعنى فإن هيئات أبلغ في الدلالة على المبعثر من بعد (قوله وهذا القول) أي  
قول أبي جعفر بن صابر بأن اسم الفعل قسم رابع ليس من قبيل الاسم والفعل  
والحرف (قوله الإجماع) أي إجماع النحاة والمراد بالإجماع هنا الإجماع بالمعنى  
اللغوي وهو مطلق الاتساق لا الإجماع باصطلاح الأصوليين وهو اتفاق أهل الحل  
والعقد من الأئمة في عصره على حكم من أحكام الذين ثمان القدر بخلاف الإجماع  
لا يحسن في مقام الرد على ابن صابر فإنه اغمايته أن لو قلنا إن الإجماع في الأمور اللغوية  
معتبر بتعين اتباعه والمسألة ليست اتفاقية فلا حسن في مقام الرد على ابن صابر أن  
يقال إن اسم الفعل من أفراد الاسم لأن المراد بالاسم هنا ما قبل الفعل والحرف وهو  
يشمل اسم الذات كزيد في زيد قائم واسم اللفظ في زيد ثلاثي واسم المعنى كسبحان فإنه  
علم جنس للتسميع أي التثنية واسم الفعل أمامدولة الفعل الاصطلاح في هيئات مثلاً  
موضوع للفظ بعد على ما هو الراجح وأنه موضوع للفعل اللغوي الذي هو الحديث  
فتسكون هيئات موضوعة للبعد كما قاله المصيريون وحري عليه الرضى فن قلنا بالأول  
فهو من قبيل زيد ثلاثي وإن قلنا بالثاني فهو من قبيل سبحان ومحصله أن اسم الفعل  
أما اسم لفظ أو اسم للمعنى وبقي هاتين البحث وهو أن كنه يدعى الإجماع وقد خالف  
الغراف في المسئلة وهو من لا ينعقد الإجماع بدونه لأن في السكوفين نظير سبويه في  
المصيرين حيث قال في كلامها ليست أسماء ولا أفعال ولا حروف والجواب أن القراء لم  
يحكم بأنهم غير الثلاثة بل قال بالوقف يعني توقف فلم يتحججوا بدخولها تحت أي قسم من

ولا رابع لها وذهب أبو  
جعفر بن صابر إلى أن اسم  
الفعل قسم رابع وسماه  
خالفة لأنه خلف عن الفعل  
وهذا القول حديث يعسد  
انعقاد الإجماع على الثلاثة

الثلثة لتعارض الأدلة وقد نص في المعنى على أنها عند سيبويه والمبرد والرباج  
وأكثر المصنفين حرف معناه الزدع والجز (قوله والمبردان أن الكلام) جواب عن  
اعتراض يرد على قوله وأجزاء الكلام ثلاثة حاصله أن جعل الاسم والفعل والحرف  
أجزاء للكلام يقتضي توقف حقيقة الكلام على الثلاثة وليس كذلك فإن الكلام  
قد يتركب من نوع الاسم وحده كزيد قائم وحاصل الجواب أن الكلام يتركب من  
مجموع هذه الأمور أي بعضها مجتمعة أو منفردة فعنه أنه لا يخرج عنها شيء آخر  
عرفه فلا تنعدم حقيقة بانهدام بعضها فلا يرد أن يقال جعلها أجزاء يقتضي أن  
الكلام ينعدم بانهدام واحد منها فإن الشكل ينعدم بانهدام الجزء مع أنه لا ينعدم مع  
الشكل ينعدم بانهدام الجزء الحقيقي وهذه ليست أجزاء حقيقة والفرق بين الجزء  
الحقيقي والاعتباري أن الشكل إذا انعدم بانهدامه كالأشياء من الإنسان فهو جزء  
حقيقي وإن لم ينعدم بانهدامه كالشعر والظفر فهو جزء اعتباري (قوله فإن التركيب  
الح) علة لتكون الكلام يتركب من مجموعها لا من جميعها (قوله نحو فلان) أصله فعل  
وهو فعل ماضٍ فاتصلت به ما الحرفية السكافة قصار يستعمل بمعنى التثنية وكفته ما عن  
العمل في الفاعل فهو فعل لا فاعل له ومثله ما الساكن أكثر ما وقصر ما (قوله نحو حبذا)  
الراجح الذي ذكره ابن خروف وقال الأشموني وهو ظاهر مذهب سيبويه أنه لا يتركب  
في حبذا بل هي فعل ضم لفاعل محب فعل ماضٍ وذو فاعل زيد في قولك حبذا زيد  
مبتدأ خبره جملة حبذا أو القائلون بالتركيب فرقان فرقة تقول إن حبذا برمتها ففعل  
فزيد فاعل في حبذا زيد وهو لا يغلب واجاب الفعل لتقدمه وفرقة تقول إنها اسم  
تغلب لاجاب الاسم الذي هوذا الشرفه فحبذا مبتدأ وزيد خبر وأبوالعكس والمعنى على  
هذا الأخير المحبوب المدح أو الممدوح المحبوب على الاعتبارين في جعلها مبتدأ أو  
خبر (قوله نحو ذاك) هذا مكرر مع القسم الثاني وما قاله الشيخ الشنوافي من أن المغيرة  
بينهما يتقدم الاسم هنا وأخبره هناك لا يفيد شيئاً لأننا لو نظرنا إلى هذه التفرقة  
زادت الأقسام قالاً ولي اسقاط هذا ويذكر بطلان التركيب من فعلين فإنه وإن لم يوجد  
لا يضر ذكره لا نأبى عدد التقسيم العقلي لا الواقعي فلذلك قال في اللب وشرحه  
والتركيب العقلي ينتهي إلى ستة أقسام إذا لم يراع التركيب اسمان وفعلان وحر فان  
واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف وأما إذا روعي التركيب فيتمسك إلى تسعة  
لأنقسام كل من الأقسام الثلاثة الأخيرة باعتبار التقديم والتأخير إلى قسمين (قوله  
وهو قسمان الح) هذا بالنظر لاقول ما يتحقق فيه ماهية الكلام والحاصل أن الكلام  
لا يوجد من نوع الحرف ولا من نوع الفعل وحده ولا منهما فقط ويتحقق من نوع  
الاسم فقط وأقل ما يوجد ويتحقق من اسمين أو من فعل واسم ولا فقد يوجد من فعل  
واسمين نحو كان زيد قائماً أو من فعل وثلاثة أسماء نحو علمت زيداً منطلقاً أو من فعل  
وأربعة أسماء نحو علمت زيداً امرئاً منطلقاً أو من جملة الشرط والجزء نحو ان قام زيد  
قام عمرو بناء على ما ذهب إليه السيد من أن الكلام مجموع الشرط والجزء وقال  
الرضي والسعدان الكلام هو جملة الجزاء وأما جملة الشرط فهي لتأكيد الجواب

فلا يعتد به والمبردان  
الكلام يتركب من مجموعها  
لا من جميعها فإن التركيب  
الواقع بينها على ضربين  
أحدهما غير مفيد فائدة  
الكلام وهو ستة أقسام  
\* أحدها تركب حرفين نحو  
ليتما \* والثاني تركب  
حرف واسم نحو الرجل  
\* والثالث تركب اسمين  
لا استناد بينهما كغلام زيد  
\* والرابع تركب فعل  
وحرف نحو فلما \* والخامس  
تركب فعل واسم نحو جئنا  
\* والسادس تركب اسم  
وحرف نحو ذلك \* والضرب  
الثاني ما يفيد فائدة الكلام  
وهو قسمان \* أحدهما  
تركب فعل واسم على وجه  
يكون الفعل حديشاً عن  
الاسم نحو قام زيد وتسمى  
جملة فعلية \* والثاني تركب  
اسمين على وجه يكون

وتبينته وأما القسم وجوابه فهو والله نزل بأعالم الكلام هو الحساب بلا نزاع  
وحالة القسم لا أكيدته وتبينته (قوله خبرا عن آخر) انفراد الخبر بالمعنى المغزى  
وهو ما أبعد لشيء وهذا المعنى هو المعبر عنه أو لا بقونه حديثا في العبارتين واحترز  
بقوله على وجه يكون الخ من تركيبها كلمة واحدة كما تقدم في حديثه وعلام زيد (قوله  
ولا مدخل للحرف في ذلك) أي في التركيب المفيد ولا يتنافى هذا معه جزاء  
الكلام لأنهم انما عده جزءا بالنظر إلى أنه يؤتى به للربط بين أجزاء على أنه قد يتوقف  
المعنى المراد عليه في نحو هل قام زيد فإن هل أخرجت الكلام عن الخبر إلى الانشاء  
وسعدت فذكره جزاء بالنظر للعملة أي هو جزء في الجملة بالنظر لبعض الصور (قوله نحو  
زيد في الدار) الربط الذي حصل من الحرف هنا هو جعل زيد مظهرا وفاء الدار ظرفا (قوله  
ان تضرب أضرب) اعترض بأن الربط هنا وقع بين جملتين فلم ينسب المصنف الربط  
إلى الفعلين وأجيب بأنه اعتبر الربط بين الفعلين نظرا لظهور أثر الحرف فيهما وهو  
الحزم فهذا الكلام بحسب الظاهر وفي الحقيقة الربط وقع بين هذين الجملتين لأن المعنى  
أن تحقق مثل ضرب تحقق مني أيضا أما نحو ان جاء زيد فهو مكرم قال ربط وقع بين فعل  
وحالة وفي نحو جاء زيد فأكرمته للربط بين جملتين وأن الفاء صيرت الجملة الأولى سببا  
والثانية مسببا (قوله نحو مررت بزيد) فان قلت ان الحرف قدر ربط بين الجملة أعني  
مررت لأنهم فاعل وفاعل والاسم وهو زيد المجرور فلم ينسب الربط لخصوص الفعل  
والجواب أن الفعل لما كان مقصودا من الجملة نسب إليه الربط لأن المعنى المقصود  
ربط المروء بزيد وذكر الفاعل لتبين ذلك الفعل وتعيينه ويوجد في بعض  
النسخ نحو مررت بزيد دون تاء الضمير وهي ظاهرة لأشبار عليها (قوله فعلا لاسم) الفاء  
للفصحة وقد تقدم الكلام عليها عند قوله فاللفظ وهذا شروعي ذكر علامات كل  
من أجزاء الكلام الثلاثة التي هي الاسم والفعل والحرف والمراد بالاسم هنا أفراد  
من نحو زيد ويرجى لا خصوص هذا اللفظ ولا معناه الذي هو الحقيقة السكينة ثم ان  
ما ذكره المصنف من العلامات ليس مطردا في كل اسم بل هناك أفراد لا تقبل هذه  
العلامات والحال أنها أسماء نحو هيئات وكيف ونزال ودراك وحديثا فليست اللام  
في قوله الاسم للاستغراق لأنها لو جعلت له كان مفاد الكلام أن كل اسم يعرف بهذه  
العلامات وهو باطل ولا يصح أن تكون الجنس لأن آل الجنسية مدخولها الحقيقة  
من حيث هي نحو قولك الرجل خضر من المرأة أي حقيقة الرجل خضر من حقيقة المرأة  
بقطع النظر عن الأفراد ومعلوم أن الذي يميز بالعلامات هو أفراد الاسم لا حقيقة  
وأما حقيقة أنه أعني كلمة دللت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعا فهي أمر  
اعتباري لا وجوده في الخارج وإنما الموجود أفرادها كما هو شأن جميع الماهيات ولا  
يصح أن تكون للعدد الخارج لأن آل التي للعهد الخارج مدخولها فرد معين من  
أفراد الحقيقة كقوله تعالى كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فقصي فرعون الرسول أي  
الرسول المخصوص الذي أرسل إلى فرعون وهو موسى عليه السلام الذي هو فرد من  
أفراد مطلق رسول الشامل لجميع الرسل ولا يصح أن تكون للعدد الذهني لأن

أحدهما خبرا عن الآخر  
نحو زيد عدل ويؤتى به  
اسمية ولا مدخل للحرف في  
ذلك لأنه ليس مقصودا  
بالذات وإنما يؤتى به لجرد  
الربط بين اسمين نحو زيد في  
الدار أو فعلين نحو ان تضرب  
أضرب أو فعل واسم نحو  
مررت بزيد أو جملتين نحو  
ان جاء زيد فأكرمته (فعلا لاسم)

مذكور لها فرد مبهم من أفراد الحقيقة كما في قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب أي  
فرد تمام أفراد الذئب فهذه احتمالات أل وقد علمت أنه لا يصح واحدا منها هذا وقد  
يقال إن آل ثلاث شغراف وهو هنا عرفي لا حقيقي والمعنى أن كل فرد من أفراد الاسم  
القابل لهذه العلامات يتميز بهذه العلامات وحقيقة قوله الاسم أي ما صدق عليه  
الاسم في الجملة (قوله الميزة) فيه إشارة إلى أن العلامة هنا من قبيل الخاصية  
فتكون مطردة أي كلما وجدت وجد الاسم منعكسة أي متى انتفت انتفت فتكون  
كالتعريف وفيه أنه لا يلزم من نفي العلامة نفي الاسم إذ قد تنفي العلامة ويوجد  
الاسم والجواب إن المراد أنه متى انتفى جنسها بمعنى أنه لم يوجد شيء منها أي متى  
كان الاسم لا يقبل جنس علاماته المختصة به لا بنفسه ولا بغيره انتفت عنه  
الاسمية فلا ينافي أنه قد يتنفي بعض العلامات وتوجد الاسمية (لوجود علامة أخرى  
فإن كلامنا في جنس العلامة لا في شخصها) (قوله عن قسميه) تنبيهة قسم بالياء  
والفرق بينه وبين القسم بدون ياء اعتباري فهما شيء واحد كجدان ذاتا مختلفان  
اعتبارا أو أما الفرق بينهما وبين المقسم بعم أوله الحقيقي وتوضيحه أن المقسم هو الأمر  
الكلي الصادق على الأقسام الشامل لها والقسم هو الأخص المندرج تحته  
ويقال لذلك الأخص أيضا قسم بالنظر لقسم آخر مندرج معه تحت المقسم فهو شيء  
واحد يقال له قسم وقسم باعتبارين مختلفين ومثال ذلك الكلمة بالنظر للاسم  
والفعل والحرف يقال لهما قسم وكل من الاسم وأخويه يقال له قسم بالنظر  
لأندراجهم تحت الكلمة وقسم بالنظر لتكون كل واحد منهما بالآخر ومنسدرج جامعه  
تحت أمر كلي (قوله الخفض) هذه عبارة الكوفيين وعبارة البصريين الجر قال  
ابن هشام في شرح العدة وذكر الجر أولى لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم نحو  
نحيت من أن قت ولأنه يتناول الجر بالحرف والجر بالاضافة زادي تعليقه وبالتبعية  
وبالتجاورة وبالتاليهم أي على القول بذلك واختص الجر بالاسم لأن كل مجرور مجر عنه  
في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم فلا يدخل الجر إلا الاسم فإن قيل كان ينبغي أن يجعل  
علامة الاسم مطالق الأخبار عنه لا خصوص الخفض فالجواب أن الأخبار عنه  
علامة خفية إذ الأخبار عنه لا يذكره المتدبر بخلاف الخفض (قوله وهو الكسرة)  
التدبر كبير بالنظر إراعاة المرجع وهو الخفض والاولى التأييد مراعاة للخبير وهي  
الكسرة كما في بعض النسخ وتعرفه الخفض بالكسرة قصور لأنه لا يشمل الخفض  
بالياء كما في المثني والجمع ولا الجر بالفتحة كما في الاسم الذي لا ينصرف ويوجب بأن  
التعبير بالكسرة اقتضاه على الأصل وأما غير هاتئنا ثم انفسيرا المصنف  
الخفض بالكسرة يناسب قول الجمهور أن الأعراب لفظي وقد جرى في المتن هنا على  
أنه معنوي فالأولى أن يفسره بأنه تعبير مخصوص بعلامته الكسرة وما ناب عنها  
(قوله تحدث) أي في اللفظ كريد أوفي التقدير اما للتعذر كالعصا أو الثقل كالفاضي  
أو للناسبة كغلامي (قوله عامل الخفض) أخذنا الخفض في تعريف الخفض هو وجب  
للدور الذي به يفسد التعريف وأجابوا بأن التعريف لفظي لا يضره الدور وأطمان

الميزة عن قسميه (الخفض)  
وهو الكسرة التي تحدث  
عند دخول عامل الخفض  
سواء كان الخفض حرفا أو  
اسما

شيخنا في حاشيته في رده فراجعها نثبت (قوله ولا ثالث لهما) الاولى أن يقول ولا  
 زائد عليها ما وقد يقال انه يلزم من نفي الثالث نفي كل واحد منها أي من الامور الثلاثة  
 كالجبر بالاتبعية والتوهيم والجسورة (قوله على الاصح) مقابلة اثبات الخفض بنفس  
 الاضافة أو بالحرف المقدر واثبات الخفض بالاتبعية فهو مررت به في الفاضل وغلام  
 هند الفاضلة والجسورة نحو هذا حجر ضربت بحجر ضربت بحجر واثبت الجسورة ولا قاعد بالجبر  
 حقه الرفع لانه نعت بحجر المرفوع على الخبرية والتوهيم نحو لست قائما ولا قاعد بالجبر  
 على توهيم دخول الباء في خبر ليس لانه يكثر دخوله فيها في الاصح رجوع هذه الاقسام  
 للجبر بالحرف أو الاسم لأن التباس في غير البديل جبر وربما جبر به متبوعه وهو اما  
 الحرف أو الاسم وفي البديل بحرف أو اسم مماثل للجسورة ولا بالاتبعية وان الجبر  
 بالمجسورة يرجع للجبر بالضاف والحركة في ضرب ليست حركة اعراب بل حركة الاعراب  
 وهي الضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الجسورة والجبر بالتوهيم يرجع للجبر بالحرف  
 التوهيم لا بنفس التوهيم فقامت معطوف على قائما منصوب تقديره بفتح مقدرة على  
 آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهيم (قوله وغلام زيد) ههنا بحث وهو  
 أنه قد وجدت اضافة الاسم الى الفعل المضارع في نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع  
 الصادقين صدقهم فان ينفع مضاف ليوم والاضافة من خصائص الاسماء وأحب  
 بان المضاف اليه ليس هو الفعل بل هو الاسم المؤول من أن والفعل وان لم تكن أن  
 موجودة لا مقدرة أي هذا يوم النفع فيمنع وان لم يكن اسم حقيقة فهو في حكم الاسم  
 أو بان الفعل في مثل هذا محجور عن الزمان لغرض من الاغراض مثل اضافة هنا  
 فهو فعل صورة وفي الحقيقة هو اسم (قوله والتنوين) هو في اللغة مصدر نون ينون  
 تنويما اذا دخل النون فهو في اللغة ادخال النون وأما المعنى الاصطلاحي فقد ذكره  
 المصنف بقوله نون الخ فتسمية هذه النون تنويما يحجز من قبيل تسمية آلة الشيء باسم  
 ذلك الشيء هذا بحسب الاصل وقد صار الآن حقيقة عرفية في النون الساكنة الزائدة  
 الخ (قوله ساكنة) خرج هذا القيد المتحركة نحو النون الاولى في ضيفن ورعش  
 الاولى اسم للطفيل الذي يتبع الضيفان والثاني اسم لكثير الاربعاش وقوله تلحق  
 الآخر خرج به النون اللاحقة لغير الآخر نحو نون انكسر ومنكسر وقوله وتحذف خطأ  
 خرج به نون التوكيد الحقيقية نحو لست سفعن وليكون بناء على مذهب البصريين أنها  
 تكتب نونا ولهذا حذف قيد لغير توكيد الذي زاده غيره لاجرا هذه النون لما علمت  
 أنه غير محتاج اليه لخروجها بقوله وتحذف خطأ فان قلت لاحاجة ذلك قيد السكون  
 ولحق الآخر لان ما خرج به لا يخرج بقوله وتحذف خطأ فالجواب أن الاصل في  
 التعريف ذكر جميع القيود صريحا وان كان يلزم من أحدها الآخر لكن الاولى  
 عدم الاكتفاء في التعريف بدلالة الالتزام (قوله غالباً) أي في الامور الثلاثة  
 وهي السكون ولحق الآخر وثبوتها وصلاً وانما في هذا الاجل أن يصير التعريف  
 جامعاً ولا يخرج بعض أفراد التنوين فالتقسيد بقوله غالباً لدخال الصور التي ذكرها  
 في التعريف التي أشار لها بقوله في غير الغالب الخ فلم يقيدها بما لم تدخل فيه

ولا ثالث لهما على  
 الاصح (نحو زيد) وغلام  
 زيد (والتنوين) هونون  
 ساكنة تلحق الآخر تثبت  
 وصلاً غالباً فين وتحذف  
 خطأ ووقفاً في غير الغالب  
 ان التنوين قد يحرك لالتقاء  
 الساكنين



التعريف غير جامع (قوله نحو محظورا انظر) وان قلت لم يحذف التنوين هنا  
للتخلص من الالتقاء الساكنين كما حذفوا نون التوكيد الخفيفة في نحو اضرب القوم مع  
ان كلا منهما نون ساكنة فلا شيء أبقوا التنوين هنا وحركوه للتخلص من الالتقاء  
الساكنين وحذفوا نون التوكيد ولم يحركوها لساوا بين النون وما الفرق فالجواب  
أنهم قد ادوا أن يجعلوا النون اللاحقة للاسم مربية على النون اللاحقة للفعل فأبقوا  
التنوين وحذفوا نون التوكيد وأيدوا أيضا التنوين كالجزء من الاسم الامكن للزومه  
له عند خلوه من الاضافة واللام ونون التوكيد الخفيفة ليست كالجزء من الفعل لانها  
غير لازمة له فلذلك حذفوها وأبقوا التنوين وحركوه عند التخلص من السكونين  
(قوله نحو شربت ما بالقصر الخ) فهو منصوب بفتحه مقبلة على الألف المحذوفة  
لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر وينبأ أن أصل ما موه ما خوذ من موهت  
الشيء اذا طمسته بفضة أو ذهب تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار ما ثم قد  
تبدل الهاء همزة وهي لغة المد وقد تحذف فتبقى الألف ساكنة مع التنوين فتحذف  
الألف أيضا للتخلص من السكونين وهذه لغة القصر والتنوين التي أشار إليها  
المصنف وعليها يكون المحذوف حرفين الألف والهاء فالتنوين هنا لم يلحق الآخر بل  
لحق الأول وهو الميم هذا ما يقتضيه كلام المصنف واعترض عليه بأن الألف قد  
حذفت لعلها تصير بنية والمحذوف لعلها تصير بنية كالثابت فكأن الألف ثابتة وحينئذ  
يكون التنوين لاحقا لا آخر مقدرا على أن الالف لما أن التنوين لاحق للميم فهي أيضا  
توصف بكونها آخر اعني أنه لا شيء بعدها خالف التنوين (قوله وقد تحذف وصلا  
الخ) لم يبين المصنف أن هذا الحذف جائز أو واجب وفي المعنى أن الحذف هنا لازم فهو  
واجب وحاصل هذه المسئلة أنه اذا وقع ابن أو ابنة خالفا لابن عصفورا أو بنت عند  
قوم من العرب نعمت بالعلم ومضافا لعل آخر حذف التنوين من أول العيين وحذف ألف  
ابن أو ابنة خطأ تخفيفا لا كثرة الاستعمال وألحق بعضهم بالعلم ما كنى به عنه كفلان  
وفلانة قال الحلبي وقد يتوقف فيه والمراد بالعلم ما يشمل الاسم والكنية واللقب  
وشروط بعضهم أن يكون العلم الثاني أو الأول حقيقة فان كان حذفا لا حذف بل يحرك  
التنوين بالسكسر لالتقاء ساكنين مع بقاء ابن فإن لم يقع لفظ ابن بين عيين نحو جاءني  
كريم ابن كريمة أو زيد ابن أخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الألف خطأ القلة  
الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو على أنه مبتدأ وخبر لقلة الاستعمال  
أيضا ثم ان حذف الألف خطأ على خلاف القياس لان قياس الكتابة أن تكتب كل  
كلمة بالحروف التي ينطق بها عند الابتداء والوقف لحذف الألف من الخط اختصارا  
للكثرة كما حذف التنوين في وجب حذفه هو موجب حذف الألف واشترط في حذف  
الألف أن لا يكون لفظ ابن في أول السطر لانه اذا كان في أول السطر كان في محل  
ابتداءه غالبا لأن القارئ ينتهي لآخر السطر ثم يبدئ بأول السطر الذي بعده  
فذكرهوا أن يكتبوه على غير ما يوجب النطق به غالبا (قوله وهو أقسام أربعة) اقتصر  
عليها لانها هي المختصة بالاسم والشهور والأقسام التنوين عشرة ونحن نعلم لك

نحو محظورا انظر وقد  
يلحق الأول نحو شربت  
ما بالقصر وقد يحذف وصلا  
اذا كان في علم موصوف  
باسم مضاف الى علم نحو قال  
زيد بن عمرو وحذف تنوين  
زيد تخفيفا وهو أقسام أربعة



المقيسة اجمالا فبقوله \* الخامس تنوين الترخم وهو اللاحق للفتوح في المطلقة بدلا عن  
حرف المد بقوله أقلل اللوم عاذل والعنان \* وقول ان أصبت لقد أصاب  
السادس التنوين الغالي وهو ان اشد على الوزن أي وزن بيت الشعر اللاحق للفتوح في  
المقيسة بالسكون نحو قوله

قالت بنات العم يأسلني وان \* سكت فقرا مدم قالت وان  
فاليبت من بحر الرجز والنون الاخيرة زائدة على الوزن \* السابع تنوين مالا  
يتصرف للضروود نحو قوله

وبوم دخلت الخدر خدر عنبر \* فقالت لك الوبلات انك ممرحلي  
اولا تناسب كقراءة سلاسلوا غلالا \* الثامن تنوين المنادى المقصود كقوله  
سلام الله بامطر عليها \* وليس عليك بامطر السلام

التاسع التنوين الساذ كقول بعضهم هؤلاء قومك تنوين هؤلاء \* العاشر تنوين  
الحكاية كما اذا سميت رجلا بقله فانك تنقيه في حال العلم على ما كان عليه ممنونا  
فهو محكي (قوله تنوين التمكن) من اضافة الدال للدلول أي التنوين الدال على  
التمكن والتمكن هو كون الاسم معربا ولو غير منصرف فلذلك قيل كان الاولي أن  
يقول تنوين الامكنية لأن الامكن هو المعرب المنصرف ويسمى هذا التنوين أيضا  
تنوين الصرف وهو اللاحق للاسماء العربية المنصرفه غير ما جمع بالفتح وتام في يدتين  
وفائدة الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية بكونه لم يشبه الحرف في يمين ولا  
الفعل فيمنع من الصرف (قوله نحو زيد ورجل) التنوين في زيد للتمكن اتفاقا واما  
تنوين رجل ففيه اضطراب والتحقيق أنه تنوين تمكن أيضا والدليل على ذلك انك  
اذا سميت به شخصا فان التنوين يبقى على ما كان عليه ولو كان ذلك التنوين للتمكن  
لزال يعرف العلم فيبقى التنوين دليل على انه للتمكن وفي الرضى أنه لا مانع من  
أن يكون التنوين فيه للتمكن وللممكن معا فاذا سمى به شخص للتمكن (قوله تنوين  
التمكن) وهو اللاحق للاسماء المنبسة لفرق بين معرفتها ونسكتها فان اتون منها  
كان نسكتها لم يتون ~~كان~~ معرفة بقول سيبويه بالتنوين اذا أردت مطاق رجل  
مسعى بذلك لا تنوين اذا أردت به معينا وهو سيبويه مثالا فليد الخليل بن أحمد  
النحوي وهذا التنوين يقع قياسا في العلم المحتوم بويه كسبويه وعمرويه ونفطويه  
ويحق اسم الفعل لخصوصه واسم الصوت نحو غاق غاق سما عا وانما كان لحوقه لا اسم  
الفعل سما عا لأنه قد اختص ببعض منقادون بعض فلو كان قياسا لدخلها كلها مع  
ان منها ما لا يجوز تنوينه كترال ودراك وبعضها يجب تنوينه كواها عني أتجب  
وبعضها يجوز فيه الامر ان التنوين وعدمه كصه (قوله ووصه) تقول لمن يخاطبك اذا  
أردت سكو تافخص ووصاه بغير تنوين واذا أردت سكو تامطلقا به بالتنوين وتقول ايه  
بالتنوين اذا أردت الزيادة من حديث ما وبتتر ~~ك~~ اذا طلبت الزيادة من حديث  
مخصوص وتقول صاح الغراب غاق غاق بالتنوين اذا أردت صوتا وما واذا أردت صوتا  
مخصوصا قلت غاق غاق بغير تنوين وينبغي أن يعلم أن قولهم ما تون من اسم الفعل

\* الاول تنوين التمكن  
نحو زيد ورجل \* والثاني  
تنوين التمكن نحو سيبويه  
وصه

يكون نكرة وما لم يمتز فهو معرفة معنى على القول بان مدلول اسم الفعل المصدر الذي  
هو الفعل المفعول اما على أن مدلوله الفعل الاصطلاحي الذي هو لفظ الفعل فلا يظهر  
لان جميع الافعال نكرات وذكر الاصمعي أن العرب لا تقول الا به بالتنوين  
وانكر ما ورد من قول ذي الرمة \* وقفنا قلنا به عن أم سالم \* قال أبو حيان  
والصواب ما قاله الجمهور من جواز ذلك ويحكى أنه جرى ذكر الاصمعي بحسب أبي  
علي الفارسي فبالغ بعض الحاضرين في الثناء عليه وتفضيله على أعيان العلماء في  
أيامه قال الناقل فرأيت أبا علي كالمسكر لذلك وقال للناقل ما بلغ من أمره قال كان  
يخطئ الخول من الشعر أعانسكر على ذي الرمة مع احاطته بلغة العرب ومعانيها  
وفضل معرفته بأغراضها وراميها في قوله وقفنا البيت فقال أبو علي أمامها هذا  
فلا يصح مخطئ فيه وذو الرمة مصيب وهذه من أوابد الاصمعي التي يقيم عليها بغير  
علم (قوله تنوين المقابلة) علامة تسميته بذلك ما نقله الشارح عن الرضي هنا ونقل في  
التصريح عن الرضي أيضا أن تنوين جمع المؤنث السالم في مقابلة تنوين مفردة كنون  
جميع المذكور السالم فانها في مقابلة تنوين مفردة واستشكل هذا بان مفرد جمع المؤنث  
السالم قد يكون غير ممنون كفاطمة وأجيب بان هذا معارض بجمع المذكور السالم وان  
مفردة قد لا يكون ممنونا كباراهيم واسماعيل ونحوهما من الاسماء المتنوعة من الصرف  
ثم ما ذكره المصنف من أن هذا التنوين للمقابلة هو الصحيح وقيل هو عوض عن الفتحة  
نصا وورد بان الفتحة قد عوض عنها الكسرة وأيضا هو ثابت في الرفع والجر ولا عوض  
اذا ذلك وقيل انه تنوين ~~تكمين~~ ورد بانه يثبت مع التسمية كعربات ولو كان هذا  
التنوين للتكمين زال حين التسمية لأن تنوين التكمين لا يجتمع العلتين أعنى العلمية  
والتأنيث ولهذا الوصل بعلامة وعرفه زال تنوينها فبقاؤه مع العلمية دليل على أنه  
ليس للتكمين (قوله فانه) أي التنوين في مسلمات في مقابلة النون في زيد بن  
والنون في زيد بن قائم مقام التنوين في المفرد من حيث كونها علامة على تمام الاسم  
(قوله نحو جوار) أي جوار ونحوه من كل جمع تكسير معتل جاء على وزن فواعل  
كفواش ومن كل منقوص مستحق لمنع الصرف نحو أعيم تيم غير أعيم فانه ممنوع من  
الصرف لا وصفية ووزن الفعل اذا صله أعيم بوزن أفيعل كأدحرج ونحو قاض علما  
على امرأة فانه يمنع من الصرف العلمية والتأنيث فشكل هذا وما أشبهه تستثقل فيه  
الضمة والفتحة النابتة عن الكسرة في حالة الجر وتظهر فيه الفتحة تقول جاء جوار  
ومررت بجوار فلا قول حرف فروع بفتحة معتدرة على الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع  
من ظهورها الثقيل والثاني مجرور بالفتحة النابتة عن الكسرة وهذه الفتحة معتدرة  
على الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقيل وتقول في حالة النصب  
رأيت جوارى بظهور الفتحة ومثله بقية الأمثلة المذكورة فان قلت لم تظهر الفتحة  
النابتة عن الكسرة في حالة الجر فيقال في الجر أيضا امررت بجوارى بآثبات الياء  
منصوبة كحالة النصب فالجواب أن الفتحة في حالة الجر نابتة عن الكسرة والكسرة  
ثقيلة فسكنت اما نابتة عنها بخلاف الفتحة في حالة النصب فانها ليست نابتة عن ثقل بل

\* والثالث تنوين المقابلة  
نحو هندسات ومسلمات  
فانه في مقابلة النون في  
زيد بن ومسلمين في كونه  
علامة لتقام الاسم كما ان  
النون قائمة مقام التنوين  
الذي في الواحد في ذلك قاله  
الرضي \* واذا نون تنوين  
العوض نحو جوار



مدخولهما مبنى (قوله الألف واللام) أى ويقتضيان الاسم أيضاً بالألف واللام أى  
 بدخولهما عليه فى أولهما والمراد بهما الزائدتان على بنية الكلمة سواء كانت أَل موصولة  
 كالضارب والخير وبأر زائدة أى ليست بمعرفة ولا موصولة مقاربة للوضع كالبيع  
 والآن والذى أو عارضة للضرورة نحو \* وطبت النفس يا نفس عن عمرو \* أو للشذوذ  
 نحو وأخبر الأول فالأول أو لأصح الأصل كالخيار أو فى العلم بالثبوت كالعقبة ولو  
 عبر المصنف بأل كان أولى لأن ما وضع على حرف بطريق الأصلية يعبر عنه باسمه  
 لا بلفظه فيقال الباء للبر ولا يقال ب للبر وما وضع على أكثر من حرف يعبر عنه بلفظه  
 فيقال للتركيب من الألف واللام أَل ولا يقال الألف واللام وقد يعبر عنه بأنه غير  
 عام أو الأشهر عند المتدبرين والأقرب لفهمه وإنما اختصت أَل المعرفة بالأسم حتى صح  
 جعلها علامة عليه لاسم موضوعه للتعريف ورفع الإبهام وإنما يقبل ذلك الاسم دون  
 الفعل والحرف (قوله الغلام) هو فى الأصل وصف مأخوذ من الغلة وهى شدة الجوع  
 لأن هذا المعنى إنما يكون حالة الشباب وقوة البدنية ثم شابت عليه الاسم فصارت اسمها  
 كالزمن والكافر فأنهما بحسب الأصل وصفان لكنهما صار اسمين جامعين (قوله  
 واليقظان) صفة مشبهة ومعناه الخدراى دائماً التنبه واليقظة ثم أن فى الغلام  
 معرفة قطعا بالخلاف وأما فى اليقظان فمقبول هى كذلك وقيل موصولة لأن أَل  
 الداخلة على الصفة المشبهة موصولة وحرفى عليه ابن مالك وفى شرح الطبرانى الصحيح  
 أن أَل فى الصفة المشبهة معرفة وأما أَل الداخلة على أفعال التفضيل نحو الأفضل  
 والأعلم فمعرفة اتفاقاً لا موصولة فإن قلت قد دخلت أَل على الفعل الماضى كقولهم أَل  
 فعلت وعلى الفعل المضارع فى قوله

(والألف واللام فى الاسم  
 والصفة (نحو الغلام)  
 واليقظان (وحرف التفضيل  
 نحو من الله) ومن الرسول

ما أنت بالحسك الترضى حكومته \* ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجلد  
 فالجواب أن أَل فى الأول اسمته هامة وأصلها من فائدة الماء حمرة والثانى من قيل  
 الضرورة فلا يعيد بها ومثل أَل بدلتها وهى أم عند حير فأنهم يقلبون الألف ميماء بها  
 نطق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ليس من أمير أم صيام فى أمسرك كما هو مشهور  
 (قوله حرف التفضيل) من إضافة السبب للسبب أى الحسروف التى هى سبب فى  
 التفضيل أى الكسرة التى تحدث عند دخول هذه الحروف كما تقدم ذلك وإنما اختصت  
 هذه الحروف بالاسم وجعلت علامة عليه لأنها توجد التفضيل المختص به فإن قيل  
 لا حاجة لذلك فإن التفضيل يعنى عن الأجياب بأنه نص عليها التداخل الأسماء المبنية  
 نحو هذا فإن التفضيل لا يظهر فيها بل هى فى محمل تفضيل لأن أعراب المبنى محلى فإذا  
 قلت مثلاً امررت به إذا كرون ميماء على السكون فى محل جر ولا أثر للتفضيل هنا طاهراً  
 فالتفضيل لا يعنى عن ذكر حرف التفضيل الذى فى محمل تفضيل ليس متفوضاً فلا  
 يتناول التعبير بالتفضيل فيحتاج لذكر حرف التفضيل لا جله فإن قلت قد دخل حرف  
 التفضيل على ما ليس باسم كقوله

وانك ما ليلى بنام صاحبه \* ولا تخالط البيان جافيه

وقول بعضهم سم ما هى بنعم الولد قول آخر نعم السير عنى بشئ الغير ونحو ذلك فالجواب

أن حرف الجر هنا دخل على اسم مخدوف والاصل في الأول ما يلي بديل تام صاحبه  
 وفي الثاني ما هي بولدم قول فيه نعم الولد ومثله على بنس العير \* (خاتمة) \* أغا قصر  
 المصنف على هذه العلامات لشهرتها وسهولتها والأفعالات اسم كثيرة قال الجلال  
 السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر تتبعناها فوجدناه فوق ثلاثين علامة ثم عددها  
 فن أراد الوقوف عليها فليبراجعه (قوله وعلامة الفعل) أي ما صدق عليه هذا اللفظ  
 من الأفراد أعظم من أن تكون من أفراد الماضي كقيام أو المضارع كيقوم أو الأمر كقم  
 وليس المعنى أن العلامة للفظ فعل لأن لفظ فعل اسم بل لأفراد هذا المفهوم السكلي ثم  
 ليس المراد جميع الأفراد بل بعض الأسماء لا يقبل العلامات التي ذكرها كأفعل  
 به وما أفعله في التحجب وخلا وعدا وحاشي إذا نصبت وحجب من حيث أو كفي من كفي  
 بهند أن تفعل وقال الشاطبي إن هذه أفعال ماضية تقبل ناء التانيث بالنظر إلى أصلها  
 بحسب الوضع وعدم قبولها لها عارض لأن العرب التزمت تجردها عن التاء والعبرة  
 بالاصل فعلى هذا يصح أن يراد جميع أفراد الفعل ثم إن قوله علامة مبتدأ وقوله قد  
 خبر ولا يخفى أن قد حرف والحرف لا يقع خبر لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه وقد جعله  
 المصنف هنا خبرا والجواب أن معنى قولهم الحرف لا يخبر أنه لا يخبر بعينه معبر عنه  
 مجرد لفظه وهذا لا ينافي أنه يخبر بلفظ الحرف بقطع النظر عن معناه ومحصله أنه إذا  
 التفت بمعنى الحرف لا يصح أن يخبر به ولا عنه كما إذا لوحظ معنى الفعل أيضا فإنه  
 لا يصح أن يخبر عنه فإن أر يدل لفظ الحرف فإنه يخبر به كما هنا ويخبر عنه كما في قولك قد  
 حرف تخقيق ومثله الفعل إذا أر يدل لفظه يخبر عنه كما في قولك ضرب فعل ماض أي  
 هذا اللفظ فعل وحاصل هذه المسئلة أن اللفظ كما أنهما موضوعا لعنايهما وضعا قصديا  
 وهي بهذا المعنى تكون اسمها وفعلها وحرفا كذلك هي موضوعا لأنفسها وضعا خبر  
 قصدي على ما ذهب إليه التميز أني وعلى هذا فكل لفظ أر يديه نفسه فهو اسم منقول  
 علم لنفسه فتسكون من أعلام الأشخاص تكون موضوعا لشيء بعينه غير متناولة  
 غيره وقيل من أعلام الأجناس تكون علمها المفهوم السكلي لكن اللفظ لا يصير بذلك  
 الوضع مشترك كأورد السعيد بأن دلالة اللفظ على نفسه ليست مستندة إلى الوضع  
 أصلا وجودها في المهمات أيضا بالتفاوت نحو حرق حرك من ثلاثة أحرف  
 وجعلها محبة كما عليها لا يقتضي كونها اسمها لأن الكلمات متساوية الأقدام في جواز  
 الأخيار عن ألفاظها سواء كانت موضوعا أو مهملة ودعوى أن الواضع وضع  
 المهمات لأنفسها وضعا قصديا أو غير قصدي وإنما أسماء هذا الاعتبار خروج عن  
 الانصاف ومكابرة في قواعد اللغة على أن إثبات الوضع الغير القصدي لا يساعد عقل  
 ولا نقل وإنما ارتكب تقصيا عن التزام الاشتراك في جميع الكلام وما وقع في كلام  
 بعض النحاة من أن اللفظ إذا أر يديه نفسه كان علمه لم يرد به أنه علم حقيقة بل أراد أنه  
 منزلة العلم في تعيين المراد وتخصيصه بل تحضر هي بأنفسها لا بدوال في ذهن السامع  
 فيحكم عليها بذلك الحضور اه فيكون الحاصل أن اللفظ إذا أر يديه نفسه فهو علم أو  
 منزلة العلم في جريان أحكام الاسم عليه سواء كان مهملًا أو مستعملًا لكن إجراء أحكام

وقس الباقى (وعلمة  
 الفعل)

الاسم عليه وإثبات خواصه له يؤيد المذهب الأول وهو مذهب السعد والسيد أن يقول  
 انما قبل أحكام الاسم وخواصه لتكونه في تأويل الاسم المفرد وانما ذكرنا هذه  
 العبارة ههنا وان كان فيها صعوبة للمبتدئ لكنها المناسفة وعموم نفعها وشحنا بها  
 حاشية نأخر صاعلي تقييد أو أبدأ الفوائد فان قلت ان قولنا قد حرف وضرب فاعل باعتبار  
 كون كل من قد وضرب وقع مبتدأ يكون اسما كما علمت والاخبار عن قد بأنها حرف  
 وضرب بأنه فعل يفيد خلاف ذلك لأن المبتدأ عين الخبر فالجواب أن معنى قولنا قد  
 حرف أي ما صدق عليه قدم الافراد الواقعة في غير هذا التركيب من نحو قد قام وقد  
 قعد وغير ذلك حرف لا قدر الواقعة ههنا مبتدأ فأنها اسم لا رادة لفظها وكذلك يقال في  
 ضرب فعل فتفطن (قوله قد) أي الحرفية وانما لم يفيد ههنا بذلك لأنها المرادة عند  
 الإطلاق فخرج الاسمية وهي تستعمل تارة بمعنى حسب أي كافي فالأكثر في  
 استعمالها أن تكون مبنية على السكون نحو قد زيد درهم فقد اسم بمعنى حسب مبنى  
 على السكون في محل رفع مبتدأ وزيد مضاف اليه ودرهم خبره يقال قد زيد درهم  
 مرفوع قد فهى مبتدأ مرفوع بالضمرة الظاهرة وزيد مضاف اليه ودرهم خبره ونحوها انون  
 الوقاية فيقال قدني كثيرا وقدني بحدفها قليلا أي حسبي بمعنى كافي فيقول قدني  
 أو قدني درهم على المبتدأ والخبر وتستعمل تارة اسم فعل مضارع بمعنى يكفي وفي غلظه  
 الحالة لا تنصرفها النون فتقول قدني درهم فقد اسم فعل بمعنى يكفي مبنى على السكون  
 والياء ضمير المتكلم مبنى على السكون في محل نصب مفعول مقدم ودرهم فاعل مؤخر  
 (قوله وتدخل على الماضي الخ) قال الشيخ أبو حيان الذي تلقيناه من أفواه الشيوخ  
 بالاندلس أن قد حرف تحقيق اذا دخلت على الماضي وحرف توقع اذا دخلت على  
 المستقبل أي المضارع اه وتكون للتقليل أي تقليل وقوع الفعل كما في نحو قد يجود  
 البخيل وقد يصدق الكذوب أو تقليل متعلقة كافي قوله تعالى قد يعلم ما نتم عليه فان  
 ما نحن عليه من الاحوال بالنسبة لافراد معلوماته تعالى التي هي أفراد الجائز والواجب  
 والمستحيل أقل معلوماته فان من افرادها الواجب وهي صفاته تعالى وكالاته  
 التي لا تتناهى ونقائص هذه الكمالات مستحيلة فهى أيضا غير متناهية وأفراد  
 الجائز غير متناهية اذ منه نعم الجنان الذي لا يتناهى وما نحن عليه بعض أفراد الجائز  
 فظهر أنه أقل معلوماته تعالى وبعضهم جعلها في المثاليين للتحقيق أما الثاني فظاهر فان  
 علمه تعالى بما نحن عليه محقق وأما الأول فان التقليل فيه مستفاد من السميعة أي لفظ  
 كذوب وبخيل وليس مستفاد من قد لأنه اذا لم يحصل على أن صدور الصدق والجود  
 قليل كان الكلام فلسفا يناقض أوله آخره لان كذوب وبخيل من صيغ المبالغه  
 وكل منهما يفيد الكثرة واذا كان الكذب كثيرا لزم أن يكون الصدق قليلا وكذلك اذا  
 كان البخيل كثيرا لزم أن يكون الجود قليلا لا ذلوا كان كل من الجود والصدق كثيرا  
 لما صح التعبير بكذوب وبخيل ههنا معنى مناقضة أول الكلام لآخره وقد تأتى قد  
 للتكثير ومن ثم قال الزمخشري في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء أي ربما  
 نرى ومعناه تكثير الرؤية وأشد بيت الهذلي \* قد أشرك القرن مصفرا أنامله \*

قد (وتدخل على  
 الماضي) نحو قد قام زيد  
 على المضارع نحو قد يقوم

(قوله والسين) أى مسمها هو هى س فأنما التى تدخل على المضارع لا لفظ سين وهى  
للدلالة على التنفيس أى التراخي والتأخر لوقوع الفعل فى الزمن المستقبل وهى صيغة  
مستقلة ليست مقطوعة من سوف خلافاً للسكونيين وهى زمن الاستقبال فيها أضيف  
من سوف أو زمن سماواً وحذف فيها كونهان مترادفين ذهب البصريون إلى أنزل أخذنا من  
قاعدة أن كثرة البناء تدل على زيادة المعنى وذهب بعض إلى الثاني وأجاب بأن قولهم  
كثرة البناء الخ ليس مطرداً (قوله وتاء التأنيث) أى مسمها هو المراد التاء الدالة على  
تأنيث المبتدأ إليه وهو فاعل الفعل كقامت هند فخرحت التاء فى ربت وثبتت على لغة  
من سكنها فأنما التأنيث اللفظ وقوله الساكنة أى أصالة فلا يضر قصر كنهها العارض نحو  
ضربتاً وقالت امرأاة العزيز وقالت أمة بالنقل وخرج بها تاء التأنيث المتحركة أصالة  
بحركة إعراب فأنما محضة بالاسم كقائمة وقاعدة أو بحركة بناء فأنما توجد فى الاسم  
نحو لا حول ولا قوة وفى الحذف فحوربت وثبتت على ما هو الكثير فى قصر كنهها (قوله  
بالصيغة) أى بنفس الصيغة وسبب أنى محتر ذلك فى كلامه والمراد أن الصيغة  
موضوعة للطلب وإن استعملت فى بعض الصور للإباحة أو التمهيد أو نحو ذلك مجازاً  
(قوله باللام) أى ظاهرة كما مثل أو مقابلة نحو قوله تعالى والوالدات يرضعن أى  
ليرضعن أى فالوالدات مبدأ أو يرضعن فعل مضارع مبنى على السكون لا اتصاله بشون  
النسوة وهو فى محل جزم لا دخول لام الأمر المقدر عليه ونون النسوة فاعل والجملة من  
الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ وقد ظهر لك من هذا الإعراب أن الفعل وحده  
فى محل جزم وأنه مع الفاعل الذى هو الشون فى محل رفع خبر المبتدأ فإن دل اللفظ على  
الطلب ولم يقبل بآء الخطابية فهو اسم فعل أمر نحو صومعه ومه وإن قبل بآء الخطابية ولم يدل  
على الطلب فهو فعل مضارع نحو تقومين ثم إن المصنف اقتصر على هذه العلامات  
لشهرتها وسهولتها وقد ذكر الجلال السيوطى فى كتاب الأشباه والنظائر أن جميع  
ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وعددها عناق (قوله وعلامة  
الحذف أن لا يقبل شيئاً من ذلك) أو رد عليه أنه أما أن يريد بذلك ما ذكره هناك  
العلامات وما لم يذكره فالمعنى لا يقبل شيئاً من علامات الأسماء ولا من علامات  
الأفعال وأما أن يريد بذلك خصوص ما ذكره هناك من العلامات فإن أراد الأول وهو  
المبتدأ من كلامه حيث قال وما لم يذكر كان فيه حواله على مجهول وأيضاً يقتضى أن  
المبتدأ لا يعرف الحذف حتى يعرف جميع علامات الاسم وجميع علامات الفعل  
ويعلم انتفاء تلك العلامات عن الكلمة وهذا أمر عسير جداً وإن أراد الثاني ورد عليه  
أن هناك ألفاظاً لا تقبل شيئاً من هذه العلامات التى ذكرها وليست حروفها بل هى  
أسماء نحو قط فى قولك ما فعلته قط فأنما اسم ظرف لا يستغرق الزمان الماضى وهى  
لا تقبل شيئاً من العلامات التى ذكرت والجواب أننا نختار ما الأول ونقول أن هذا  
الكتاب موضوع للمبتدئ وهو لا يستعمل بنفسه بل يحتاج وقتاً ومعلم قسم المصنف  
فى ذلك اعتماداً على الموقف والعلم فإن المبتدئ لا يستغنى عنه أو الثاني وأن المعنى  
لا يقبل شيئاً من العلامات المذكورة أى بنفسه أو غير ادفعه وقط مرادفة للزمان الماضى

والسين) وتختص بالمضارع  
(نحو سيقول) السقفها  
(وتاء التأنيث الساكنة)  
وتختص بالماضى (نحو  
قامت) وقعدت (وياء  
الخطابية مع الطلب)  
بالصيغة وتختص بالآخر  
(نحو قومي) بخلاف الطلب  
باللام فأنما تدخل على  
المضارع نحو لته قومي ياهند  
(وعلامة الحذف) عدمية  
وهى (أن لا يقبل شيئاً من  
ذلك) المذكور من علامات  
الاسم وعلامات الفعل  
وما لم يذكر من علامات  
فترك العلامة علامة

والزمان الماضي يقبل الخفض ودخول حرف الخفض فأنك تقول سافرت في زمان  
والزمان زمان زيد خبر من زمان محروم نحو ذلك واعترض أيضا بأن في تعريف الحرف  
بما ذكر دورا لأن علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف الزوم  
الدور وهو توقف معرفة الحرف على معرفة الحرف فيلزم توقف الشيء على نفسه وهو  
الدور وأجاب شارح الباب بأن الحرف له جهتان جهته كونه حرفا وجهته كونه لفظا  
معلوما ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لأن الجهة الأولى (قوله ثم اللفظ) ثم هنا  
لترتيب الذي كرى أي الاختبار لا لترتيب الزمان ويحتمل أن الترتيب هنا بحسب  
الاختبار كأنه بعد أن فرغ من حشد الكلام وبيان أجزائه وتعيين بعضها عن بعضها قال  
وأخبركم أيضا أن اللفظ الخ ز يصح أن تكون ثم بالاستئناس لأن هذا الكلام  
مستأنف ومنه قطع عما قبله وأل في اللفظ للعهد الذي كرى أي اللفظ الذي سبق تعريفه  
وهو الموضوع فإن التقسيم إلى المفرد والمركب هو اللفظ الموضوع ومأقوله الخلي من أن  
المراد اللفظ ولو هم ملائيس على ما ينبغي لأن المهمل لا دلالة له على شيء وقد اعتبر في  
مفهوم المفرد والمركب الدلالة فتنبه (قوله مفرد) بداهة لأن هذا المقام تقسيم والتقسيم  
لهذين اللفظين ذات اللفظ أي أفرادها لا حقيقته ومفهومه أي الصوت المشتمل الخ وإذا  
كان التقسيم بحسب الذات والحال أن المفرد جزء المركب وقد تقرر أن الشكل يتوقف  
على الجزء فيكون الجزء الذي هو المفرد مقدمة على الشكل الذي هو المركب تقدم ما  
طبع بما فتناسب أيضا أن تقدم في الوضع ليوافق الوضع الطبيعي (قوله لأنه لا يخلو  
الخ) كان الأولى أن يقول لأنه إما أن يدل جزء على جزء معناه ألا يدل بتقدم مفهوم  
المركب على مفهوم المفرد لأن هذه العبارة وهي قوله لأنه لا يخلو الخ مفيدة لتعريف  
كل من القسمين وتقدم تعريف المفرد على تعريف المركب ليس على ما ينبغي بل  
الواجب العكس وهو تقدم تعريف المركب على المفرد لأن التوقف تعريف المركب  
وجودية وفي تعريف المفرد عدمية والوجود سابق في التصور على العدم أي ثبوت  
الشيء سابق في التصور على عدمه وفي تعريف المفرد سلبت دلالة جزء اللفظ على جزء  
المعنى وقد أثبت للمركب وسلبها فخرج عن تعقل ثبوتها وقوله لأنه اسم إن ضمير الشأن  
وجملة قوله لا يخلو خبر أي أن ما صدق اللفظ وأفراده بحسب الخارج لا يخلو واحدها  
عن أن يتصف اما بالأفراد أو التركيب والخصر في القسمين استقر في فساد كره من  
قوله لأنه الخ ليس دليله لأن الخصر الاستقرائي لا يستدل عليه بل هو بيان لوجه  
التقسيم بانضمام القيود إلى القسم (قوله أو يدل الخ) حاصل ما ذكره من القيود في  
تعريف المركب ثلاثة أن يكون للفظ جزء وأن يدل ذلك الجزء وأن تكون دلالة على  
جزء المعنى يخرج بالقيود الأول ما لا يخرج به أصلا كهدية الاستفهام أو أو العطف مثلا  
وبالثاني ما له جزء ولكن لا يدل على شيء كالزاي من زيد والعين من محروم وبالثالث  
ماله جزء يدل لكن لا على جزء المعنى كعبس الله علما فإن كلام الجزأين له دلالة أما  
الأول فإنه يدل على ذات منه بنية بالعبودية والله يدل على الذات الواجب الوجود لكن  
لا دلالة لواحد من ذين الجزأين على شيء من معناه وبثبوت ذات الشخص المعنى بعد

(ثم اللفظ قسمان مفرد ومركب)  
لأنه لا يخلو اما أن لا يدل  
جزءه على جزء معناه أو يدل  
الأول المفرد كز يد والثاني  
المركب كغلام زيد



الله وحذف المضاف، فيدار به وهو أن تكون تلك الدلالة مقصودة فيخرج بهذا القيد ما يدل جزؤه على جزء معناه، لكن لا تكون دلالة علمية مقصودة كما إذا سمي شخص بحيوان ناطق، فإن شجوع حيوان ناطق يقتضيه الدلالة على الذات المعينة المسماه به ولا يقصد بكل من الحيوان والناطق مفهومه الأصلي وهو الحيوانية والناطقية وإن كان جزءاً من المسمى لأن الحيوانية والناطقية جزء من ذات المسمى والجزء الآخر الشخص لا يمكن له دلالة للجزءين على الحيوانية والناطقية من حيث إنها جزء المعنى العلي إذ لا يتصور دلالة للجزء اللفظ باعتبار أحدهما على جزء المعنى باعتبار الوضع الآخر من حيث أنه جزء معني ذلك الوضع الآخر ثم اعلم أن ما خرج بقيد تعريف المركب داخل في المفرد وما خرج عن المفرد داخل في المركب إذ لا واسطة بينهما بتوضيح تعريف المركب يتضح المفرد ثم اتضح لأنه مقابله ويضدّها تغير الأشياء فذلك تعرضنا للكلام على المركب دون المفرد وبقي أن تعريف المفرد والمركب بما ذكر اصطلاحاً للناطق ذكروه النحاة في كتبهم وخطوطهم باصطلاحهم وأكثر النحاة على أن المفرد ما تلفظ به مرة واحدة كزيد والمركب ما تلفظ به مرتين بحسب العرف فعبارة الله علماً على هذا القول مركب وعلى القول الأول مفرد ويرجح القول الثاني أنهم يقولون في مثل عبد الله أنه مركب تركيباً إضافياً ويعربون كلاً من جزأيه بأعراب ولو كان مفرداً لا عرب بأعراب واحد (قوله والمفرد) ال للعهد الذي ذكرى أي المفرد الذي ذكر في انقسام (قوله ثلاثة أقسام) من تقسيم السكّنى الذي هو المفرد إلى جزئياته، أي هي الاسم والفعل والحرف والخبر في الثلاثة استقرأى (قوله أما أن يستقل بالمفهومية) ضمير يستقل يعود إلى المفرد والمفهومية كون الشيء مفرداً والاستقلال بالمفهومية عبارة عن كون اللفظ يفهم معناه بدون انضمام أمر آخر إليه وهذا المعنى هو معنى قولهم يدل على معنى في نفسه كما عبر به كثير من النحاة فوُذِيَ العبارة بين واحد وهو عدم الاحتياج في فهم معنى اللفظ إلى ضمة خبر إليه بمعنى قولهم ما دل على معنى في نفسه ما دل بنفسه على ذلك المعنى ولم يحتج لأهمية (قوله الثاني الحرف) أي ما لا يستقل بالمفهومية هو الحرف ومعنى عدم استقلال الحرف بالمفهومية أن دلالة على معناه كدلالة في على الظرفية مثلاً متروكة على ذكر شيء آخر وهو المظروف والظرف في قولك زيد في الدار مثلاً فقولنا الحجة الحرف ما دل على معنى في غيره في سببية أي أن دلالة على معناه بسبب انضمام خبره إليه بخلاف الفعل والاسم فإن كلاً منهما ما يدل على معناه وحده بدون أن ينضم إليه شيء (قوله يدل بهيئته) أقاد كلاً منه أن دلالة الفعل على الزمان بهيئته وهو كذلك وتوضحه أن الفعل مركب من الماسة والهيئة فالمادة هي حروفه مثل ض رب في ضرب والهيئة هي الحركات والسكنات وتقدم بعض الحروف على بعض فبدل الفعل بما دلت عليه على الحدث وهو الضرب مثلاً في ضرب وعلى الزمان الماضي بهيئته والدليل على أن الهيئة دالة على الزمان اختلاف الزمن باختلافها مع اتحاد المادة فإن ضرب يدل على الماضي ويضرب يدل على المستقبل فلما اختلفت الهيئة اختلف الزمان مع كون المادة واحدة وهو ض رب واختارنا بالدلالة

(والمفرد ثلاثة أقسام أهم وقيل وحرف) لأنه لا يحتاج إلى أن يستقل بالمفهومية أولاً الثاني الحرف والأول أما أن يدل بهيئته على أحد الأقسام

بالهيئة على الزمان عن الدلالة بجواهر اللفظ فانها تكون بالاسماء كأمس وغمد وغير ذلك (قوله الثلاثة) وهى الماضى والمستقبل والحاضر (قوله الثانى الاسم) أى الثانى من هذا التقسيم وهو قوله اما ان يدل بهيته الخ وقوله والاول الفعل أى الاول من هذا التقسيم (قوله والعناد تحقيق) العناد معناه التنافى ومعنى هذه العبارة أن قولنا الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف فصفة منه مفصلة حكمها بالتنافى بين أجزائها الثلاثة فى الجمع أى التحقق والخلو أى الانتفاء ومعنى ذلك أن هذه الثلاثة لا يمكن أن تجتمع كلها فى شئ واحد بحيث تكون كلمة اسمها وفعلها وحرفها لا اثنين منها أيضا ولا تنفى هذه الثلاثة بأن توجد كلمة ليست اسمها ولا فعلها ولا حرفها بل حيثما وجدت كلمة فهى اما اسم أو فعل أو حرف فهذه القضية نظير قولك العدد اما زوج أو فرد اذ كل عدد لا يخلو عن أن يكون زوجا أو فردا فلا يجتمعان فى عدد ولا ينتفيان (قوله وقيل علم بذلك) أى بيان وجه الحصر وهو قوله لانه لا يخلو اما أن يستقل الخ (قوله حد) نائب فاعل علم والتراد بالحد التعمير وبقوله للاخطاة تعليل لسكون حد كل واحد منها قد علم ووجه ذلك أنه قد قسم المفرد الى أقسام ثلاثة الاسم والفعل والحرف فالمفرد مقسم وكل من الثلاثة أقسام ومعلوم أن التقسيم متحقق فى جميع الأقسام فيكون جنسان الجنس هو السكلى الذى المشترك بين أفراد مختلفة الحقيقة وقوله أن كل واحد من الثلاثة امتاز عن صاحبيه بقيد مختص به فيكون ذلك القيد فصلا لان الفصل عند المناطقة ما كان ذاتيا للحقيقة مختصا بها كالناطق للانسان فبضم ذلك القيد لا امر السكلى يخرج تعريف كل واحد فحد الاسم مفردا مستقل بالمفهوم وتعلم يدل بهيته على أحد الازمنة الثلاثة فقوله مفرد جنس يشمل الأنواع الثلاثة وقوله استقل الخ فصل آخر جبه الحرف وقوله ولم يدل الخ فصل ثان أخرجه به الفعل وبقي الحد قاصرا على الاسم وحد الفعل مفردا مستقلا بالمفهوم وتعلم يدل بهيته على أحد الازمنة الثلاثة فقوله مفرد جنس وقوله استقل الخ فصل آخر جبه الحرف وقوله دل الخ أخرجه الاسم وحده الحرف مفردا مستقلا بالمفهوم وتعلم بقوله مفرد جنس وقوله لم يستقل فصل أخرجه الاسم والفعل (قوله والقسم الاول الخ) لما قسم المفرد للثلاث فام الثلاثة شرع الآن فى تقسيم كل واحد منها الى أقسام ثلاثة أيضا فقسم الاسم الى ظاهر ومضموم ومفهوم فقوله مظهر هو ما بعد يجوز فيه الجرح على انه يدل من أقسامه والرفع على انه يدل من ثلاثة أو خبر مبتدأ محذوف والمظهر اسم مفعول مأخوذ من قولك أظهرت الشئ اذا كشفته ولم تستر وما كان الاسم الظاهر يدل بنفسه على المعنى بدون أن يتوسطه شئ فى دلالة على معناه كان أظهر دلالة من المضموم والمهم لان كلامهم ما يحتاج لامر آخر ينقسم للفظ حتى يفيد معناه فأطلق عليه اسم المظهر ولذلك بدأ به فى التقسيم (نحو زيد ورجل) مثل بمشالين إشارة الى انه لا فرق فى الظاهر بين أن يكون معرفة كزيد أو نكرة كرجل وهو لا يخرج عن هذين القسمين فجميع الأسماء الظاهرة امام معرفة واما نكرة و يتفرع عن كل من هذين القسمين أقسام ليس هذا محل ذكرها (قوله ومضموم) اسم مفعول مأخوذ من أظهرت الشئ اذا أخفيتها وسترته سمي به اللفظ اما

الثلاثة أو لا الثانى الاسم  
والاول الفعل والعناد  
حقيق يمنع الجمع والخلو  
وقد علم بذلك حد كل واحد  
منها للاخطاة بالمستتر وهو  
الجنس وما به يمتاز كل  
واحد عن الآخر وهو الفصل  
(و) القسم الاول (الاسم)  
وهو (ثلاثة) أقسام (مظهر  
نحو زيد) ورجل (ومضموم

لان حروفه الموضوعة له غالباً وهي التاء والكاف والهاء مبهمة مستأى صورتها خفي  
 لان الحرف من الصوت الخفي وانما يقع غالباً بالانحياز لاجراجه الضعيف المبهمة من نحو أنا  
 وأنت إلخ لان الضمير هنا وهو أنا أو أنت حرف ليس مبهم مساوياً للتاء ونحو هاء فيسى  
 ليست ضعفاً شراً غامضاً واحقاً كلما سمي في حقيقة أو امالاً لان دلالة على معناه أخفى من  
 دلالة الاسم الظاهر لان الضمير يحتاج في دلالة على معناه الى قرينة تارة على اللفظ  
 وهي التكميل أو الخطاب أو التسمية وما هو محتاج في دلالة على معناه لشيء آخر  
 على ذات اللفظ أخفى مما دل على معناه بدون تلك الزيادة ويسمى أيضاً ضميراً مأخوذاً  
 من الضمور وهو الحذف لان في الغالب قليل الحروف اذ هو موضوع على حرف واحد  
 أو حرفين بخلاف الاسم الظاهر فان حق اللفظ فيه أن يكون موضوعاً على ثلاثة أحرف  
 فأكثر فتكون حروف الضمير بحسب الغالب أقل من حروف الظاهر فبالنسبة الحذف  
 انحيف الجسم ثم تسميته ضميراً او ضميراً اصطلاحاً البصريين وأما السكوفيون فانهم  
 يسمونه كناية ومكياً والثنائي من باب الحذف والايصال أي مكياً عن الاسم الظاهر  
 اختصاراً (قوله نحو أنت وهو) أي وأنا من كل ما وضع للخطاب أو غائب أو متكلم قد نزل  
 الضمير الذات المخاطبة أو الغائبة أو المتكلمة فيكون قد اعترف في مدلوله شيء آخر غير  
 الذات وهو التكميل أو الخطاب أو القيمة بخلاف الاسم الظاهر فإن مدلوله مجرد الذات  
 بدون أن يعتبر معها شيء من الأوصاف ان كان جامداً كرجل أو يعتبر معها وصف كما  
 في المشتقات نحو ربيب فإن موصوفه وصفت متصفة بالضمير على جهة التكميل بها  
 ومضروب ذات متصفة به على جهة الوقوع عليه ارقس بقيمة المشتقات فالمشتق مدلوله  
 ذات مع صفة وكذلك الضمير سكن فرق بينهما بقرينة لفظية ومعنوية ليس هذا محلها  
 (قوله ومبهم) من الابهام وهو الجفاء مأخوذ من أبهمت الشيء اذا أنقصته وما كان  
 المبهم لا يغيث معناه الا بتوسط قرينة تارة على اللفظ وهي الاشارة الجنسية في اسم  
 الاشارة والصلة في الاسم الموصول كان مبهماً أي خفياً بالنسبة للاسم الظاهر الدال  
 على معناه بدون أن ينضم اليه شيء آخر (قوله نحو هذا وهذه) أي من جميع أسماء  
 الاشارة كهذا وهذا وذلك وذلك فنقول له نحو يحمل التمثيل بالنظر لشخص هذا وهذه  
 ونحو هاهنا بقرينة أسماء الاشارة المفردة فيكون التمثيل للمبهم قاصراً على خصوص  
 اسم الاشارة ويحتمل أن التمثيل بالنظر لنوع هذه افيكون المعنى وذلك كاسم الاشارة  
 الجمل له هذا ونحوه من المبهمات وهو الاسم الموصول كالذي وهذا التقرير أولى ليدخل  
 تحت لفظة نحو الموصول وأما التقرير الأول فلم يتناول التمثيل بل يكون الدال تحت  
 نحو بقرينة اقراد اسم الاشارة ويكون تاركاً لذكر الموصول فيكون كلامه قاصراً على ما علم  
 أن ما ذهب اليه المذهب من كون التسمية ثلاثة هو المشهور وذهب بعضهم الى ان اسم  
 الاشارة من قبيل الاسم الظاهر قال ابن يعيش وهو القياس اذ لا يفتقر الى تقدم ظاهر  
 فيكون من قبيل الضمير ولانه قد غلب عليه احكام الأسماء الظاهرة كوصفه والوصف  
 به وانما يشترط في حقه وشبه ذلك وقد أسكل الأمر على قوم فجعلوه قسماً متردداً بين الظاهر  
 والضمير لان له شهماً بالظاهر وشهماً بالضمير في حيث انه مبني ولم يفارق تعريف

نحو أنت (وهو ومبهم نحو  
 هذا) وهذه

الإشارة كان كالمضمر ومن حيث تصغيره ووصفه والوصف به كان كالأسم الظاهر  
 (قوله لأنه لا يتخلو ما أن يصلح الخ) هذا بيان لوجه الاختصار في الأقسام الثلاثة  
 وحصره فيها استقرائي (قوله أما أن يصلح لكل جنس) أي يصلح لأن يستعمل في كل  
 جنس فيه اشكال وذلك لأن الجنس هو الآخر الشكلي والأمر بالكتابة لا وجود لها  
 في الخارج وقد شرطوا في أهم الإشارة أن ينضم اليه الإشارة الحسية فلا بد أن يكون  
 المستعمل فيه مشاهدا حتى يشار إليه بما ليس موجودا في الخارج ليس مشاهدا  
 والجواب أننا نذكره مضافا أي أفراد كل جنس ثم يقال أيضا إن من الاجتناس ما ليست  
 أفرادها مشاهدة بل معقولة فلا بد من تخصيص الأفراد بكونهم محسوسة مشاهدة أي  
 أفراد كل جنس محسوسة مشاهدة هذا بالنظر لاسم الإشارة وأما بالنظر للوضوحات  
 فإنها تستعمل في المقول والحسوس ~~لكن~~ لا أفرادها اختصاص ببعض الأمور  
 كالخصاص من غير يعقل فتكون الكلية بالنظر إليها ليست عامة وفي المقام كلام  
 لا يتخلله هذه الجملة (قوله أما أن يكون كناية عن غيره) هذا التعبير جرى على اصطلاح  
 الكوفيين من تسمية التخصيص كناية ومكنا وقد جرى على اصطلاح البصريين أولاد في  
 التقسيم ولا يخفى في شيء من ذلك (قوله والقسم الثاني الفعل) أي مطلق الفعل حتى  
 يصح تسميته بالأقسام الثلاثة (قوله على الأصح) مقابلا لما أتى في الشرح ما ذهب إليه  
 الكوفيون من أنه قسمان (قوله على الاستقبال) أي الزمن المستقبل والمراد أن يدل  
 عليه بحسب الوضع فخرج الفعل الماضي الواقع شرطه نحو أن قام زيد فتان المعنى  
 متى حصل قيامه من زيد في الزمن المستقبل حمل معنى قيام فيه فحمل الماضي هنا  
 على المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة دالة الشرح فهي  
 عارضة بدليل أنه إذا جرى الفعل عنها انحصرت الدلالة على الإيمان بالماضي (قوله الثاني)  
 أي الذي لا يختص بالاستقبال بل يدل عليه وعلى الحال أي الزمان الحاضر وهو زمن  
 التكلم فيكون المضارع دالا على الحال والاستقبال وهو حقيقة فيهما على  
 التحقيق فيكون مشتركا لفظا وهو الراجح ومما يدل قوله أن حقيقة في الحال مجازي  
 الاستقبال وبالعكس وأما كونه مجازا فيهما فاحتمال عقلي لم يذهب إليه أحد ثم إن  
 دلالة المضارع عندها بحسب الوضع فلا بد أن تدل على بعض الدلالة على الماضي إذ دخلت  
 عليه لم يحول يضر ببلان هذه الدلالة عارضة من دخول لم وكلامنا الغامض في الدلالة  
 بحسب الوضع (قوله والأول الأمر) أي الدال على خصوص المستقبل هو فعل الأمر  
 وينبغي أن يعلم أن دلالة فعل الأمر على الاستقبال الغامض بحسب المأمور به وهو  
 الحدث المطالب بإتيانه أو ما يعتد بكون الأمر من قبيل الطلب الذي هو من أقسام  
 الأفعال فيكون دالا على الحال بالنظر للطلب فإن الأفعال منته حاضرة والحاصل  
 أن فعل الأمر باعتباره دالا لته على الطلب يدل على الحاضر لأن الأفعال ما قارن مدلوله  
 التلطف به وباعتبار الحدث المطلوب مداه على الاستقبال لأن زمن الحدث المتطلب  
 متأخر عن زمن الطلب وقد عطف على ما ذكره شارح في وجه الحصر تفرقة كل واحد من  
 الأفعال الثلاثة لإحاطة بالمشتركة وهو الجنس وما به يتميز كل واحد عن الآخر وهو

لأنه لا يتخلو أما أن يصلح  
 لكل جنس أولا الأول  
 الميم والثاني أه أن يكون  
 كناية عن غيره أولا الأول  
 المضمر والثاني الظاهر (و)  
 القسم الثاني (الفعل) وهو  
 (ثلاثة أقسام) على الأصح  
 (ماض نحو قام ومضارع  
 نحو يقوم وأمر مضمر) لأنه  
 لا يتخلو أما أن يدل على  
 الاستقبال أولا الثاني  
 الماضي والأول أما أن  
 يختص بالاستقبال أولا  
 الثاني المضارع والأول  
 الأمر وذهب الكوفيون  
 إلى أنه قسمان الخمسمائة  
 (و) القسم الثالث (الحرف)  
 وهو ثلاثة أقسام (قسم  
 مشترك بين الأسماء  
 والأفعال) فيدخل عليها

الفصل ولعله انما سميت عن بيان ذلك هنا كما بينه في تقسيم الفرد الى اقسامه الثلاثة  
لان الغرض هنا بيان هذه الاقسام على وجه الاجمال لا لتساق التسمية اليها فذكرها  
هنا استلزاما لادى وسبق في تعرضها لتوضيح التسمية هنا على تعريضها لتساق  
على ما سبق اليه (قوله ولا يعمل شيئا) من قبيل عطف الا لازم على المزمع ويعنى انه يارنم  
من اشتراكه بين الاسماء والافعال عدم العمل ثم المعنى ان هذا حقيقة وشأنه فلا يرد  
النقض بما ولا النافية في قولهم ما يعمل عمل ليس فيه رفع الاسم ومنه ان الخبر  
تقول ما زيد فاما ولا ريب من حاضر اجمع انهم ما شتر كان بين الاسماء والافعال (قوله فخر  
هل) وبتال فيها ال باء ال الهاء همزة وهى حرف استفهام لطلب التصديق بخلاف  
الهمزة انما لطلب التصور (قوله وانما تكون هل) مشتركة الخ اعترضه الشنواى  
بان لا حاجة لهذا لان هل بالنظر لذا انها مشتركة والاختصاص بالفعل فيما ذكر امر  
عارض (قوله فمختص به) أى بالفعل في التعبير بلفظ التخصيص نظر ادخولها على  
الفعل المقدر ليس بأولى من دخولها على الفعل المصرح وهى لو دخلت على الفعل  
المصرح لا تختص به فكيف بالفعل المقدر والجواب أن الشارح لما قدم انها مشتركة  
بين الاسماء والافعال او هم هذا جوارا عراب زيد من هل زيد قام مبتدأ فنيه بقوله فان  
كان في حينها فعل الخ هل ان هل في هذا المثال وما أشبهه مختصة بالدخول على الفعل  
فتميز حينئذ اعراب زيد فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور وحكاية اختصاصها  
بالفعل ان أصلها أن تكون بمعنى قد وقد مختصة بالفعل فان قلت اذا كانت في الأصل  
بمعنى قد فمختصة به أن لا تدخل على الجملة الاسمية انتهى طرفاها اسمان نحو هل زيد أخوك  
وأوجب بانها المساطفات على همزة الاستفهام في افادتها للاستفهام صح دخولها على  
ما ذكر كالمهمزة وذلك لان أصلها أهل وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة  
الاستعمال استغناء بها عن اوقافها مقامها وقد جاءت على الأصل في قوله تعالى هل  
أتى على الانسان حين من الدهر أى قد أتى وقد ادى بالاستفهامها التثنية في قوله تعالى  
هل جزاء الاحسان الا الاحسان أى ما جزاء الاحسان الا الاحسان هذا وقد أنكر  
طائفة منهم أبو حيان شحيحة بمعنى قد قال لم يعم على ذلك دليل واضح وانما هو شىء قاله  
المفسرون في الآية وهو تفسير معنى لا تفسير اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا وقال  
بعضهم كان محذوفى انه معناه ابدأ وان الاستفهام المفهوم منها من همزة مقدرة وقال  
ابن مالك انه معناه اذا قرئت بالهمزة (قوله فزيد من هل زيد قام فاعل) زيد مبتدأ  
وجملة هل زيد قام محذوفة عن الجوار والمجرور حال من المبتدأ على رأى سيبويه وفاعل  
خبر والمعنى فزيد حاله كونه في هذا الترتيب فاعل أو الجوار والمجرور صفة نسائية على  
مذهب الجمهور السابقين وقوع الحال من المبتدأ والمعنى فزيد السكبان في هذا الترتيب  
الخ واعلم ان مذهب سيبويه أنه لا يل هل في نثر الكلام الا الفعل المصرح فلا يجوز  
هل زيد اضر به بالضمير ومثله بالأولى هل زيد اضر بتبدونه وخالفه الكسائى لكن  
قال بعضهم ان هذا الترتيب أى دخولها على اسم بعد فعل قبيح باقتضائى النجاسة  
وحينئذ تقول الشارح فزيد من هل زيد قام فاعل تصحيح القول القبيح لانه حسن

ولا يعمل شيئا  
(نحو هل) تقول هل زيد  
أخوك وهل قام زيد وانما  
تكون هل مشتركة اذا لم  
يكن في حينها فعل فان كان  
في حينها فعل فمختص به  
فزيد من هل زيد قام فاعل  
بفعل محذوف دل عليه  
المذكور تقديره هل قام زيد  
قام (و) قسم (مختص  
بالاسماء)

سائق (قوله فيعمل فيها) أي العمل الخاص بها وهو الجزأى أن حق ذلك المختص وشأنه  
 ذلك فلا شافى أن الحرف المختص بالاسم قد لا يعمل بالكلمة كالمعرفة في نحو الرجل  
 أو يعمل العمل الغير الخاص كأن فأنما تنصب المبتدأ وترفع الخبر ولم يعمل العمل المختص  
 بالحروف وهو الجزر (قوله وفي السماء رزقكم) الجزر والجزر ورزق مقدم ورزق مبتدأ  
 مؤخر والكاف مضاف إليه والميم علامة الجمع ومما وعدون الواو عاقبة ومما موصولة  
 عطفت على رزق وحيلة فتعدون من الفعل وثالث الفاعل لا محل لخاص من الأعراب صالحة  
 ما والعائد شذوف تقديره تعدونه وفي معناها الظرفية أي أن الرزق الذي هو بمعنى  
 المطر هنا مظهر وفي السماء وأطلق عليه الرزق مجازاً من إطلاق المسبب الذي  
 هو الرزق وإرادته سبحانه وهو المنظر (قوله فيعمل فيها) أي العمل الخاص بها وهو الجزر  
 والمعنى أن حقه وشأنه ذلك فلا ينافى أنه قد لا يعمل بالكلمة كقد والسبب وسوف  
 أو يعمل العمل الغير الخاص كأن فأنما مختصة بالفعال ولا تعمل فيها العمل الخاص  
 الذي هو الجزر بل انصب (قوله لسموه) أي سموه وإرادته تسماه وعلل العلوة وقوله  
 بالاختيار به وعنه أي بسبب الخ وهذا مناسب لمذهب البصريين القائمين بأن الاسم  
 مشتق من سمو وهو العلو أما على مذهب الكوفيين من أنه مشتق من اسم سموه  
 العلامة فيعمل تسميته اسماء بانه علامة على مسماه فكأن ما كانت هذه العلامة لا تخصه  
 لتكون الفعل والحرف أيضاً علامة على مسماه عدل الشارح عن ذلك وجرى على  
 مذهب البصريين (قوله وسمى الفعل) أي الاصطلاح في نحو ضرب ويضرب وأضرب  
 (قوله وهو المصدر) بناء على ما هو الصحيح من أن الفعل وسائر المشتقات أصلها المصدر  
 وهو مذهب البصريين والمراد بالمصدر هنا اللفظ الدال على الحدث فلا بد من تقدير  
 مضاف في قوله باسم أصله أي باسم مدلول أصله لأن الفعل الذي هو الحدث مدلول  
 المصدر كما أنه لا بد من تقدير مضاف في قوله لأن المصدر هو فعل الفاعل أي دال الفعل  
 الفاعل إذا لم يكن مصدراً هو اللفظ الدال على الحدث لا نفس الحدث ومحصله أن هذه  
 التسمية ترجع لتسمية الكل باسم الجزء لأن مدلول الفعل الحدث في زمان والتسمية  
 ومدلول المصدر خصوص الحدث والذي يسمى فعلاً بحسب اللغة هو الحدث لأن الفعل  
 لغة ما حدث عن الفاعل والحدث جزء معنى الفعل فسمى به جمع مع مسماه (قوله ليس  
 مقصوداً بالذات) بين به أن معنى كونه طرفاً هو أنه ليس يقع في أول الكلام أو آخره كما  
 يتوهم من التعبير بالطرف بل معناه ما ذكر أي أنه لم يقع ركناً للاسناد وأما في  
 به للربط كما تقدم ونقل عن المبرد أنه كان يقول أخبرنا أسماء أي الكلمات الثلاث  
 كلها أسماء لأن كل واحد اسم لمدلوله عليه وأخبرنا أسماء أي الكلمات الثلاث  
 صادرة عن التكلم وأخبرنا أسماء أي كلها حروف لأنهم قطعوا من الكلام متفرقة (قوله  
 والمركب الخ) لما فرغ من تقسيم الفرد شرع في تقسيم قسمة وهو المركب فقسمة أيضاً إلى  
 ثلاثة أقسام والمنقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة المركب من حيث هو لا المعروف بما يسمى  
 وهو ما دل جزؤه على جزء معناه لا نالوا هذا المعنى لم يصح هذا التقسيم إذ قيل جزؤه من  
 جملة الأقسام هما التركيب المزدوج وهو لا يدل جزؤه على جزء معناه لا نالوا هذا المعنى لم يصح هذا التقسيم

فيعمل فيها (نحو قول)  
 تعالى في السماء رزقكم  
 (م) قسم (تختص بالأفعال)  
 فيعمل فيها (نحو قول)  
 تعالى لم يلد ولم يولد  
 الاسم اسم السموه على قسميه  
 بالاختيار به وعنه وسمى  
 الفعل فعلاً باسم أصله وهو  
 المصدر لأن المصدر هو فعل  
 الفاعل حقيقة وسمى  
 الحرف حرفاً لوقوعه  
 في الكلام حرفاً أي طرفاً  
 ليس مقصوداً بالذات  
 (والمركب)

التعريف السابق ويدخل في القسم الأول هنا وهو المركب السابق الاعلام  
 الاضافية كعبدة الله مع انها من قبيل المفرد بقتضي التعريف السابق وحينئذ فالمراد  
 بالمركب هنا ما لا يمكن أن ينطبق به الانسان دفعة واحدة فهذا التقسيم جار على التفسير  
 في الثاني الذي نقلناه انما سابقا في تعريف المركب المفرد وانه الثاني ان اصطلحوا  
 جار عليه وان الاول اصطلاح المناطقة يظهر أن الثاني المركب هنا ليست للعدد (قوله  
 ثلاثة أقسام) يراد عليه المركب من حرفين كلفا أو من حرف واحد نحو تاريد أو من حرف  
 وفعل نحو ما قام ويرد عليه أيضا المركب المتوصف في نحو الحيوان الناطق والرجل  
 النازل والجواب أن المركب المتوصف في ملحق بالمفرد وما قبله من الأقسام إذ اعني به  
 حكمي كالمركب الاسمي لأنه حينئذ يكون من جنسها والمركب لا يكون فالاعلموا أما  
 للمركب من فعلين فلا يصح أن يورد هنا لأنه شير واقع وكل ما في أقسام المركب الواقعة  
 فإن قلت لا يورد لهذا السؤال أصلا لأنه ليس ههنا ما يفيد انحصار المركب في الأقسام  
 الثلاثة فالجواب أن الاقتصار عينا في التقسيم مفيد للبيان لأن الاقتصار في معرض  
 البيان مقصوده فهو كان ثم قسمه رابع ذكره فالمراد ههنا ليس ملحقا من العبارة  
 من القرآن والسابق (قوله ملازم حالة واحدة) وهي الجبر بالنسبة للمضاف اليه  
 والسكون بالنسبة للتنون (قوله على ما قبله) أي ما قبل كل من المضاف اليه والتنون  
 وقد يجعل المركب الإضافي علما وهو كثير فيبقى على امرائه الأصلي قبل العلمية (قوله  
 كيمابل) اسم بلدة بالأمركب من رجل اسم ضمير وول اسم صاحب البلد قبل منزلة  
 تاء التانيث مما قبله (قوله وهي الفتح) أي فيا شو وتضم وتاء التانيث كما نشأ في المركب  
 الفرجي ويرد عليه أن من المركب المازج علما فيفتح فيه آخر الجزاء في قول فتومعدي كواب  
 فلا يكون هذا الضابط شاملا له والجواب أنه حصل له بالتركيب فزيد قل قم فقبل  
 الياء الحركة مطلقا فحسبت للتخفيف حرفي امرائه وجه ثلاثة الأول ما ذكره الشارح  
 وهو امرائه اعراب مالا يتصرف في وهو الفصح \* الثاني أن يهرب بعراب المتخالفين  
 فيضاق الجزاء الأول والثاني ويكون الاعراب مقدرا في الأحوال الثلاثة على آخر الجزاء  
 الأول وهو ايماء والجزء الثاني يجر بالسكسة وينون على المشهور وأما ظهور الفتح  
 حالة انصب على الياء فتجوز أن تعد بتركب الخلف المشهور \* الثالث بناؤه وزومه  
 حالة واحدة تسمى الياء خمسة عشر فيكون امرائه في الأحوال الثلاثة تحليما (قوله  
 والاعراب على الجزاء الثاني) لأنه آخر اهرب حقيقة فتقل الياء مما قبله لما صار كالجزء  
 والرداد بالاعراب اعراب مالا يتصرف فيرفع الياء ويذهب ويجز بانفخمة من غير  
 تنوين لعلية والتركيب لأن هذا القسم فالذي يكون الاعلم وحينئذ فوصفا  
 ما لمركب اعرابا على أصله المتعدي عنه والآخر لا من قسم المفرد لأنه لا شيء  
 من الاعلام يدل جزاء على جزاء مما قبله لا يشعل هذا الاعلام المتعدي به نحو سبويه  
 ونحو سبويه فلهذا قسم المركب المازج مع (أما ليست معر بكون الاثني فليس البناء  
 على أي شيء يعرب شراب مالا يتصرف في فلهذا لا يقال له بالاعراب الاعراب ونحو  
 محلي وهي معر بكونه لا يرفع الاعراب المحلي لا يقال له على الجزاء الثاني (قوله

ثلاثة أقسام) الأول (إضافي)  
 وهو كل كلمتين تزلت ثانيتهما  
 مستقلة التنون مما قبلها  
 (كغلام زيد) بجماع أن  
 المضاف اليه والتنون  
 كلاهما في حالة واحدة  
 والأعراب على ما قبله  
 (و) الثاني (فرجي) وهو  
 كل كلمتين تزلت ثانيتهما منزلة  
 تاء التانيث مما قبلها  
 (كعبدك) بجماع أن الجزاء  
 الأول منهما ملازم حالة  
 واحدة وهي الفتح والاعراب  
 على الجزاء الثاني (و) الثالث  
 (اسمي) وهو كل كلمتين  
 أسندت أحدهما إلى  
 الأخرى

كقام زيد) فلو جعل علما كتاب قرناها ورق فخره وتأبط شرا كان مبنيا وحكى على ما كان عليه قبل العلمية قال الشاعر

كذبتهم وبيت الله لا تسكعونها \* بنى شباب قرناها وتصرو تحلب

واعراب البيت كذبتهم فعل وفاعل وبيت مقسم به شجرو وزواله مضاف اليه لا تسكعونها ان قرئ بضم التاء مضارع أنسكح كان متعديا للمفعولين فلا نافية وتسكعون فعل مضارع مرفوع بشبوت النون والواو فاعل والتاء ضمير مفعول أول وبنى مفعول ثان منصوب بالياء لانه جمع مذكر سالم وهو مضاف وشباب قرناها مضاف اليه مبنى على السكون في محل جر وان قرئ بفتح التاء تعدى للمفعول واحد وهو التاء فبنى منادى أى يابنى منصوب بالياء وشباب قرناها مضاف اليه وقوله تصرو تحلب كل من الفعلين مضموم التاء مبنى للفعلين وهما جملتان مستأنفتان ولم يسمع في كلام العرب التسمية بالجمله

(كقام زيد ثم الاسم قسمان معرب ومبنى) ولا ثالث لهما خلافا لقوم ذهبوا الى ان المضاف الى ياء المتكلم ليس معربا ولا

مبنيا

وما ذكرناه من بناء الجمله المسماة بها هو المشهور وهو ما اقتصر عليه الحلبي هنا وهناك اعراب آخر وهو اعرابها اعراب المحكي فتحوجا زيد اذا سمي به يعرب بجر كانت مقدرة على آخره في الأحوال الثلاثة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحسكية ومثله تأبط شرا وشباب قرناها الا انك في شباب قرناها تقول منع من ظهورها اشتغال المحل بالالف الحسكية وذلك لانه قبل جعله علما مرفوع بالالف لانه مثنى (قوله ثم الاسم قسمان معرب ومبنى) ثم لترتيب الاخبارى أو الاستثناى وهذا شروع في مقاصد علم النحو وجميع ما تقدم من شرح الكلام وما بعده من مقدّماته ووسائله ومعرب ومبنى كلاهما اسم مفعول مشتق من الاعراب والبناء وقد تقرر ان معرفة المشتق متوقعة على معرفة المشتق منه لان المشتق منه جزم من المشتق ومعرفة السكل الذى هو المشتق متوقعة على معرفة الجزء الذى هو المشتق منه فمكان المناسب أن يتكلم أولا على الاعراب والبناء ثم يتكلم على المعرب والمبنى وقد يجب أن المقصود بالذات هو معرفة حال المعرب والمبنى وأن المعرب منه ما يكون كذا ومنه ما يكون كذا ومثله المبنى فالتفت لما هو المقصود \* واعلم أن الاعراب يعترى الاسم بعد التركيب مع العامل وأما البناء فانه يوجد قبل التركيب مع العامل فان سبب البناء وهو مشابهة الاسم للعرف وصف للمبنى لا يفارقه ركب مع العامل أولا وحديثا فوصف الكلمة بالبناء قبل التركيب وبعده حقيقة وأما وصفها بالاعراب ففي حالة التركيب مع العامل يكون حقيقة وقبله يكون مجازا امر رسلا علاقه الأول أى يصلح لان يصير معربا عند التركيب مع العامل (قوله ولا ثالث لهما) أى للمعرب والمبنى فكل فرد وجد من السكيات ثبت له اما الاعراب أو البناء فقول القائل الاسم امام معرب وامام مبنى منفضلة حقيقة تمنع الجمع والخلو كقولك العدد اما زوج وامافرد (قوله خلافا) مفعول مطلق عامله محذوف أى أخالف خلافا أو حال من محذوف تقديره أقول ذلك خلافا أى مخالفاً وأذا خلافاً وهذا مقابل لقوله ولا ثالث لهما (قوله الى ياء المتكلم) نحو غلامى (قوله ليس معربا) لعدم ظهور الاعراب فيه ولا مبنيا لعدم موجب البناء



وذهب قوم الى انه معني لاضافته الى معني وهو الياء التي هي ضمير المتكلم والصحيح  
 الذي عليه الجمهور انه معرب بجر كات مقدره فهو من قسم المعرب تقديره (قوله فلذلك)  
 أي لا جمل كونه ليس معربا ولا معينا فاسم الاشارة اجمع لقوله ليس معربا ولا معينا  
 (قوله فهو خصيا) قيل ان الخصي ذكر حقيقة فليس واسطة فلا ولي أن يسمى خنثى  
 مشكلا وفيه ان الخنثى المشكل ليس واسطة أيضا اذ لا يخرج عن كونه ذكر أو أنثى  
 في الواقع وقد يقال انه لما لم يدرك حال الخنثى فهو ذكر أو أنثى كان المنصف الى ياء المتكلم  
 أشبهه به من الخصي لأن الخصي ذكر حقيقة (قوله فالمعرب) الفاء للفصيحة أي اذا  
 أردت حقيقة كل واحد من القسمين فتقول لك المعرب الخ (قوله ما تغير آخره) ما ما أن  
 تكون اسماء وصولا أي الذي حمله تغير آخره صلة لا محل لها من الاعراب وأما انكرة  
 بمعنى شيء فالجمله في محل رفع صفة لما أتوا حقيقة خبرا عن قوله المعرب وعلى كل تقدير  
 قصدي ما الاسم المتكمن والفعل المضارع الخالي من النون أي نون التوكيد  
 حقيقة كانت أو زعملة ونون النسوة وانعني المعرب مهمك أو فعلن مضارع خال من  
 النونين تغير آخره وقد جرى هنا على القول بأن الاعراب معنوي وهو تغير آخر الكلام  
 بسبب العامل أنما على القول بأنه نغضي المفسر بأنه أثر ظاهر أو متقدر بحال العامل  
 في آخر الاسم المتكمن أو الفعل المضارع الخالي من النون فيفسر المعرب باسم قام به  
 الاعراب الذي هو نفس الحركة أو الحرف وقوله تغير آخره أي تغيرت صفة كالاتقال  
 من الرفع لذهب للجر فلن صفة الحرف الأخير تغير ظاهر أو هذا في الاعراب الظاهر  
 أو تقديره كالأعراب المتقدر في نحو الفتي فان الآخر تغير تقديره أو تغير ذات حقيقة  
 كافي المعرب بالخبر وفلان جمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب ويحجر بالياء ففي  
 الانتقال لحالة انصب تغير ذات الحرف فتذهب الواو وتأتي الياء ومثله الجر أو تقديره  
 وذلك في حالة الرفع في نحو جمع المذكر السالم والخنثى فان وأوالجمع وألف التنبيه  
 صارها لامين للأعراب أيضا بعد ان كانتا علامتين للجمع والتنبيه فقط فقد تغير الآخر  
 هنا تقديره (قوله حقيقة) منصوب على الحال من آخره وكذلك مجازا أي سواء كان  
 ذلك الآخر حقيقة أو كان آخر المجاز أي حكما أو اسماء مجازا كقوله حقيقة  
 فليس المراد المجاز بالمعنى المصطلح عليه أعني السكامة المستعملة في غير ما وضعت له  
 ويصح ارادته أسكنه يحتاج لتسكاف لا يخصصنا (قوله كآخره) فان أصلها يدي بوزن  
 فعل ساكن العين حذف الياء اعتباطا وصارت تسكاف من الأخر حكما ألف انما  
 عشر لأن عشر حالة تحمل النون القائمة مقام التنوين وكل من النون والتنوين لا يخرج  
 ما قبله عن كونه آخر فكذلك ما حمل محمله وانما كانت لفظة عشر حالة تحمل النون  
 لأن أصل النون عشر اثنان لحذف النون وأضيفت الى عشر والنون في المشي عوض  
 عن التنوين في الاسم المفرد فعلى هذا تقول في حالة الرفع جاء اثنا عشر مرفوعا بالألف  
 لأنه مشي وعشر عوض عن التنوين ورأيت اثني عشر منصوب بالياء ومثله مريت باثني  
 عشر مجرور بالياء وعشر عوض عن التنوين في الاسم المفرد (قوله بسبب عامل) متعلق  
 بقوله تغير والعامل ما به يتقوم أي يتحقق ويحصل المعنى المنقضي أي الطالب

فلذلك فهو خصيا (فالمعرب)  
 ما تغير آخره حقيقة  
 كآخر زيد أو مجازا كآخر  
 يد (ب) بسبب عامل

للاعراب وذلك المعنى كالمفعولية مثلا فانها تقتضي النصب وهذا النصب اغما يتحصل  
ويحقق من نفس العامل نحو رأيت زيد او ضربت عمرا فضر بفاعل تحقيق به المعنى  
الذي يقتضيه الاعراب وهو المفعولية ومقتضى المفعولية النصب وقس عليه حال  
المرفوع والمجرور ثم لا فرق في العامل بين أن يكون مفعولاً به كخاء في قولك جاء زيد أو  
مقدرا كما في هل زيد قام فان زيدا فاعل فعل شخوذ في نفسه المذكور والتقدير هل قام  
زيد قام فالعامل هنا مقدر أو يكون العامل ليس لغظما بل معنوا ما كالا ابتداء في  
الابتداء والتجريد في الفعل المضارع فان العامل الرفع في الابتداء نفس الابتداء والرفع  
في المضارع نفس التجريد وهما عاملان معنويان وخرج بهذا القيد ما تغير آخره لا بسبب  
عامل كتحب بالفتح بهذا الفهم مثلا (قوله يقتضي) الضمير فيه يعود للعامل والجملة صفة  
للعامل أي يطلب ذلك العامل رفعه الذي تقتضيه الفاعلية أو نصبه الذي تقتضيه  
المفعولية أو حرة الذي تقتضيه الاضافة وهي اتصال الفعل بما بعده ولو حكما ليدخل  
عامل الجواز (قوله واختلف في امرئ وابني) في امرئ لغتان احدهما اتباع  
عنه وهي الراء اللاحقة وهي لغة القرآن قال تعالى ان امرؤ هلك وهذه اللغة هي محل  
الخلاف الثانية فتح الراء على كل حال والاعراب على الهمزة حكما الفراء وأشد  
أنت امرؤ من خيار الناس كلهم \* تعطى الجزيل وتشري الحمد بالثنى  
وعلى هذه اللغة جاء التأييد فقالوا امرؤ أو حكى الجوهري أن من العرب من يضم الراء  
على كل حال فيقول جاء امرؤ ورأيت امرؤا ومررت بامرؤا وأما بنم فهو ابن زيد  
فيه الميم وفيه لغتان احدهما فتح النون في جميع أحواله وهي قليلة والثانية اتباع  
حركة النون لحركة الاعراب وهذه اللغة هي محل الخلاف أيضا (قوله فقال  
البصريون) جميع بصري وهم النحاة المنسوبون لبصرة ويقال لها لغة الاسلام وخزاعة  
العرب بناها عتبة بن خزوان في خلافة عمر بن الخطاب وهي بفتح الباء وكسر هاء ضمها  
ثلاث لغات لكن الفتح أصح فان نسبت اليها جاز فتح الباء وكسر هاء لا تضم الباء  
(قوله حركة ما قبل الآخر اتباع) فيكون معربا من مكان واحد وهو الهضمة وما حركه  
الراء فهي حركة اتباع وهذا هو الصحيح (قوله وقال السكوفيون) جمع كوفي وهم  
النحاة المنسوبون للسكوفة ويقال لها كوفة الجند لانها اختطت فيها خطط العرب  
الذين هم جند الاسلام اذ ذلك في خلافة عثمان رضي الله عنه (قوله والمبني بخلافه)  
المبني مبتدأ وقوله بخلافه البناء فيه للإبسة أي ملتبس بخلافه أي بخلافه المعرب من  
قبيل التباس الموصوف وهو المبني بالصفة وهي الخلاف وهذا الخلاف هو التفاضل  
فان النسبة بين المعرب والمبني التضاد فهم ما ضد ان لا يجتمعان وقدير تهجان كما في بعض  
الاسماء قبل التركيب فانها ليست معربة ولا مبنية بنون زيد (قوله وهو ما لم يتغير الح)  
هذا التعريف مبني على أن البناء معنوي وهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة أما على  
أنه لفظي فيعرف بأنه ما لحقه البناء أعني ما جرى به لسان مقتضى العامل الى آخر  
التعريف وما في قوله ما لم يتغير آخره واقعة على اسم غير متمكن وفعل ماض وفعول  
أمر وفعل مضارع لحقه احد النونين فهذه الأقسام كلها مبنية والحاصل ان ما خرج

يقتضي رفعه أو نصبه  
أوجه (تقول جاء زيد ورأيت  
زيدا ومررت بزيد وتقول  
طالت يدوقه لم يدانظرت  
الى يدواختلف في امرئ  
وابني في قولك جاء امرؤا وبني  
ورأيت امرؤا وبني ومررت  
بامرؤا وبني فقال البصريون  
حركة ما قبل الآخر اتباع  
الحركة الآخر وقال  
السكوفيون معرب من  
مكانين (والمبني بخلافه)  
وهو ما لم يتغير آخره لفظا  
أو تقديرا نحو جاء هؤلاء  
ورأيت هؤلاء ومررت  
بهؤلاء بكسر الهضمة  
في الاحوال الثلاثة

من أقسام المعرب يدخل في المبني اذ لا واسطة (قوله ما يظهر اعرابه) أي علامة  
اعرابه بناء على ما ذهب اليه الشارح من أن الاعراب معنوي أما على أنه لفظي فلا  
حاجة لتقدير هذا المضاف (قوله يقدر) فعل مضارع مبني للمجهول والضمير المستتر  
فيه نائب فاعل يعود على الاعراب والمعنى يقدر هو أي الاعراب ولا يخفى أن ما واقعة  
على اسم وهي موصولة أو نسكرة موصوفة ويقدر صلتها والضمير فيه ليس عائدا على ما فقد  
جرت الصلة أو الصفة على غير من هي له فمكان الواجب ابراز الضمير فيقول وما يقدر هو  
وقد يجب بانه جرى على مذهب السكوفيين وهو أن الابرار لا يجب الا اذا خيف اللبس  
وقد يدعى أن اللبس هنا مأمور (قوله حرف صحيح) وهو ما ليس من حروف العلة التي  
هي الواو والالف والياء (قوله نحو دلو وظي) وغزو وعدو ورعى وانما أشبهه ما ذكر  
الصحيح لأن حرف العلة بعد السكون لا تستقبل علامة الحركة لمعارضة خفة السكون  
ثقل الحركة وأما الالف فلا يشبه الصحيح ما لحقته لانها لا تكون الا ساكنة وما قبلها  
متحرك بحركة مجازسة لها وهي الفتحة (قوله كما تظهر في الصحيح) أي حيث لا مانع من  
ظهورها كأن يسكن الآخر للوقف نحو جاء زيد يسكن الدال وأن يحصل ادغام نحو  
قوله تعالى وترى الناس سكارى إذا غام أحد المثلثين في الآخر على بعض القراءات أو  
التخفيف نحو قوله تعالى فتوبوا إلى بارئكم على قراءة من سكن الهزلة أو الحكاية نحو  
من زيدا جوا بان قال ضربت زيدا أو الاضافة لياء المتكلم نحو غلامي أو الاتباع نحو  
الجدنة بكسر الدال اتباعا لكسر لام الله قراءة شاذة وقد نطقت هذه المواضع فقلت  
في غير مقصور ومنقوص أن \* اعراب اسم في سوى أحوال  
اسكانه للوقف والتخفيف ثم حكاية اتباعه للوائى  
واضافة للياء من متكلم \* وكذلك ادغام له مع تالي  
(قوله والذي يقدر فيه الأعراب الخ) هذا هو القسم الثاني من المعرب وقد قسم هذا  
القسم أيضا إلى قسمين ما يقدر فيه حرف وما يقدر فيه حركة وقد قسم الكلام على ما يقدر  
فيه حرف وإن كان المناسب تقديم ما يقدر فيه حركة لما أن الاعراب بالحركة أصل  
والاعراب بالحرف نائب عنها الطول التكلام على ما يقدر فيه الحركة فقدم ما يقدر فيه  
الحرف ليشترع منه الياء أو لما كان تقدير الحرف محل خفاء واستغراب بادر بالتنبيه  
عليه وقدمه (قوله جمع المذكور السالم المضاف الخ) سكونه على هذا القسم مما يقدر فيه  
الحرف يقتضي الحصر وليس كذلك اذ بقي من أقسام ما يقدر فيه الحرف جمع المذكور السالم  
إذا أضيف لكلمة أخرى غير الياء نحو جاء صاحب القوم ورأيت صاحب القوم ومررت  
بصالح القوم فإن الواو في حالة الرفع مقصورة منع من ظهورها النقل والياء في حالتى  
النصب والجرح كذلك والهاء الستة إذا أضيفت إلى ما ذكر نحو جاء أبو الحسن ورأيت  
أبا الحسن ومررت بأبي الحسن والمثنى إذا أضيف لسكن في حالة الرفع تقدر الالف نحو  
جاء صاحب القوم فهو مرفوع بالالف مقصورة منع من ظهورها النقل وأما في حالتى  
النصب والجرح فإن الياء فيه تظور تقول رأيت صاحب القوم ومررت بصالح القوم  
فيجوز وينصب بالياء الظاهرة اذ لا استئصال في ظهورها كالجاء ولا في جمع المذكور

والمعرب قسمان ما يظهر  
اعرابه (لفظا) وما يقدر  
فيه (فالذي يظهر اعرابه  
قسمان الصحيح الآخر) وهو  
ما آخره حرف صحيح (كزيد  
وما آخره حرف يشبه الصحيح)  
وهو ما كان في آخره واو  
أو ياء قبلها ما ساكن (نحو  
دلو وظي) تقول هذا دلو  
وظي ورأيت دلو وظيما  
ومررت بدلو وظي فتظهر  
فيه الحركات كأن تظهر  
في الصحيح (والذي يقدر فيه  
الاعراب قسمان ما يقدر  
فيه حرف وما يقدر فيه  
حركة فالذي يقدر فيه حرف  
جمع المذكور السالم المضاف  
لياء المتكلم

السالم حذفتم لوجود ما يدل عليها وهو الكسر قوله ليس في المثني ما يدل عليه والحذف  
فإن ما قبلها في المثني مفتوح ولعل الشارح لم يلتفت لذلك لأنه أمر عارض بسبب  
الإضافة للكلمة مستقلة بخلاف ياء المتكلم فأنها العدم استقلها عن زلة العدم كذا  
أجابوا وهو في غابة الضعف فليتأمل (قوله في حالة الرفع) وأما في حالتي الجر والنصب  
فإن أعرابه فيهما لفظي لبقاء الياء التي هي الأعراب غاية الأمر أنها أدخلت في ياء  
المتكلم والأدغام لا يخرجها عن حقيقةهما (قوله أصله مسملوى) هذا الأصل بالنظر  
للإضافة والأفلا أصل الأصيل مسملون لي حذف النون للإضافة واللام للتخفيف  
(قوله وقلبت الضمة) أي التي على الميم كسرة لمناسبة الياء وظاهر كلامه أنه يبدأ بقلب  
الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو كذلك خلا فالن جن حيث اختار أن يبدأ بقلب  
الضمة على قلب الواو معلاله بأنه أقدم على الحركة الضعيفة قبل الإقدام على الحذف  
القوى وما ذكره الشارح هو المشهور عند القوم (قوله وقدرت الواو) يؤخذ من  
سياق المصنف أن هذا التقدير ليس للثقل ولا للتعذر حيث سكنت عنه منافي بيان  
ما يقدر فيه الحذف وتسكلم عليه في بيان ما يقدر فيه حركة ونص ابن الحاجب على أن  
تقدير الواو هنا الاستعمال (قوله لأن جمع الخ) علة لقوله وقدرت الواو دون الضمة  
هذا وقد ذهب أبو حيان إلى أن أعراب مسملى لفظي قال لأن ذات الواو باقية وإنما  
تغيرت صفتها والتقدير للشيء مخلو المخل من المقدر ولا يتأني ذلك هنا لأن الواو انقلبت  
ياء فلم تنعدم انما تبدل وصفها ونظير ذلك في الجسمانيات استحالة الخمر خلا (قوله  
ما يقدر للتعذر) أي ما يقدر فيه الأعراب لكونه يمنع من ظهوره التعذر وليس هذا  
القسم مخصصا فيما ذكره الشارح بل بقي منهما أسلفته لك في النظم (قوله كالفتى)  
السكاف للتشيل أي مثل الفتى من كل اسم معرب آخره ألف لازمة ويسمى هذا القسم  
مقصودا لكونه ضد المندود وهو الاسم المعرب الذي آخره هزة بعد ألف زائدة ككساة  
وردا وأل وكونه منع من ظهور مطلق الحركات والقصر معناه لغة المنع والتعليل  
الأول أولى لأن التعليل الثاني يشمل نحو غلامى فإنه ممنوع من ظهور الحركات مع أنه  
لا يسمى مقصودا اللهم إلا أن يقال إن علة التسمية لا يلزم إطراده أو لا انعكاسها (قوله  
وغلامى) أي من كل اسم مضاف إلى ياء المتكلم وليس منسب ولا يجمع مذكروا  
ولا مقصورا ولا منقوصا (قوله جاء الفتى) مرفوع بضمة مقدرة على الألف الموجودة  
منع من ظهورها التعذر وأما جاء فتى فهو مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة  
لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر إذا أصله فتى تحركت الياء وانفتح ما قبلها  
قلبت ألفا فالفتى ساكنان الألف والنون محذفت الألف لا لتقاء الساكنين  
فصار فتى (قوله إن ذات الألف لا تقبل الحركة) وذلك لأنها ساكنة لأنها ألف لينة  
فلو فرض تحريكها انقلبت حقيقة وأصارت هزة ولذلك كان التقدير هنا للتعذر وأما  
المقدر للثقل فإن الحذف يقبل الحركة لكونها تستعمل عليه كالفوضى فإن الياء تقبل  
الضمة لكونها تكون ثقبلة فقد ظهر لك الفرق بين ما يقدر للثقل وما يقدر للتعذر  
(قوله استعمل بحركة المناسبة) أي فلا يقبل حركة الأعراب إذ لا يتوارد أثران على شيء

في حالة الرفع فإنه يقدر فيه  
الواو نحو جاء مسملى أصله  
مسملوى اجتمعت الواو والياء  
وسمعت احداهما بالسكون  
قلبت الواو ياء وأدخلت  
الياء في الياء وقلبت الضمة  
كسرة وقدرت الواو دون  
الضمة لأن يجمع المسد كسر  
السالم معرب بالجر وف على  
المشهور (والذي يقدر فيه  
حركة قسمان ما يقدر للتعذر  
كالفتى وغلامى) تقول جاء  
الفتى وغلامى ورأت الفتى  
وغلامى ومررت بالفتى  
وغلامى وهو وجب هذا  
التقدير إن ذات الألف  
لا تقبل الحركة وما قبل ياء  
المتكلم استعمل بحركة  
المناسبة

واحد (قوله فتقدر فيه ما) أي في الألف في المقصور وهو الفتي وخووه والياء في المضاف  
 إلى ياء المتكلم ثم محل تقدير الحركات الثلاث إذا كان الاسم الذي آخره ألف مصروفًا  
 أما إذا كان ممنوعًا من الصرف كوسى وعيسى فأنك تقدر فيه الضمة رفعًا والفتحة  
 نصبًا وجرًا في حالة النصب تكون أصلية وفي حالة الجر تكون نائبة عن الكسرة  
 وذهب بعضهم إلى تقدير الكسرة في حالة الجر في الاسم الذي لا ينصرف وعلى ذلك  
 بأنهم إنما امتنعوا فيه للثقل ولا ثقل مع التقدير وأجيب بأن الثقل يتبعه مطلقًا  
 في اللفظ وفي التقدير لأن الثقل لا يدخله الكسر مطلقًا فكذلك ما أشبهه (قوله وتظهر  
 الكسرة) قال ابن مالك هذا هو الصحيح عندي ومن قدر كسرة أخرى فتداركها  
 تكافؤ الأمر بعلية ولا حاجة إليه قال أبو حيان ولا أعرف له سلفًا في هذا المذهب  
**تنبيه** قد ظهر أن في المضاف إلى المتكلم مذهب أربعة الأول مذهب الجمهور  
 أنه معرب في الأحوال الثلاثة الثاني أنه مبني وهو مذهب الجرجاني وابن الخشاب  
 والمطرزي وظاهر كلام الزنجشيري الثالث مذهب ابن جني أنه لا معرب ولا مبني  
 الرابع مذهب اليه ابن مالك (قوله واعترض) مبني للجمهور ونائب الفاعل ضمير  
 مستتر في اعتراض يعوذ لابن مالك والمعترض هو أبو حيان والاعتراض هو ما ذكره  
 الشارح بقوله بأن الكسرة فتكون الباء للتصوير أي اعتراضًا معقولًا بأن الخ  
 وجواب هذا الاعتراض قول الشارح وله أن يدعى الخ أي له أن يجيب عن الاعتراض  
 مدعيًا الخ (قوله كما قالوا) الكاف للتشبيه وما هو صولح في تسميته مع ما بعدها من  
 أي هذا الادعاء شبهه بقوله في شرب الخ وذلك أن النخاعة قالوا أن الفعل إذا كان  
 ماضيًا وبني للفعل فله يضم أوله ويكسر ما قبل آخره فأورد عليهم شرب فأجابوا بما  
 ذكره هذا ما يقتضيه ظاهر كلام المصنف وفيه أن الذي قال هذا القول هو أبو حيان  
 بحثنا من عند نفسه فليس من كلام النخاعة وأما قول النخاعة يضم أول الماضي ويكسر  
 ما قبل آخره فهو محمول على غير المكسور فتعوضوا وكل الخ علمًا بأنه لا معنى لكسر  
 المكسور وخبره ثم لا ولي أن يقال إن الكسرة في غلامى قبل دخول العامل كانت  
 مجردًا مناسبة وبعده صارت مجردًا لاعتراض من غير تبدل ولا تشل في ثبوت المقابلة  
 بالاعتراض حيث ثبت (قوله وما تقدر للاستثقال) عطف على قوله ما تقدر للتعذر أي  
 وقسم تقدر هي أي الحركة للثقل والمساواة أو الصفة في الموضعين أي في قوله تقدر  
 للتعذر وقوله تقدر للاستثقال قد جرت على غير من هي له فكان الواجب إيراد الضمير  
 وأن يقول تقدر هي وتقدم لك جواب ذلك فلا تغفل ثم انقدروا الضمة والكسرة وأما  
 الفتحة فتظهر كما قال بعد ذلك وتظهر فيه الفتحة (قوله كالفقاضي) من كل اسم معرب  
 آخره ياء ساكنة لازمة قبلها كسرة منصرفًا كالفقاضي أو غير منصرف كبنو أرا لانه  
 في جواز تقدير الفتحة في حالة الجر نيابة عن الكسرة ولم تظهر لتكون نيابة عن ثقل  
 فاعطيت حكمه وسعى هذا القسم منه وصلاته نقص منه ظهور بعض الحركات وهو  
 الضمة والكسرة أو لنقص لانه أي حذفها لأجل التثاقص كما في التنوين في نحو  
 جاء فاقض إذا أصله فاقضى بوزن فاعل استعملت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى

فتقدر فيه الحركات  
 الثلاث وذهب ابن مالك إلى  
 أن المضاف للياء تقدر فيه  
 الضمة والفتحة فقط وتظهر  
 الكسرة في حالة الجر  
 واعترض بأن الكسرة  
 موجودة قبل دخول عامل  
 الجر وله أن يدعى أن كسرة  
 المناسبة ذهبت وخلقتها  
 كسرة الاعتراض كما قالوا  
 في شرب إذا بنوه للفعل  
 إن الكسرة فيه غير  
 الكسرة في المبني للفاعل  
 (وما تقدر للاستثقال  
 كالفقاضي) فانه تقدر فيه  
 الضمة والكسرة وتظهر فيه  
 الفتحة لثقلها

ساكنها الياء الثموين مخذوف الياء فصارت قاض فهو مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقيل ومثله الجروا أما النصب فتظهر فيه الفتحة لظهورها تقول رأيت قاضا (قوله جاء القاضي) ومثله جاء قاض ومنه قوله تعالى لا ينسكه الا زان أو مشرك فان زان فاعل مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقيل اذا أصله زاني يوزن فاعل فاعل به ما فعل بقاض (قوله وممرت بالقاضي) ومثله بقاض فهو مجرور بكسرة مقدرة في الأول على الياء الموجودة وفي الثاني على الياء المحذوفة ثم اعلم ان خلاف ما قاله المصنف من ظهور الفتحة ماضرة أو وشاذ يحفظ ولا يقاس عليه كقولهم في تقدير الفتحة أعط القوس باريها بسكون الياء وقوله

ولو أن واش باليمامة داره \* وداري بأعلى خضرموت اهتدي ليا

وأجازه أبو حاتم السجستاني في الاختيار وقال انه لغة فصححة خرج عليه قراءة من قرأ من أوسط ما تطعمون أهالكم بسكون الياء ومن الضرورة أيضا ظهور الضمة أو الكسرة كما جاء قليلا في أشعار العرب (قوله والمبني قسمان) وأما القسم الثالث وهو المبني على الحرف نحو يازيدان فإنه مبني على الألف ويازيدون فإنه مبني على الواو ولا رجلين ولا مسلمين بالبناء على الياء ونحو ذلك فقد تركه المصنف لان بناءه عارض بسبب النداء أو تركه منعلا وكلامه في المبني أصالة فلا يرد هذا القسم (قوله ما تظهروا فيه حركة البناء) أي حركة للبناء بناء على أن البناء معنوي أو حركة هي البناء بناء على انه لفظي (قوله فالذي تظهروا فيه حركة البناء) أي من فتح وكسر وضم ومثل الثلاثة وترك التمثيل للمبني على السكون نحوكم الذي هو القسم الرابع من المبنيات لان كلامه لم يشمله لسكونه في خصوص المبني على حركة وانما اقتصر على المبني على الحركة لانه قسم المبني قسمين ما يظهر فيه البناء وما يقدر ومعلوم أن السكون لا يقدر في بناء الاسماء فترك التعرض للمبني على السكون لانه تقسيمه ولو ذكره لفسد التقسيم كما لا يخفى (قوله بالبناء على الفتح) أي على علامته وهي الفتحة وكذا يقال في نظائره وانما أولنا بعباد كرا لان أن ليست مبنية على نفس الفتح الذي هو أثر الفتحة بل على الفتحة والأمر سهل وانما بنيت أين لتضمنها معنى حرف الاستفهام ان كانت استفهامية أو حرف الشرط ان كانت شرطية وكان البناء على حركة لئلا يلتقي ساكنان لو بنيت على السكون وكانت الحركة خصوص الفتحة لظهورها لانها أقرب الى السكون (قوله وأمس) بنى لتضمنه معنى حرف التعريف لئلا يلتقي على وقت معين وهو اليوم الذي قبل يوم التكلم الصادق بما يليه ذلك اليوم وبما قبله من الايام الماضية القريبة من ذلك اليوم أو البعيدة منه لكن المتبادر والغالب في الاستعمال هو الأول وهو اليوم الذي يليه يوم التكلم وكان بناؤه على حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت الحركة خصوص الكسرة لما ذكره الشارح وهو انما الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وانما كانت أصلا لان الجر يختص بالاسماء والأصل أن يدل عليه بالكسرة والجرم يختص بالأفعال والأصل أن يدل عليه بالسكون فصارت الكسرة

تقول جاء القاضي بضمه  
مقدرة وممرت بالقاضي  
بكسرة مقدرة وموجب هذا  
التقدير ان الياء المكسورة  
ما قبلها تقيمه وتحركها  
يزيدها نقلا (والمبني قسمان)  
ما تظهروا فيه حركة البناء وما  
تقدر فيه فالذي تظهروا فيه  
حركة البناء فتح أو أين بالبناء  
على الفتح للفتحة (وأمس)  
بالبناء على الكسرة على  
أصل التقاء الساكنين

ضد الاسكون والأصل أن يختص من الشيء بضده ومجمل بناء أمس إذا اجتمع فيها  
 شروط ستة الأول أن يراد به يوم معين سواء كان ذلك اليوم هو الذي قبل يومك الذي  
 أنت فيه أو قبله على ما سبق لك الثاني أن لا يعرف بالثالث أن لا يضاف الرابع  
 أن لا يكسر كأموس الخامس أن لا يصغر كأمس السادس أن لا يستعمل ظرف نحو  
 اعتكفت أمس فإن تخلف شرط من هذه ماعدا الأخير أعرب وأما الشرط الأخير  
 فإنه يكون معه مبنيا (قوله وحيد) بنيت لتضمها حرف الشرط أن كانت شرطية  
 أولا فتقارها إلى الجملة افتقار الإزما أن كانت ظرفية وكان بناؤها على حركة تخلصا  
 من انتفاء الساكنين وكانت الحركة نفس الضمة لتبها بالغايات وهي قبل وبعد  
 وأما الجاهات الست سميت غايات لصبر ورتبها بعد حذف المضاف إليه غاية وأخر  
 في النطق بعد أن كانت وسطا مثلا تقول جاز يد بعد عمر وقد حذف عمر أو تقول بعد  
 بالبناء على الضم والمعنى أن الغايات لما بنيت على الضم بنيت حيث أيضا عليه وتبها  
 بها وجه التشبيه أن حيث قطعت عن الإضافة إلى المفرد الذي كان حقها أن تضاف  
 إليه كسائر أخواتها فنبعت ذلك كما تمت قبل وبعد والتم اضافتها للجملة وعلة بناء  
 الغايات على الضم الفرق بين حركة أعربها وحركة بناؤها لأن الضم ليس حركة لها حالة  
 الأعرب فيقل حركة لها حالة البناء وأما بناؤها على الكسر فلالتقاء الساكنين وعلى  
 الفتح فللتخفيف وما ذكره المصنف من بناء حيث هو المشهور وحكي ابن الدهان أن  
 بني أسد كسرونها أو فتحوها انصبا وحكي السكاسي أن بني فحس يعربونها مطلقا  
 فهذه إحدى عشرة لغة وقرئ شاذناستدرجهم من حيث لا يعلمون أما على لغة من  
 يكسرها أو من يعربها جر أو من يعربها مطلقا (قوله نحو المندى) ومنه اسم لا المفرد  
 المبني قبل دخول لا عليه نحو لا سيبويه في الدار تنوين سيبويه قبل دخول لا وأما  
 اشتراطها في التنوين ليكون منكرة فجعل لا فيه لا لأنها لا تعمل إلا في منكرة أما إذا لم ينون  
 فإنه يكون معرفة فلا يصح أن تعمل فيه لا (قوله المبني قبل النداء نحو يا سيبويه)  
 فسيبويه مبني قبل دخول حرف النداء وعلة بنائه أن التركيب لتضمه معنى حرف  
 العطف فسيبويه مركب من كلمتين قد امتزجتا وصارتا كلمة واحدة فساكنه ضمن الاسم  
 معنى الواو وقبل أن علة بنائه فسيبويه مشابة لاسم الصرط فهو مبني لكونه أشبه  
 المبني (قوله وباخدام) أي وفعوه من كل علم أو نبت جاء على فعال سواء كان آخره  
 كواو وخضار أم لا كقطام وحذام وهذا النوع مبني عند أهل الخجاز لتضمه معنى  
 الحرف وهو ناء التانيث وكان على حركة لتخلص من السكونين وكانت خصوص  
 الكسرة لأنها الأصل في التخلص من السكونين ومثل ذلك يقال في سيبويه (قوله  
 فأنك تقدر فيه) أي في هذا القسم المبني الضمة فسيبويه منادى مبني على ضم متصدر  
 على آخره منع من ظهوره أنه متغال الخلل بحركة البناء الأصلي ومثله حذام والدليل على  
 أن حركة البناء مقدرة في هذا النوع ظهور أثر التقدير في التاربع للمندى ولذلك قال  
 المصنف ويظهر أثر ذلك أي التقدير (قوله بالرفع) أي في العالم الذي هو نعت سيبويه  
 (قوله اتباعا) حال من الرفع أي حالة كون الرفع تابعا أو مفعول مطلق لعامل محذوف

(وحيد) بالبناء على الضم  
 تشبها بالغايات على إحدى  
 اللغات التسع تثليث الناء  
 مع الباء والواو والألف  
 (والذي تقدر فيه حركة البناء  
 نحو المندى المفرد المبني  
 قبل النداء نحو يا سيبويه  
 وباخدام) فأنك تقدر فيه  
 الضمة ويظهر أثر ذلك في  
 التابع تقول يا سيبويه  
 العالم بالرفع اتباعا للضم المقدر  
 في آخره والعالم بالنصب  
 اتباعا



والنقدير فتنبع ذلك اتباعا (قوله للحمله) أي محل الاسم المنادى لأن المنادى في محل  
 نصب على المفعولية بالفعل المقدّر الذي نابت عنه يا والتقدير في نحو يا زيد ادعوزيدا  
 وقضية تقديم الرفع على النصب أرجحيته وظاهر كلام القوم استواء الوجهين ورجح  
 ابن الأنباري النصب قائلا أن الحمل على الموضع أي المحل هو الاختيار عندى لأن  
 الأصل في وصف المبنى هو الحمل على الموضع ويؤيده ما قاله النيلي في شرح السكافية أن  
 النصب على المحل هو القياس كما في سائر المبنيات (قوله لا يجوز اتباعها) لكونها  
 ضعيفة بسبب لزومها للكلمة وعدم مفرقتها إياها (قوله بخلاف العارضة) أي الحركة  
 العارضة وهي الفحة المقدّرة بسبب النداء أي فانه يجوز اتباعها وعلة الجواز أنها  
 أشبهت حركة الأعراب من حيث أنها تاطر أمع دخول حرف النداء وتزول بزواله كما  
 أن حركة الأعراب تحذف مع دخول العامل وتزول بزواله \* والحاصل أن كلام من  
 الكسرة والفحة المقدّرة في نحو يا سيمويه حركة بناء لكونهم جؤروا الاتباع في الحركة  
 المقدّرة التي احتملها العامل وهي الفحة دون حركة البناء الأصلية وهي الكسرة لما أن  
 الأولى وإن كانت حركة بناء لكانت ترجحت على الثانية من حيث كونها أشبهت حركة  
 الأعراب من جهة أنها تاطر أو تزول ولشبهه هذه الحركة بحركة الأعراب نون المنادى  
 المجرى معها كقوله سلام الله يا مطر عليها \* وليس عليك يا مطر السلام  
 وقوله أحمّد ولائت خير نجية \* في قومها أو الخلل محل معرق  
 ما كان ضرك لومنت وربما \* من الفتى وهو المغيظ المحرق  
 وقد ألغز بعضهم في هذه المسئلة بقوله

يا هؤلاء اخبروا سائلكم \* ما اسم له لفظ وموضعان

ولا يراعى لفظه في تابع \* والموضعان قد يراعيان

وقد ألح الجواب في اللغز بقوله يا هؤلاء فانه من أفراد المسئلة ومراعاة الموضعين الفحة  
 المقدّرة والنصب الذي هو محل المنادى (قوله ونحوه) وذلك كدخول لافته قول في تابع  
 اسم لا لا سيمويه ظرف بالفتح اتساعا للفتح المقدّر وظرفا بالنصب اتباعا للحمل فإن  
 اسم لا في محل نصب وظرف بالرفع نظر المحل لأمع اسمها لأن محلها ما عارفع بالاتداء  
 عند سيمويه ويمتنع ظرف بالجر اتباعا للكسرة المفعولة به (قوله معرب) قدمه لشرفه  
 والأعراب في الفعل على خلاف الأصل لأن الأصل فيه البناء والاسم بالعكس  
 (قوله ولا ثالث لهما) أي على الصحيح ونقل الشاطبي عن بعضهم أن الفعل المضارع  
 المؤكّد بنون التوكيد مباشرة أو غير مباشرة ليس معسرا ولا مبنيا فهو حالة بين  
 حالتين كالضام فياء المتكلم والصحيح أنه مبني إذا كانت نون التوكيد مباشرة  
 ومعرب إذا لم تكن مباشرة وسيأتي ذلك (قوله اتفاقا) منصوب على نزع الخافض  
 أي بالاتفاق أو على الحال من المبنى الذي هو المستند على رأي سيمويه أي حالة كون  
 بنائه متفقا عليه (قوله لانه الأصل في البناء) الجار والمجرور متعلق بالأصل وهو في  
 اللغة ما يبنى عليه غيره ويطلق في الاصطلاح على معان أحسن ما براد منها الزايج  
 والمعنى لأن البناء على السكون هو الزايج في نظر الواضع وعلة ذلك أن البناء ضد

لمحمله ويمتنع العالم بالجر  
 اتباعا للفظه لأن حركة البناء  
 الأصلية لا يجوز اتباعها  
 بخلاف العارضة بسبب  
 النداء ونحوه (والفعل  
 قسمان معرب ومبني) ولا  
 ثالث لهما (فالمعرب) الفعل  
 المضارع المجرد من نون  
 الاناث والتوكيد) نحو  
 يضرب ولن يضرب ولم  
 يضرب (والمبني) الفعل  
 الماضي اتفاقا) وكان  
 حقه أن يبنى على السكون  
 لانه الأصل في البناء وأما  
 بني على حركة أشبهته الاسم



الاعراب والأصل في الاعراب أن يكون بالحركة فضده وهو البناء يكون الأصل فيه  
 السكون تحققة للضاد وأيضاً البناء ثقب للزوم حالة واحدة والسكون خفيف  
 فناسب أن يكون الأصل فيه ذلك ليحصل التبعادل (قوله في وقوعه) متعلق بالمشابهة  
 وهو بيان لوجه المشابهة والمراد وقوعه بحسب الظاهر والألفي الحقيقة أن الصفة وكذا  
 الصلة والخبر والحال ليس الفعل وحده بل مجموع الفعل والفاعل الذي هو الجملة ثم  
 كون الفعل يقع موقع الاسم في الصلة محل منع لأن الصلة لا تكون إلا جملة فإذ كره  
 من المواضع الأربعة مسلم فيما عدا الموصول فإن الفعل فيه ليس واقعاً وموقع الاسم  
 لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة فتدبر (قوله والأمر مبنى) أي على السكون  
 أن كان صحيح الآخر أو نائبه وهو الحذف أن كان معتل الآخر كما سيأتي (قوله وذهب  
 الكوفيون) مقابل للقول الأصح الذي هو قول المصريين وقد رد مذهب الكوفيين  
 بأن إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجازم وما ذكره خلاف الأصل الذي هو بناء  
 الأفعال فلا يرتكب من غير ضرورة داعية إليه سيما مع مزيد التكلف (قوله مقدرة)  
 حال من لام الأمر وفي نسخة تقدير أو معنى كونها مقدرة أنها غير ملاحظة بها (قوله  
 وقفاً) منصوب على الظرفية توسعاً أي في حالة الوقف وهو جواب عما يقال أن  
 الالتباس مدفوع لأن المرفوع محرك الآخر بالضممة والمجزوم ساكن الآخر فلا  
 التباس ويحصل الجواب أن الالتباس يحصل في حالة الوقف ويكفي الالتباس ولو في  
 صورة (قوله ثم أي همزة الوصل) فإن قلت هلا حرك ما بعد حرف المضارعة وهو الضاد  
 واستغنى بذلك عن همزة الوصل فالجواب أنهم لم يحركوه لأجل المحافظة على صيغة  
 المضارع إذ لو حركت لرجع للأصلي (قوله توصلاً) مفعول لأجله من قوله أي لأجل  
 التوصل للنطق بالساكن الذي هو الضاد (قوله ثم المعرب) أي فيه للعهد الذي كرى  
 لتقدم مدخولها ماضٍ يحاكي قوله والفعل قسمان معرب ومبنى وقوله فالمعرب الفعل  
 المضارع وهو المراد هنا (قوله ما يظهر أعرابه) أي علامة أعرابه بناء على أن  
 الأعراب معنوي أو يبقى الكلام على ظاهره بناء على أن الأعراب لفظي الذي هو  
 نفس الحركة الموصوفة بالظهور (قوله وما يقدر) ما اسم موصول أو نكرة واقعة على  
 قسم ويقدر فعل مضارع مبنى سالم ليس فاعله ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على  
 الأعراب فقد حرت الصفة أو الصلة على غير من هي له وقد تقدم لك جوابه ثم ظاهر  
 سكوت المصنف عن وصف هذا التقدير هل هو مقدّر للتعذر أو لا ثم قبل وتعرض بعد  
 لما يقدر للثقل وللتعذر في الحركة يقتضي عدم اتصاف هذا التقدير بشئ من التعذر أو  
 الثقل كما تقدم لك ثم خذ ذلك والمتبادر أن هذا التقدير للثقل إذا لم يقدح في ثبوت  
 الأمثال وتوالي الأمثال ثقب لا تعذر (قوله الصحيح الآخر) وهما آخره حرف صحيح  
 بأن لم يكن من حروف العلة ويشترط أيضاً أن لا يتصل به ألف اثنين أو أواخر جماعة أو  
 ما مخاطبة فإن اتصل به واحد مما ذكر كان أعرابه بالحروف وانما هذا الشرط  
 أخذ من تمثيله واقتصاره على المضارع المعرب بالحركات ولو ترك هذا الشرط كان  
 الثقب قاصراً إذ يكون القسم شاملاً للمعرب بالحروف وقد اقتصر في المثال على المعرب

في وقوعه صفة وصلية وخبراً  
 وحالاً في قولك ضربت رجلاً  
 ضرب وجاء الذي ضرب  
 وزيد ضرب ورايت زيدا  
 قد ضرب وكانت الحركة  
 فتحة لتعادل خفتها ثقل  
 الفعل (والأمر مبنى على  
 الأصح) عند المصريين  
 وذهب الكوفيون إلى أنه  
 مضارع معرب محذوم بلام  
 الأمر مقدرة فاصل اضرب  
 ههنا لم تضرب حذفت  
 اللام تخفيفاً ثم التاء تخوف  
 الالتباس بالمضارع وقفاً  
 ثم أي همزة الوصل توصلاً  
 إلى المنطق بالضاد الساكنة  
 ثم المعرب من الأفعال  
 قسمان ما يظهر أعرابه وما  
 يقدر فالذي يظهر أعرابه  
 الفعل المضارع الصحيح  
 الآخر) كضرب ولن  
 يضرب ولم يضرب

بالحركات (قوله والذي يقدر اعرابه قسمان) بقى قسم ثالث وهو ما يقدر فيه السكون  
فحوله يمكن الذين كفروا وانما لم يذكره لأن التقدير هنا عارض وما ذكره من التقدير  
الذاتي (قوله والذي يقدر فيه حرف الخ) كلامه يوهم الحصر وليس كذلك بل منه أيضا  
ما حذف منه النون تخفيفا نحو قول الشاعر

أبيت أسرى وتبني تدلكي \* وجهك بالعنبر والمسك الذي

(قوله اذا انكبا نون) أى الثقيلة فانه معرب لعدم مباشرة النون له في اللفظ والفعل  
المضارع انما يبنى اذا اتصلت به نون التوكيد وكانت مباشرة فانه لم يباشرة كالأمثلة  
التي سيدكرها العرب (قوله نحو لتبلون) فعل مضارع بمعنى للجهول والواو ضمير نائب  
فاعل وهذا امثال لاتصل به واو الجماعة وتبلون امثال لاتصل به ألف الاثنين وتبلين  
امثال لاتصل به ياء المخاطبة (قوله أصله) أى بعدد كونه نون التوكيد الثقيلة وأما  
قبل التوكيد فأصله تبلون بوزن تصرون بواوين الأولى لام الفعل لأنه مضارع بلا  
يبلون الابتداء وهو الاختيار والتجربة والواو الثانية واو الجماعة (قوله وثلاث  
نونات) النون الأولى نون الرفع والثنتان نون التوكيد لأن نون التوكيد الثقيلة  
مشددة والحرف المشددة يجر فسين وهذه النونات الثلاث زوائد (قوله تحركت الواو  
الأولى) وهى لام الفعل وقوله وانفتح ما قبلها أى انبسط على فتحه وما ذكره المصنف  
غير متعين اذ ذلك أن تقول أيضا استقلت الضمة على الواو الأولى وحذفت فالتقى  
ساكنان الواو الأولى والواو الثانية وحذفت الأولى لالتقاء الساكنين (قوله فاجتمع  
ساكنان) وهما الألف المتقدمة عن الواو وواو الجماعة (قوله لالتقاء الساكنين) أى  
للتخلص منه (قوله ثم حذفت نون الرفع لتوالت الأمثال) وهى النونات الثلاث  
واستشكل هذا بأنه قد جمع بين ثلاث نونات في نحو النساء جن في الماضي ويجتن  
في المضارع وأجيب بأن في كل من المثلين نونين من نفس الكلمة ونونان زائد وهى  
نون ضمير جمع النسوة وذلك لأن جن فعل ماض مسند اضمير جمع النسوة ويجتن فعل  
مضارع مسندله أيضا فأصله قبل دخول نون الضمير جن وأما تبلون فان النونات  
الثلاث فيه زوائد كما علمت والنفق انما يحصل بالزائد دون الأصلى فقد ظهر الفرق  
بين المثالين (قوله واو الجماعة ونون التوكيد) بالرفع بدل من ساكنان الذى هو فاعل  
اجتمع (قوله تحركت الواو بالضم) دون غيرهما من الحركات لمناسبة الضمة لها وانما  
لم تحرك نون التوكيد الأولى لانها مدخمة في الثانية والمدغم لا يكون الا ساكنا فلم  
يمكن تحريكها اذ لو تحركت انقل الادغام مع كونه واجبا لاجتماع المثلين (قوله ولم  
تخذف) أى الواو (قوله لعدم ما يدل عليها) أى لعدم وجود ما يدل على الواو وهو  
خصوص الضمة فان قلت هلا حذفت النون المشددة والجواب انه جى بها الغرض وهو  
التوكيد فلو حذفت فان ذلك الغرض (قوله يح قلبها ألفا) أى عملا لاعتقضى  
القاعدة السابقة (قوله لا اعتداد بها) أى فى اعلال الكلمة وتغييرها (قوله أصله)  
أى بعد التوكيد وأما أصله قبل التوكيد لتبلوان (قوله لتبلوان) بثلاث نونات زوائد  
الأولى نون الرفع والثانيتان نون التوكيد (قوله لتوالت النونات) أى الزوائد

(والذى يقدر اعرابه)  
قسمان ما يقدر فيه حرف  
وما يقدر فيه حركة فالذى  
يقدر فيه حرف الفعل  
المضارع المرفوع المتصل به  
واو الجماعة أو ألف الاثنين  
أو ياء المخاطبة اذا انكبا  
بالنون فانه يقدر فيه نون  
الرفع نحو لتبلون وتبلون  
وتبلين فلتبلون أصله  
لتبلون بواوين وثلاث  
نونات تحركت الواو الأولى  
وانفتح ما قبلها فقلت ألفا  
فاجتمع ساكنان حذفت  
الألف لالتقاء الساكنين  
ثم حذفت نون الرفع لتوالت  
الأمثال فاجتمع ساكنان  
واو الجماعة ونون التوكيد  
المدخمة تحركت الواو بالضم  
لالتقاء الساكنين ولم تحذف  
لعدم ما يدل عليها فان قلت  
اذا تحركت الواو بالضم  
وانفتح ما قبلها يجب قلبها  
ألفا ولم تقل ههنا قلت  
الضمة العارضة لا اعتداد  
بها فلا يعمل لاجلها وتبلوان  
أصله لتبلوان حذفت نون  
الرفع لتوالت النونات ولتبلين

الثلث ولم تحذف نون الرفع التي سا كان ألف الاثنين ونون التوكيد الأولى المدغمة في الثانية وحركوا النون الثانية من نون التوكيد الثقيلة بالكسرة تشبيها لها بنون المثني بجامع الوقوع بعد ألف الاثنين وإن كانت هنا ضمير افعلى اسم وفي المثني حرف ثم هذه الكسرة ليس لأجل التخلص من التقاء السكونين بل اغتفر التقاء السكونين هنا لأنه يجوز في مواضع منها إذا كان الأول حرف علة قبله حركة من جنسه والثاني مدغم كهذا المثال ولم تحذف الألف لأنها لو حذفت التمس فعل الاثنين بفعل الواحد ولم تحرك النون الأولى من نون التوكيد لأنها مدغمة في الثانية فلا يمكن تحريكها ولم تحذف لأنها هي بهم الغرض وهو التوكيد حذفها هنا في ذلك الغرض ولم تقلب الواو أو الألف مع اسمها تحركت وانفتح ما قبلها لأنها لو قلبت أنقلب التقاء الساكنين الألف المتقلبة عن الواو أو ألف الاثنين (قوله أصله لتبليو بن) أي بعد التوكيد وأما قبله فأصله لتبليو بنوزن تنصيرين (قوله وانفتح ما قبلها قلبت ألفا) أي جملة تقتضي القاعدة (قوله لحذفت الألف) وانما خصت بالحذف دون الياء مع أن التخلص من التقاء الساكنين يحصل بحذف الياء أيضا لأن الألف جزء من الكلمة بخلاف الياء (قوله فحركت الياء) أي ليحصل التخلص من التقاء الساكنين وانما خصت تلك الياء بالتحريك ولم تحذف لعدم ما يدل عليها من الحس كأن قبلها وهي الكسرة وانما لم تحذف النون المشددة لأنه هي بهم الغرض وحذفها هنا في ذلك الغرض وبأن في الياء هنا ما تقدم في الواو من السؤال والجواب المذكورين في كلام المصنف (قوله لتوالي النونات) وأما إذا حذفت لتوالي الأمثال بل للجازم فأنها لا تقدر نحو ولا يصدر ذلك ولا تبعان فاماترين أصل الأولى قبل التوكيد ودخول الجازم يصدر ذلك حذفت نون الرفع عند دخول الجازم وهو لا الناعية فصار يصدر ذلك ثم أكد بالنون الثقيلة فالتقى سا كان وهما أو الجماعة النون الأولى من نون التوكيد المدغمة في الثانية ثم حذفت الواو لئلا لضعه قبلها عليها فصار يصدر ذلك وأصل الثاني قبل التوكيد والجازم تبعان حذفت نون الرفع للجازم وهو لا الناعية فصار لا يتبعها ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فالتقى سا كان وجمعا الألف والنون المدغمة لا جازم أن تحذف الألف لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد ولا النون ثلث بقوت الغرض الذي هي بهم الأجالة ولا يمكن تحريك النون الأولى من نون التوكيد الثقيلة لأنها واجبة الإدغام ويحركها يمنع من ذلك فحركت النون الثانية بالكسرة كنون المثني واغتنقها التقاء السكونين كما في لتبليو بن وأصل الثالث قبل التوكيد ودخول الجازم ترأين بمزة مفتوحة بعد الزا الساكنة وبعد الهمز ياء مكسورة فبما ساكنة بوزن تمنعين فالراء فاء الكامة والهمزة عنهم والياء الأولى لا ميماء نقلت حركة الهمز إلى الزا ثم حذفت الهمز لتحقيق الكثرة الاستعمال فصارت ترأين بفتح الزا وكسر الياء الأولى وسكون الثانية الساكنة قبلت الياء الأولى ألفا تحركها زائفا فتاقت ساكنة مع الثانية الساكنة فحذفت لأنها جزء كلمة فصارت ترأين بفتح الزا وكسر الياء الأولى ودخل الجازم وهو ان الشرطية المدغمة في ما الزائدة حذفت النون فصارت ترأين

أصله لتبليو بن تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالتقى سا كان الألف وباء المخاطبة فحذفت الألف لالتقاء الساكنين وحذفت نون الرفع لتوالي النونات فاجتمع سا كان باء المخاطبة والنون الأولى من نون التوكيد فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة وحيث حذفت نون الرفع لتوالي النونات فأنها تقدر حركا على بقاء علامة الرفع (والذي يقدر فيه حركة قسمان

بسكون الياء بعد الراء المفتوحة ثم كد بنون التوكيد الثقيلة فالتقى ساكنان وهما  
 باد الحاطمة والنون المدخمة وحذف أحدهما معذرتا بحركاتها وانسها وهي  
 الكسرة وفيه ما تقدم من السؤال والجواب في كلام المصنف والاعراب في هذه  
 الامثلة الثلاثة لفظي لانه يحذف النون للجازم لا تقدرى وان النون حذفت لتوالي  
 الامثال كالا مثله الثلاثة التي ذكرها المصنف (قوله ما تقدر) ما موصولة أو مسكرة  
 موصوفة واقعة على قسم وتقدر فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير  
 مستتر يعود على الحركة وتقدر ان منصوب على التمييز أو مفعول لاجله وحذفت تقدر من  
 الفعل وضمير موصوفة أو مسكرة حذفت على غير من هي له ومثله يقال في قوله وما تقدر  
 استثقالا ولما تقدر فيه الحركة للتعذر أيضا ما استثقل آخره بحركة النقل كافي قول  
 القائل ونهنت نفسي بعدما كدت أفعله بفتح اللام والاصل أفعلهما حذفت  
 الالف اعتبارا ثم نقلت حركة الهاء وهي الفتحة الى اللام بعد سلب ضمتها التي هي  
 علامة الرفع فصارت الرفع مقدرا فهو مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها  
 اشتغال المحل بحركة النقل بالسكون آخره الادغام نحو يضرب بكر فان يضرب مرفوع  
 بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لاجل  
 الادغام ولم يتعرض المصنف لهذا الان التعذر فيه ليس ذاتيا بل عرضي وكلامه  
 في التعذر الذاتي والفرق بينهما ان الاول التعذر فيه لما منع بحيث لو ازيل ذلك المانع  
 ظهرت الحركة وأما الثاني فان التعذر فيه غير منقل إذا لُف في يخشى مثلا دائما  
 سببا كانه فلا تقبل الحركة فالتعذر ذاتي وما بالذات لا يزيل (قوله وهو ما في آخره ألف)  
 لو حذفت في اسكان أخصر وأوضح لان الالف نفس الآخر لا انباء في الآخر فزيادة لفظة  
 في نحوج لتسكاف (قوله فانه تقدر فيه الضمة فقط) وذلك لان كلاما من الواو والياء  
 حرف ثقیل وتحرر بكه بالضمة يزيد تقيلا فتدبرت الضمة لذلك فيكون المانع من ظهورها  
 النقل (قوله وتظهر الفتحة) وأما عدم ظهورها في نحو قول كعب بن زهير رضى الله عنه  
 أرجو وأمل ان تدنو موتها \* وما خال لدنئامك تنويل  
 وقول الشاعر ما أقدر الله أن يدنى على شحط \* من داره الحزن عن داره صول  
 فقل ضرورة وقال بعضهم هو اختيار وخرج عليه قراءة بعضهم أو يعقوا الذي يسده  
 عقدة السكاح بسكون الواو (قوله اذالم يتصل به ضمير رفع متحرك) تقييد لقوله مبني  
 على الفتح مخرج بالهمز الاسم الظاهر نحو ضرب زيد وبالرفع ضمير نصب نحو  
 ضربك وضربه وبالمتحرك الساكن نحو ضربا فانه في هذه الامثلة مبني على الفتح  
 الظاهر وما ذكرناه من ان الفتحة في ضربا فتحة بناء هو الصحيح لانه حيث حصلت بها  
 المناسبة استغنى عن جعلها مجردا المناسبة وبعضهم جعلها مجردا المناسبة فتسكون  
 حركة البناء مقدرة وانما سكن آخره مع ضمير الرفع المتحرك لسكاهة توالي أربع  
 متحركات فيما هو كالسكامة الواحدة في نحو ضربت وحمل عليه نحو أكرمت  
 واستخرجت فالعمل مبني على فتح مقدرة منع من ظهوره هذا السكون العارض وانما  
 ضم مع الواو في نحو ضربوا طلبا للشاكلة فوسده الضمة ضمة مناسبة فهو مبني على فتح

ما تقدر تعذرا) وهو ما في  
 آخره ألف (كبخشى) فانه  
 يقدر فيه الضمة والفتحة نحو  
 هو يخشى ولن يخشى (وما  
 تقدر استثقالا) وهو ما في  
 آخره واو (كيد عو)  
 ما في آخره ياء نحو (يرى)  
 فانه تقدر فيه الضمة فقط  
 وتظهر الفتحة على الواو  
 والياء الخفتا (والمبني من  
 الافعال قسما مبني على  
 الفتح) كضرب واستخرج  
 اذالم يتصل به ضمير رفع  
 متحرك أو واو الجماعة  
 (ومبني على السكون أو  
 نائبه) فالأول (كضرب

مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة هذا هو الراجح وذهب بعضهم الى  
انه ان اتصل به ضمير الرفع المتحرك بنى على السكون وان اتصل به واو الجماعة بنى على  
الضم وهو ظاهر كلام الشارح وان أردت تحريك كلامه على الطريقة الاولى اراجحة  
قديم الفتح في قوله مبنى على الفتح بالظاهر أى ان الماضى بنى على الفتح بالظاهر  
اذ لم يتصل به الخ أى مدة عدم اتصال ما ذكر به والا بان اتصل به ما ذكر بنى على فتح  
مقدر (قوله فانه مبنى على السكون) سواء كان ذلك السكون لفظيا ~~كما~~ كضرب أو  
تقديرية كضرب الرجل فانه مبنى على سكون مقدر منع منه اشتغال المحل بالسكسة  
التي احتملت للتخلص من السكونين ثم محل بناء فعل الامر على السكون اذ لم يتأخر  
نون التوكيد فان بآثرته بنى على الفتح نحو اضربن واضربن (قوله والثاني كالغز  
واخش وارم) محل بناء ما ذكر على الحذف اذ لم يتصل به نون النسوة ولم يتأخر نون  
التوكيد فان اتصلت به نون النسوة بنى على السكون نحو اغزون واخشين وارمين  
وان بآثرته نون التوكيد بنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين وبقي ههنا مسألة  
دقيقة ينبغي التنبيه عليها وهو أنه قد يدخل بعض الأفعال من فعل الامر الاعمال  
حتى يبقى على حرف واحد وذلك كفعل الامر من وأى بمعنى وعد وأصل وأى رأى  
كضرب تحركت الياء وانفتح ما قبلها قبلت ألفا ومضارعها بنى وأصله بنى كضرب  
حذفت الواو لوقوعها ساكنة بين عدوتين الفتح والسكسة وحذفت الهمزة التي على  
الياء لثقل فصاري وفعل الامر منه اه بها السكت وأصله اوفى كرمى حذفت  
الياء لان الامر بنى على حذف حرف العلة وحذفت الواو لثقلها هنا على حذفها  
في المضارع فصارا وحذفت همزة الوصل استغناء عن فصاراه وألحق به اه السكت  
لاجل الوقت وأما في الوصل فتحذف الياء لثقلها لخطا على ذلك فيخرج جواب  
الغز المشهور وهو ان هذا الوجه الحسناء \* رأى من أضرمت لخل وفاء  
فان ظاهره ان حرف توكيد ونصب فيقال حينئذ كيف رفعت ان الاسم وهو ههنا  
وأى موجب لحذف النون فيها وجوابه ان الهمزة فعل أمر والنون للتوكيد والاصل  
اوان حذفت النون لان الامر من الأفعال الخمسة بنى على حذف النون فصارا وى  
ثم حذفت الواو من فعل الامر لثقلها على المضارع فصارا بنى حذفت الهمزة الاولى  
استغناء عنها فصارا بنى ~~كما~~ كد بنون التوكيد المثقلة حذفت الياء لثقلها  
الساكنين فصاران وههنا مدنى مبنى على الضم في محل نصب أى ياهند حذفت  
النداء محذوف والمجته نعت لها بحسب اللفظ والحسناء نعت لها بحسب المحل لان  
المدنى في محل نصب أو مفعول بفعل محذوف تقديره أمدح الحسناء أو صفة لموصوف  
محذوف أى عدى ياهند الحسناء أو الحالة الحسناء وأى مفعول مطلق لقوله ان أى  
عدى وعدوه اسم موصول مضاف لوى وحلة أضرمت من الفعل وفاعله صلاته من  
ونخل جار مجرور متعلق بقوله أضرمت وفاء مفعول أضرمت ثم اذا وقع قبل هذا  
الفعل وهو اه ساكن من كانه جار نقل حركة الهمزة لذلك الساكن على قياس تحقيق  
الهمزة فتحذف حينئذ الهمزة تقول فل بالخير يازيد أى عدي بالخير وههنا قالت بالخير

قوله مبنى على السكون  
(والثاني كالغز واخش  
وارم وقولا وقولوا وقول)  
قانه مبنى على نائب السكون  
وهو الحذف فالمحذوف من  
اغز الواو والهمزة قبلها  
دليل عليها ومن اخش  
الألف والفتحة قبلها دليل  
عليها ومن ارم الياء والسكسة  
قبلها دليل عليها ومن قولوا  
وقولوا وقول النون

يا غير و يتحرك لام قبل وناه قالت بالكسر فيبقى من فعل الامر غير الكسرة  
 المنقولة للام قبل وناه قالت والغزفة بعضهم بقوله  
 في أى لفظ بانحاء الله \* حركة قامت مقام الجملة  
 وقد أغزت فيما اذا نقلت حركة الهززة للناه في نحو قالت زيد بقوى  
 نحاة العصر ما حرف اذا ما \* تحرك حاز أجزاء الكلام  
 به التحريك قام مقام فعل \* به استتر الضمير على الدوام  
 وحل اللغز أن الحركة التي تحت الناه قائمة مقام فعل الامر وفاعله المستتر فيه فهي  
 فعل واسم وائناء نفسها حرف لانها تاء التانيب فيسبب تحركها حازت أجزاء الكلام  
 التي هي الاسم والفعل والحرف وقوله به استتر الضمير صفة لفعل فان فعل الامر  
 ضمير مستتر دائما لا يظهر أبدا (قوله والحروف كلها مبنية) ان جعلت أل في الحروف  
 للاستغراق فيكمل تأكيذا وان جعلت للجنس فهي تأسيس أى ان كل حرف من  
 الحروف مسمى لان الاصل فيها البناء فلا يسأل عن علة بنائها نعم ما بنى منها على  
 خلاف السكون يعزل كما سيذكره المصنف \* فان قلت قد أعرب بعض الحروف  
 كما في قول الشاعر الأم على أو لو كنت عالما \* بأذنان لولم تفتنى أوائله  
 فقد حرت لو بعلى وهي حرف \* فالجواب ان لو هنا تأري لفظها وقد تقرر ان الكلام متى  
 أريد لفظها صارت اسما سواء كانت حرفا أو فعلا فالكلمات كلها متساوية في ارادة  
 لفظها وانما يفرق بعضها عن بعض باستعمالها في معانيها أو أمثال هذا كثيرة كقولهم  
 من حرف ح و ضرب فعل ماض وقد حرف تحقيق ونحو ذلك (قوله لانها لا يتوارى عليها  
 الخ) الضمير في انها يعود للحروف ويتوارى أى يتداول وما في قوله ما تنقرا الخ الواقعة  
 على معان وقوله في دلالتها أى الحروف عليها أى على تلك المعاني وهذا النسخة واضحة  
 وأكثر النسخ لانها لا يتداول عليها ما يقتضي دلالتها فيحتاج لتكلف في تصحيح هذه  
 العبارة بأن يجعل الضمير في دلالتها راجعا لما باعتبار لفظها وهو من قبيل الخذف  
 والابصال أى دلالتها على الخذف الضمير الأول واتصل الثاني بدلالة بعد حذف الجار  
 والمعنى ان علة اعراب الاسم هو توارى معان عليه يحتاج في تمييز بعضها عن بعض الى  
 الاعراب فالفاعلية مثلا انما امتازت عن المفعولية بالرفع والمفعولية امتازت عنها  
 بالنصب ونحو ذلك ومعلم ان هذه معان تر كيميية يدل عليها بمجموع المار كب وأما  
 الحروف فهي وان دلت على معان متعددة كن فانها تكون لا ابتداء او للتبعيض وغير  
 ذلك لكن هذه المعاني المدولة للحروف تسمى معاني افرادية والمعاني الا فرادية  
 لا تقتصر للاعراب فلو أعربت الحروف لسكان اعرابها ضائعا والحاصل أن الحرف  
 غنى عن الاعراب لان له في كل تركيب معنى لا يلبس بغيره حتى يحتاج لان يميز  
 بالاعراب بخلاف الاسم فان المعاني الواردة عليه انما تميز عن بعضها بالاعراب  
 لسكونها وانسداد من التركيب (قوله بالنسبة الى البناء) وأما بالنسبة الى غير ذلك فأنها  
 تقسيمات آخر كتقسيمها الى تحتص ومشارك والى ما يعمل وما لا يعمل وما يعمل الجروما  
 يعمل النصب الى غير ذلك من التقاسيم التي لا تخص بنا هنا (قوله وهو الاصل) أى في كل

(والحروف كلها مبنية)  
 لانها لا يتوارى عليها ما تنقرا  
 في دلالتها عليها الى الاعراب  
 (وهي) بالنسبة الى البناء  
 (أربعة أقسام) قسم (مبنى)  
 على السكون وهو الاصل  
 (نحو لم) من الحروف الجارزة  
 (و) قسم (مبنى على الفتح)  
 للفتحة

مبنى لا آتاه الاصل في خصوص الحرف كما قد توههم (قوله نحو لبت) بنيت على حركة  
 اثلاثا بل تقي سا كان وكانت نفس الفتحة للفتحة (قوله من الحروف الناصخة) حال من  
 لبت لانه قد اُرِيدَ بها الظاهر فتسكون اسماء معرفة والجار والمجرور بعد المعارف يعرب  
 حالا كما هو القاعدة ومعنى كونها ناصخة انها من الرفع المبني الترخيص وهو الازالة  
 لان الحروف الناصخة هي ان واخواتها التي منها لبت تندفع المبتدأ وترفع الخبر نحو  
 لبت الحبيب حاضر (قوله نحو جبر) بنيت على حركة لثلاثا بل تقي سا كان لو بنيت على  
 السكون وكانت كسرة لما قاله المصنف (قوله من الحروف الجوابية) يقال فيه ما قيل  
 في قوله من الحروف الناصخة والجوابية نسبة للجواب ضد السؤال فسبب اليه لانه  
 يجاب بها السؤال كما يجاب بنعم فاذا قال القائل هل زيد عندك فالجواب بنعم او جبر  
 وقد تفتح الراء قال في المغني جبر بالكسر على اصل التقاء الساكنين كاهس وبالفتح  
 كأمين وكيف حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حق في الجني الداني جبر بكسر الراء  
 وفتحها والاسكن أشهر (قوله لشبهها بالغايات) علته لكون البناء على خصوص الضمة  
 وأما علته كون البناء على حركة فالتخلص من التقاء الساكنين ووجه شبهها بالغايات  
 أن كلا من منذ والغايات مفتقرة في أداء معناه الى غيره من الغايات مفتقرة للمضاف اليه  
 ومنه مفتقرة للمجرور والعامل اسكن هذا التعليل وان صح ليس خاصا بعنديل هو  
 عام في جميع حروف الجر فانها كلها مفتقرة الى المجرور والعامل فالاحسن ان يقال  
 ان حركة الدال حركة اتباع لليم والساكن جاز غير حصين فلا يمنع من الاتباع قال في  
 الغرة ليس في الحروف ما هو مبنى على الضم غير منذ (قوله من الحروف الجارية) يجز بها  
 اسم الزمان اسكن تارة يكون ماضيا نحو مارأيت منذ يوم الجمعة فتكون منذ حينئذ بمعنى  
 من وتارة يكون حاضرا نحو مارأيت منذ يومنا فتكون بمعنى في وهذا الجمهور ان منذ  
 تحذف الراء وأصلها منذ فليست كاتين أصليتين مستقلتين فان كانت اسماء وقع  
 بعدها اسم زمان فان كان ماضيا نحو مارأيت منذ يوم الجمعة فهي بمعنى أول المدة وان  
 كان الزمان حاضرا نحو مارأيت منذ شهرنا فهي بمعنى جميع المدة (قوله فانها اسم) أي  
 مبتدأ أو خبر تقول ما القيمة منذ يومان فان جعلتها مبتدأ فالنقدير أمده عدم التقاء  
 يومان وان جعلتها خبرا فالنقدير بين وبين لغائه يومان واسناد الرفع اليها في قول  
 المصنف الرفع يقع ان يراد بها الواقعة مبتدأ لانها تسكون رافعة للخبر حينئذ اما منذ  
 الواقعة خبرا فليست رافعة وان كانت اسما لان الخبر مرفوع بالمبتدأ الرفع له اللهم  
 الاعلى القول بأن كلا منهما رافع لصاحبه لكونه ضعيفا فلا يخرج كلام المصنف  
 عليه بل يخصر على الراجح من أن المبتدأ رافع للخبر وحينئذ يراد عند في كلامه منذ  
 الواقعة مبتدأ لانه قد قيد بها بكونها رافعة وقيل ان منذ ليست رافعة لشيء فليست  
 مبتدأ ولا خبرا بل هي ظرف مضاف للجملة بعدها وبيان فاعل يفعل محذوف أي  
 انتهى اللفظ منذ مضى يومان وردها القول بأن فيه حذف الفعل بدون احتياج اليه  
 وبقي فيها من الاوجه غير ما ذكر (قوله والبناء على القول بأنه معنوي) البناء مبتدأ  
 وقوله لزوم خبر الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من البناء ومعنى الحال هنا من

(نحو لبت) من الحروف  
 الناصخة (و) قسم (مبنى  
 على الكسر) على أصل  
 التقاء الساكنين (نحو جبر)  
 يفتح الجيم وسكون الياء  
 التختية من الحروف  
 الجوابية (و) قسم (مبنى  
 على الضم) لشبهها بالغايات  
 (نحو منذ) من الحروف  
 الجارية بخلاف الواقعة فانها  
 اسم (والبناء) على القول  
 بأنه معنوي

الابتداء لانه في الاصل مضاف اليه أى وتفسير البناء حالة كونه جاريا على القول بأنه  
معنوى ومعنوى نسبة للمعنى من قبيل نسبة الحرف إلى السكتى لان المعنى أمر كل شئ  
البناء وغيره وانما قدم البناء على الاعراب لقوله الكلام على أنواعه (قوله لزوم آخر  
الكلمة) بمعنى أن آخر الكلمة لا يختلف بسبب دخول العامل فمثل ما لم يختلف  
أصلا كزوم كم للسكون وهو لا للكسر أو يختلف الآخر لا بسبب دخول العامل نحو  
اختلاف حيث بسبب اللغات التسع وخرج نحو الفتى فان اختلاف آخره باختلاف  
العوامل مقدر فهو متغير تقدير أو قوله حالة واحدة مفعول المصدر الذى هو لزوم المضاف  
لغاعله وهو آخر الكلمة وقوله لغير عامل جار مجرور حال من اللزوم قبل وكان الأولى  
حذفه لان آخر العامل يعرض ويترك وليس لنا كلمة تلزم حالة واحدة لعامل وقد يجب  
بأن هذا القيد ذكر لتحقيق المساهمة كما هو الأصل في القيد (قوله لزوم هو لا) اغنا  
بمنيت هو لا وبقيته أسماء الإشارة لتكون أشبهت بالحرف شيئا نظريا لانها تضمنت  
معنى وهو الإشارة وحقق ذلك المعنى أن يؤذى بالحرف لسكتهم لم يضعوا له حرفا يدل عليه  
(قوله وعلى القول بأنه لفظي) عطف على القول بأنه معنوى أى والبناء على القول  
بأنه لفظي ما جى به الخ فاجى خبر عن البناء والجار والمجرور حال منه على نحو ما تقدم  
لأنه وحى فعمل ماض مبنى للمجهول وبه نائب الفاعل أى جاء به الواضع أو وجد فى آخر  
الكلمة المبنية والاحسن من هذه العبارة أن يقال ما زمته الكلمة من شبه الاعراب  
لان التعبير عما جى به يوهى أن البناء أمر طارى على الكلمة وليس كذلك بل هو  
ملازم لها دائما (قوله لا لبيان مقتضى العامل) وأما ما جى به لبيان مقتضى العامل  
فأنه أعراب وقوله من شبه الاعراب لبيان ما جى به وشبهه بفتح الشين والباء أو بكسر  
فسكون بمعنى المشابهة ويأيد أن الحركة فى أمس مثلا وهى الكسرة تشابه الحركة فى  
يزيد وانما الفارق بينهما أن حركة يزيدى بها المقتضى العامل فهى حركة أعراب  
وحركة أمس ليست كذلك لكن بينهما مشابهة فى الصورة فان حركة البناء صورتها  
ولفظها كحركة الاعراب والمقتضى يقع الضاد المطلوب أى أمر اقتضاء العامل  
وطالبه من رفع أو نصب أو جر وكأنه قال البناء ما يشبه الاعراب فى كونه حركة  
أو حرفا أو سكونا أو حذفا وفى كونه فى آخر الكلمة (قوله وليس حكاية) اسم ليس  
ضمير مستتر يعود على ما جى به أى وليس ذلك الاثر الذى جى به حكاية ولا نقلا الخ  
فان هذه الحركات الاربعة لا تسمى اعرابا ولا بناء وزيد على ما ذكره المصنف أن  
لا تكون تلك الحركة للنسبة أو يكون السكون للوقف أو التخفيف فخرج الغلبة فى  
ضميرها فانها للنسبة والفعل مبنى على فتحه مقدر كما تقدم ونحو جازيد بالسكون فأنه  
مرفوع بضمة مقدر على آخره منع من ظهورها السكون العارض لاجل الوقف ونحو  
ضربت بسكون الباء للتخفيف فان حركة البناء مقدره فجميع ما ذكره لا يسمى اعرابا  
ولا بناء (قوله من زيد) من اسم استعظام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع وزيد  
خبر مرفوع بضمة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية

(لزوم آخر الكلمة حالة  
واحدة لغير عامل) كلزوم  
كم للسكون ولزوم أين للفتح  
ولزوم هو لا للكسر ولزوم  
حيث للضم وعلى القول بأن  
لفظى ما جى به لا لبيان  
مقتضى العامل من شبه  
الاعراب وليس حكاية  
ولا نقلا ولا اتباعا ولا تحليفا  
من ساكتين فالحكاية  
نحو من زيد بالنصب جوابا  
لمن قال رأيت زيدا والنقل  
نحو من أوتى بضم النون  
نقلا من المزمرة والاتباع



ومثله من زيد بالجرح جوابان قال حرف ربز يد وبالرفع أيضا جوابان قال جاء زيد  
 ووجهه في الأخير أن الضمة الموجودة ليست هي ضمة العامل الذي هو المبتدأ بل  
 الضمة الموجودة قبل الحركات التي العامل فيها جاء وحينئذ فتمتددة الضمة الرفع حالة  
 جعله خبرا فثبت لك أن الحركات الثلاث تقدر في المحسكي (قوله بكسر الدال) فالجهد  
 ممتدأ مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الانباع  
 فالكسرة التي على الدال ليست كسرة اعراب لسكون العامل لا يقتضيها لأن العامل  
 لا يقتضي غير الضم وقد قدرناه ولا حركة بناء لأن الاسم معرب وكذا يقال في البقية  
 (قوله وأنواع البناء) المراد بالأنواع هنا الأقسام لا الأنواع باعتبار الذي اصططح عليه  
 المنطقة وهذه أنواع البناء مطلقة سواء كان لفظيا أو معنويا فعلى أنه لفظي يكون  
 البناء نفس الضمة ومآب منها كالألف في يازيدان والواو في يازيدون وعلى أنه  
 معنوي هو لزوم مخصوص علامته الضمة ومآب عنها وقس الباقي وكذا القول في  
 أنواع الأعراب (قوله ضم) أي نوع من الزوم الذي وصفت السكامة المبنية به يدل  
 عليه بالضم فتسكون هذه الأقسام ليست نفس البناء بل دالة عليه بناء على أنه معنوي  
 أو يبيح الكلام على ظاهره بناء على أن البناء لفظي وكذا يقال في البقية قال الرضي  
 وإذا أطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فمضى لا تقع الاعلى حركات  
 شبرا عرابية بناء على كانت كضمة حيث أولا كضمة قاف قل ومع القرينة تطلق على  
 حركات الأعراب أيضا كقول المصنف يعني ابن الحاحب بالضمة رفعا والسكوفون  
 يطلقون أحد النوعين على الآخر مطلقا (قوله ولثقلها) أي الضم والكسر لم يدخل  
 فيه أي في الفعل ويؤخذ منه أن الضمة في ضربها ليست ضمة بناء بل للنسبة وأن  
 الفعل مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وقد  
 تقدم ما فيه (قوله نحوكم وأين) كل منهما اسم استعها (قوله نحوكم وبان) الأول فعل  
 أمر مبني على السكون والثاني فعل ماض مبني على الفتح (قوله نحوكم وبان) تشديد  
 النون لأن الأول مثال للمبني على السكون والثاني مثال للمبني على الفتح (قوله  
 والأعراب على القول بأنه لفظي الخ) في اعرابه ما سبق في قوله والبناء الخ ولفظي  
 نسبة للفظ بالمعنى المصدرى أي التلظ من نسبة المتعلق بفتح اللام وهو الأعراب إلى  
 المتعلق بكسرها وهو اللفظ بعنى التلظ فان أبقينا اللفظ على معناه الاسم أي  
 الصوت المشقل على الحروف كانت النسبة من قبيل نسبة النخلص وهو الأعراب إلى  
 العام وهو اللفظ مطلقا أهم من أن يكون ذلك الحركات أو غيرها والقول بأن الأعراب  
 لفظي هو مذهب الجمهور وهو القول المنصور لأن الأعراب أغماجي به لتمييز المعاني  
 والتمييز اغماجي يكون بما يتلظ به لا بالمعنى فلذلك قدّمه المصنف أو قدّمه لطول الكلام  
 على تعريبه باعتبار أنه معنوي ثم ما ذكره معناه الاصطلاح وأما معناه لغة فهو مصدر  
 أعرب الشيء إذا غيره أو حسنه أو بآبانه إلى غير ذلك من المعاني \* واعلم أن الأعراب  
 منه مخلي وهو الذي يقع في الجمل والمبنيات وتعرف المصنف لا يشمله وقد يقال

نحو الحمد لله بكسر الدال انباعا  
 لكسر اللام والتخلص من  
 التقاء الساكنين نحو لم  
 يكن الذين كفروا (أنواع  
 البناء أربعة ضم وكسر)  
 وهما ثقلان ولثقلها وقل  
 الفعل لم يدخل فيه ودخلا  
 الاسم والحرف (وفتح  
 وسكون) وهما خفيفان  
 ولثقلهما دخلا الكلام  
 الثلاث الاسم والفعل  
 والحرف (فالسكون والفتح  
 يشتركان فيهما الاسم) نحوكم  
 وأين (والفعل) نحوكم وبان  
 (والحرف) نحوكم وبان  
 (والكسر والضم يختص  
 بهما الاسم والحرف ولا  
 يدخلان الفعل) مثال  
 دخول الكسر في الاسم  
 والحرف أمس وجبر ومثال  
 دخول الضم في الاسم  
 والحرف من في لغة من رفع  
 بها أو جرفا لرفعته اسم  
 والجاره حرف (والأعراب)  
 على القول بأنه لفظي

بقوله ولو تقدير أراد به ما ليس لفظيا في شمل الاعراب المحلى أيضا (قوله ما جرى به) أى  
أتى به المتكلم واللام في قوله لبيان للعليل متعلق بجى وقوله من حركة الى آخره متعلق  
بجى أيضا وهو بيان لما والمعنى ان الاعراب نفس الحركات وهى الضمة والفتحة  
والكسرة وما ناب عنها من حركة أخرى أو حرف وهو الواو والالف والياء والنون  
التي أتى بها العامل أو السكون وما ناب عنه وهو الحذف وهذا قد اعترض أبو حيان  
على قول أكثر النحاة أو سكون أو حذف بأنه يكفي أن يقال أو حذف لأن الحذف على  
قسمين حذف حركة نحو يضرب اذا أدخلت الجازم قلت لم يضرب فتحذف الحركة  
وحذف حرف نحو لم يذهب أصله يذهبان فالحذف يشمل حذف الحركة وحذف الحرف  
فلا يجعل ما كان قسمين من الشئ قسمين (قوله تغيير آخر الاسم) أطلق التغيير وأريد  
أثره الذى هو التغيير وذلك لأن القائم بالكلمة انما هو التغيير وأما التغيير فهو وصف  
قائم بالمتكلم فلما أتى التغيير على معناه الاصل لم يصح تعريف الاعراب به لانه يلزم  
عليه وصف الشئ بصفة غيره لان الاعراب وصف للكلمة كالتغيير وأما التغيير فهو  
وصف قائم بالمتكلم ثم التغيير ما فى وصف آخر الاسم أو فى ذاته كما تقدم قال الرضى  
ولا يقال ان التعريف غير جامع لان التغيير فى نحو مسلمان ومسلمون ليس فى الآخر  
اذا الآخر هو النون وذلك لان النون فىهما كالتنوين فسكان التنوين لعرضه لم يخرج  
ما قبله عن أن يكون آخر الحروف فكذا النونات (قوله المتكسر) أى المعرب فخرج  
الاسم غير المتكسر وهو الذى شابه الحرف فانه مبنى نحو هذا الذى (قوله والفعل)  
بالجر عطف على الاسم أى وتغيير آخر الفعل المضارع الخالى من النون وأما اذا  
بأثره احدى النون فانه يكون مبنيا وعن أبى طهفة انه مع نون الاناث معرب  
بجركات مقدرة منع من ظهورها سكون النون وقال بعضهم باعرابه أيضا وان بأثره  
نون التوكيد (قوله لفظا أو تقديرا) حال من تغيير أى طاله كون ذلك التغيير ملفوظا  
به أو مقدر او المراد اللفظ بداله أو تقديره لان التغيير معنى التغيير كما قلنا لا يلفظ به  
ولا يقدر بل الملفوظ به والمقدر دلاله وقوله بعامل الداء فيه للسببية متعلقة بتغيير وقد  
تقدم تفسير العامل (قوله وأنواع الاعراب أربعة) اعترض ذلك أبو حيان بأن ثلاثة  
منها ثبوتيات واحدا معدى لانه عدم تلك الثبوتيات وما يكون عدمها لا يشترك فى  
النوعية مع الوجودى فاذا نسبت أنواع الاعراب أربعة وقد ذهب الى ذلك أكثر  
السكوفيين وتابعهم على ذلك المازنى روى عنه انه قال الجزم ليس بأعراب انما هو  
عدم الاعراب (قوله رفع) على القول بأن الاعراب لفظى هو الضمة وما ناب عنها أما  
على أنه معنوى فهو تغيير بخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وفس الباقي (قوله على  
النفي) أى تجعل ما نافية وأحسن فعل ماض وزيد فاعل أى لم يوجد من زيد احسان  
(قوله وينصبه على التعجب) فالتعجيبية مبتدأ وأحسن فعل ماض وفاعله ضمير مستتر  
وجوابا يعود على ما وزيد منصوب على التعجب والتعجب انفعال النفس عند رؤية  
شئ يخفى سببه ونخرج عن أمثاله باعتبار أنه يترك وجوده فى العادة (قوله على

بأنه معنوى) تغيير آخر  
الاسم المتكسر (والفعل  
المضارع) الخالى من النون  
(لفظا أو تقديرا بعامل  
ملفوظ به أو مقدر) مثال  
تغيير الاسم لفظا أو تقديرا  
بعامل ملفوظ به نحو جازم  
زيد والفتى ورأيت زيدا  
والفتى وصررت زيدا والفتى  
ومثال تغيير الفعل لفظا أو  
تقدير بعامل ملفوظ به لن  
يضرب ولم يضرب وان يخشى  
ولم يخش ومثال تغيير الاسم  
لفظا أو تقدير بعامل مقدر  
زيد والفتى فى جواب من  
قال من قام وفى جواب من  
قال من رأيت فزيد والفتى  
فى الأول مر فوعان بفعل  
محذوف تقديره قام زيد  
والفتى وفى الثانى منصوبان  
بفعل محذوف تقديره  
رأيت زيدا والفتى ومثال  
تغيير الفعل لفظا أو تقدير  
بعامل مقدر حتى يقوم  
ويسعى زيد يقوم ويسعى  
منصوبان بعامل مقدر  
وهو ان المصدرية (وأنواع  
الاعراب أربعة رفع  
وخفض وجزم فالرفع  
والنصب يشتركان فى  
الاسماء والأفعال والخفض  
يختص بالاسماء والجزم  
يختص بالأفعال) مثال  
دخول الرفع والنصب  
والخفض فى الإسماء نحو ما أحسن زيد فمزيد على النفي وينصبه على التعجب ويخفضه على

الاستفهام والنون في الأولين مفتوحة وفي الثالث مرفوعة ومثال دخول الرفع والنصب والجر في الأفعال نحو  
لا تأكل السمك وتشرب اللبن يرفع تشرب على الاستثناف وينصبه على المصاحبة في النسي ويجزمه على النسي عن  
الشرب أيضا ومثال دخول ٦٠ الرفع في الأسماء والأفعال نحو زيد يقوم على الابتداء والجر نحو (فزيد

الاستفهام) أي تجعل ما استفهامية مبتدأ أو أحسن بالرفع اسم تفضل خبر وزيد  
بالجر مضاف إليه والمعنى أي شيء في زيد حسن (قوله يرفع تشرب على الاستثناف)  
أي تجعل الواو الاستثناف وتشرب مرفوعة بالفتحة الظاهرة وعلى هذا يكون النسي  
مفعولها على كل السمك (قوله وينصبه على المصاحبة) فالواو والمعية وتشرب  
منصوب بأن مفعول بعد واو المعية وعلى هذا يكون النسي عن كل السمك مصاحبا  
لشرب اللبن فالمعنى عنه مجرد المصاحبة بينهما (قوله على النسي) فتكون الواو عاطفة  
وتشرب بالجر مفعول على تأكل وحرك بالكسرة لالتقاء الدال كتنين كحرك تأكل  
أيضا لذلك (قوله فزيد اسم منصوب) الفاعل للساكنية وزيد امتداد أمر فروع بفتحة مقدرة  
منع من ظهورها الشغل المحل بحركة الحساكية واسم خبره وكذا يقال فيما أشبهه (قوله  
اختصاص الاسم بالحذف) الباء داخلة على المقصور يعني أن الحذف مقصور على  
الاسم لا يتجاوز إلى الفعل وأما الاسم فليس مقصورا على الحذف بل يمتد إلى  
الضم والفتح (قوله من الحدث والزمان) أو رده عليه أن بعض الأسماء أيضا مدلوله  
مركب كاسم الفاعل فإنه يدل على الحدث والزمان وأجيب بأن الكلام في المدلول  
الوضعي ودلالة اسم الفاعل على الزمان التزامية وليست وضعية وقولهم اسم الفاعل  
حقيقة في الحال لا يدل على انه موضوع للزمان بل معناه انما اعتبر في مقوموه الحدث  
وهو لا بد له من زمن يقع فيه اعتبر أن ذلك الحدث انما يكون في الزمان الحال وبقي أن  
اسم الفاعل من حيث الوضع مدلوله مركب من ذات وحادث لأن الواضع اعتبر في  
مفهومه تقييد الذات بالحادث فغني ضارب ذات انصرفت بالضرب ولا تخصص عن هذا  
السؤال على كلام الشارح نعم يتخلص عنه بما قاله المحققون ان مدلول الفعل مركب  
من الحدث والزمان والنسبة وحينئذ فتكون أجزاء الفعل ثلاثة وأجزاء اسم الفاعل  
اثنان وما كانت أجزاء أكثر فهو أنقل وبعضهم على ثقل الفعل بكثرة أجزائه فيسأل  
عن فاعله ومفعوله ومكانه وزمانه والباءت عليه فيقال من ضرب وبأن ضرب وممتى  
ضرب ولم ضرب وكيف ضرب والاسم مستغن عن هذه الأسئلة إذا المراد منه الدلالة  
على المسمى فقط (قوله ولهذا الأنواع الأربعة علامات) الجار والجر وخبر مقدم  
والأنواع يدل من هذه والأربعة صفته وعلامات مبتدأ مؤخر وقوله أعني أي أقصد  
وانما عبر بالهمزة لأنه يحكي عن نفسه لأن المتن له فأن ذلك لم يقل يعني والعلامات جمع  
علامة وهي لغة الأمازة وعرفا عبارة عن الحركات الثلاث والساكن وما ناب عنها من  
الحروف والحذف (قوله تعرف بها الأنواع الأربعة وتبين بها عن أنواع البناء) أي  
تعرف أنواع الأعراب الأربعة المتقدمة بهذه العلامات الأصول والعلامات الفروع

اسم مرفوع بالابتداء  
وعلامة رفعه الفتحة (ريتم)  
خبره وهو (فعل مضارع)  
مرفوع باليجرد من  
النائب والجازم وعلامة  
رفعها الفتحة (ومثال دخول  
النصب في الأسماء والأفعال)  
ان زيد الن يضرب فزيد  
اسم منصوب بأن على انه  
اسمها وعلامة نصبه الفتحة  
(ويضرب فعل مضارع  
منصوب بلن) وعلامة نصبه  
الفتحة (ومثال اختصاص  
الاسم بالحذف نحو زيد)  
مررت (فزيد اسم مخفوض  
بالياء) وعلامة خفضه  
الكسرة (ومثال اختصاص  
الفعل بالجر نحو لم يقيم فيهم  
فعل مضارع مجزوم بلم)  
وعلامة جزمه الساكن وانما  
اختص الاسم بالحذف  
والفعل بالجر لاعتدال  
بينهما فان الاسم خفيف  
والفعل ثقل والساكن  
أخف من التثنية  
فأعطى الخفيف الثقل  
والثقل الخفيف لاعتدال  
خفة الاسم ثقل الجرد  
وبعد ثقل الفعل خفة  
الساكن وانما قلنا الاسم

خفيف والفعل ثقل لأن مدلول الاسم بسيط ومدلول الفعل مركب من الحدث والزمان والمركب ثقل وتبين  
والبسيط خفيف (ولهذا الأنواع الأربعة) أعني أنواع الأعراب (علامات أصول وعلامات فروع) تعرف بها  
الأنواع الأربعة وتبين بها عن أنواع البناء (فالعلامات الأصول أربعة) على عدد أنواع الأعراب الأربعة كل علامة

وتعتبر هذه الأنواع بهذه العلامات عن أنواع البناء والتعبير  
فيقال في الأعراب رفع ونصب وجر وحزم وفي البناء ضم وقطع وكسر وسكون فالاربعة  
الاول علامات الأعراب والاربعة الثانية علامات البناء مع كون المسمى بالجميع  
شبيهاً واحداً وهو الحركات الخمسة وهناك فرق آخر وهو أن حركة البناء لازمة  
وحركة الأعراب طارئة بدخول العامل وهذا الفرق اعتباري لا حقيقي فإن قلت  
حيث كانت ألقاب الأعراب هي الرفع والنصب الخ كان القياس أن يقال عند  
التكلام على الأعراب على مذهب البصريين المفرقين بينهما وبين ألقاب البناء بدل  
خمة رفعة وبدل فتحة نصبة الخ والجواب أن هذا الإطلاق على سبيل المسامحة والتوسع  
لما إن الحركة المسمية بذلك شئ واحد كما علمت أما السكونيون فلا يفرقون بين حركات  
البناء والأعراب وعلمية فلا تسمح في الاستعمال (قوله وعلامة رفعة الضمة) هذا  
جرى على القول بأن الأعراب معنوي أما على أنه لفظي فيقال ورفعه الضمة فإن  
الضمة نفس الأعراب ولما كانت العبارة الأولى مألوقة تداولها الألسن على كلا  
القولين (قوله ولها ماضع) أي لتلك العلامات الأربع الأصول ماضع أي كلمات  
تختص تلك العلامات بها وتدخل عليها وشرع في تفصيلها بقوله فأما الضمة الخ (قوله  
الاسم المفرد) المراد به هنا ما ليس مثنى ولا مجموعاً ولا ملحقة به ما ولا من الأسماء  
الستة فإن هذه المذكورات أعرابها بالحروف كما سيأتي (قوله جاء زيد والفتي) أي  
والقاضي وهذا فالقاضي مرفوع بضمة مقدرة للثقل وهذا مبني على السكون في محل  
رفع (قوله مقدرة في الفتي) وأما نحو جاء فتي فإنه مرفوع بضمة مقدرة على الألف  
المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر ومثله جاء قاض فإنه مرفوع  
بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها التثقل وقد أغفر  
بعضهم في ذلك بقوله ما معرب أعرابه \* قدر في حرف ذهب ومن ذلك قوله  
تعالى وجنى الخنثين دان جنى اسم بمعنى الخنثى أي المتناول من ثمار الشجر مبتدأ  
مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر  
والخنثين مضاف إليه شجر وبالياء لأنه مثنى ودان خبر مرفوع بضمة مقدرة على  
الياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين منع من ظهورها التثقل وأصله داني فعل به ما فعل  
يقاؤ وقد تقدم (قوله وهو ما تغير فيه بناء واحد) في العبارة زكاة والأفصح أن يقول  
ما تغير فيه الجمع عن المفرد لأن الذي يتغير هو الجمع وأما المفرد فهو باق على ما هو عليه لم  
يدخله تغيير وقد تؤول عبارة بأن المعنى ما تغير فيه بناء واحد عن حالته قبل الجمع  
فيلاحظ تغيير المفرد في ضمن الجمع وتغير جمع التمسك بما حتمت أو تقديرى  
فالأول مخصوص في ستة جموع لأن التغير إما بالزيادة عن المفرد نحو صنو وصنوان لا أكثر  
من اثنين لأن هذه الصيغة تستعمل مثنى وجمعاً والفرق بينهما أنهما وبالاعراب  
فصنوان مثنى يعرب بأعراب المثنى فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء مع كسر النون  
فيها وأما في حال كونه جمعاً فإنه يعرب بأعراب جمع كذا ظاهراً على النون أو بالنقص عن

منها تختص بنوع الأولى  
(الضمة) وهي علامة الرفع  
نحو جاء زيد) فزيد فاعل وهو  
مرفوع وعلامة رفعة الضمة  
(و) الثانية (الفتحة) وهي  
علامة للنصب نحو رأيت  
زيداً) فزيد مفعول به وهو  
منصوب وعلامة نصبه  
الفتحة (و) الثالثة  
(الكسرة) وهي علامة  
لخفض نحو مررت بزيد  
فزيد مخفوض بالياء وعلامة  
خفضه الكسرة (و) الرابعة  
(السكون) وهو علامة  
لجزم نحو لم يضرب) فيضرب  
مجزوم ولم وعلامة جزمه  
السكون (ولها ماضع)  
تقع فيها (فأما الضمة  
فتكون علامة للرفع في  
أربعة مواضع) الأول (في  
الاسم المفرد) فزيد والفتي  
والفتي) فزيد والفتي  
مرفوعان على القاعلية  
وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة  
في زيد مقدرة في الفتي  
(و) الثاني (في جمع التكرير)  
وهو ما تغير فيه بناء واحد  
(نحو جاء الرجال والأسارى)  
فالرجال والأسارى مرفوعان  
على القاعلية وعلامة  
رفعهما ضمة ظاهرة في  
الرجال مقدرة في الأسارى

المفرد نحو تخمة وتخم أو تبدل الشكل نحو أسد وأسود أو بالزيادة مع تبدل الشكل  
نحو رجل ورجال أو بالنقص وتبدل الشكل كرسول ورسول أو بالنقص والزيادة  
وتبدل الشكل نحو غلام وغلان والثاني له أمثلة منها نحو فلك فإنه يستعمل مفردا  
وجمعا بصيغة واحدة قال الله تعالى في الفلك المشحون فهذا مفرد بقرينة رجوع الضمير  
إليه مفردا في المشحون إذا التقدير هو وقال تعالى حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم  
فهذا جمع يدل على عود ضمير الجمع إليه وهو النون في جرين فصيغة المفرد والجمع واحدة  
لكن التغير في تقديرى فتجعل الحركة في فلك مفردا كحركة قفل وفيه جمعا كحركة باني  
ونحو هجان يقال لواحد والجمع من الأبل فتقدر حركة الجمع غير حركة المفرد فالكسرة  
في هجان مفردا كالكسرة في كتاب وجمعا كالكسرة في جراح وقس عليه نظائره (قوله  
وفي جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألف وتاء من يدين وما واقعة على مفرد ومعنى جمع  
أى تحققت جمعيته فالعنى جمع المؤنث السالم مفرد تحققت جمعيته بألف وتاء من يدين  
وهذا التقدير يندفع ما أوردناه ولو قيل يدل جمع المؤنث السالم الجمع بالألف والتاء  
لسكان أسهل وأظهر لأن مفرد هذا الجمع قد يكون مذكرا كحمام وحمامات واصطبل  
واصطبلات وقد يغير الجمع عن صيغة المفرد كغرفة وغرفات الأول بسكون الراء  
الثاني ضمها ونحو ذلك وقد يجاب بأنه من باب تغليب الأكثر على الأقل إذا كان أكثر  
في هذا الجمع أن يكون مفردة مؤنثا والجمع سائما \* قال في شرح اللب جمع المؤنث  
السالم ما لحق بألف وتاء سواء كان مؤنثا كسمات أولئك ككدرهمات وسواء  
كان لم يغير بانه واحد كما ذكرنا أو غسير نحو غرفات وتسميته بجمع المؤنث السالم  
باعتبار الغلبة (قوله اسمها كان أوصفة) اسمها خبر كان مقدم عليها وقوله أوصفة  
معطوف عليه واسم كان ضمير متصرفية يعود على جمع المؤنث السالم والمعنى أن  
مفرد جمع المؤنث السالم تارة يكون اسمها وتارة يكون صفة ومثل الأول بقوله الهندات  
وللثاني بالمسمات ثم فصل وفرق بين الاسم والصفة بقوله فإن كان علما الخ ولم يستوف  
أقسام ما يجمع هذا الجمع وحاصله أنه يفتق في خمسة أمور الأول ذواتها الأسماء  
وشاة وأمة فلم يجمع هذا الجمع استعنا عنه بجمع تكبير على شفاء وشياه وأما  
\* الثاني علم المؤنث الاستددام ووبار ونحوهما عند من بناها لان الجمع يناقض البناء  
أما على القول بأعرابه أعراب ما لا ينصرف فإنه يجمع فيقال حذامات ووبارات  
\* الثالث صفة مذكرة لا يعقل كجبال راسيات وأيام معدودات \* الرابع مصغر  
المذكر الذي لا يعقل لأنه ملحق بالصفة إذ مقاده الوصف بالصغر كجمع دريم على  
دريهمات \* الخامس اسم جنس مؤنث سواء كان آخره تاء كغرفة وغرفات أو ألفا  
كهمسى اسم لثب وعفري اسم لدودة تلونها أفر وبشري وصحرا ومن قيل اسم  
الجنس المختوم بالألف وصف المؤنث كنبلي وحيليات وهذه يشترط فيها أن يجمع  
مذكرها جمع تصحج نخرج فعلا فاعل فلا يقال في حمراء حمراوات وفعل في فعالان  
كسكرى الخ فلا يقال سكريات وما عدا ذلك مقصور على السماع كسمات

(و) الثالث في (جمع  
المؤنث السالم) اسمها كان  
أوصفة (نحو جماعات الهندات  
المسلمات) فإن كان المؤنث  
على ما يجمع هذا الجمع

بلا شرط كنهيات وان كان صفة وله مذ كرف شرطه أن يكون مذ كره قد جمع ٦٣ بواو ونون كسملون وان لم يكن له

مذ كرف شرطه أن لا يكون

مؤنثه مجردا من التاء

ككائض (و) الزابيع في

(الفعل المضارع المعرب

نحو يضرب) ويخشى

فيضرب ويخشى مرفوعان

وعلاوة رفعهما ضمة ظاهرة

في يضرب مقدرة في يخشى

(وأما الفتحة فتكون علامة

لنصب في ثلاثة مواضع)

الأول (في الاسم المفرد

نحو رأيت زيدا) والفتي

زيدا أو الفتى منصوبان

وعلاوة نصبهما فتحة ظاهرة

في زيدا مقدرة في الفتى

(و) الثاني في (جمع

التكسير نحو رأيت الرجال)

والاسارى فالرجال والاسارى

منصوبان بفتحة ظاهرة في

الرجال مقدرة في الاسارى

(و) الثالث في (الفعل

المضارع المعرب نحو لن

يضرب) ولن يخشى فيضرب

ويخشى منصوبان وعلامة

نصبهما فتحة ظاهرة في

يضرب مقدرة في يخشى

(وأما الكسرة فتكون

علامة للنقض في ثلاثة

مواضع تقع فيها الأول (في

الاسم المفرد المنصرف نحو

مرب زيدا) والفتى فزيد

والفتى مخوضان وعلامة

نقضهما كسرة ظاهرة في

زيد مقدرة في الفتى

(و) الثاني في (جمع التكسير

وحاصلات واصطبلات وبنات وأخوات بخلاف أبيات فليس من هذا الجمع بل هو جمع تكسير لأن تاء أصلية في مفردة وقد نظم بعض ما أشرت اليه بعضهم بقوله

وقسه في ذى التاء ونحو ذكرى \* ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل \* وغير ذامس للناقل

(قوله بلا شرط) أما العلم المؤنث فيجمع مطلقا لحقته تاء كعائشة أو سود منها كهند

وأما العلم المذكر فان كان فيه تاء جمع كطلحة على طلحات (قوله فشرطه أن يكون

مذكرا ملح) يخرج بهذا نحو حرا وسكري فان مذكرا لا أول آخر وهو لا يجمع على

أحمر ونمذ كرا لثاني سكران وهو لا يجمع على سكران ونمذ كرا لثاني سكران

السابق بقولنا أن لا تكون الصفة من باب فعلا فاعل ولا من باب فعلي فعلا أي

أن لا تكون الصفة على وزن فعلا بالمد التي مذكرها على وزن فاعل كحمره وأحمر

وسوداه وأسود ونحو ذلك ولأن تكون الصفة على وزن فعلي التي مذكرها فاعلا

كسكري فان مذكرها سكران (قوله كسملون) تنيل لما تحقق فيه الشرط المذكور

(قوله فشرطه أن لا يكون) بزيادة لا النافية قبل يكون قال بعض تلامذة المصنف

وهذه هي نسخة المؤلف قال ووقفت على نسخ عديدة فيها وان لم يكن له مذ كرف شرطه

أن يكون بدون لوهي غير صحيحة فالصواب زيادة لا (قوله ككائض) هذا مثال للمثني

فلا يقال في جمع كائض بدون تاء كائضات أما ما فيه التاء ككائضة فانه يجمع هذا الجمع

فيقال كائضات والفرق بين كائض وكائضة أن الأولى بمعنى ذات أهلية للحيض فلو

قصده تجديد الحيض لها في أحد الأزمنة أتى بالتاء وحاصل كلام المصنف أن الاسم

الذي يجمع بالألف والتاء اما صفة أو غير صفة فان كان صفة فلما أن يكون له مذ كرف

أولا فان كان فاما أن يجمع بالواو والنون أولا فان جمع كسملون قيل في مؤنثه مسلمات

وان لم يجمع لم يجمع المؤنث لثلاث لم فرية الفرع على الأصل اذ جمع المؤنث فرع عن

جمع المذكر وقد اتفق الأصل فاتفق الفرع فلا يقال حرا وحراوات كما يقال

أحمر ونمذ كرا لثاني سكران كما لا يقال سكران ونمذ كرا لثاني سكران حيث قالوا في

المذكر كرا لثاني سكران وان لم يكن له مذ كرف شرطه هو مجرد من علامة التأنيث أولا فان

لم يكن مجردا منها يجمع نحو جمليات وان كان مجردا ككائض وطامث وطالقي لم يقل فيه

طالقات ولا كائضات (قوله العرب) أي الجرد من النونين أي ولم يتصل به واو

الجماعة ولا ألف الاثنين ولا ياء المخاطبة فان اعرابه حينئذ يجمع ككون بشبوت النون

والكلام هنا في اعرابه بالحركات (قوله فيضرب ويخشى مرفوعان) الفاعل للحكاية

ويضرب مبتدأ لأنه قصد لفظه فيكون اسما وهو مرفوع بصفة مقدرة على آخره منع من

ظهورها ضمة الحكاية ويخشى معطوف عليه مبتدأ أيضا ومرفوعان خبر مرفوع

بالألف لأنه مثني (قوله مقدرة في الفتى) أي للتعذر الذاتي ومثله التعذر العرضي نحو

قوله تعالى وترى الناس سكارى بأدغام أخذ المثلين في الآخر فان الفتحة على الناس

مقدرة للتعذر العرضي وهو السكون لأجل الادغام (قوله جمع التكسير) أي ولو

غير منصرف كصايج ومسا جمل لأن الكلام هنا في حالة النصب والحكم واحد فيه  
 بخلاف حالة الجر فإنه مخالف المنصرف في الجر بالفتحة ولذلك ترك التقييد هنا  
 بالمنصرف وقيدته في حالة الجر فيما بعد (قوله المنصرف) وهو ما سلم من شبه الفعل وأما  
 غير المنصرف وهو ما أشبهه الفاعل نحو ومسا جمل ومصايج فإنه يجر بالفتحة (قوله  
 يعوذون) أي يتحصنون (قوله ويرفون) بضم الفاء من الرفق بمعنى اللطف  
 والأسارى بضم الهمزة أفصح من فتحها جمع أسرى بفتح فسكون ففتح جمع أسير  
 مأخوذ من الأسارى بكسر الهمزة وهو ما يجعل في عنق الأسير أو رجليه (قوله وجمع  
 المؤنث السالم) لم يقل المنصرف لأنه لا يصح تقييده بذلك كما قد علمت في بحث  
 التنوين إن تنوينه للتعاقب لا للمتكين والمنصرف هو تنوين المتكين وقوله باقيا على  
 جمعيته حال من جمع المؤنث قيد به للاحتراز عنه إذا لم يبق على جمعيته بأن السليخ عن  
 الجمعيته وهي فإن فيه أعاريب ثلاثة كما أشار لذلك بقوله فإن زال معنى الجمعيته منه  
 الخ قال الشيخ الشنوافي ولا ضرورة لهذا القيد أي قوله باقيا الخ لأن الكلام في جمع  
 المؤنث السالم وأما إذا جعل علما صار مفردا نعم يصح أن يطبق عليه جمع باعتبار أصله  
 (قوله بأن جعل علما) تصويرا لوال معنى الجمعيته منه أي أن معنى الجمعيته وهي  
 الدلالة على الأحاديث إذا جعل علما شئ فإنه ينسليخ عن ذلك الدلالة ويصير كبقية  
 الأعلام ليس له دلالة إلا على مجرد الذات (قوله جاز فيه الصرف) أي تنوين المنصرف  
 وهو تنوين المتكين وذلك لأن التنوين فيه حال الجمعيته للتعاقب فلا زالت الجمعيته  
 وجعل علما زال ذلك التنوين وتنوين الأعلام المنصرفه وهو تنوين التسمكين  
 ثم إن ركازة عبارة الشارح لا تتحقق لأنه أفاد هنا أنه في حال جعله علما يجوز فيه الصرف  
 أي التنوين وعدمه ثم قسم كلاما من هذين القسمين إلى قسمين فقال فعلى الصرف  
 يخفص الخ وعلى منع الصرف الخ وأما قوله فعلى المنصرف يخفص الخ فقد أخذ فيه  
 التنوين وهو معتبر في المقسم فذكره مستدركا والمقام للاضمار بأن يقول يخفص  
 معه وأما قوله وتركه فزيادته محالة لأنه يصير المعنى فعلى المنصرف أي التنوين يخفص  
 بالكسرة مع ترك التنوين وهو ظاهر الفساد لأن الكلام مفروض في حالة التنوين  
 وأما قوله وعلى منع المنصرف يخفص بالفتحة بسلا تنوين فقوله بسلا تنوين زيادة  
 مستدركة لأن الغرض أنه في حالة عدم التنوين الذي هو معنى قوله وعلى منع الصرف  
 أي ترك التنوين وأسلم من هذه العبارة أن يقول جازا أعرابه أعراب المنصرف وأعراب  
 غير المنصرف فعلى الأول يخفص بالكسرة مع التنوين وتركه وعلى الثاني يخفص  
 بالفتحة بسلا تنوين ويمكن الجواب عن عبارة المصنف بأن فيه ما حذف مضاف والأصل  
 مع بقاء التنوين وتركه أي ترك بقاءه فيكون الضمير راجعا لذلك المضاف المقدر وليس  
 راجعا لنفس التنوين لكن هذا الجواب في غاية البعد فإنه لا دليل على تقدير ذلك  
 المضاف (قوله فعلى المنصرف يخفص بالكسرة مع التنوين) أي يعرف أعرابه الأصلي  
 حالة الجمع ولم يلتفت لحالة العلمية والتأنيث فلذلك لم يحذف التنوين مع وجود العلمية

المنصرف نحو يعوذون  
 برجال) ويرفون بالأسارى  
 قرئ بالأسارى مخفوضا  
 وعلامة خفضهما كسرة  
 ظاهرة في الرجا لمقدرة في  
 الأسارى (و) في (جمع)  
 المؤنث السالم باقيا على  
 جمعيته نحو مررت بمنادات  
 ومسمات فمندات ومسمات  
 شتوخان وعلامة خفضهما  
 كسرة ظاهرة في آخرها فإن  
 زال معنى الجمعيته منه بأن  
 جعل علما جاز فيه الصرف  
 وعدمه فعلى المنصرف يخفص  
 بالكسرة مع التنوين



وتركوا على منع الصرف يخفف بالفتحه لاتنوين (وأما السكون ٦٥ فيكون علامة للجزم في موضع واحد

في الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ما ليس في آخره حرف علة (لجزم يضرب) فيضرب مجزوم ولم علامة جزمه السكون (وأما العلامات الفروع فسبع) أربعة أحرف وحركات وحذف فالأحرف (الواو والياء والألف والنون) الحركات (السكسة نيابة عن الفتحه) في جمع المؤنث السالم (والفتح نيابة عن السكسة) فيهما لا ينصرف (و) السابعة (الحذف) فهذه السبعة تنوب عن الحركات الثلاث وعن السكون فبما ينوب عن الضمة وبما ينوب عن الفتحه وبما ينوب عن السكسة وبما ينوب عن الفهمه وثلاث (في نوب عن الفهمه ثلاث الواو والألف والنون) وسيأتي أمثلتها (وينوب عن الفتحه أربعة السكسة والياء والألف وحذف النون) كما سيأتي (وينوب عن السكسة اثنتان الفتحه والياء وينوب عن السكون واحدة) وهي حذف الحرف الأخير ولها مواضع تكون فيها (فالواو تكون علامة للرفع نيابة

والتأنيث لما انه تنوين مقابلة في حالة الأصل فاستحب في حالة العلمية أيضا والتنوين الذي يحذف مع العلمية والتأنيث اغياها وتنوين التسمكين وهذه هي اللغة الفصحى (قوله وترك) أي ترك التنوين مراعاة للعلمية والتأنيث لان قصدا للعلمية يمنع أن يكون التنوين للمقابلة بل يكون للتسمكين وهو لا يجامع العلمية والتأنيث وكان حقه أن لا يجرب بالسكسة لكنه جربها نظرا لحالته الأصلية وهي حالة الجمعية (قوله يخفف بالفتحه لاتنوين) أي فيعرب اعراب ما لا ينصرف نظر الحالة العلمية بدون التفات لحالة الجمعية أصلا وكان القياس عدم صحة غير هذا الوجه لكنه قد سمع ذلك في كلامهم وقد روي بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس

تنورتهم ان أذرعات وأهلها \* يثرب أدنى دارها نظر عالي

فالجر بالسكسة مع التنوين مراعاة للجمعية فقط وبالفتحه مع ترك التنوين مراعاة للعلمية فقط والجر بالسكسة مع عدم التنوين مراعاة لهما معا فالجر بالسكسة مراعاة للجمعية وترك التنوين مراعاة للعلمية (قوله في الفعل المضارع) الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور قبله وهو في موضع واحد (قوله الصحيح الآخر) وأما معتل الآخر فيجزم بحذف حرف العلة فتحولم يدع ولم يخش ولم يرم وليس هذا محله بل محله باب النيابة ويشترط أيضا أن لا يتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة فإنه يجزم حينئذ بحذف النون وترك هذا الشرط اعتمادا على التسميل (قوله وأما العلامات الفروع) مقابل لقوله فأما العلامات الأصول ثم تلك الفروع منها ما هو حركة ومنها ما هو حرف كما فصل المصنف ذلك واغيا اختصت تلك الحروف بالنيابة دون غيرها لما ان الواو والألف والياء مجانسة للحركات الثلاث حتى قيل ان الحركات الثلاث أصول لها وقيل هي فروع عنها وان كان التحقيق ان كلامهما أصل كما أشار لذلك الجعبري بقوله

وثلاثها أصل لأحرف مدها \* واعكس والاعدل انهما أصلان

وقوله وثلاثها أي الحركات الثلاثة أصل لأحرف مدها وهي الواو والألف والياء وأما النون فهي مشابهة لتلك الحروف في الخفاء والغنة فلذلك أشار لها في النيابة (قوله أمثلتها) على حذف مضاف أي أمثلة ما تنوب فيه (قوله وينوب عن السكون واحدة) أنت بالنظر لسكون الموصوف مؤنثا أي علامة واحدة وتلك العلامة حذف حرف العلة وحذف النون كما سيأتي (قوله في جمع المذكور السالم) وهو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة الواو أو ياء على مفردة الذي من لفظه المجعول ذلك المفرد علما لمذكر ما قل أو صفة له تخرج ما لم يدل على أكثر من اثنين وهو ما جعل علما من هذا الجمع كز يدون علما لرجل مثلا وما دل على أكثر من اثنين بغير تلك الزيادة كنفع وزوج وما لا مفرد له كعشرين وتسعين وما له مفرد من معناه نحو أولو عسنى أصحاب فان مفرد ذو عسنى صاحب وبالمجعول علما أو صفة أو أسماء الاجناس نحو عامون وأهلون وابلون فان مفرد الأول عالم يفتح اللام وهو ما سوى الله ومفرد الثاني أهل

عن الضمة في موضعين) لاثالث لهما الأول (في جمع المذكور السالم)



وهو الأقرب ومفرد الثالث وابل وهو المظار الكثير وأرضون وسنون في جمع هذه  
الأمور الخارجة عن التعريف ملحقة بجمع المذكور السالم في إعرابه (قوله اسمها كان)  
اسمها خبر كان مقدم عليها واسمها ضمير مستتر يعود على المذكور في قوله جمع المذكور  
أقاديه تعميم مفرد هذا الجمع أي سواء كان مفرد ذلك الجمع علميا أو صفة ويشترط  
في العلم أن يكون المذكور عاقل خالدا من التأمل ولو لم يكن ثابت كعلامة معبر باليس مركبا  
فإن أردت أن يجمع من اسمه مسمى أو مركب تركيبا من جنس أو ثابت بجمع ذوق المذكور  
وبجمع ذات في المؤنث فتقول جاء ذووسيبويه وذووبرق نخرة وذوات حسام وأما  
المركب الإضافي فإنه يجمع صدره ويضاف إليه نحو جاء عبد الله وجاء غلام زيد  
وحوز الكوفون جمع الجزأين نحو جاء غلام زيد واشترط في العلم أن يكون  
منسكرا أي يقبل التذكير فلا يجمع ما لا يقبله نحو فلان ولا يجمع العلم باقيا على علميته  
فإذا أراد يجمعه فلا بد من تذكيره بأن يراد به شخص ما مسمى بهذا الاسم وقد أغزر  
البدر الدماميني في ذلك مخاطبا العلماء الهندية قوله

أبا علماء الهند لا زال فضلكم \* مدى الدهر يبدو في منازل سعده  
ألم يكن شخص غريب التحسنا \* بارشاده عند السوال القصده  
وهما هو يمدى ما تعسر فهمه \* عليه لم يدوه الى سبل رشده  
فيسأل ما أمر شرطه وجوده \* لم ترض الخطة برده  
فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلًا \* منعتم ثبوت الحكم الابغده  
وهذا العسر في الغرابة غاية \* فهل من جواب تنعده ونبده

اسمها كان

وأجاب بعض الفضلاء بقوله

أيا من على أفراس أفكاره غدا \* يصيد عزير الشاردات بجده  
فهاك جوابا للسؤال هو فها \* يفوق فريد الذر في نظم عقده  
قد اشترطوا في مقدر رعاية \* لجمع على نهج المشي وحده  
فلما رأوا أنه يف ذاك محققا \* أنوا جمعه الأباثبات ضده  
ويدفع ذلك الاشكال أن شبهه \* لصحة جميع لاغنى عن وجوده  
وتعريفه شرط لا قدم حادق \* عليه فلا تستغربوا شرط فقده

ومحصل الاشكال ان العملية كيف تشترط في مفرد هذا الجمع ثم يشترط نقيضها وهو  
التنكير في تحققه ومحصل الجواب ان العملية ليست شرطا حتى يتحقق التناقض بل  
هي من قبيل المعدبضم الميم وكسر العين وهو ما يتوقف على وجوده حصول المطلوب  
ولا يجامعه وذلك كالحطوات الموصلة للقصد فإنه يتوقف عليها الوصول للقصد وعند  
الوصول اليه تنعدم ولا توجد معه وظهور أن إطلاق الشرط على العملية بطريق  
الاستعداد للعلاقة المشابهة بينها وبين المعدب في توقف المطلوب على كل ولا يصح أن  
تكون العملية شرطا محققا لأن الشرط يجامع المشروط والعلمية لا تجامع الجمع  
كما علمت \* والحاصل ان كلاما من المعدب الشرط يتوقف عليه حصول الشيء لكن

الشرط يستمر مصاحباً للطلب والمعد بعدم عند حصوله والعلمية من قبيل المعد لا الشرط (قوله أوصفة) ويشترط فيها أن تكون صفة لمذكراً عاقل خالصة من التام ليست من باب فعلان فعلى كسكان سكرى ولا من باب أفعل فعلاً كأحمر حمراء ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث خصوصاً ولا وصفاً لمذكراً مؤنثاً له نحواً كزاد ر لعظيم الكثرة وهي عمدة المذكر والادرة وهي كبر الانثيين فلا يقال أكرمون وآدرون (قوله نحو جاء الزيدون المسلمون) يديون وأوفيه يكون الزيدون فاعلاً والمسلمون صفة له فقوله فائز يديون المسلمون فاعل الخ فيه تسمح ظاهر لأن الفاعل هو الزيدون وأما المسلمون فصفة له (قوله هذا هو المشهور) المشار إليه أعراب الجمع بالجر وفي أي رفع جمع المذكر السالم بالواو وهو المشهور ومقابل المشهور أنه معرب بحركات مقدرة على الحروف فيرفع بضمة مقدرة على الواو في حالة الرفع ويجز بكسرة مقدرة على الياء في حالة الجر وينصب بفتحة مقدرة عليها أيضاً في حالة النصب وهنالك أعراب آخر أصحها ما ذكرناه وأما رفع هذا الجمع بالواو لأنها تقع ضمير الجمع في نحو يضربون ولأن الجمع أقل دوراً في الكلام من المثنى لجعل الثقيل وهو الواو للقلب وهو الجمع ليحصل التعادل وزيدت النون عوضاً عن التنوين في المفرد وقيل عوضاً عن حركة المفرد وربأه قد عوض عنها الواو وقيل غير ذلك وحركت خوف التقاء الساكنين وكانت فتحة الخفيفة أو ثقل الجمع (قوله وحركت) بكسر الكاف بناء على أن اللحم قريب الزوج فقط وقريب الزوجة يقال له ختن بفتح تين كما هو المشهور وعلى مقابلته من أن اللحم يطلق على أقارب الزوج أيضاً يجوز فتح الكاف (قوله وذو مال) أشار بأصاقتها إلى شرطها وهو أنها لا تضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر نكرة كان كما مثل أو معرفة نحو والله ذو المغفرة ميرحنا وأما إضافتها للضمير كما في قول الشاعر \* أغيا يعرف الفضل من الناس ذووهم \* فشا هذا كله في ذوال كورة هنا التي بمعنى صاحب وأما ذوال الطائفة فهي مبنية على السكون في الأحوال الثلاثة لأن اسم موصول بمعنى الذي تقول جاءني ذو قدام وأنت ذو قدام ومررت بذي قدام أي الذي قام وبعضهم أعرابها أعراب ذو بمعنى صاحب (قوله وهنوك) اسم يكتن به عن أسماء الأجناس كالسالم والتراب والديق وغير ذلك وقيل اسم لما يعقب التصريح به وقيل اسم للفرج خاصة (قوله بشرط أن تكون) أي هذه الأسماء (قوله مفردة) فإن ثبتت نحو أبوان أو جمعت جمع تكسیر كآباء أو تصح كآبون أعربت أعراب ما ذكر (قوله مكبرة) فلوصغرت كآبي أعربت بالحرركات الظاهرة (قوله مضافة) فلوأفردت نحو جاء أب وأخ أعربت أعراب المفرد وكلها تنقطع عن الإضافة سوى ذوو فو بالواو فإنها لا يسمي مملان إلا مضافين (قوله لغير ياء المتكلم) شرط في الشرط الذي هو الإضافة أي بشرط أن تكون تلك الإضافة لغير ياء المتكلم بأن تضاف للضمير المخاطب كما مثل المصنف أو ضمير الغائب نحو أبوه أو ضمير المتكلم غير المساء نحو وأبونا شيخ كبير وأولادهم الظاهر نحو جاءني أبون يديون أيت أبان يديون مررت بأبي زيد فإن أضيفت لياء المتكلم

أوصفة (نحو جاء الزيدون المسلمون) فائز يديون المسلمون فاعل والفاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة هذا هو المشهور (و) الشافي (في الأسماء الستة) وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال وهنوك بشرط أن تكون مفردة مكبرة مضافة لغير ياء المتكلم (نحو هذا أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال

نحو جاء أي أعربت بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها الشبهة على  
الحمل بحركة المناسبة كغلاي وكاه انضاف لياء المتكلم ماعدا ذو فام انضاف  
لاسم جنس ظاهر كما مر وزاد ابن الضائع بضاد مبهمة فعين مهمله أن لا تلحقها ياء  
النسبة فان لحقتها أعربت بحركات ظاهرة نحو جاء أبوي ورد هذا الشرط بأنهما في حالة  
النسبة خرجت عن الأسماء الستة لأن المنسوب غير المنسوب اليه والذي أعرب  
بالحركات هو المنسوب للأب وليس واحدا من الأسماء الستة فالحق انه لا حاجة  
لهذا الشرط (قوله في لغة قليلة) راجع لهنوك أي وأما أشهر لغاته وأقصها فانه يعرب  
بحركات ظاهرة تقول هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك ولذلك قال ابن مالك  
أبأخ حم كذلك وهن \* والنقص في هذا الاخير أحسن

(قوله على المشهور) مرتبط بقوله وعلامة رفعها الواو أي حالة كون تلك العلامة  
جارية على المشهور لأن هذا الوجه أسهل المذاهب وأبعدا عن التكلف ومقابل  
المشهور أقوال منها ما يعرب بحركات مقدرة على هذه الحروف فتقدر الضمة على الواو  
والكسرة على الياء للثقل والغنة على الألف للتعذر وبقي أوجه أخرى لا يسعها المقام  
(قوله في المثني) اسم مفعول من ثبت الشيء إذا عطف بعضه على بعض سميت به  
النصيغة المذكورة وحده المثني هو الاسم المعرب الدال على اثنين فقط بزيادة ألف أو  
ياء على مفردة مخرج بالمعرب المبني نحو ذان وتان والذان والتان وبالذال على اثنين  
مادل على واحد نحو زيدان علما على رجل وكاتبان بالياء الموحدة اسم للألف المعروفة  
وخرج بقيد فقط مادل على أكثر من اثنين وهو الجمع فانه يدل على اثنين ولكن في ضمن  
دلالة على أكثر منهما ومنه زوج وشفع لانه لا يتعين للدلالة على خصوص الاثنين بل  
يستعمل فيهما وفي كل عدد زوج وخرج بزيادة ألف أو ياء كلا وكذا فان دلالة التما  
على الاثنين من نفس النصيغة لانه لا ألف لان الألف في الأول أصلية منقلبة عن  
ياء هي لام الكلمة وألف الثاني للتأنيث كالألف حبل والتاء عوض عن لام الكلمة  
وخرج بقوله ثان في الخارج ليخرج نحو قران تشنية شمس وقر على سبيل التغليب ومثله  
الابوان للأب والأم والمشرق والمغرب فهذه الكلمة من قبيل الملقب بالمثنى  
لأن المثنى حقيقة ويشترط أيضا أن يكون المفرد نسكة فاعلم إذا أراد تشنية نسكة وقد  
أشار بعضهم إلى هذه الشروط بقوله

شرط المثني أن يكون معربا \* ومفردا منسكرا ماركا

موافقا في اللفظ والمعنى له \* مماثل لم يغب عنه غيره

فقوله موافقا في اللفظ أي فلا يصح تشنية الخنثيين لفظا كزيد وعمر وان يكون  
موافقا في المعنى فلا يثنى المشتك ولا الحقيقة والمجاز وقوله مماثل أي له ثان في  
الخارج فنحو قران للشمس والقمر من باب التغليب وقوله لم يغب عنه غيره أي  
لا يشترط تشنية غيره عن تشنية ومن ثم لم يقولوا سوآن استغناء بسمان تشنية بسمي

وهنوك في لغة قليلة)  
حكاهما سيبويه فهذه  
الأسماء الستة مرفوعة  
على الخبرية وعلامة رفعها  
الواو نيابة عن الضمة على  
المشهور (والألف تكون  
علامة للرفع نيابة عن  
الضمة في المثني) المرفوع  
(نحو قال رجلان) فرجلان  
فعل والفاعل مرفوع  
وعلامة رفعه الألف نيابة  
عن الضمة

على المشهور (وتكون الألف علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الأسماء الستة) المتقدم ذكرها (فخور رأيت أباك وأخاك وحماك وفاك) وذا مال وهنالك في لغة قليلة) فأباك ومعطف عليه مفعول والمفعول منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة (والياء تكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة في ثلاثة مواضع) الأول (في المشتق) المحفوض (فخور مرت بالزبد) فالزبد مخفوض وعلامة خفضه

٦٩

الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها (و) الثاني (في جمع المذكر السالم فخور مرت بالزبد) فالزبد مخفوض وعلامة خفضه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها (و) الثالث (في الأسماء الستة) المتقدم ذكرها (فخور مرت بأبيك وأخيك وحجيتك وقيل وذى مال وهنالك في لغة قليلة) فأبيك ومعطف عليه مخفوض وعلامة خفضه الياء نيابة عن الكسرة (والياء تكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في المشتق المنصوب فخور رأيت الزبد) فالزبد مخفوض وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة (وفي جمع المذكر السالم فخور رأيت الزبد) فالزبد مخفوض وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة (والنون تكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في الأفعال الخمسة وهي) كل

معنى مثل وزيد على ما في النظم أن لا يكون لفظ كل وبعض وكذا أحد وعرب ونحوهما على الرفع النفي لاستغراق الأفراد ونظم ذلك شيخنا بقوله زيادة على البيتين ولم يكن كلا ولا بعضا ولا \* مستغراقا في النفي ثلث الأملأ (قوله على المشهور) ومقابلته انه معرب بضمة مقدرة على ما قبل الألف وفتحة أو كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن هذه الحركات التي قبل الألف والياء أتت بها المناسبة ما قد حركت الأعراب حينئذ وقيل غير ذلك من الأوجه (قوله المكسور ما بعدها) وقد تفتح كافي قوله \* على أحوزين استقلت عشية \* يفتح النون يصف قطاة بسرعة الطيران وأحوزين معني أحوزى وهو خفيف المشى وأراد به الشاعر جناح القطاة (قوله المفتوح ما بعدها) أي للفتحة المناسبة لثقل الجسم وقد نكسرها النون كافي قوله عرفنا جعفرأوبى أبيه \* وأنكرنا زعنا فآخرين بكسرتون آخرين وهو يفتح الحاء جمع آخر بفتحها بمعنى مغاير (قوله تكون علامة للرفع) أي سواء كانت ظاهرة كنسرون أو مقدرة كما تقدم من الأمثلة السابقة وهي لتبين الخ وقد تقدم شرحه (قوله في الأفعال الخمسة) ويقال لها الأمثلة الخمسة لأنهم شال لغيرها من الأفعال الموازنة لها (قوله ثبوت النون) من إضافة الضمة للوصف أي النون الثابتة فالرفع بنفس النون لا بثبوتها (قوله هذا هو المشهور) ومقابلته ما ذكره الشارح (قوله وقيل علامة رفعها) قائله الأخفش كما نقله في التسهيل قال أبو حيان في شرحه بهذا الذي حكاه المصنف عن الأخفش حكاه لنا صاحبنا أبو جعفر أحمد بن عبد النور المالقي صاحب كتاب وصف الماني في حروف المعاني عن أبي زيد السهمي قال زعم أبو زيد السهمي أن الأعراب مقدر في الحرف التي قبل هذه الحروف كما هو مقدر في غلامى وأن شغل تلك الحروف بالحركات المناسبة لهذه الحروف منعها من ظهور الأعراب في تلك الحروف كما منع الإضافة إلى ياء المتكلم من ظهور الحركة في آخر المضاف لشغل الآخر بالحركة التي تطلبها ياء المتكلم قيل له فيال بهذا النون تثبت في الرفع وتحذف في الجزم والنصب فقيل ما معناه هذه النون انما لحقت هذه الأفعال لوقوعها موقع الأسماء فهي من تمام دخول الرفع في المضارع لقيامه مقام الاسم فكأقلت أن زيدا يقوم فرفعت له لولاه محل قائم فكذلك إذا قلت أن الزيد يقومان لحقته هذه النون لولاه محل قائمان فاذالم يحل محله الاسم لم تحقه النون فاذأقلت لن يقوم أو لم يقوم لا يقدر أن قائمان

فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة فخور (تفعلان ويفعلان) بالياء والفاء والقائمة والتخانية (وتفعلون ويفعلون) بالياء والفاء والقائمة والتخانية (وتفعلين) بالياء المثناة فوق لا غير فهذه الأفعال الخمسة مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة هذا هو المشهور وقيل علامة رفعها ضمة مقدرة

ولم قائمان فلم تثبت النون لذلك فعلى مذهبه تكون علامة الرفع في يقومان ضم  
مقدرتي الميم وأما في النصب ففتحته مقدرة وأما في الجزم فسكون الميم تقديرهما  
حذف (قوله على لام الفعل) وهو الحرف الذي قبل الواو والألف والياء وثلاً  
الحركة مقدرة للتعذر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (قوله بالياء وتاء  
الياء للسببية) فذكر قوله من زيدتين أزيد التوضيح فإن جعلت الياء للصاحبة احتيج  
لذكر هذا القيد فإن قيل الذي جمع بآلف وتاء هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة لأنه  
ليس جمع مؤنث ساكنان جعلت ما في قوله ما جمع الخ واقعة على جمع كان المعنى  
جمع جمع فيلزم عليه تخصيص الحاصل والجواب أن ما واقعة على الجمع أى الجمع  
الذى جمع أى تحققت جمعيتها وحصلت بالآلف والتاء (قوله من زيدتين) خرج بزيادة  
الألف نحو قضاة وغزاة فإن الألف فيها ما منقولة في الأول عن ياء وفي الثاني عن واو  
والأصل قضية وغزوة وخرج بزيادة التاء نحو أبيات وأموات فإن التاء فيها ما أصلية  
فليس ذلك من جمع المؤنث (قوله وعلامة نصبه بالكسرة) وجوز أن يكون نصب  
هذا الجمع بالفتحة على الأصل حكى الكسائي سمعت لغاتهم يفتح التاء (قوله في  
الاسم الذى لا ينصرف) أى لا ينون تنوين عكسين بناء على أن الصرف هو تنوين  
التسكين كما هو رأى المحققين ولم يأسقط التنوين تبعه في السقوط الجرب بالكسرة  
لأنه لا يوجد بدونه لسكونهما أخوين في الاختصاص بالاسم وعدم وجودهما في الفعل  
وقيل الصرف هو التنوين المذكور مع الجرب بالكسرة وقيل هو الجرب بالكسرة فقط  
فليس الجربا بما في السقوط للتنوين قال أبو حيان وهذا اختلاف لا طائل تحته  
(قوله وهو ما) اسم موصول بمعنى الذى أو نكرة موصوفة بمعنى شئ فأشبهه صلة أو صلة  
وما واقعة على اسم مفرد أو جمع تكسير (قوله في علتين فرعيتين) فإن قلت لا شئ  
احتيج في منع الاسم من الصرف لمساواة الفعل من جهتين وبجى الاسم إذا أشبه  
الحرف من جهة واحدة فيلاكتفى في منعه الصرف بعلة واحدة فالجواب أن  
المساواة للفعل في أمر عرضي وهى ضعيفة غير ظاهرة ولا قوية بخلاف المشابهة للحرف  
فإنها قوية لسكونها ذاتية فإن قلت لم أعطى الاسم حكم الفعل ولم يعط الفعل حكم  
الاسم مع أن المشابهة حاصلة بينهما في الجواب أن الاسم تفضل على الفعل فيما هو  
خاص به وهو كونه فرعاً من وجهين وليس ذلك مطلق المناسبة بينهما فإن قلت لم يبين  
الاسم المشابهة الفعل مع أن الفعل مبني فالجواب لضعف هذه المشابهة فإن الاسم لم  
يشبه الفعل لفظاً مع ضعف الفعل في البناء فإن قلت لم يعط الاسم به هذه المشابهة  
هل الفعل قلت لأنه لم يمتنع من معنى الفعل الطاب للفاعل والمفعول اه من  
الشوائب (قوله تحتلتين) صفة ثنائية علتين وقوله مرجع أحدهما اللفظ الخ  
بيان لجهة الاختلاف ومفهوم هذا القيدان هاتين علتين أن رجعتا اللفظ فقط  
كاجمال أول المعنى كحائض أول لفظ والمعنى من جهة واحدة كدرهم صرف الاسم  
وبين ذلك أن الأول فيه فرعيتان الجمع والتصغير لفظاً والثاني فيه فرعيتان التانيث

على لام الفعل ونية الرفع فيها  
كلها فعل وفاعل وعلامة  
رفعها ثبوت النون (والكسرة  
تسكون علامة للنصب نيابة  
عن الفتحة في جمع المؤنث  
السالم) وهو ما جمع بآلف  
وتاء من زيدتين (شجور أيت  
الهندسات) فالهندسات  
مفعول وهو منصوب  
وعلامة نصبه الكسرة  
نيابة عن الفتحة حملوا نصبه  
على جره كما في جمع المذكر  
السالم ليلتحق بالرفع  
بأصله (والفتحة تكون  
علامة للخفض نيابة عن  
الكسرة في الاسم الذى  
لا ينصرف) وهو ما أشبه  
الفعل في علتين فرعيتين  
تحتلتين مرجع أحدهما  
اللفظ ومرجع الأخرى  
المعنى أو فرعيتان

تقوم مقام الفرعيتين وذلك  
 أن في الفعل فرعية عن  
 الاسم في اللفظ وهو عند  
 البصريين اشتقاقه من  
 المصدر فصرف مثلاً مشتق  
 من الضرب وعند السكونيين  
 التركيب لأن الاسم  
 كالفرد والفعل كالركب  
 والفرد أصل المركب  
 وفرعية في المعنى وهو  
 احتياج إلى الفاعل  
 والفاعل لا يكون إلا اسماً  
 \* ثم الاسم الذي لا ينصرف  
 نوعان الأول ما يمتنع صرفه  
 بفرعية واحدة (وهو ما  
 كان على وزن صيغة منتهى  
 الجموع وضابطه كل جمع  
 بعد ألف تكسره حرفان)  
 سواء كان في أوله (مهم أم  
 لا كما سجد وصوامع أو)  
 بعد ألف تكسره (ثلاثة)  
 أحرف (أوسطها ساكن)  
 سواء كان في أوله مهم أم  
 لا (كصايح وقناديل)  
 وأغماستاً وهذا الجمع  
 بالمتع لأنه بمثابة جمعين (أو  
 كان تحتوماً بألف التأنيث  
 المقصورة) وهي ألف مفردة  
 ويمتنع صرف معيها  
 كيفما وقع سواء وقع نكرة  
 كذا كرى أو معرفة كرضوى  
 أو جمعاً كبحرعى أو صفة  
 (كحبل أو) ألف التأنيث  
 (المدودة) وهي ألف قبلها  
 ألف فتقلب هي هزة ويمتنع  
 صرف معيها كيفما وقع سواء وقع نكرة

والوصفية معنى والثالث فيه تصغير لفظه وتصغير معناه للمفيد للتخفيف (قوله تقوم  
 مقام الفرعيتين) أى في إقادة الثقل (قوله وهو عند البصريين) القائلين باستتاق  
 الفعل من المصدر وضمير هو عائداً على العلة الفرعية وذكره مراعاة للتخفيف وهو اشتقاقه  
 ومراعاة الخبر أولى من مراعاة المرجع ولوراعى المرجع لانت (قوله وعند  
 الكوفيين) القائلين باستتاق المصدر من الفعل (قوله كالفرد) الأولى حذف  
 السكاف لأنه مفرد حقيقة دلالة لته على شيء واحد وهو مجرد الذات وأما دلالة بعض  
 الأسماء المشتقة على الزمان فهي عارضة لا اعتداد بها وقد يجاب عن المصنف بأنه زاد  
 السكاف لمساكاة قوله في الفعل كالركب (قوله كالركب) السكاف هذه في موقعها  
 لأن الفعل ليس مركباً حقيقة بل شبهة في كون مدلوله الحدث والزمان والنسبة  
 فلما كان مدلوله مركباً كان كأنه مركب ويجوز لبعض الأفعال عن الزمان غير قاذح  
 لعروض ذلك التجرد (قوله وهو احتياجه) أى افتقار الفعل إلى الفاعل ليم الكلام  
 والاحتياج يرجع إلى المعنى (قوله ما يمتنع صرفه بفرعية واحدة) قدم هذا القسم  
 لقلة الكلام عليه (قوله وهو ما كان على وزن صيغة) المراد بالوزن معناه الحقيقي وهو  
 الموازنة والمساكة فهو مصدر مضاف إلى فعله والصيغة هي الهيئة أى الحركات  
 والسكبات وأما المادة فهي الحروف التي تركبت منها الكلمة والمعنى على مساكاة  
 وموافقة صيغة أى هيئة منتهى الجموع أى لا يمكن أن يجمع جمع تكسیر مرة أخرى  
 وتلك الصيغة مختصة في مفاعيل ومفاعيل (قوله منتهى الجموع) أى الصيغة التي  
 انتهت إلى الجمع لها ولم يجاوزها (قوله بعد ألف تكسره) أى الألف التي حدثت في  
 جمع المفرد جمع تكسیر (قوله حرفان) أى أولهما مكسور لفظاً كما سجد أو تقدیراً  
 كدواب فإن أصله دواب أدم أحد المثاليين في الآخر (قوله كما سجد) ومنابر ومراتب  
 وأكالب جمع أكاب وجمع كلب وأما نحو ملائكة وصياف وصيافل فإن تجرد من  
 التاء منع من الصرف وإن لحقته ملائكة صرف (قوله أوسطها ساكن) خرج نحو  
 ملائكة وفراصة وصيافلة فأنهم مرفوعة لمساكاة هذه الجموع لا أحاد كطواغية  
 وكراهية (قوله وقناديل) أى وأنواعهم جمع انعام جمع نعم يفختمين وهي الأبل (قوله  
 استأثر) أى اختص وعلل ذلك بقوله لأنه بمثابة جمعين أى بمنزلة الجمع لان عدم جمعه  
 مرة أخرى بمنزلة جمع آخر فكانه جمع مرتين واعتراض بأن شرط المنع من الصرف  
 اختلاف العلتين وما ذكره الشارح يفيد رجوعهما إلى شيء واحد وهو اللفظ فالأولى  
 ما قاله بعضهم في علة ذلك أن صيغة الجمع علة ترجع للفظ وعدم نظير لهذه الصيغة في  
 الأحاد وعدم مجاوزة الجمع لها وانتهوا عند ما علة ترجع للمعنى (قوله كذا كرى)  
 مصدر ذكر بمعنى تذكر (قوله كرضوى) بفتح الزاء علم فرس أو جبل بالمدينة  
 المشرفة والنسبة إليها رضوى قاله الجوهري (قوله كبحرعى) جمع بحرعى كريض  
 ومرضى وقيل وقتلى (قوله فتقلب هي) أى الألف الثانية هزة كراهة اجتماع  
 الفين وأغماقت هي دون الأولى لتطرفها فهي محل للتغيير ولم تحذف لفوات

ما يدل على التأنيث عند حذفها ولم تحذف الأولى للتأنيث المدفاهمزة بدل من ألف  
 التأنيث والمدود هو الألف الأولى وحذف فوصف ألف التأنيث بأنها ممدودة  
 فيه تجوز باعتبار أنها السبب في حصول المد فهو من قبيل الاستناد للسبب وقيل  
 الدال على التأنيث هو الألف الأولى والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث الفعل  
 ومؤنث فعـلان فإن الأول مؤنثه مهموز بخلاف الثاني وعلى هذا فوصف ألف  
 التأنيث بالمد تحقيق لا تجوز فيه وقيل هما مع التأنيث (قوله كعجرا) وهي  
 الفلاة أي الأرض الواسعة والجمع العجاري يقع الزاء وكسرهما والعجراوات  
 (قوله لانه تأنيث لازم) وانما كان لازما لأن ألف التأنيث غير مقدرة الانفصال  
 فهي كالجزء من الكلمة بخلاف تاء التأنيث فانها مقدرة الانفصال فلا يقال في  
 حـمـلـي حـمـل ولا في حـمـراء حـمـر بل الألف لازمة غير منفكة بخلاف ضاربة مثلا  
 فانه قد تحذف التاء ويقال ضارب (قوله تأنيث آخر) أي فكأنه أث مرتين وفي  
 كلامه ههنا ما سبق في قوله فكأنه جمع مرتين فالأولى أن يقال العلة الفرعية اللفظية  
 هي لزوم الزيادة حتى صارت الهمزة كأنها من أصول الكلمة وفرعية المعنى هي الدلالة  
 على التأنيث قاله السخاوي وفي شرح اللب للسيد أن الألف تكون سبعا كالتاء  
 وزروها للكلمة من حيث أن الكلمة مسيغت عليها بمنزلة تأنيث آخر فهم ما تأنيثان  
 أحدهما اللفظي وهو نفس الألف والثاني معنوي وهو لزومها (قوله مع العلمية) أي  
 سواء كانت شخصية كهمزة وطلمحة وخديجة وأجنبية كالسماة لأن علم الجنس كعلم  
 الشخص في الأحكام اللفظية التي منها الصرف وعدمه (قوله وزيادة الألف  
 والنون) من إضافة الصفة للوصف أي الألف والنون الزائدتان لأن العلة هي  
 الألف والنون الزائدتان لأنفس زياتهما وقوله المضارعتين أي المشابهتين وبين  
 الشارح وجه الشبه بأميرين الأول قوله لأنهما في بناء الخ الثاني قوله وأنهما لا تلحقهما  
 التاء وانما يخص الشبه بألف التأنيث الممدودة مع أنهم ما مشابهتين للقصور أيضا  
 لظهورا مشابهة فيها فإن قلت لم كانت زيادة الألف والنون محتاجة لعل أخرى معها  
 في منع الصرف وهلا استقلت بالمنع وحدها كالف التأنيث \* وجوابه أن ألف  
 التأنيث مستلزمة لعل أخرى معنوية بخلاف الألف والنون وانما قيد بها بالزيادة  
 احتراز عن غير المزيدين وقد يكون لفظ واحد محققا لهما كحسان فإن أخذ من  
 الحسن صرف وإن أخذ من الحسن يقع الحاء وهو القتل يقال حسن البرد الجراد أي  
 قتله منع من الصرف وشيطان إن أخذ من شطن بمعنى بعد صرف أو من شاط بمعنى  
 احترق منع من الصرف وعفان إن أخذ من العفة منع أو من العفوية صرف وحيان  
 إن أخذ من الحياة منع أو من الحين يقع الحاء وسكون الياء بمعنى الهلاك صرف فلو  
 أبدلت من النون الزائدة لاما كاصيلا لمسمى به أصله أصيلا ن تـهـغـير أصلا منع  
 من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه (قوله كعجرا) وغطفان اسم لقبيلة  
 وأصبهان اسم لمدينة من بلاد العجم (قوله فإن فيه العلمية) أي الشخصية ومثلهما العلمية

العجرا أم معرفة كزكريا  
 أم جمعها كصدق أم صفة  
 (كعجرا) وانما استأثر  
 ما فيه ألف التأنيث بالمنع  
 لانه تأنيث لازم فنزل رومه  
 منزلة تأنيث آخر \* والثاني  
 ما يمنع صرفه بفريعتين  
 وهو نوعان ما يمنع مع العلمية  
 وما يمنع مع الوصفية  
 فالأول ما أشرنا إليه بقولنا  
 (أو أجمع فيه العلمية وزيادة  
 الألف والنون) المضارعتين  
 لألف التأنيث الممدودة  
 لأنهما في بناء يخص المذكر  
 كما أن ألف التأنيث في بناء  
 يخص المؤنث وأنهما لا تلحقهما  
 التاء (كعجرا) فإن فيه  
 العلمية



الجنسية في نحو رقبان فإنه علم جنس لداية أصغر من الجنس فاعلى قدر الارتفاع من رفعة  
الظهور ولهذا سمي أربجل تنول في الاماكن الندية (قوله فان فيه العلمية) لانه علم للبلد  
بالشأم من كعب من بعل وهو اسم صنم وبت وهو اسم صاحب هذه البلدة (قوله  
والتركيب) هذا هو العلة اللفظية وأما العلة المعنوية فهي العلمية (قوله والتأنيث  
لفظا ومعنى) أى من جهة اللفظ بأن تطلقه علامة التأنيث وهي تاء زائدة في آخر الاسم  
تقلب في الوقف هاء كالتاء في فاطمة ومن جهة المعنى بأن يكون علما مؤنثا (قوله  
أومعنى) وهو المسمى بالتأنيث المعنوى (قوله لرجل) أما لو كان علما لأمرا فإنه  
يكون من القسم الأول (قوله وهو تأنيث معنوى) أى برجع للمعنى والعلمية أيضا علة  
معنوية فيتحقق حينئذ في هذا القسم علمتان فرعيتان مختلفتان بل العلمتان هنا  
مترجمتا للمعنى كما تقدم في حائض فأى موجب لمنع الصرف وهما لهذا النوع  
كما صرف حائض مع كونه مشبها وأحسن ما أجيب به هنا أن اللفظ الموضوع لمؤنث  
يوصف تبع العلماء بأنه لفظ مؤنث فالتأنيث بحسب الأصل للمعنى واكتسب اللفظ  
الوصف به فرجعت هذه العلة اللفظية واسطة هذا التحمل ولما كان ذلك التأنيث المعنوى  
ضعيفا عن التأنيث اللفظي احتيج الى تقويته فشرط أن يضم اليه واحد من الامور  
الاربعة التي ذكرها الشارح ليقوى به ويلتحق بالتأنيث اللفظي في تأثيره بالمنع من  
الصرف فان هذه الامور التي شرط مصاحبة واحد منها لزيدة تلافيا للمحركة أثقل  
من السكون والجمجمة أثقل من العربية وكون اللفظ للذكر ثم يستعمل للمؤنث يحصل  
فيه ثقل باعتبار أن الشيء في غير محله يستثقل وبقى بحث آخر وهو أنه اذا صبح  
اكتساب اللفظ التأنيث باعتبار المعنى كما أجيب به عن التأنيث المعنوى يقال  
حينئذ يصح أيضا أن يكتسب لفظ حائض التأنيث من معناه فيمنع من الصرف كزنيب  
فالفرق بينهما ما تحكم والجواب انما في حائض راعينا الاتصال ولم نلتفت لاكتساب  
اللفظ التأنيث وفي زنيب لاحظنا الاكتساب لفصل الفرق لكن برده عليه أن هذا  
ترجيح بالمرجح فيجواب بأن هذه حكم تلمس لنا مع بعد الوقوع والنزول وليست عللا  
باعتناء فلا يحتاج فيها الطلب المرجح اذ ليست أحكاما عقلية وانما هي علل تلمس لاحكام  
لفظية ونحن في ذلك كله أسرى السماع فهو المرجوع اليه آخر فان العرب صرفت  
حائضا ومنعت صرف زنيب فتمت مع ذلك ونعلل الحكم في كل منهما بحسب الامكان  
(قوله كما مثلنا) أى كمثلنا فاما مصدرية تسبيل مع ما بعدها عند راء الكلام على حذف  
مضاف أى متعلق بتمثيلنا وهو ما مثل به من زنيب فانه زائد على الثلاث فالحرف الزائد  
قائم مقام التلخيص بتاء التأنيث ثم حيث كان الاسم زائدا على الثلاث لم يمنع من  
الصرف ولو سمي به رجل كما اذا سميت رجلا بزنيب ومعنى كون التأنيث معنويا في  
حال تسمية الذكر به انه باعتبار الأصل أى قبل جعله علما للذكر مستعمل في المؤنث  
(قوله أو تحرك الوسط) أى يكون ليس زائدا على الثلاث بأن كان ثلاثا الساكنة  
محرك الوسط فيكون تحرك الوسط قائما مقام الحرف الزائد على الثلاث وذلك كسقر

وهي فرع التنكير والزيادة  
وهي فرع المزيد عليه  
(أو العلمية والتركيب  
المترجي كجبلين)  
فان فيه العلمية وهي فرع  
التنكير والتركيب وهو  
فرع الافراد (أو العلمية  
والتأنيث) لفظا ومعنى  
أولفظا لا معنى أو معنى  
لا لفظا لا قول (كفاطمة  
و) الثاني ك (طلحة) لرجل  
(و) الثالث نحو (زنيب)  
لامرأة وهو تأنيث معنوى  
وشرط تحسم منعه من  
الصرف الزيادة على الثلاثة  
كما مثلنا أو تحرك الوسط  
كسقر



على الجهم (قوله أو الجهم) أي مع كونه غير محرك الوسط (قوله كخص) علم أنجنى  
 على بلدة قال الجهم هنا مقبولة للتأنيث المعنوي فخص بهما تأنيث اللفظي فإن  
 قلت في حصص أيضا الجهم فلم يمنع من الصرف للعلمية والجهم فالجواب أن شرط منع  
 الجهم من الصرف مع العلمية زيادة الاسم على ثلاثة أحرف وهذا الشرط مفقود هنا فلم  
 تعتبر بل اعتبر التأنيث وبقي أنهم يجعلون العلمية علمة معنوية مع أن الذي يوصف  
 بكونه علما باللفظ لا المعنى وأجبت بأنه لما كان لا معنى للعلمية اللفظي إلا تشخيص معناه  
 جعلوا العلمية علمة معنوية (قوله أو النقل) أي مع كونه غير أنجنى فهذا النقل يلحق  
 التأنيث المعنوي باللفظي (قوله فإن تختلف شرط من هذه الشروط) أي لم يوجد واحد  
 منها وقد كان الأوضح أن يقول كما قلنا (قوله وحمل) بضم الجيم وسكون الميم (قوله  
 قاومت) أي قاوت فكانه لم يوجد فيه إلا علمة واحدة (قوله نظر إلى وجود القرعيتين)  
 أي ولم ينظر لغيره شرط تأنيدهما فإن السكون لا يغير حكايا وجبه اجتماع علمتين ثم  
 محل جواز الوجهين ما لم يصغر وتلقه الناه والامنع من الصرف فهو هندية (قوله  
 بالوجهين) فعدد الأول مصر وف والثاني ممنوع من الصرف (قوله لم تتلفع) البيت  
 من يجر المنسرح وأخره مستعملان مفعولات متعلقتين مرتين وآخر الشطر الأول قوله  
 مثرزها ودعدا أول الشطر الثاني وأخره لم حرف جازم وتلفع مضارع مجزوم ولم  
 وفضل جاور مجرور متعلق بقوله تتلفع وفضل مضاف ومثرز مضاف إليه والهاء مضاف  
 إليه ودعدا فاعل ممنون مصروف ولم تسق لم حرف جازم وتسق فعل مضارع مبني للمالم  
 يسم فاعله مجزوم بحذف الألف وأصله تسقى بالألف فلما دخل الجازم حذفها لأنه  
 مضارع معتل ودعدا بترك التنوين نائب الفاعل وفي العلب جاور مجرور متعلق بتسقى  
 والعلب بضم العين جمع علبة وهي أناة من خشب تشرب فيه أهيان العرب كذا في  
 الخليل وفي الصحاح العلبة علب من جلد والجمع علب وعلاب والمعنى أن دعدا هذه  
 ليس لها فضل أي زائد على مثرزها تتلفع به ولم تشرب في تلك الأواني وهذا كناية عن  
 كونها ليست من نبات الأعيان لأن التلفع بفضل المثرز والشرب في تلك الأواني من  
 عادة الأعيان فيلزم من نفيسه بحسب العادة نفى لازمه وهو الشرف فصح كونه كناية  
 لأنها انتقل من المثرز إلى اللازم والخاص أن المعنى الحقيقي ليس مراد أبل المراد  
 لازمه وهو نفى علو المنزلة والرفعة (قوله ووزن الفعل) أي يكون الاسم على وزن يعبد  
 من أوزان الفعل بأن يكون مختصا به أو غالبا فيه وأولى به أمما يختص بالاسم أو يغلب  
 فيه أو يكون فيه وفي الفعل على حد سواء فلا يمنع الصرف (قوله كشر) ومثله خضم  
 بضم تن على لرجل وعسر لواد بالعميق ونذر لماء من مياه العرب فإن هذه كلها أفعال  
 نقلت إلى الأسماء هذه الأوزان مختص بالفعل ككسر ومزق ونحو ذلك من الأفعال  
 المضاعفة قال النيلي ما شرف فمختص بالفعل لأن مثال فعل بتشديد العين مخصوص  
 بالفعل لكونه لكسر ولتعددية وهما من خواص الفعل (قوله وشرط الوزن) أي  
 شرط كونه مانعا للعلمية من الصرف (قوله لكونها تدل) أي دلتا في الفعل على

أو الجهم كخص أو  
 النقل من المذكر إلى  
 المؤنث كزيد امرأة فإن  
 تختلف شرط من هذه الشروط  
 جازا الصرف وعدمه كهند  
 ودعدا رجل فن صرفه نظر  
 إلى خفة اللفظ وانما قد  
 قاومت إحدى القرعيتين  
 ومن لم يصرفه نظر إلى وجود  
 القرعيتين في الجملة  
 واختلف في الأولى منهما  
 فعن سيبويه الأولى المنع  
 من الصرف وعن أبي علي  
 القاسمي الأولى الصرف  
 وروى بالوجهين قول الشاعر  
 لم تتلفع بفضل مثرزها ودعدا  
 ولم تسق دعدا في العلب  
 (أو العلمية ووزن الفعل)  
 وشرط الوزن اختصاصه  
 بالفعل كشر علم لفرس  
 أو افتتاحه بزيادة هي في  
 الفعل أولى لكونها تدل في  
 الفعل ولا تدل في الاسم  
 كما في المضارعة

معنى ولا تدل في الاسم أي دأبنا بل قد تدل وقد لا تدل فالأول كالمهمزة في أفعل  
 التفضيل فإن بسبب سادلت الصيغة على المفاضلة نحو أكرم تقول زيداً أكرم منك  
 وأفضل ونحو ذلك والثاني كالمهمزة في أبيض وأسود (قوله كاحمد) علم لم يتسم به أحد  
 قبل نبينا صلى الله عليه وسلم وأما محمد فقد تسمى به قبله جماعة قبل أربعة عشر وقيل  
 خمسة عشر (قوله والعدل) هو قسيمان تحقيقي وتقديرى فإن كان هناك دليل على  
 العدل غير منع الصرف كثنى فإنه معدول عن اثنين اثنين وثلاث فإنه معدول عن  
 ثلاثة ثلاثة وهكذا إلى عشر إذا سمي بواحد من هذه الصيغ فإنه يتسع من الصرف  
 للعلمية والعدل التحقيقي فإن لم يوجد للعدل دليل بل حل على ارتكابه والقول به المنع  
 من الصرف بأن وجد الاسم مخوفاً من الصرف وليس فيه سوى علة واحدة فإنه يقدر  
 فيه العدل وهذا هو العدل التقديرى ومعنى كون العدل علة فرعية أن المعدول فرع  
 عن المعدول عنه (قوله كعمر) أي وسحر إذا أريد به سحر ليلة بعينه فإنه معدول عن  
 السحر معرفة فالأسمان سحر المنوع من الصرف نسكرة وقد دل على التعيين حقيقة أن  
 تدخل عليه أل المفيدة للتعيين لكنهم لم يدخلوها عليه واكتفوا في دلالة على التعيين  
 بكونه معدولاً عما فيه أل (قوله عن عامر) وهو اسم فاعل صفة فلما قصدوا التسمية به  
 وجعلوه علماً خافوا التباس العلم بالصفة لكونها صيغة واحدة فيهما فعدلوا عنه إلى عمر  
 لما أن صيغة عمر هذه وهى فعل بضم الفاء وفتح العين قد كثرت في العدل التحقيق كعمر  
 وفسق فإنه ما معدولان عن غادر وفاسق فإن ورد فعل مصر وفا كأد علمنا أنه غير  
 معدول لما أن غادر تنكب العدل لكونها نجد الاسم مخوفاً من الصرف مع وجود علة  
 واحدة فتعلمنا إلى العدل ونفهمه لتلك العلة حفظاً لما أثبت من قاعدة أن المنع من  
 الصرف أغما يكون بعلمتين فرعيتين ومفهوم قولنا في سحر أنه يراد به معين ما إذا لم يرد  
 ذلك لحقيقة أن يكون نسكرة يصرف لروال التعيين وأد جمع أدة وهى فعلة من الود  
 وأصلها ودة فهمزت الواو المضمومة ونقل بعد الجمع وسعى به فليس معدولاً (قوله  
 والعجمة) وهى فرع العربية والمراد بها كل ما كان خارجاً عن لغة العرب كالسرياني  
 والقارسي واليوناني وغير ذلك ويستدل عليها بعلامات منها خروج الكلمة عن أبنية  
 العرب نحو اسمعيل باللام والنون وإبراهيم وإبريسم ومنها تجيئها في كلامهم غير  
 منصرفة نحو أليس أدلو كان عربياً لأنصرف لان العلمة وحدها لا تمنع الصرف  
 ومنها نقل الأئمة ومنها أن الجيم والقف لا يجتمعان في كلمة عربية نحو قبح وحق وخلق  
 علم على دمشق وكنجنيق اسم لآلة حرب وكذلك الجيم والصاد كالجص والصولجان  
 والكاف والجيم كالسكر حجة وليس في أصول العرب اسم فيه نون بعدها راء نحو  
 نرجس ولا زى بعد دال كهذا زومنها مائص عليه ابن جني وغيره أن كل رباعى  
 الأصول أو خاسمها متى خلا عن بعض حروف اللزقة الستة فهو أعجمى وهى الزاء  
 والنون والفاء واللام والباء والميم ويحتملها قولك من لب فر ولا يرد نحو يوسف من  
 حيث أنه أعجمى مع أنه لم يخل بماء ذكر لأن العلامة لا يشترط انعكاسها (قوله في

(كاحمد ويشكر) علمين  
 لنبينا ونوح صلى الله عليه  
 وسلم فإن المهمزة والياء  
 لا يدلان في الاسم ويدلان  
 في الفعل على التكلم  
 والغائب (أو العلية  
 والعدل) التقديرى  
 (كعمر) فإنه معدول عن  
 عامر خوفاً من الالتباس  
 بالصفة (أو العلمة والعجمة)  
 وشرط العجمة كون علمتها  
 في اللغة الأعجمية

(اللغة الأعجمية) بأن تستعمله العجم علماء ثم تستعمله العرب كذلك ففسدوا عنوع من  
 الصرف اتفاقا نحو إبراهيم أما ما استعملته العجم اسم جنس ثم استعملته العرب علماء  
 فممنوع من الصرف على الأصح وقيل يجب صرفه وعليه يجري الجمال بن هشام وذلك  
 نحو قالون في اللغة الرومية من أسماء الأجناس اسم جنس للجيد استعملته العرب في  
 أول أحواله علماء ومن ثم لقب به عيسى رواية نافع لجودة قرافته أما ما استعملته العجم  
 اسم جنس واستعملته العرب كذلك فهو رواف اتفاقا ومثاله فيروز وولجام (قوله والزيادة  
 على الثلاثة) يستثنى منه ما كان زائدا بياء التصغير فإنه يصرف (قوله كإبراهيم) فإنه  
 ست لغات إبراهيم إبراهيم إبراهيم بلإياء مثلث الهاء وأسماء الانبياء كلها  
 أعجمية للاشتداد والخاصة بعبادته وكل أسمائهم متنوعة من الصرف سوى هذه  
 الأربعة لغة سد العجمة فيها سوى نوح ولوط وشيث فأنها وإن كانت أعجمية إلا أنه  
 تختلف فيها شرط المنع من الصرف في العجمة وهي الزيادة على ثلاثة أحرف وأسماء  
 الملائكة كلها أعجمية متنوعة من الصرف للعلمية والعجمة سوى أربعة فأنها عربية  
 وهي منكر ونكبر وما لك ورضوان الثلاثة مصروفة ورضوان ممنوع من الصرف للعلمية  
 وزيادة الألف والنون وأسماء الشهور مصروفة الأجادي الأولى وحادي الثانية  
 فممنوعان من الصرف لآلف التأنيث المقصورة وشعبان ورمضان للعلمية وزيادة  
 الألف والنون وصفر ورجب إذا أريد به مائة من مائة من الصرف للعلمية والعدل  
 الأول معدول عن الصفر والثاني عن الرجب فإن لم يرد به مائة من صرف لوقد نظمت  
 ما ذكر فقلت وكل أسماء النبيين الأعلاء \* في عجمة لها انتظام وولا

والزيادة على الثلاثة  
 (كإبراهيم) بخلاف  
 فيروز وولجام فأنهما من أسماء  
 الأجناس الأعجمية فإن  
 جعلنا علمين لذكرين فأنهما  
 يصرفان لفقد الشرط  
 الأول وبخلاف نوح ولوط  
 وشيث فأنهما مصروفة لفقد  
 الشرط الثاني وقيل  
 الثلاثي الساكن الوسط

واستثنى منها أربعاً استسرد \* هود شعيب صالح محمد  
 أسماءهم مصروفة ومثلها \* لوط ونوح ثم شيث كلها  
 وذلك لفقد علة في الأول \* وفقد شرط عجمة فين ولي  
 واستثنى من أسماء أملاك السما \* رضوان ثم مالك المعظما  
 ومنكرا ثم نكبرا للعرب \* أسماءهم منسوبة ثلث الأرب  
 واحكم لرضوان يمنع الصرف \* حكم الجميع والثلاثة أصرف  
 لكنه بعلة الزيادة \* مع علم وفي السوي بالعجمة  
 وأصرف لأسماء الشهور ما عدا \* شعبان ثم رمضان الصاعدا  
 كبش لرضوان وفي جمادى \* لآلف التأنيث ع المراد  
 ورجب مع صفران عينا \* فأنهما الصراف والآنونا  
 والمنع فيهما أتى للعدل \* مع علة تحذف لفصل

(قوله فيروز وولجام) الأول اسم جنس لجوهر معروف كالماء وقوت الثاني اسم لما يجعل  
 في قم الذابة (قوله لفقد الشرط الأول) وهو استعماله في اللغة الأعجمية علماء (قوله  
 وشيث) كذا في نسخة وعليها كتب بعض تلامذة المصنف وهو اسم حصن بأران أو  
 بيدار بكر وفي نسخة بدل وشيث وشيث (قوله لفقد الشرط الثاني) وهو الزيادة على ثلاثة

أحرف لان اللغة الانجليزية مبنية على الطول بخلاف اللغة العربية وانما نثر الجمجمة  
هنا في المنع من الصرف مع سكون الوسط كما اثبتت العلامة في ما سبق في منع صرف  
المؤنث الساكن الوسط لان الجمجمة سبب ضعف اذهب امر معنوي فلم يعتد به مع  
سكون الوسط واما التأنيث فان علامته مقدرة وتظهر في بعض التصرفات فله نوع  
قوة بخلاف ان يعتد به مع سكون الوسط وأن لا يعتد به كما سبق في جواز المنع من الصرف  
وعنده في الثلاثي الساكن الوسط فان قلت قد اعتبرنا الجمجمة في حمص وماء وجور  
مع سكون الوسط فلم نعتد به ههنا والجواب أن اعتبارها فيما سبق تقوية للتأنيث  
المعنوي والعلامة للتأنيث لا تقاوم سكون الوسط أحدهما ولا يلزم من اعتبارها قوة تقوية  
آخر اعتبارها سببا بالاستقلال كما هنا (قوله يجوز فيه الصرف وعدمه) قال في  
المساعد والجهور على تحتم الصرف (قوله تحت المنع) لقيام حركته مقام الحرف الرابع  
قياسا على ما تقدم في المؤنث المعنوي محرك الوسط اسكن الاكثر الصرف ويفرق بينه  
وبين المؤنث بأن التأنيث المعنوي أقوى من الجمجمة لانه علامة مقدرة بخلاف  
الجمجمة ~~بأنه~~ قد علمت ما سبق أن الابلis اسم أعجمي فهو ممنوع من الصرف للعلامة  
والجمجمة وقيل هو عربي مشتق من الابلas واعتذر صاحب هذا القيل عن منع صرفه  
بأنه لا نظير له في الاسماء العربية ورد بأن له نظائر في العربية كاحليل واكليل  
وغيرهما وقيل شبه بالاسماء الانجليزية فامتنع من الصرف للعلامة وشبه الجمجمة فانه  
وان كان مشتقا من الابلas الا انه لم يسم به أحد من العرب فصار خاصا بن اطلاقه الله  
عليه فكان دخيل في لسان العرب فهو علم مركب (قوله أو الوصف) قال في شرح  
اللب وهو سكون الاسم وموضوع الذات باعتبار معني هو المقصود وهو متفرع على  
الموصوف لان معرفة حال كل شيء متأخر عن ذاته (قوله والعدل التحقيقي) قال  
الرضي ونعني بالعدل الحق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير  
منصرف بحيث لو وجدناه أيضا منصرفا لكان هتاك طريق الى معرفة كونه معدولا  
بخلاف العدل المقدّر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعدّر  
سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدمه عن عامر بل  
كان كادد (قوله كافر) بضم الهمزة جمع أخرى مؤنث آخر يفتح الهمزة والهاء والمد  
يعني غير وهو من باب أفعال التفضيل فاذا قلت مررت بزيد ورجل آخر فعناه أحق  
بالتأخر من زيدا في الذكر لان الأول قد اعنتى به في التقديم في الذكر فله المراد في  
شرح التسهيل وقال رضي معنى آخر في الاصل أشد تأخرا وكان في الاصل معنى  
جاء في زيد ورجل آخر أشد تأخرا من زيدا في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فعني  
رجل آخر رجلا غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور أو لا فلا يقال  
جاءني زيد ورجل آخر ولا امرأه أخرى (قوله مقابل آخرين) بالجر صفة آخر ومعنى  
المقابل أن آخر مفردة أخرى مؤنثة فهو جمع المؤنث وآخرين بفتح الخاء جمع المسدّكر  
الذي هو آخر بفتحها واحترز بهذا القيد عن آخر بضم الهمزة وفتح الخاء مقابل آخرين

يجوز فيه الصرف وعدمه  
والمحرك الوسط متحتم  
المنع \* والنوع الثاني ما يمنع  
مع الوصفية وهو ما أشرنا  
إليه بقولنا (أو الوصف  
والعدل) التحقيقي (كأخر)  
مقابل آخرين

بكسر الخاء فإنه مصروف لا ينتفاء العدل وذلك لأن مفرد آخر هذا أخرى بمعنى آخره  
مقابلة للأولى ومذكورها آخر بكسر الخاء مقابل أول كفاي قوله تعالى قالت أولاهم  
لاخراهم وأخرى هذه تذكر وتؤنث وتثني وتجمع والفرق بين أخرى مؤنث آخر بفتح  
الخاء وأخرى التي بمعنى آخره التي هي مؤنث آخر بكسر الخاء أن الأولى لا تدل على  
الانتهاء كما لا يدل عليه مذكورها فلا بد لك يعطف عليها أمثلة لها في وصف واحد تقول  
عندي بعبير وأخر وأخر وهكذا وعندى ناقة وأخرى وأخرى وهكذا أو أما الثانية فتدل  
على الانتهاء ولا يعطف عليها أمثلة لها في وصف واحد (قوله من قوله تعالى) من بمعنى في  
أي الواقعة في قوله تعالى (قوله فإنه) أي أخر المنوع من الصرف صفة لأيام وقوله  
معدولة صفة لصفة ومعنى العدل هنا أن القياس كان يقتضي أن توصف أيام بأخر  
بفتح الخاء مفردة المفرد كونه أفعال تفضيل مجرد عن الإضافة وأل فعدل عن ذلك  
وصف بأخر جمع أخرى \* فإن قلت أن أخر وقع صفة لأيام ومفردة وهو يوم بوصف بأخر  
بفتح الخاء لا بأخرى \* فالجواب أن اليوم لما كان عاما لا يعمل أخرى مجرى المؤنث  
فوصف بأخرى ثم وصف بجمعها بأخر الذي هو جمعها أو أفلو كان المفرد آخر لما صح  
جمعه على أخر بفتح الخاء على أن المفرد أخرى ثم ما ذكره الشارح من أن أخر  
معدولة من أخر قيل أنه التحقيق وقيل إنها معدولة عن أخريات قال الشنوافي وهو  
الصحيح لأن أخر جمع أخرى وأخرى مؤنث أخر وقد جمع بالواو والنون خلق أخرى أن  
تجمع بالالف والهاء لأن ما جمع مذكوره مما جمع مؤنثه بالالف والهاء فعدل عن  
أخريات إلى أخر وقيل إنها معدولة عن الأخر لأنه من باب أفعال التفضيل فأصله أن  
يقرن بال إذا جمع كالكبرى والكبر والصغرى والصغير فعدل به عما قبله إلى  
المجرد عنها وأعطى ما لا يعطى غيره إلا مقرونا بال (قوله بفتح الخاء) الذي هو أفعال  
تفضيل أصله أخر بفتح الخاء من أول مفتوحة والثانية ساكنة أبدلت الثانية ألفا  
للتخفيف وهو في الأصل بمعنى أسد تأخر أتم توسع فيه واستعمل بمعنى غير وهذا احتراز  
عن آخر بكسر الخاء فإنه مقابل أول وليس أفعال تفضيل (قوله فإن قياس أفعال  
التفضيل الخ) تعليل للمعدول (قوله ولو كان موصوفه مؤنثا ومثنى أو جمعا) حاصله  
أن أفعال التفضيل إذا كان مجردا من أل والإضافة لزمه التذكير والافراد بكل حال  
تقول هو أفضل وهي أفضل وهما أفضل وهم أفضل وهن أفضل وإذا كان معرفا  
بالالف واللام لزمه مطابقة ما قبله في الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع  
تقول هو الأفضل وهي الفضلى وهما الأفضلان وهم الأفضلون وهن الفضليات  
والفضل فسكان القياس أن يقال مررت بامرأة أخرى وشاة أخرى ورجال آخرين  
آخر ولو كنهم قالوا أخرى وأخر وأخرون وأخران قال الله تعالى فتذكر أحداها الآخرى  
فعدة من أيام أخر وأخرون اعترفوا بذنوبهم فسخران يقومان مقامهم أو اغناخص  
الخنوون أخر بالذكر لأن في آخر وزن الفعل وفي أخرى ألف التأنيث وهما أوضح  
من العدل وأما أخران وأخرون فغير بان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب (قوله

من قوله تعالى فعدة من أيام  
أخر فإنه صفة معدولة عن  
آخر بفتح الخاء فإن قياس  
أفعال التفضيل إذا كان  
مجردا من أل والإضافة يجب  
أن يكون مفردا مذكورا ولو  
كان موصوفه مؤنثا أو  
مثنى أو جمعا (أو الوصف  
وزيادة الألف والنون  
كسكران)

فان مؤنثه سكرى) وليس مؤنثه سكرانة ومثله ندمان من الندامة فان مؤنثه ندى  
لندامة أما ندمان من الندامة فان مؤنثه ندمانة فيصرف وأشار المصنف بالمثال الى  
القسم الذى عتبع صرفه اتفاقا وهو ما كان له مؤنث لا على وزن فعلانة أما ما لا مؤنث  
له أصلا لا على وزن فعلى ولا على وزن فعلانة كرحمان لكثير الرحمة والحيان للعظيم  
الهيبة فمنوع من الصرف على الاصح الحاقاله بما مؤنثه على وزن فعلى ومقابل الاصح  
انه يصرف الحاقاله بما مؤنثه على وزن فعلانة فان هذا القسم مصروف اتفاقا فعلى  
الاصح يكون الشرط في منع صرف فعلا أن لا يكون له مؤنث على وزن فعلانة سواء  
كان له مؤنث على وزن فعلى أولا مؤنث له فدخل القمى الثانى وهو ما لا مؤنث له  
أصلا وعلى مقابلة يشترط أن يكون له مؤنث على وزن فعلى فيخرج القسم الثانى  
وظاهر كلام المصنف الجرى على هذا القول (قوله بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية)  
أى فانها تكون فى فعلان بالفتح نحو محمدان وبالنضم نحو عثمان وبالكسر كعمران  
(قوله ووزن الفعل) أى يكون الاسم على وزن الفعل به أولى لان فى أول الفعل زيادة  
تدل على معنى فيه دون الاسم وماز يادنه معنى أصل لما زيادته لغبر معنى ودخل فى قوله  
وزن الفعل ثلاثة أنواع ما مؤنثه على فعلا نحو حمراء وشبههلا أو على فعلى بضم الفاء  
كفضلى أو لا مؤنث له كما كره لعظيم الكثرة وأدر لعظيم الاتيين فهذه الثلاثة ممنوعة  
من الصرف للصفة ووزن الفعل (قوله ولا يكون الوزن المانع الخ) يرد عليه نحو أحمير  
وأصيفر وأبيضل فانه لا يصرف لكونه على وزن الفعل كما يطر وان لم يكن حال  
التصغير على وزن أفعل (قوله كونها أصلية) بأن تكون موضوعة للمعنى الوضعى  
ابتداء وان غلبت عليها الاسمية ومعنى غلبة الاسمية أن تصير الصفة غير محتاجة الى  
موصوف تتبعه فنحو أسود غنوم من الصرف لانه فى الاصل موضوع لكل متصف  
بالسواد فيكون بهذا المعنى صفة غلبت عليه الاسمية فصارت محتاجة الى ما يلحقه ومثله أرقم  
موضوع لكل ما فيه بياض وسواد ثم اختص بذلك الحيات وكذلك أدهم وضع لكل  
ما فيه دهامة أى سواد ثم اختص بالقيد (قوله صفوان) هو فى الاصل اسم الحجر الاملس  
وصف به القلب لشدة صلابته وعدم لينة فتكون الوصفية عارضة ولا اعتداد بها وفى  
المصباح صفوان يستعمل فى الجسم والمفرد فاذا استعمل فى الجسم فهو الخجارة الملس  
الواحدة صفوانة واذا استعمل فى المفرد فهو الحجر (قوله أرنب) هو فى الاصل اسم  
للحيوان المعروف بالضعف وصف به الرجل لضعفه فهذه وصفية عارضة (قوله علم  
قبولها) أى الصفة مع الزيادة أو مع وزن الفعل (قوله ندمان) أى المأخوذ من  
الندامة على الشراب وهى المحادثة عليه بلطائف العبارات ورفائق الاشارات وفعل

هذا نادى والاسم التثنية ويصح هنا قول بعضهم

وأهيف قلت له \* هل لك فى الندامة فقال كم من عاشق \* سفتك فى المنى دمه  
(قوله لقولهم ندمانة) أى فى مؤنثه وأماندمان من الندم مؤنثه ندى كما سبق وفعله ندم  
لعلم والاسم نادى (قوله وأرملة) أى لا زوج لها أو فقيرة وأما أرملة وصفان من قولهم عام

فان مؤنثه سكرى ولا  
تكون الزيادة المانعة  
مع الصفة الا فى فعلان بالفتح  
بخلاف الزيادة المانعة  
مع العلمية (أو الوصف  
ووزن الفعل) وهو أفعل  
(كأحمر) فان مؤنثه حمراء  
ولا يكون الوزن المانع مع  
الصفة الا فى فعل بخلاف  
الوزن المانع مع العلمية  
ويشترط التأنيص الصفة  
أمران كونها أصلية فيجب  
الصرف فى قولك هذا قلب  
صفوان معنى قاس وهذا  
رجل أرنب بمعنى ذليل  
ضعيف القلب والثانى  
عدم قبولها التأنيص  
صرف ندمان وأرملة لقولهم  
ندمانة وأرملة (والحذف  
يكون علامة للجزم نيابة  
عن السكون فى موضعين)  
الاقل (فى الفعل المضارع

المعتل الآخر) أصالة (وهو كل ٨٠ فعل مضارع في آخره ألف نحو يخشى أو أو نحو يغزو أو يا نحو يرمى تقول لم

يغزو ولم يخش ولم يرمى) فشكل  
منه الجازم ومجوزم وعلامة  
جزءه حذف آخره فالمحذوف  
من يخش الألف والفتحة  
قبلها دليل عليها أن  
الفتحة تحذف الألف  
والمحذوف من يغزو الواو  
والفتحة قبلها دليل عليها  
أن الفتحة تحذف الواو  
والمحذوف من يرمى الياء  
والفتحة قبلها دليل عليها  
أن الفتحة تحذف الياء  
هذا هو المشهور وذهب  
سيميويه إلى أن الجازم إنما  
حذف الحركة المقدرة  
واكتفى بها ثم انما صارت  
صورة المجزوم والمرفوع  
واحدة فقرأوا به المحذوف  
حرف العلة كطرف العلة  
محذوف عند الجازم لابه  
ومن العرب من يحسرى  
المعتل بحسرى الصحيح  
فيحذف الفتحة المقدرة ولا  
يحذف حرف العلة فيقول  
لم يخشى ولم يغزو ولم يرمى  
يأتى الألف والواو والياء  
وعلى ذلك جاء قوله  
إذا العجز غضبت فطاق  
ولا ترضاها ولا تملق  
وقوله  
هيجوت زيان ثم جئت معتذرا  
كانك لم تهجو ولم تدع  
وقوله  
ألم يأتيل والانباء تقي  
عسا لقت لبون بني زياد

أرمل أى قليل المطرفان مؤنثه رملى فهو غير منصرف كسكران وسكرى (قوله المعتل  
الآخر) بإضافة المعتل إلى الآخر إضافة لفظية أى الذى اعتل آخره والمعتل اسم  
فاعل من اعتل أى مرض وسعى هذا القسم معتلا لافيده من الاعلال وانما جاز  
حذف الآخر هنا مع أنه ليس علامة للرفع لأن الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر  
والرفع في المعتل محذوف للاستغناء كما في يدعو ويرى أو لتعذر كما في يخشى فلما دخل  
الجازم لم يجد حركة حتى يحذفها بل وجد آخر الكلمة أحرف العلة المشابهة للحركة  
فحذفها (قوله أصالة) سمي أى مقابله في قوله فان كان حرف العلة غير أصلى (قوله في  
آخره ألف) لو أسقط في لسان آخره وأظهر (قوله هذا) أى القول بأن حذف هذه  
الأحرف نيابة عن السكون هو المشهور ومقابله أمران الأول ما أشار إليه بقوله  
وذهب سيميويه وانشأ في قوله ومن العرب (قوله وذهب سيميويه) هذا مقابله  
المشهور وقال الشيخ الشنقلى في عجزه وسيميويه نظره فان سيميويه لم يذكروا مقالة  
المصنف وانما ذكره ابن هشام الانصارى بحذفه على ما ذهب إليه سيميويه  
من تقدير الاعراب في الأفعال المعتلة لا نقلا عن سيميويه اه بتصرف  
(قوله محذوف عند الجازم لابه) قيل انه لا معنى لسكون الجازم محذوف الحركة المقدرة  
المفروضة الوجود واجب بأن معنى الحذف عند هذا القائل عدم اعتبار الحركة  
والنظر اليها قال أبو حيان والذي يدل على أن هذه الحروف تحذف عند الجازم  
لا بالجازم أن الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وانما علامة الرفع ضمة مقدرة  
فيها (قوله اذا العجز) البيت ثروبة من بحر الرجز والهجور فاعل بفعل محذوف يفسره  
المذكور والشاهد في لارضها حيث أثبت فيه الألف وقيل ان لا نافية وليست ناهية  
فيكون الفعل مرفوعا بضمه مقدرة على ألف ترضى والواو الحال والتقدير فطاعتها حال  
شونك غير مترص عنها وقوله ولا تملق قال في أنها ح الملقى الودود الملقف الشديد قال  
أبو يوسف وأصله التلحين وقد ملق بالسكر علق ملقا ورجل ملق يعطى بلسانه من  
الود ما ليس في قلبه ويعبر هذا البيت

وامحدا لآخرى ذات دل موقوف \* لينة اللس كس الخرنق

وهو بكسر الخاء المعجمة وكسر النون ولدا لارنب (قوله هيجوت زيان) البيت من بحر  
البيسطة والمحفوظ في شطر البيت الثاني من هيجوت زيان لم تهجو ولم تدع فساقى المصنف  
تغيرا اختل به الوزن وزيان برأى فوحدة اسم رجل وقوله لم تهجو ولم تدع أى لم تهجه  
مشاققته ومستقر على هجوك أياه ولم تدعه بدون هجو مستحيلة وده وأراد به هذا الانكار  
عليه في هجوه ثم اعتذاره عن هجوه حيث لم يستقر على حالة واحدة فصار هجوه لا ذم فيه  
كما ان اعتذاره لا نسكركه عليه للحوق الأول بالاعتذار وسبق الثاني بالهجو والشاهد  
في قوله لم تهجو حيث أثبت الواو مع الجازم (قوله ألم يأتيل) البيت من بحر الوافر  
والانباء جمع نباء معنى الخبر ونهى بفتح التاء المشناة فوق من غبت الحديث اغنيه  
بالتحفيف اذا بلغته على وجه الاصلاح وطلب الحسير واذا بلغته على وجه الفساد



والثمة قلت غيبته بالتشديد واللبون النافذة ذات اللين ويرى القلوص بفتح القاف  
 وضم اللام وهي النافذة الشابة وينوز يادهم الزبسع بن زياد واخوانه الذين أغار قيس  
 على ابلهم والاقرب من أوجه الاعراب هنا فاعل بأى هو قوله ما لاقت والباء زائدة  
 وجملة قوله والانباء تقي معترضة وارتفاع لبون أو قلوص على انه فاعل لاقت والشاهد  
 في تأنيك حيث أثبت الياء مع الجازم (قوله على الضرورة) هذا هو مذهب الجمهور  
 وقيل انه لغة قليلة كما ذهب اليه ابن مالك وطائفة لقوله تعالى لا تخاف دركولا تخشى  
 وأجيب بأن الالف لا لطلاق والصحيح أن لانا فيه هنا كالتى قبلها أى بالنهى فى صورة  
 الخبر كما فى قوله تعالى لا عسى الا المظهرين وقيل ان ما ورد من ذلك مجزوم  
 بحذف الخروف ثم أشبعت الحركات فنشأ عنها هذه الحروف الموجودة فهذه أحرف  
 اشباع وأما أحرف العلة فحذفها الجازم وأما قوله تعالى انه من يتقى ويصبر بالنيات  
 الياء وحزم يصبر فقد أحجب عنه بأن من موصولة لا شرطية وتسكين الراء من يصبر  
 للتخفيف (قوله فان كان الخ) هذا شرط زقوله اله (قوله بان كان بدلا من همزة) أى  
 موافقا للجنس ما قبلها من الحركة (قوله ككبقرا) بفتح الياء والراء مضارع قرا  
 (قوله ويقرى) بضم الياء وكسر الراء مضارع أقرى (قوله ويوضو) بفتح الياء وضم  
 الضاد مضارع وضو يعنى نظف وحسن (قوله ثم دخل الجازم) أى بعد الابدال  
 فيكون الابدال حينئذ شاذ لان ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ  
 لقوة الهمزة بالحركة فتسكون متعاصية عن الابدال أما اذا كان الابدال بعد دخول  
 الجازم فانه يكون قياسا ويعتج حينئذ حذف حرف العلة لان الجازم قد عمل عمله فى  
 حذف الضمة من الهمزة قبل الابدال فقول المصنف ثم دخل الجازم قيد فى حذف حرف  
 العلة أى ان شرطه أن يكون الابدال قبل دخول الجازم (قوله وتركه) أى ترك حذف  
 حرف العلة وعليه فيكون الجزم بسكون مقدر (قوله بناء) منصوب على المفعولية  
 المطلقة بفعل محذوف والتقدير بنوا ذلك بناء أو على المفعول له أى لاجل البناء (قوله  
 على الاعتداد بالابدال وعدمه) لف ونشر مرتب لان الاعتداد بالابدال علة للحذف  
 وعدم الاعتداد بعبه علة لعدم الحذف والحاصل أن الابدال ان كان بعد دخول  
 الجازم امتنع الحذف وان كان قبله جاز الحذف ان اعتد بنا بالابدال وجاز عدمه بناء  
 على عدم الاعتداد به (قوله ألف اثنين أو وجمع) ويكونان ضمير نحو الزيدان  
 يقومان والز يدون يقومون وغير ضمير نحوية ومان الزيدان ويقومون الزيدون على لغة  
 أكلوئى البراغيث (قوله أو يا مخاطبة) ولا تسكون الا ضمير اخوات تقومين يا هند  
 (قوله هذا) أى كون الجزم بحذف النون هو المشهور (قوله بحركات مقدرة) منع من  
 ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (قوله أيضا) مصدر أض بالمد اذ ارجع وهو من  
 المصادر المنصوبة على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوبا (قوله لا غير) لانا فيه  
 للجنس وغير اسمها مبنى على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء  
 الاصلى فى محل نصب والخبر محذوف تقديره جائز واغسا بنيت غير على الضم الحذف



وعلاوة نصبها كلها حذف وحذفت النون للفرق بين صورتى المرفوع والمنصوب (والحاصل أن المعربات من الاسماء والأفعال قسمان) لا ثالث لهما (قسم يعرب بالحركات) الثلاث الفتح والضم والكسرة (وقسم يعرب بالحروف) الأربعة الألف والواو والياء والنون (فلاذى يعرب بالحركات من الاسماء والأفعال (أربعة أشباه) الأزل (الاسم المفسرد) مذكرا كان أو مؤنثا منصرفا كان أو غير منصرف معرفة كان أو نكرة جامدا كان أو مشتقا متبوعا كان أو تابعا (و) الثانى (جمع التكسير) كذلك الأما حتم منه على جميع المذكور السالم كسنتين فانه يعرب بالحروف (و) الثالث (جمع المؤنث السالم) وما حتم عليه (و) الرابع (الفعل المضارع) اذالم يتصل به نون الاناث ولم تبشره نون التوكيد (وضابط هذه الاشياء (الأربعة) التى تعرب بالحركات (ما كانت الضمة علامة لرفعها والذى يعرب بالحروف) الأربعة (أربعة أشباه) الأزل (المثنى) وما لحق به (و) الثانى (جميع المذكور السالم) وما لحق به

المضاف اليه ونبيه معناه تشبيهها بما قبل وبعد وخوفا من الغايات (قوله وعلاوة نصبها كلها حذف النون) وأما نبوت النون فى قول الشاعر أن تقرأن على اسماء ويحكى \* منى السلام وأن لا تشعرأحدا فهو شاذ لا يردنقضا ويحتسمل أن تكون أن غير عاملة تشبيهها بما قبل المصدرية كما فى قراءة مجاهد أن يتم الرضاعة برفع يتم (قوله المعربات قسمان) اعترض بان فيه اخبارا بالمثنى من الجمع وأحسن ما أحسب به انه لا ضرر فى ذلك حيث كان المثنى جمعا فى المعنى نحو العرب فرقتان مسلمون وكفار وهذا كذلك لان كل قسم تحته افراد متعددة (قوله بالحركات الثلاث) أى وجودا وعدمها يشمل السكون ولو صرح به سكان أولى (قوله بالحروف) أى الأربعة وجودا وعدمها يشمل الحذف (قوله فلاذى يعرب بالحركات) أى بجنسها لا بكل منها كما هو ظاهر وقوله بالحروف أى بجنسها (قوله وما حتم عليه) كالأول فى قوله تعالى وان كن أولات حمل فسكن فعمل ماض والنون اسمها وهى ضمير يعود على المعتدات وأولات خبرها وهى ليس بجمع بل اسم جمع يجعل اعرابه كاعراب الجمع فنصب بالكسرة فكما حلوا أولوا على جمع المذكور السالم حلوا أولات على جمع المؤنث وقد أنعز بعض شيوخنا فى نصب جمع المؤنث بالكسرة بقوله

يا من لنحو يعانى \* ويارقيق الداني  
فى الجركسرة ثابت \* عى فتحة يامعاني  
هذا العرى عجيب \* وفيه قلب العيان  
يامفرد العصر يامن \* حوى جميع المعاني  
أبدت لغزا بديعا \* يرزى عقود الجماني  
هذا مؤنث جمع \* بالحسر ينصبه عاني

(قوله اذالم يتصل به نون الاناث) قال أبو حيان المسئلة خلافية ذهب ابن درستويه الى أنه معرب وتبعه السهمي وابن طحطحة واثبت من النحويين واستدلوا بان الاعراب قد استحق فى المضارع فلا يعدم الابدع موجه وبقاءه موجه دليل على انه معرب كما كان قبل النون الا انه كن قبل دخول النون ظاهر او هو معهما مقدر فى الحرف (قوله وما لحق به) ويلحق به خمسة الفاظ الاول والثانى كلا وكلتا سكن بشرط أن يضافا لضمير نحو جاء كلاهما وكلتا عمافلو أضيفا لظاهر اعراب بالحركات المقدرة على الألف نحو جاء كلا الرجلين وكلتا المرأتين وهذه التفرقة هى الصحيحة وعليل الجمهور ومن الناس من يعربهم بالحركات المقدرة على االف أضيفا لظاهر أو مفعول الثالث والرابع والخامس اثنان واثنان وثنتان فنهاعرب اعراب المثنى أضيفا لظاهر أو مفعول أو لم تضافها له قاله بعض الفضلاء وقال ابن مالك هذه السكيمات المحقة بالمثنى لا تسمى منناة حقيقة فان أطلق عليها ذلك فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع جمع اه قال الشنوائى فأفاد انه يقال لها أسماء ثنائية كما يقال أسماء جميع (قوله جميع المذكور السالم وما لحق به) ومنه عشرون واخواته الى تسعين وهى أسماء

(و) الثالث (الاسماء الستة) المعتلة المضافة (و) الرابع (الافعال الخمسة) على المشهور في جميع ذلك (وتفصيل هذه الاربعة) العربية بالحروف (ان المثنى يرفع بالالف نحو جاء الزيدان) فالزيدان فاعل مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة والالف تنوب عن الضمة في التثنية خاصة (ويجرو وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعده نحو مررت بالزيدين ورأيت الزيدين) فالزيدين في الاول مخفوض وعلامة خفضه الياء نيابة عن الكسرة والياء تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع في المثنى وجمع المذكر السالم والاسماء الستة وفي المثال الثاني منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة والياء تنوب عن الفتحة في موضعين في ٨٣ التثنية وجمع المذكر

السالم وقدم الخفض على النصب لان النصب محمول عليه (وجمع المذكر السالم يرفع بالواو نحو جاء الزيدون) فالزيدون فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة والواو تنوب عن الضمة في موضعين في جمع المذكر السالم والاسماء الستة (ويجرو وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعده نحو مررت بالزيدين ورأيت الزيدين) والكلام فيه كما تقدم في المثنى حرفا يحرف (والاسماء الستة ترفع بالواو نحو جاء أبو بكر وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال) فهذه مرفوعة وعلامة رفعها الواو نيابة عن الضمة والواو تنوب عن الضمة في موضعين في جمع المذكر السالم والاسماء الستة (وتنصب بالالف نحو رأيت أباك وأخاك وحماك وفاك وهناك

مفردة وزعم بعضهم انها جموع وهو مردود ومنه أهلون وهو جمع أهل وهو ليس يعلم ولا صفة وأرضون يقع الراء جمع ارض يسكنها وهي مؤنثة اسم جنس لا يعقل وينون وأبون وأخون وهنون وذيون لانها غير اعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو قيل في حم حمون لم يعتنع لسكن لا أعلم أنه سمع وقال أبو حيان ينبغي أن يعتنع لأن القياس بأباه وجمع أب وأخواته شاذ فلا يقياس عليه وعن ثعلب أنه يقال في فهم فون وفيه قال أبو حيان وهو في غاية الغرابة ومنه حذف لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يجمع جمع تكسير نحو ثوبه وثبين ومن المحقق بجمع المذكر السالم جموع صفات الباري سبحانه وتعالى كقوله نحن الوارثون والقادرون والمهايدون ولا يقياس عليه الراجون ولا الحاكيمون لأن أسماء تعالى توقيفية (قوله الاسماء الستة المعتلة) أي التي آخرها في اللفظ حرف علة فلا يرد أن قولاً ما هاء وأصله فوه يقع الفاء واسكان الواو يوزن فعل يقع الفاء وهو ما عليه سيبويه والتحليل وذبح الفراء إلى أن وزنه فعل بضم الفاء (قوله خاصة) هو من المصادر التي جاءت على فاعلة كالغافية بمعنى خصوصاً منصوب على انه مفعول مطلق يحذف تقديره أخص التثنية بنيابة الالف عن الضمة خصوصاً على ما هو المنصور من جواز حذف عامل المؤكد ولا يجوز أن يكون حالاً لان ذلك يقول جاء في الرجال أو الزيدون خاصة (قوله وقدم) أي المصنف ففيه تجريد فان قرئ بالبناء للثمة محول فلا تجريد (قوله حرفاً يحرف) حال بتأويل متساوي (قوله ترفع بثبوت النون) علل ذلك بأنه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالحركة المناسبة للحرف الذي بعده لم يمكن ورود الاعراب عليه ولم يكن في الكلمة علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعلت النون بدل الرفع لما بها الواو في الغنة قال بعض شيوخنا وظهر لنا هنا الغزل طيف لم أسبق به فيما أعلم وهو أن يقال لنا محمول فصل بين عامله واعراب عامله وشرط اعراب ذلك العامل أن يفصل ذلك المحمول بينه وبين اعرابه ثم نظم ذلك بنظم مطول وقد اختصرته فقلت

يا أيها النحوي بين لنا \* ما معرب قد خالف المعربات  
الفصل بالمعول شرط أتى \* في حالة الاعراب عند الثقبات

وذا مال) فهذه منصوبة وعلامة نصبها الالف نيابة عن الفتحة والالف تنوب عن الفتحة في التثنية وجمع المذكر السالم (وتخفض بالياء نحو مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وهنك وذو مال) فهذه الاسماء مخفوضة وعلامة خفضها الياء نيابة عن الكسرة والياء تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع في التثنية وجمع المذكر السالم والاسماء الستة (والافعال الخمسة ترفع بثبوت النون نحو تفعلان ويفعلان) بالهوقية والحقمية (وتقعلون ويفعلون) بالفوقية والحقمية (وتفعلين) بالفوقية لا غير فهذه مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون وثبوت النون يكون علامة للرفع

(قوله ويجزم بحذف النون) وقد ورد حذف النون نظاما ونثرا لغير جازم ونائب فقد قرئ سحران تظاهرا بتشديد الظاء أصله تنظا هسرا ن فادغمت الاء في الظاء وسحران خبر مبتدا محذوف أي أتت سحران وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أي لا تدخلون ولا تؤمنون وقال الشاعر  
أبيت أسرى وتبيت تديكي \* وجهك بالعنبر والمسل الذي  
بالذال المجهمة أي شديد الزائحة ولا يقاس على هذا شيء من ذلك في الاختيار

### باب علامات الأفعال

أقرب الوجوه وأحسنها في الأعراب أن يكون باب خبر مبتدا محذوف أي هذا باب الخ (قوله تاء التأنيث) من إضافة الدال للدول كما يؤخذ من قوله وتدل الخ (قوله الساكنة) أي أصله فلا يضر تحريكها العارض كقالت امرأة العزير وقال التائي طائعين وقالت أمة بالنقل وأغاسكت تاء التأنيث للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل (قوله تأنيث فاعل ذلك الفعل) أي الاسم الذي أسند إليه الفعل فدخل نائب الفاعل نحو ضربت هند وهذه التاء تلحق الماضي متصرفا كمن نحو قامت هند أو غير متصرف نحو ليست هند قائمة وسواء كانت للفاعل الشخصي كما مثل أو الجنسي نحو نعمت المرأة هند أو الجازي نحو بنيت المدينة ما لم يلتزم تذكر فاعل ذلك الفعل فهو فاعل في التعجب وحيد أو ماعد أو ما خلا وليس في الاستثناء ولا ترد هذه المذكرات لأنها تقبل التاء في الأصل والعبرة به لا بالعارض (قوله لأن الاسم) علامة المحذوف والتقدير وأنما ميزوا بين الفاعل المذكر والمؤنث بهذه التاء مع أن كلاما من الفاعلين مفعول عن الآخر قال أبو حيان ولحقت التاء الفعل وكان حقه أن لا تلحقه لأن المعنى الذي جاءت له ليس للفعل بل هو في الفاعل وهو التأنيث لكنه لا اتصال بحزبه منب لم تلحق الدلالة على التأنيث فيه ولأن تأنيث الفاعل غير موقوف به لجواز اشتراك المؤنث والمذكر في لفظ واحد نحو ربعة وصمور لأن المؤنث قد يسمى عند كرو بالعكس فاحتاطت العرب في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء ليعلم تأنيث الفاعل أو ما جرى مجراه من أول وهلة فخطو طهرت الجنب وكانت الربعة حائضا وهذا الفرق بين المذكر والمؤنث في الاختيار ولا يكون في أكثر الألسن فلا يوجد ذلك في لسان الفرس ولا لسان الترك بل المذكر والمؤنث في ذلك سواء ويتكلمون على العبراني من غير دلالة لفظية على ذلك وهذا من أحسن ما يعتد به عن التذكير في قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي فأسار بلفظ المذكر لأنه حكى قول إبراهيم عليه السلام ولم يكن في لسانه فرق بين المذكر والمؤنث حكى قوله على لغته الله ولا يخفى أن سيدنا إبراهيم عليه السلام أغاسكهم بالعبرانية بعد مفارقة غرود والقصة كانت قبل مفارقتها وكان لسانه إذ ذاك عبرانية فليحذر (قوله أن يقع آخره) أي يبنى على النقص لفظا كضرب أو تقدير كدما وقوله للتخفيف علامة لتكون البناء على خصوص الفتحه وأما علامة البناء على

(ويجزم بحذف النون) فحول  
تفعلا ولم يفعلا بالفوقية  
والنكتة (ولم تفعلا ولم  
يفعلا) بالفوقية والنكتة  
(ولم تفعلي) بالفوقية فهذه  
مجزومة وعلامة جزمها  
حذف النون وحذف

النون ينوب عن السكون  
في الأفعال الخمسة خاصة  
(وتنصب بحذف النون  
نحو لن تفعلا ولن يفعلا  
ولن تفعلا ولن يفعلا ولن  
تفعلي) فهذه منصوبة  
وعلامة نصبها حذف النون  
وحذف النون ينوب عن  
الفتحة في الأفعال الخمسة  
خاصة

باب علامات الأفعال  
وأحكامها على التفصيل  
الآتي في كل واحد منها  
(علامة) الفعل  
(الماضي أن يقبل تاء  
التأنيث الساكنة نحو  
قامت) وتدل على تأنيث  
فاعل ذلك الفعل الذي  
لحقته لأن الاسم المذكر  
قد يستعمل في المؤنث وعكسه  
كزبد لأمرة وهند رجل  
فحتاج فعل المؤنث إلى  
التقدير بالتاء (وحكمه أن  
يقع آخره) للتخفيف (سواء  
كان ثلاثيا نحو ضرب)

وهرب

(أو بأعيا نحو دحرج  
ودرج أو خماسي نحو  
انطلق) وانصلح (أو سداسي  
نحو استخرج) واستعظم  
(مالم يتصل به ضمير رفع  
متحرك فانه يسكن) كراهة  
توالي أربع متحركات فيما  
هو كالسكامة الواحدة ولا  
فرق في الفهم المتحرك بين  
أن يكون للتركيب وحده أو  
المعظم نفسه أو الخطاب أو  
المخاطبة أو منيها أو  
مجموعهما (نحو ضربت)  
بضم التاء (ضربنا)  
يسكون الواحدة (وضربت)  
بفتح التاء (وضرت)  
بكسر التاء (وضرنا)  
وضربت وضربت (وضربنا)  
(و) مالم يتصل به (واو)  
جماعة الذكور فانه يضم  
للمناسبة الواو (نحو ضربوا)  
وأما نحو غزوا ورموا فتح  
الزاي والميم فأصله غزروا  
ورموا استنقلت الضمة على  
الواو والياء محذوفتان بقي  
ساكنان محذوفت الواو  
والياء لا لتقاء الساكنين  
وبقي ما قبل والجماعة  
مقتوحا على حاله (وعلامه)  
الفعل المضارع

الحركة فقد تقدم في كلامه (قوله ودرج) بدال فراه مملتين فماء موحدة فجم فسر  
الشارح جمعني لان بعد صعوبة وفي الصحاح درجيت الجماعة لذكرها خضعت له  
وطاوعته وكذلك درج الرجل اذا طأ رأسه وبسط ظهره (قوله مالم يتصل به الخ)  
مر بقط بقوله وحكمه أن يفتح الخ (قوله ضمير رفع متحرك) فان أسند لظاهراً واتصل  
به ضمير نصب نحو ضربنا أو اتصل به ضمير رفع ساكن نحو ضربنا فانه لا يسكن  
في هذه الأحوال لعدم توالي أربع متحركات الخ (قوله فانه يسكن) ويحتمل أن  
يبنى على السكون وهو قول مرجوح ذهب اليه بعض ويحتمل أن يسكن للتخفيف  
ويكون مبنياً على فتح مقدر وهو الراجح وعليه يخرج كلام المصنف لقوله بعد فانه  
يضم للمناسبة (قوله كراهة توالي الخ) أي لفظاً نحو ضربت أو تقدير نحو ضربت وقلت  
اذا الأصل سيرت وقولت فاب كل من الواو والياء ألفا المتحركة وانفتاح ما قبله ثم حذف  
كل منهما للتخلص من التقاء الساكنين ثم اجتمعت الضمة في قاف قلت دلماً على الواو  
المحذوفة والـ كسرة في سين سرت دلماً على الياء المحذوفة وأما نحو استخرجت  
وأكرمته فعلة سكونية أحرا على تسكين الآخر في جميع الأفعال الماضية طرد اللباب  
(قوله فيها هو كالسكامة الواحدة) أي انهم يكرهون توالي أربع متحركات في كلمة  
واحدة أو فيما هو بمنزلة الفعل مع فاعله لانهم الشدة التلازم بينهما صار  
كالسكامة الواحدة بخلاف الفعل مع المفعول فليس كالسكامة الواحدة اذ لا تلازم  
بينهما ولذلك سكنت بأه ضرب اذا أسند للفاعل في ضربنا وفتحت في اتصاله مع  
المعمول في ضربنا زيدوا عرض بأننا نجد أربع متحركات في السكامة كشجرة وبقرة  
وأحبب بأن تاء التأنيث وجر كنهائي نسبة الانفصال لانها زائدة على أصل السكامة  
للتأنيث فليس الفعل معها كالسكامة الواحدة (قوله نحو ضربت) هذه الأمثلة على  
ترتيب قوله ولا فرق في الضمير المتحرك بين أن يكون للتركيب الخ (قوله فانه يضم)  
يحتمل أنه يبنى على الفهم وهو قول قيل به ويحتمل وهو الراجح انه يضم للمناسبة كما قال  
المصنف ففتح البناء مقدر منع من ظهورها حركة المناسبة وسكت عن حكم ما اذا  
اتصل به ألف اثنين نحو ضربنا فاقيل ان الفتحة الموجودة فتحة المناسبة وفتح البناء  
مقدرة والراجح أن الفتحة الموجودة فتحة البناء أغنت عن فتحة المناسبة (قوله وأما  
نحو غزوا الخ) جواب سؤال مقدر نشأ من قوله فانه يضم ويحصل السؤال انه قد فتح  
الحرف الذي قبل الواو في نحو غزوا الخ ويحصل الجواب انه لم يخرج من القاعدة لان  
المراد بضم ما قبل الواو لفظاً أو تقدير أو في نحو غزوا وما قبل الواو ضم تقدير أو فكل من  
المثالين مبني على فتح مقدر على الواو والياء المحذوفة لا لتقاء الساكنين (قوله فأصله  
غزروا) يواو ين لام السكامة والثانية واو ضمير الجماعة وهي الفاعل (قوله  
محذوفت) أي الضمة وان شئت قلت تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما ما قبلتا ألفا  
فالتقى ساكنان الخ (قوله الفعل المضارع) من المضارعة وهي المشابهة سمى بذلك لانه  
أشبه الاسم في الإبهام والتخصيص وقوله لام الابتداء وجر ياءه على حرركات اسم

الفاعل وسكانته وطرد الذب أعرب دون بقية الأفعال ورده هذا ابن مالك بأن ما ذكر  
ليس مختصا بالمضارع بل يقبل الماضي أما الأول والثاني فأنزل إذا قلت ذهب زيد  
فجاءت محل قرب الذهاب ورده فإذا أدخلت قد فقدت تخصص وأما الثالث فلأن الاسم  
والمضارع يشتركان في قبول اللام إذا وقع الماضي جوا بالاول وأما الرابع فليس بطرد  
ولو سلم فالمضارع أيضا يجري على الاسم كقرح فهو قرح وأشر فهو أشر وشلب فهو شلب  
وجلب جلبا وجعل ابن مالك وجه الشبه المقتضى لأعرابه توارد المعاني المختلفة عليه  
كالاسم في تحولاتها كل السهل وتشرب اللبن كما تقدم قال وهذا أولى من قولهم أغما  
أعرب لمشابهة الاسم في الاربعة المذكورة (قوله أن يقبل) أن وما دخلت عليه في  
تأويل مصدريه عن علامة أى علامة المضارع التي يميز بها عن الماضي والأمر  
قبول لم وانما أثرها على غيرهما من العلامات لانها أشهر عواملة ولان لها امتزاجا به  
بتميز معناه الى الماضي حتى صارت كالجزء منه (قوله بنون النسوة) قال ابن هشام  
التعبير بنون الجمع أولى ليدخل فيه بنون الذكور ضميرا كانت كقوله

يعرون بالدهنا خفا فاعيا بهم \* ويرجعن من دارين بجرا الحماث

أوعلامه كقوله يعصرن السليط أقرار به قال وقد يجاب بأنها في بنون الاناث  
استعملت لجمع الذكور وجهه يشهد بالمراد بنون النسوة بنون الاناث الموضوعه لمن وان  
استعملت في ضميرين مجازا (قوله يبنى على السكون) وعلة بنائه حينئذ ضعف شبيهه  
بالاسم بانصاله بالثون التي لا تتصل الا بالفعل فيرجع الى أصله الذي هو البناء لما  
علمت أن أعرابه ليس بطريق الاصاله (قوله لأن المضارع الخ) علة لجل المضارع  
المتصل بنون النسوة على الماضي المتصل بها وانما كان المضارع فرعا عن الماضي  
لان المضارع عند السكون في مشتق من الماضي وأما عند ضميرهم فلأن المضارع هو  
الماضي بزيادة حرف المضارعة ثم ان قول المصنف حلال الخ يفيد أن علة بناء المضارع  
المتصل بنون النسوة هي الحمل على الماضي المتصل بها وقد سبق به هذا التعليل ابن  
مالك وأورد عليه أن هذا التعليل يقتضى أن الماضي اغما يبنى لانه سائل بالثون  
المذكورة وليس كذلك لان الماضي مبني مطلقا اتصل به الثون أولا فان كان  
تعليله لخصوص البناء على السكون فغير محتاج اليه لانه جاء على الأصل فلا يعمل على  
اننا لو سلمنا انه يعمل فلا يأتى هذا التعليل الا ان قلنا ان الماضي مع ضمير الرفع المتحرك  
يبنى على السكون وليس كذلك بل يبنى على فتح مقدر كما قد سمعت فكان الاول له  
حذف هذا التعليل ويعمل البناء بضعف الشبه كما قلناه وقد ذهب جميع منهم ابن  
درستويه والسهمي وابن طه إلى أعراب المضارع مع بنون النسوة لبقاء موجب  
الأعراب فيه فهو مذكور في الحرف الذي كان فيه ظاهرا (قوله فانه يكون مبنيا) وعلة  
بنائه تركه مع الثون المذكورة تركيب خمسة عشر وامتزاجه ما قال الرضي فان قيل  
لما امتزجافه لا أعربت الكلمة على الثون كما يعرب الاسم الممتزج بالثونين على  
ما قبله قلت لان الاسم أصل في الأعراب والفعل فرع لحفظ على أعراب الاسم

أن يقبل لم فقولم يضرب  
ولم يسمع (وحكمه أن يكون  
مهربا) رفعه ونصبه وجره  
(ما لم يتصل به نون النسوة  
فانه يبنى على السكون نحو  
يضربن) حملا على ضرب  
لان المضارع فرع الماضي  
(و) ما لم تباشره (نون التوكيد  
فانه يكون مبنيا على الفتح)  
لنقل التركيب ولا فرق في  
ذلك بين النقيضة والخفية  
(نحو ليس بجن وليكونا)

بحسب الامكان دون الفعل خصوصاً والنون من خواص الافعال فضعفت مشابهة  
 للاسم (قوله فان لم تباشره) أى فى اللفظ بأن فصل بينهما فاصل ملفوظ به أوفى التقدير  
 بأن فصل بينهما فاصل مقدر (قوله كان معرباً على الاصح) وذلك لانتفاء علة البناء  
 وهو تركب مع النون تركيب خمسة عشر ومقابل الاصح انه معرب مطلقاً أى مباشرة  
 النون أم لا وذهب قوم منهم الى إخفاء اللفظ الى بناءه مطلقاً ونقله الرضى عن الجمهور وقيل  
 ما اتصل به النون مطلقاً المعرب ولا مبنى كما تقدم ذلك (قوله نحو لتبشرون) ولتبلن  
 ولتبلين فان هذه الامثلة مرفوعة بالنون المخدوفة لتتوالى الامثال واعراب الفعل مع  
 نون التوكيد هنا لانهم لم تباشره اذ قد فصل بينها وبينه فاصل ملفوظ به وهو واو الجماعة  
 فى الاول وألف الاثنين فى الثانى وياء المخاطبة فى الثالث (قوله ولا تبشرون) فاما  
 ترين (هذان المثالان فهما الفعل معرب لفظاً أيضاً لان النون لم تباشره فى الاول  
 الفصل بألف الاثنين فهو مجزوم بحذف النون والالف فاعل والمثال الثانى فعلت  
 فيه ياء الغمير فهو مجزوم بحذف النون أيضاً وقد تقدم تصرف هذه الامثلة مستوفى  
 ولم يذكر المصنف ما فصل بينهما وبين النون فاصل مقدر ومثاله قوله تعالى ولا يصدر ذلك  
 فانه معرب مجزوم بلا الناهية وعلامة حزمه حذف النون وقد فصل بين الفعل ونون  
 التوكيد واو الجماعة فانها حذفت لانتفاء الساكنين فليست ملفوظة لئلا يمتنع ما قد تدر  
 (قوله أن يقبل) مدخول أن فى تأويل مصدر خبر علامة أى وعلامة الامر بقول الخ  
 (قوله وأن يدل) عطف على أن يقبل أى والدلالة فهو فى تأويل مصدر وأخذ منه أن  
 علامة فعل الامر مركبة من أمرين فتى انتقياً أو واحداً منهما فليس فعل أمر كما أشار  
 لذلك المصنف ثم معنى دلالة على الطلب أن يكون الفعل موضوعاً لها وان استعمل  
 فى غيرها كالاباحة ثم لا بد أن تكون الدلالة بنفس الصيغة نحو ضرب شرج مادل  
 على الطلب لا بالصيغة بل من اللام نحو لينفق ذو سعة فان الدلالة على الطلب هنا  
 مستفادة من لام الامر (قوله ان كان صحيح الآخر) أى ولم تباشره نون توكيد ولم يتصل  
 به واو جمع أو ألف اثنين أو ياء مخاطبة فان مباشرة نون التوكيد على الفتح نحو  
 اضربن واضربن وان لحقته واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة فانه مبنى على  
 الحذف كما سيصرح به (قوله أو يبنى على حذف الآخر ان كان معتل الآخر) محله  
 ما لم يتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد فان اتصل به نون النسوة بى على  
 السكون كالصحيح نحو اغزون واخشين وارمين أو مباشرة نون التوكيد فانه مبنى على  
 الفتح نحو اغزون واخشين وارمين ومحله أيضاً ما لم يكن من الافعال الخمسة والابنى  
 على حذف النون نحو اغزوا وارميا ونحو ذلك (قوله وارم) مبنى على حذف الياء ومن  
 هذا القبيل قولك للفرزدق امرأه ل الشئ أى كن والياله وق الشئ أى صنه  
 وع الشئ أى احفظه ويزيد أى ادفع ديتيه واجمعى عبد الحير فهذه الافعال كلها  
 مبنية على حذف الياء والكسرة قبلها دليل علمها ولا تنس ما تقدم لك فى تصرف  
 او ما فيها من الغر (قوله أو اخر اصالة) فان لم تكن هذه الحروف أو اخر اصالة بان

فان لم تباشره كان معرباً على  
 الاصح نحو لتبشرون ولا  
 تبشرون فاما ترين تبشرون  
 النون فهين (وعلامه الامر  
 أن يقبل ياء المخاطبة وأن  
 يدل على الطلب نحو قومي)  
 فان دل اللفظ على الطلب  
 ولم يقبل ياء المخاطبة فهو  
 اسم فاعل أمر مخصوصه وان  
 قبل ياء المخاطبة ولم يدل  
 على الطلب فهو فعل مضارع  
 نحو تقومين (وحكمه ان يبنى  
 على السكون ان كان صحيح  
 الآخر) وهو ما ليس آخره  
 ألفاً أو واو أو ياء (نحو  
 اضرب أو يبنى على حذف  
 الآخر) أصالة (ان كان  
 معتل الآخر) وهو ما آخره  
 ألفاً أو واو أو ياء (نحو اخش  
 واغزوارم) فأخش مبنى  
 على حذف الالف واغز  
 مبنى على حذف الواو وارم  
 مبنى على حذف الياء وهذه  
 الاحرف الثلاثة أو اخر  
 أصالة بخلاف النون فى  
 الافعال الخمسة فانها ليست  
 آخر أصالة (أو يبنى على  
 حذف النون ان كان مسنداً  
 لالف اثنين نحو اضربا أو  
 واو جمع نحو اضربوا أو ياء  
 مخاطبة نحو اضربي)

كانت بدلا من حمزة نحو اقربا **كسر** الحمزة وفتح الزايم حذفت الألف بناء على  
 الاعتماد بالابدال العارض وتنزيل ذلك الحرف منزلة الحرف الاصل وجاز تركه  
 بناء على عدم ذلك (قوله وضابط ذلك) في هذا الضابط قصورا لأنه لا يشمل أمر جمع  
 المؤنث فإنه مبني على السكون صحيحا كان كاضرب أو معنلا كغزون ومضارعه نحو  
 يضربن ويغزون ليس مجزوما بالسكون بل مبني عليه ولا يشمل الأمر المؤنث كد بالنون  
 فإنه مبني على الفتح ومضارعه ليس مجزوما بالفتح بل مبني عليه فلا ولي أن يقال في  
 الضابط الأمر مبني على ما يكون عليه مضارعه بعد دخول الجازم **قوله باب**  
 بالتنوين يتعين أن يكون خبر مبتدأ محذوف ولا يصح أن يكون مبتدأ محذوف الخبر  
 لأنه **نكرة** ولا يجوز الابتداء بالنكرة وقد سقط لفظ باب في بعض النسخ ونصها  
 والمرفوعات بالواو وهي هنا استثنائية لعدم ما يعطف عليه (قوله المرفوعات) جمع  
 مرفوع بمعنى لفظ مرفوع فهو صفة لذلك لا يعقل ووصف غير العاقل بجمع جمع  
 التثنية كقوله قدم نحو جمال راسيات وأيام معدودات ولا يصح أن يكون جمع مرفوعة  
 وصفا للمؤنث أي كلمة مرفوعة فإنه وإن جمع هذا الجمع أيضا إلا أنه يمنع منه الاختار  
 بقوله سبعة فإن العدد كرفع المؤنث فلو كان جمع مرفوعة لقل سبعة فثبات  
 التثنية في العدد دليل على أنه جمع مرفوع لما أن العدد يؤنث مع المذكر كذا قالوا  
 لكن قال بعض شيوخنا أنه يصح أن يكون جمع مرفوعة ومثل حذف التثنية من عدد  
 المؤنث وثباتها في عدد المذكر أن كان المعدود مذكورا تميز للعدد اما إذا لم يذكر  
 أصلا أو سبق عليه جاز التذكير والتثنية كما هنا وقدم المرفوعات على المنصوبات  
 والمجزورات لأن المرفوع عهده كالفاعل والمبتدأ والخبر والموافق محمولة عليها  
 والمنصوب في الأصل فضيلة لكن يشبهها بعض العمد كلسم أن وخبر **هكان**  
 وأخواتها ما وخبرها والمجزور في الأصل منصوب المحل (قوله اسم كان وأخواتها)  
 أراد بالآخوات ما وافق فدخل في أخوات كان اسم كاد وأخواتها واسم ما ولاولات  
 وأن المشبهات بليس ودخل في أخوات أن خبر لا النافية للجنس لكن بعده هذا قوله  
 في أخوات كان وهي ثلاثة عشر فعلا وفي أخوات أن وهي ستة ويمكن الجواب عنه  
 باعتبار الأكثر والأشهر وإطلاق لفظ الآخوات هنا بطريق الاستعارة التصريحية  
 حيث شبه النظائر في العمل بالآخوات لما بينهما من التماثل والموافقة ثم أطلق اللفظ  
 الدال على المشبه وهو الآخوات على المشبه وهو النظائر (قوله وهو أربع أشباه)  
 هو في الحقيقة خمسة فإن العطف تحت قسمين عطف بيان وعطف نسق (قوله لأنه  
 أصل المرفوعات) وذلك لأنه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجملة الاسمية ولأن  
 عامله قوي بخلاف المبتدأ ولأنه أشد في باب الركنية حيث لا يجوز حذفه إلا بسد شيء  
 مده ولأن رفعه لا ينسخ بالتواضع بخلاف المبتدأ وقيل أصل المرفوعات المبتدأ لأنه  
 باق على ما هو الأصل في المسند إليه وهو التقدّم بخلاف الفاعل ولأنه يحكم عليه  
 بأحكام متعددة في تركيب واحد بخلاف الفاعل فإن حكمه واحد ليس الا وقيل إن

وضابط ذلك أن الأمر مبني على  
 ما يجزم به مضارعه فإن كان  
 مضارعه يجزم بالسكون  
 فالأمر مبني على السكون  
 وإن كان مضارعه يجزم  
 بحذف آخره فالأمر مبني  
 على حذف الآخر وإن كان  
 مضارعه يجزم بحذف النون  
 فالأمر مبني على حذف  
 النون

### باب

(المرفوعات) من الأسماء  
 (سبعة) الأول (الفاعل  
 و) الثاني (ثانيه و) الثالث  
 والرابع (المبتدأ وخبره  
 و) الخامس (اسم كان  
 وأخواتها و) السادس  
 (خبر أن وأخواتها و) السابع  
 (تابع المرفوعات وهو أربعة  
 أشياء) ثعت وثو كيد وعطف  
 وبدل (قدم الفاعل لأنه  
 أصل المرفوعات ثم ثابته  
 لأنه يختلف عند حذفه ثم  
 المبتدأ وخبره



كل أصل وهذا شلاف لا طائل تحته (قوله لان المبتدأ فاعل معنى) لا يشهل كلامه  
المبتدأ الذي له فاعل يعنى عن الخبر فحوا قائم الزيدان وقد يجب بان المصنف لم  
يتعرض له لقلته أو يقال المراد بكونه مسندا اليه الخبر اما حقيقة أو حكما وهذا مسند  
اليه حكما (قوله لانه مبتدأ فى الأصل) والذي أخرجه عن الابتدائية دخول الناصخ  
بحيث لو أزيل الناصخ لأعرب مبتدأ وهذا التقرير يندفع ما عساه أن يقال ان اسم  
كان وأخواتها أقرب للفاعلية من المبتدأ ومن ثم معناه سيمويه فاعلا فسكان الاول  
تقدمه على المبتدأ (قوله واذا اجتمعت الخ) فى التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع  
بالنعت ثم يعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسب اه وهذا معنى النظم المشهور  
ان التوابع ان جاءت باجمعا \* ورمت تحوى من الترتيب ما نقل  
فانعت وبين واكدوا بدلت وجئ \* بالعطف بالحرف نحو العلم والعلماء  
فما فى المصنف مخالف للمشهور ومثال اجتماعها مررت بأخيل الكريم محمد نفسه  
رجل صالح ورجل آخر واذا تقدم النعت لانه كجزء من متبوعه ثم عطف البيان لانه  
جار مجراه ثم التوكيد لانه شبهه بعطف البيان فى جريانه مجرى النعت ثم البدل لانه  
تابع كلا تابع لكونه كالمتبوع ثم عطف النسب لانه تابع بواسطة (قوله وهو  
الاسم الخ) هذا تعريف له بحسب الاصطلاح وأما معناه لغة فهو من أوحد الفعل  
(قوله المسند) بالرفع فاعلا للاسم وهو اسم مفعول فالمرفوع بعده نائب فاعل قال  
الناصر الطبري لاوى أى الذى نسب اليه وربط به فعل باعتبار ما دلولة فسمي ما قيل  
لا يخلو من أن يراد به الفعل الاصطلاحي أو الحقيقي الذى هو المصدر لا جاز أن يراد  
الاول لانه غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول والحقيقى لا يحتاج معه الى قوله  
أو شبهه اه بتغيير ما تم لا بد من تقييد الاسناد بالاضافة فخرج المعطوف بالحرف  
وتقييد الفعل بكونه تاما ليخرج الناقص نحو كان وأخواتها فان ما سندا اليه الا يسمى  
فاعلا عند الجمهور وظاهر اطلاق المصنف انه لا فرق فى الفعل بين التام والناقص  
فيمكن اسمها فاعلا وبه صرح سيبويه وأورد على المصنف ان التعريف غير مانع لانه  
يدخل فيه نائب الفاعل فان فى قولك ضرب زيد اسناد الضرب الذى هو مصدر المبنى  
لا مجهول أى كونه مضربا لانه معنى قائم به والجواب أن يراد الاسناد بحسب  
الاصول والاسناد للمفعول انما حصل بعد حذف الفاعل أو يقال ان المقصود من  
التعريف ايضا معنى المعرف وهو الفاعل لذهن الطالب ولو بوجه ما فلا يضر فيه  
كونه أعم خصوصاً وقصور المتقدمين من المناطق التعريف به (قوله متعدي) صفة  
فعل مرفوع بصفة مقدرة على الياء المحذوفة لا لقاء الساكنين منع من ظهورها النقل  
وأصله متعدي استعملت الفه على الياء المحذوفة الضمة فالتقى ساكنان الياء  
والتميز بين المحذوفات الياء لا لقاء الساكنين فصارت متعدي الفعل المتعدي هو ما نسب  
المفعول بنفسه كضرب زيد وعمر او لازم عكسه (قوله أو شبهه) أى الفعل أى ما يشبهه  
فى العمل (قوله اسم الفاعل) وهو الاسم المشتق من المصدر المتعمل فى الذات التى

لان المبتدأ فاعل معنى  
لكونه مسندا اليه والخبر  
مسند ثم اعم كان وأخواتها  
لانه مبتدأ فى الأصل ثم  
خبر ان وأخواتها لانه خبر  
فى الأصل ثم التابع  
لانه متأخر عن المتبوع  
واذا اجتمعت التوابع  
قدم النعت ثم التوكيد ثم  
البدل ثم البيان ثم النسب  
(ولها أبواب) تذكر فيها  
(الباب الاول باب الفاعل  
وهو الاسم) الصريح أو المؤول  
(المسند اليه فعل) متعدي أو  
لازم (أو شبهه) وهو اسم  
الفاعل



قام به ذلك المصدر كضارب فإنه مشتق من الضرب الذي هو الحدث القائم الذات  
المستعمل فيه الفاعل ضارب فعنه ذات قام بها الضرب (قوله وأمثلة المبالغة) جمع  
مثال ومثال الشيء ما كان على صورته هيئت هذه الصيغة بها لانها مثال لكل  
ما وازنها فان فعال مثلا مثال لكل ما كان على وزنه من ضارب أو كالمضرب ونحو  
ذلك واضافتها للمبالغة باعتبار انهم افسدوا لها فهو من اضافة الدال للدلول ومعنى  
المبالغة الكثرة ومثال المبالغة عند الحاجة ما حوّل عن صيغة اسم الفاعل انشلاقي الى  
صيغة فعال أو مفعول أو فاعل أو فاعل قصدا للمبالغة والتكثير (قوله والصفة  
المشبهة) أي باسم الفاعل وهي ما أخذت من فعل لازم لمن تلبس بذلك الفعل على  
معنى ثبوته له واستقراره ككنس مثلا لما أخذ من حسن الدلالة على ثبوت الحسن  
للذات واستقراره (قوله واسم التفضيل) وهو ما أخذ من فعل ثلاثي متصرف تام مجرد  
قابل للتفاوت غير الدال على لون أو عيب ويبقى على المصنف من افراد ما أشبهه الفعل  
المصدر نحو ولولا دفع الله الناس واسم المصدر نحو قول عائشة رضي الله تعالى عنها من  
قبلة الرجل امرأته الوضوء فلفظ الجلالة فاعل بالمصدر وازجّل فاعل باسم المصدر  
الذي هو قبلة وقوله الوضوء بالرفع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبلة واسم الفعل نحو  
هيئات هيئات ما توعدون فهيئات أهم فعل وهيئات الثمانية تو كيد لفظي وما  
توعدون فاعل واللام صلة ومثله قوله

فهيات هيئات العقيق ومن به \* وهيئات نخل بالعقيق نواصله

والجار والمجرور نحو في الدار زيد والظرف نحو أعتدك زيد إذا قدر زيد فهم ما فاعلا  
ومنه في الله شاك ويصح في الأمثلة الثلاثة أن يكون الاسم مبتدأ وما قبله من الجار  
والمجرور أو الظرف خبرا (قوله أي على الفاعل) قال الناصر الطبراني الأحسن  
هو الضمير على الاسم لأنه المحدث عنه ولأن عوده على الفاعل يلزم منه تشبیه  
الضمائر هذا أو ذهب ابن الحاجب في شرح المفصل وجماعة أنه لا احتياج إلى هذا  
القيّد أي قوله مقدم عليه أي لأن زيد في قولك زيد قام لم يستند إليه قام بل استند قام  
إلى ضمير فيه وهو وضمير مستند إلى زيد لأنه اتفق أن الضمير هو عين زيد فتوهم  
وروده فقيده به وليس بوارده كلامه وأما جعل زيد فاعلا مقبدا على قام فهو  
طريقة ~~الضمير~~ وفيه وهي مرجوحة فلا يعتد بها أو ما قوله تعالى وإن أحد من  
المشركين استجارك فأخذ فاعل فعل محذوف يفسره المذكور أي وإن استجارك أحد  
الخ ويشرفي قوله تعالى أنشريم دوننا يجوز كونه فاعلا محذوف ويجوز كونه مبتدأ  
والأول أرجح كما رجح الثاني في قوله تعالى أنتم تعلقونه (قوله وهو اسناد الفعل  
إلى الفاعل) أي اسناد مدلول الفعل الذي هو الحدث إلى ذات الفاعل (قوله فإن  
العلم قائم زيد) أي باعتبار أنه كيفية نفسانية يوجد للمولى فيه أمان نظري العلم  
باعتبار تحصيل أسبابه فهو من قبيل الفعل الواقع من الفاعل كضرب زيد فهذا المثال  
مخجل والمثال النص مات زيد (قوله أي أحدثه) فيكون مستندا إليه حقيقة لانه

وأمثلة المبالغة والصفة  
المشبهة واسم التفضيل  
(مقدم أي الفعل أو شبهه  
(عليه) أي على الفاعل  
(على جهة قيامه به  
أو وقوعه منه فلاؤن)  
وهو اسناد الفعل إلى  
الفاعل على جهة قيامه به  
(نحو علم زيد) فإن العلم قائم  
بزيد أي متلبس به (والثاني)  
وهو اسناد الفعل إلى  
الفاعل على جهة وقوعه  
منه (نحو قام زيد) فإن  
القيام وقع من زيد أي  
أحدثه

قد وقع الاتفاق بين المتكلمين على أن الفعل يستند حقيقة للعبد باعتبار كونه اكتسبه  
وان كان مخلوقاً له تعالى ولا تأثر لقدرة العبد فيه (قوله وعلم من هذين المثالين)  
يؤخذ منه حكمة تكرار المثال (قوله حقيقة) أي لغة واصطلاحاً لا اصطلاحاً فقط (قوله  
ومجازاً) أي لغة وان كان حقيقة اصطلاحاً لان الفاعل اصطلاحاً من قام به الفعل  
سواءً أوحده أم لا (قوله ومثال اسم الفاعل) وشرط عمله أن يعتمد على وصف كالمثال  
المدكور أو استغناءً نحو أقام زيد أو نفي نحو ما ضرب زيد أو نفي نحو ما طالع العاجب لا  
أو على مبتدأ نحو زيد ضارب بكر أو ان كلاماً طالع وضارب فيه ضمير مستتر مرفوع  
على أنه فاعل وهذه الشروط تجري في أمثلة المبالغة (قوله أضرب زيد) الهضرة  
للاستغناء عن ضارب مبتدأ وزيد فاعل مستند الخبر (قوله حسن وجهه) بتووين  
حسن وبرفع وجهه على أنه فاعل له (قوله مارأيت رجلاً أحسن في عينه السكحل منه  
في عين زيد) هذه المسئلة قد اشتهرت بمسئلة السكحل وقد أوردت بالتأليف وضابطها  
أن يكون اسم التفضيل صفة لشكره مسبوبة بنفي أو شبهه وأن يكون الاسم الظاهر  
المرفوع وهو السكحل في المثال هنا أجنبي لا سيبياً للموصوف بأن لا يتصل بضمير يعود  
عليه وأن يكون ذلك الاسم الأجنبي مفضلاً على نفسه باعتبارين مختلفين والغالب  
أن يكون بين ضميرين أو لهما الاسم الموصوف وتأتيها لذلك الاسم الظاهر كما في المثال  
المدكور ومثله ما جاء رجل أقيح في وجهه اللحية منها في وجه زيد ولم يقع هذا التركيب  
في القرآن وأعراب المثال مانافية ورأيت رجلاً فعل وفاعل ومفعول وأحسن صفة  
رجل أو في عينه جار ومجرور حال من السكحل مقدم عليه والسكحل فاعل أحسن ومنه  
جار ومجرور متعلق بأحسن والضمير عائداً على السكحل وهو المفضل عليه وفي عين زيد  
متعلق بـ إذوف حال من الهاء في منه والتقدير مارأيت رجلاً أحسن السكحل حال كونه  
في عينه منه أي السكحل حال كونه في عين زيد (قوله أو لم يكفهم) الهضرة في مثل هذا  
التركيب التامة مقدمة من تأخير والاصل وألم يكفهم قدمت على الواو العاطفة لأن حرف  
الاستغناء له الصدارة أو دخلة على مقدر الواو عاطفة عليه وتقديره هنا يطلبون  
آية غير القرآن ولم يكفهم أنا أنزلنا وأصل أنا أننا فإن حرف توكيد ونصب وانماها  
لقد فت إحدى الثوبات الثلاث للفتحة وأدغم الآخران فقبل أنا ومن أمثلة الفاعل  
المؤول قوله تعالى ألم بأن الذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وقول القائل  
يسر المرء مذهب اليبالي \* وكان ذهابهم له ذهاباً

وعلم من هذين المثالين أن  
استناد الفعل إلى الفاعل  
يكون حقيقة كالمثال  
الثاني ومجازاً كالمثال  
الأول ومثال اسم الفاعل  
مختلف ألوانه ومثال ما يفيد  
المبالغة أضرب زيد ومثال  
الصفة المشبهة حسن وجهه  
ومثال اسم التفضيل  
مارأيت رجلاً أحسن في  
عينه السكحل منه في عين  
زيد ومثال الاسم المؤول  
أو لم يكفهم أنا أنزلنا أي  
أنزلنا (وهو) أي الفاعل  
(على قسمين ظاهر ومفهر)  
فالظاهر أقسام

موصول الأحرف أن وأن وك وما \* واللذولوست أتت فلتعلم

(قوله على قسمين) أي مشتمل عليه من قبيل اشتغال السكلى على جزئياته (قوله  
ظاهر) المراد به ما استداهم فيه من نحو جاء هذا والذي ونحوهما (قوله أقسام

ثمانية (الاول الاسم المفرد) المقابل للثنائية والجمع (نحو جاز يد) فجاء فعل ماض وزيد فاعل (والثاني مثنى المذكر نحو جاز الزيدان) فازيدان ٩٢ فاعل مرفوع وعلاوة رفعة الألف (والثالث جمع المذكر السالم) برفع السالم

ثمانية) لانه اما مفرد أو مثنى أو جمع سلامة أو جمع تكسير وكل منها اما مذكر أو مؤنث وتر يد هذه الأقسام بزيادة الاعتبار ككون الفعل ماضيا مخ وكون الاسم نكرة أو معرفة كما لا يخفى وكل من الماضي والمضارع يرفع الظاهر ما عدا أفعول في التعجب ونحو لا وعد او طاشافي الاستثناء فانها أفعال ماضية لا ترفع الظاهر بل ترفع ضميرا مستترا فيها وجوباً وبإسنتي من المضارع لا يكون في الاستثناء فانه لا يرفع الظاهر أيضاً بل يرفع الضمير المستتر وجوباً وبإمافعل الامر فلا يرفع الا الضمير دائماً (قوله المقابل للثنائية) فيصدق بالاسماء الستة فانها مثنى من قبيل المفرد وان كانت في باب الاعراب ليست من قبيله كما تقدم (قوله صفة لجمع) لانه المقصود بالوصف بالسلامة (قوله فان قيل) هذا واراد على ثمانية العلم وجمعه ومحصل اليراد ان العلم يدل على الوحدة والمثنى والجمع يدلان على التعدد وهما متنافيان قبل ولا ورود لهذا السؤال من أصله لان الدال على الوحدة هو المفرد وهو غير المثنى والجمع فلا تنافي حينئذ لان شرطه اتحاد المحل والجهة ههنا منفكة (قوله قلت) أى في الجواب ومحصله أن العلم حين يثنى أو يجمع تزول منه العلمية التي هي التخصيص ويصير من قبيل النكر فبقيدل على الوحدة الشائعة المناسبة للتعدد ونوقش هذا الجواب بأن الوحدة المعينة زالت بالتكبير وبقي الوحدة الشائعة في حال التكبير والوحدة مطلقة تنافي التعدد فالحق أن لا ورود للسؤال من أصله كما علمت (قوله يدل جواز دخول أل عليه) ما ذكره من جواز دخول أل عليه هو المشهور ومقابله ما حكاه الريبع أن منهم من لا يدخلها عليه ويقيم على حاله فيقول زيدان زيدون قال ابو حيان وهذا القول غريب جداً (قوله عوضاً) حال من دخول أى حال كون الدخول عوضاً مخ أو مفعول مطلق أو مفعول لا حمله والمراد بتعريف العلمية التعمين المستفاد من الاسم حالة استعماله علماً (قوله وهو ما دل على متكلم مخ) اراد الدلالة بحسب الوضع فخرج ما دل على ما ذكره بالوضع نحو زيد في زيد يقوم اذا كان المتكلم اسم زيد ونحو ذلك ان اسمه زيد يازيد فاعل كذا وقولك زيد الغائب زيد فاعل كذا فان الدلالة ههنا على المعاني الثلاثة لا بالوضع بل بالعرض لان الاسماء الظاهرة كلها من قبيل الغيبة لكن الضمير الغائب مسبوق بتقديم المرجع بخلافها هي (قوله أو مخاطب) أى شخص يوجه اليه الخطاب ولو مفعول الوجود بتزويل المعدوم منزلة الوجود (قوله أكرمتا بسكون الميم) وهي مشتركة بين مثنى المتكلم وجمعه مذكر أو مؤنثا وقد تستعمل في المتكلم المعظم نفسه الخاقاله بالجماعة والتبميز في كل ذلك مرجعه القرائن والضمير هو صيغة تالبرمتا كما يعلم ذلك من كلام الرضى وانما قيد بسكون الميم لاجل أن تكون لفظة نافعاً لاجل اختلاف ما اذا فتح الميم فانها تكون مفعولاً وتستعمل ناجحة ضرورة ونحو اللفظ بنوا ليس في الضمائر ما يصلح للثلاثة الالهية ولذلك قال ابن مالك

لرفع والنصب وجرنا صلح \* كاعرف بنا فانا فلنا المنح

صفة لجمع (نحو جاز الزيدون) فازيدون فاعل مرفوع وعلاوة رفعة الواو (والرابع جمع التكسير كذا كذا نحو جاز الرجال) فازرجال جمع رجل (والخامس المفرد المؤنث نحو جاءت هند) فهند فاعل مؤنث لدخول التاء في فعلها (والسادس مثنى المؤنث نحو جاءت الهندان) فهندان مثنى مؤنث لدخول التاء في فعلهما (والسابع جمع المؤنث السالم) من التغيير (نحو جاءت الهندات والثمان جمع التكسير للمؤنث نحو جاءت الهندود) فالهندود جمع هند فان قيل الزيدان والهندان والزيدون والهندات والزيدود والهندود مفرداتها أعلام والعلم يدل على الوحدة فاذا زيد عليه ما يدل على الثنائية أو الجمع دل على التعدد والوحدة والتعدد متضادان قلت اذا أريد ثنائية العلم أو جمعه قصد تكبيره ثم يثنى ويجمع يدل جواز دخول أل عليه عوضاً عنه فانه من تعريف العلمية (و) القسم الثاني (المضمر) وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب وهو (اثنا عشر) نوعاً (اثنتان

للمتكلم أكرمتا أكرمتا بسكون الميم) وخمسة للمخاطب أكرمت (يقع التاء للذكر أكرمت) بكسرها (قوله

(قوله أكرمها) زيدت الميم هنا للتبني بالمفرد المخاطب عند اشباع الفتحه للاطلاق (قوله أكرمتم) قال بعض الصرفيين اغماشددوا ونون ضربت لأن أصله ضربت بالتخفيف فأريد أن يكون ما قبل النون ساكنا ليكون مطردا بجمعه نونات النساء في سكون ما قبل النون ولا يمكن اسكان ما قبل النون وهي ناء المخاطبة لأنه لو سكن لا يقع ساكنا ولا يمكن حذفها لأنها علامة والعلامة لا تحذف إذا لم توجد علامة أخرى فلما لم يمكن اسكان ما قبل النون زادوا النون وأدغموها في الأخرى لاجتماع الحرفين المتجانسين كذا في شرح المراح ومثله يقال في أكرمتم (قوله محله رفع) أي ذور رفع وهو نفس الرفع على سبيل المبالغة (قوله فالالف والواو والنون هي الفاعل) ولا تكون هذه الثلاثة إلا في محل رفع وقد تكون الالف في محل جر بالاضافة وذلك فيما إذا قلت يا أمتكم ألقائي النداء نحو يا أسفا على يوسف فإن أصلها أسفى قلبت الداء ألفا والمست لئلا ألف في محل جر الاء هذه وقد ألغزت في ذلك فقلت بين لنا يا امام النخوما ألف \* محلها الجر جر بالمضاف لها وذهب المازني الى أن الفاعل في أكرموا أكرموا أكرم من ضمير مستتر وأن الالف والواو والنون علامات كاء التانيث وواقعة الاخفش في الواو دون الالف والنون

### \* باب نائب الفاعل \*

قال أبو حنبل لم أر هذا الترتيب لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاحة في الاصطلاح اه قيل وجه العدول أن التعبير بالمفعول الذي لم يسم فاعله فيه قصور لأنه لا يشمل ما إذا كان نائب الفاعل غير مفعول به كأن كان جارا أو مجرورا نحو ضرب في الدار أو طر فأنحوض ضرب عندئذ لأنه يصدق على المفعول الثاني من نحو أعطى زيد درهما أنه مفعول فاعل لم يسم فاعله وأجيب عن الاول بأن الفعل عند القدماء المعبرين بهذه العبارة إذا أسند لغير المفعول به لا يكون اسناده حقيقة بل لأنه على خلاف الأصل ولهذا لا يثوب غيره مع وجوده عند جمهور البصريين لأنه شريك الفاعل وعن الثاني بأن الكلام في المرفوعات والمفعول الثاني لا يعطى مقصوب ثم ان جعل المفعول نائباً عن الفاعل نظر الى أن الأصل أن يبنى العامل للفاعل والا فبعد بناء العامل للمفعول حقيقة أن يسند للمفعول (قوله حذف فاعله) أي ترك ولم يقصد والمراد فاعل فعله وانما أضيف الفاعل للمفعول للاسناد كونه فاعلا للفعل تعلق بذلك المفعول ثم المراد بالفاعل الفاعل النحوي لا الموجد للفعل حقيقة فلا يرد أن التعريف يشمل نحو أبت الربيع البقل فإن الفاعل الحقيقي ليس مذكورا والبقل لا يقال له نائب فاعل (قوله لغرض) أي لفظي أو معنوي فالأول لا يجاز نحو ومن عاقب عثمل ما عوقب به وموافقة المسبوق السابق كقول بعض الفصحاه من طابت سريرته سمدت سيرته واصلاح النظم كقول بعضهم

وما المال والاهلون الا ودائع \* ولا بدوي ما أن ترد الودائع

والثاني العلم به نحو وخلق الانسان ضعيفا والجهل به نحو وضرب زيد اذا لم يعرف من

للوننة (أكرمها) للثني  
مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا  
(أكرمتم) لجمع الذكور  
(أكرمتم) لجمع الاناث  
فالتاء في الجميع هي  
الفاعل وهي اسم مبنى محله  
رفع لا يظهر فيه اعراب  
والحروف اللاحقة لها  
لا تدخل لها في الفاعلية  
(وخسة للغائب أكرم) ففي  
أكرم ضمير مستتر تقديره  
هو (أكرمتم) بسكون التاء  
ففي أكرمتم ضمير مستتر  
تقديره هي (أكرموا  
أكرمتم) فالالف والواو  
والنون هي الفاعل محله رفع  
لا يظهر فيه اعراب (الباب  
الثاني) من المرفوعات (باب  
نائب الفاعل و) نائب  
الفاعل (هو كل اسم حذف  
فاعله) لغرض من الأغراض  
(واقيم هو)

أى نائب الفاعل (مقامه) أى مقام الفاعل (وغير عاملة إلى صيغة فعل) يضم أوله وكسر ثانيه في الماضي (أو يفعول) يضم أوله وفتح ما قبل آخره في المضارع (أو إلى) صيغة (مفعول) في الاسم (فان كان عاملاً فاعلاً ماضياً ضم أوله وكسر ما قبل آخره تحقيقاً نحو ضرب زيد) والأصل ضرب عمرو زيداً المحذوف الفاعل وهو عمرو وأقيم المفعول وهو زيد مقام الفاعل فصار مفعولاً بعد ٩٤ ان كان منصوباً وبعده بعد ان كان فاعلاً ومفعولاً بالفاعل بعد ان كان مفعولاً

ضربه وأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو وإذا جيتم يتحسنة وتعتظم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول كقوله عليه الصلاة والسلام من بلى منكم بهذه القاذورات أو تعظم المفعول بصون اسمه عن مقارنة الفاعل نحو طعن مجمر والستر على الفاعل خوفاً منه أو عليه وهذه الأغراض انما تخص علماء المعاني لانهم هم الباحثون عنها (قوله أى نائب الفاعل) ارجاع الفاعل لنائب الفاعل يلزمه الدور فيفسد التعريف فالصواب عود الفاعل على الاسم الذي حذف فاعله ليس من ذلك ومن قسست الفعلاء ولأنه الحديث عنه (قوله مقامه) يضم أوله مأخوذاً من أقام أى جعل ذلك الاسم مكان الفاعل فلحقته الأحكام المختصة به وخرج هذا القيد المفعول الثاني في نحو أعطى زيد درهماً فإنه لم يقم مقام الفاعل بل الذي أقيم مقامه هو المفعول الأول فهو نائب الفاعل (قوله وغير عاملة) هذا ليس من التعريف وفيه إشاراً إلى أن الأصل اسناد العامل للفاعل عدل عنه رأسه إلى غيره على خلاف الأصل وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن اسناد العامل لغير الفاعل صورة أصلية (قوله إلى صيغة مفعول) أى ونظائر وكذا يقال في فعل يبيع الفعل النحاسى والرابعى والسداسى وانما اقتصر على الثلاثى المجرد لكونه أصلاً للرابعى والمزيد فيه (قوله أو إلى صيغة مفعول) أى ونحوها ككسر ومجتهز فتقول ~~مكسر~~ زيداً ومجتهزاً وعمرو مستخرج المال فان اسم المفعول من الفعل الثلاثى كضرب على وزن مفعول وأما من الرابعى فهو على وزن مفعول يضم الميم وفتح العين فن كان اسم فاعل كسرت العين كما قال في الخلاصة

وان فتح منه ما كان انكسر \* صار اسم مفعول كمثل المنتظر

ومجتهزاً بلح أن يكون اسم مفعول واسم فاعل فان لاحظت أن الياء مكسورة في أصله وهو مجتهز فهو اسم فاعل وان لاحظت انها مفتوحة فهو اسم مفعول وعلى كل يقال تحركت الياء وانفتح ما قبلها اقبلت ألفاً (قوله وأثبت الفعل لتأنيته) لم يستثن المجرور المؤنث في نحو مريم نسداً لأن نائب الفاعل مجرور بالمجرور وهو غير مؤنث (قوله إلى الكاف) أى بعد حذف حركتها (قوله فكسر الياء مقدر) ظاهره ان قوله تحقيقاً أو تقديره راجع للكسر فقط وليس كذلك بل هو راجع لضم الأول أيضاً فكان الأولى أن يقول فكسر الياء وضم الكاف نعم يجوز في نحو يبيع الضم التحقيق كما هو مشهور وأما قوله في المضارع تحقيقاً أو تقديره فهو نعيم في الفتح فقط وأما الضم

عنه وامتنع تقديمه على الفعل بعد ان كان جائزاً التقديم عليه وأثبت الفعل لتأنيته ان كان مؤنثاً وغير عاملة عن صيغته الأصلية إلى فعل يضم أوله وكسر ما قبل آخره (أو تقديره نحو كميل الطعام) والأصل كميل يضم الكاف وكسر الياء فاستقلت الكسرة على الياء فنقلت منها إلى الكاف فصارت كميل بكسر الكاف وسكون الياء فكسر الياء مقدر (ويشد المجزأ) والأصل شدد فادغم أحد المثلين في الآخر فكسر أولهما مقدر (وان كان) عاملة (مضارع ضم أوله وفتح ما قبل آخره تحقيقاً نحو يضرب زيد) فيضرب فعل مضارع مبنى للمفعول وزيد نائب الفاعل (أو تقديره نحو يباع العبد) والأصل يبيع يضم أوله وفتح ما قبل آخره نقلت فتحة الياء إلى ما قبلها فنقلت الياء ألفاً لتحركها الأصلي وانفتاح ما قبلها بعد النقل ففتح

الياء مقدر (ويشد الجبل) والأصل يشدد الجبل بدالين ادغم أحد المثلين في الآخر ففتح أولهما فمحقق

مقدر (وان كان عاملاً اسم فاعل مبنى على صيغة اسم المفعول تحقيقاً نحو مضرب زيد) فحضر وب اسم مفعول وزيد نائب الفاعل والأصل ضارب عمرو زيداً المحذوف الفاعل وحولت صيغة اسم الفاعل إلى صيغة اسم المفعول

(أو تقدير نحو قتل عمرو) فقتيل بمعنى مقتول وعمرو نائب الفاعل فصيغة ٩٥ مفعول مقدرة (ونائب الفاعل)

على قسمين ظاهر كما مثلنا  
ومضمر نحو (أكرمتم) بضم  
التاء للتسكيم وحده (أكرمنا)  
للتسكيم ومعه غيره أو المعظم  
نفسه (أكرمتم) بفتح التاء  
للمعاطب المذكر (أكرمتم)  
بكسر التاء للمعاطبة المؤنثة  
(أكرمها) للثنى المخاطب  
مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا  
(أكرمتم) لجمع المذكر  
(أكرمتم) لجمع المؤنث  
(أكرمتم) للفسد المذكر  
الغائب (أكرمتم) بسكون  
التاء للفسدة الغائبة  
(أكرمنا) للثنى الغائب  
(أكرموا) لجمع المذكر  
الغائب (أكرمتم) لجمع  
المؤنث الغائب (والفعل  
في جميع هذه الأمثلة مضموم  
الأول) وهو الهزنة (مكسور  
ما قبل الآخر) وهو الزاء  
ويقال في الجميع فعل  
ماض مبني للماض فاعله  
والضمر نائب الفاعل وهو  
اسم مبني لا يظهر فيه أعراب  
(الباب الثالث والرابع)  
من المرفوعات (باب المبتدأ  
والخبر المبتدأ هو الاسم  
المرفوع المجرد عن العوامل  
اللفظية غير الزائدة للاستناد)  
نخرج الفاعل حقيقة نحو  
قام زيد والفاعل مجازا نحو  
كان زيد قائما لعدم التجرد  
لأن عامله اللفظي وهو

فمحقق دائما (قوله قتل عمرو) بالنون في قتل فهو مبتدأ وعمرو نائب فاعل سد  
مسد الخبر وقد جرى المصنف هنا على جواز وقوع الوصف مبتدأ من غير اعتقاد كما أشار  
لذلك في الملاحصة بقوله وقد يجوز نحو فائز أو لولوا زيدا \* فان جريا على طريقة  
الساكنين جعل الوصف خبرا مقدما والمرفوع مبتدأ مؤخر أو يقال بمثل ذلك في  
مضروب زيد ثم إن مراد المصنف بالتقدير في قوله قتل عمرو والمعنى أي أن قتل في  
معنى مقتول وأما التقدير في كلامه سابقا فالمراد به الأصل (قوله نحو أكرمتم) إلى  
آخر الأمثلة قد حذف المصنف رحمه الله العاطف في هذه الأمثلة وهو ليس بمقتبس  
وأجاب الدماميني عن نحو ذلك بأنه أخبار متعددة لأن قول المصنف مثلاً أكرمتم خبر  
لمبتدأ محذوف مع تقدير مضاف في المعطوفات دل عليه ما قبله والتقدير وزلك نحو كذا  
فهو أخبار متعددة كل منها خبر مستقل نحو زيد قائم وقاعد فيجوز العطف وتركة  
قياسا أو أيضا لما كان الغرض هنا مجرد التعداد ترك العاطف كما تركه المولى على  
السكائب في قول دار كعب فرس من غير عطف (قوله مبني للماض فاعله) أي مبني  
للاستناد لمفعول لم يسم فاعله أي فاعل فعل ذلك المفعول أي لم يذكر أصلا فلاضافة  
لادنى ملائمة كما تقدم ذلك

### باب المبتدأ والخبر

جميعها في باب واحد لتلازمهما غالبا والافتقار لكون المبتدأ لا خبر له بل له ما يغني عن  
الخبر كرفوع الوصف في نحو قائم زيد ومضروب عمرو ونحو أقلر حل يقول ذلك  
وبقرة تسكمت فان الجملة هنا في المثالين وصف للنكرة الواقعة مبتدأ أغنت عن الخبر  
لأن احتياج النكرة للوصف أشد من احتياج المبتدأ للخبر قال شيخنا والذي يقبله  
الفهم أن الجملة فيما ذكر خبر لأن المقصود الحكم على البقرة بالكلام والاختبار عنها  
بذلك ومسوغ الابتداء كون الخبر من خوارق العادات ولو جعلت الجملة صفة ساكن  
المعنى تخصيص البقرة بكونها تسكمت فلا تتم الفائدة لأنه بمنزلة أن يقال البقرة  
المتكامة فلا تتم الحكم ولم تخصص الفائدة (قوله هو الاسم) أي الصريح أو المؤول  
قد دخل نحو وأن تصوموا خير لكم أي صومكم خير لكم وقوله المجرد أي الخالي وعن  
العوامل متعلق به ولا استناد متعلق به أيضا واللام فيه للتعليل أي الذي أتى به خاليا  
من العوامل اللفظية لأجل استناد خبره إليه نحو زيد قائم أو استاده لغيره نحو أقام  
الزيدان قد دخل في قوله للاستناد المبتدأ بقسميه وهو ماله خبر وماله مرفوع أغنى عن  
الخبر (قوله نخرج) أي بقيد المجرد ولم نخرج بالاسم الفعل والحرف لأن الاسم بمنزلة  
الجنس والجنس لا يخرج به وإنما يخرج عنه فهو السيد اخلي أصله لا حتى يحتاج  
لآخر اجوبا (قوله والفاعل مجازا) أي على طريق الاستعارة التصريحية لكن جعله  
مجازا مبني على طريقة الجمهور أما سبويه فإنه عنده فاعل حقيقة كما تقدم ذلك في  
باب الفاعل ودخل في الفاعل المجازي نائب الفاعل نحو ضرب زيد (قوله المسرودة)  
أي المتتابعة (قوله لا استناد فيها) خبر عن قوله فأنم أو جملة قوله وان تجردت حاله فان  
الفعل ونحو حيث الاستناد المسرودة ونحو واحد اثنان ثلاثة فأنما وان تجردت عن العوامل اللفظية لا استناد فيها

وإذا دخل نحو بحسبك درهم فحسبك مبتدأ ودرهم خبره ولا يقدح في ذلك كونه محجوراً بحرف زائد لأن الحرف الزائد وجوده كلا وجود (والخبر هو الاسم المسند إلى المبتدأ) يخرج عامل الفاعل فإنه مسند إلى الفاعل لا إلى المبتدأ (مثال المبتدأ والخبر يد فاقم فزيد مبتدأ) لأنه اسم محجور عن العوامل لا لفظة لا لاسناد (وقائم خبره) لأنه مسند إلى المبتدأ (والمبتدأ أقسمان ظاهر ٩٦ ومضمر) كما تقدم في الفاعل ونائبه (فالظاهر أقسام) ثمانية الأول (مفرد مذكر

مخوّر يد قائم و) الثاني (مثنى مذكر مخوّر الزيدان قائمان و) الثالث (جمع مذكر مخوّر مخوّر الزيدان و) الرابع (جمع مذكر سالم مخوّر الزيدون قائمون و) الخامس (مفرد مؤنث مخوّر هندية قائمة و) السادس (مثنى مؤنث مخوّر الهندان قائمتان و) السابع (جمع تكسیر مؤنث مخوّر الهندات قائمات و) الثامن (جمع مؤنث سالم مخوّر الهندات قائمات) والخبر في ذلك كله مطابق لاجتهته في الأفراد والثنائية والجمع تكسیراً وتصحيحاً وأقسام الظاهر كثيرة جداً وفيما ذكرناه كفاية فإن الذي يدرك بالمثل الواحد ما لا يدركه الغيب باللف شاهد (و) المبتدأ (المضمر) أقسام (اثنا عشر) الأول (متكلم وحده نحو أنا قائم و) الثاني (متكلم ومعه غيره أو معظم نفسه نحو نحن قائمون و) الثالث (المخاطب الذي كرم نحو أنت قائم و) الرابع (المخاطبة المؤنثة نحو أنت

أضمر فيها السناد كان أضمر مبتدأ وخبر كانت اما خبراً أو مبتدأً فقد دخل وعلى عدم الإضمار فاستعمال اثنان بالالف في حالة السرد يكون من قبيل استعمال الشيء في أول أحواله وأشرفها وهو حالة الرفع لو تر كبت مع عامل الرفع (قوله ودخل) أي بقيد غير الزائدة الذي وقع قيداً في القيد فان قيد القيد يكون للدخول ومثل حرف الجر الزائد حرف الجر الشبيه بالزائد مخوّر ب رجل كرم عندي وقول الشاعر

فقلت ادع أخرى وارفع الهوت حجرة \* لعل أبي المغوار منك قريب

فدخل حرف جر شبه بالزائد وأبي مبتدأ مرفوع بواو مقدرة منع من ظهورها الياء التي جلبها حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوفة لالتقاء الساكنين والمغوار مضاف إليه ومثل متعلق بقرب الخبر وقد كان الأولى للمصنف زيادة هذا القيد ويجاب بأنه أراد بالزائد ما ليس أصلياً فيشمل الشبيه بالزائد (قوله بحسبك درهم) ومثله ناهيل يزيد بناء على أن ناهيل خبر يزيد مبتدأ زيدت فيه الباء فالعنى زيد ناهيل عن أطلبك لغيره لباقة من الكفاية ويحتمل أن ناهيل مبتدأ وزيد خبر يزيد فيه الباء ومثله ناهيل في وناهيل به (قوله فحسبك مبتدأ) مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ودرهم خبره ويحتمل العكس وهو اختيار بعضهم لأن القصد الإخبار عن الدرهم بأنه كاف لا عن الكفاية بأنه درهم (قوله والخبر هو الاسم) أي حقيقة أو تأويل لا فاعل ذلك الجملة الواقعة خبراً فأنها مؤولة بالاسم وأما الجار والمخوّر والظرف فإنه متعلق بمخوّر وهو الخبر في الحقيقة وهو لا يخرج عن كونه اسماً حقيقة إن قدره مفسداً أو اسماً تأويلان قدره جازماً حيث أنه يكون جملة (قوله يخرج عامل الفاعل) وكذلك فاعل اسم الفعل نحو هيأت زيد فهم هيأت ليس مبتدأ وان جرد عن العوامل لأن اسم الفعل لا يخرج عنه (قوله مطابق) يستثنى منه أفعال التفضيل المجرد من آل والاضافة إذا وقع خبراً فإنه يخبر به بصورة الأفراد دائماً (قوله كثيرة جداً) المراد أفرادها فإن من أفراد قسم المفرد كونه صحيحاً أو منفصلاً أو مقصوراً أو معدوداً أو كونه منقولاً أو مرتجلاً مفرداً أو مركباً اسماً أو لقباً أو كنيةً أو كونه منصرفاً أو غير منصرف فلا ينافي عده لثمانية (قوله جداً) بكسر الجيم مصدر جداً (قوله فإن الذي) بذيال معجمة وهو سر يسع الفطنة ومقابلته الغنى (قوله بالمثل) هو حرفي يذكّر لا يوضح القاعدة وأما الشاهد فهو حرفي يذكّر لا نباتها ويشترط أن يكون من كلام الله أو رسوله أو العرب الموثوق بعريتهم (قوله نحن قائمون) ولا يجوز

قائمة و) الخامس (مثنى المخاطب مطلقاً) مذكر أو مؤنثاً (نحو أنتما قائمان) لمثنى المذكر (أو قائمان) ان لمثنى المؤنث و) السادس (جمع المذكر المخاطب نحو أنتم قائمون و) السابع (جمع الاناث المخاطبات نحو أنن قائمات و) الثامن (المفرد الغائب مخوّر قائم و) التاسع (المفردة الغائبة مخوّه قائمة و) العاشر (مثنى الغائب مطلقاً) مذكر أو مؤنثاً (نحو هما قائمان) في مثنى المذكر (أو قائمان) في مثنى المؤنث و) الحادي عشر (جمع المذكور الغائبين



شعورهم قائمون) الثاني عشر (جمع الاناث الغائبات نحوهن قائمات) فالمتبدا ٩٧

أن يفرد الخبر في ذلك وإن كان الخبر عنه هو الواحد المعظم نفسه كخبر قائم لانه لا يحفظ كافي المعنى وأما قوله

والمتبدا ويبت نحو عامره \* لناوز منم والاركان والستر  
فعه، وأعلى الحذف والاصل نحو عامره، وهو حذف الواو اكفاء بالصفة (تمة) حكم  
الصفة المعتمدة على استيفاهم أنما ان طابت مفردا نحو قائم زيد جاز كون الصفة  
مبتدا أو الظاهر أو علام مغني عن الخبر وكون الظاهر مبتدا أو الصفة خبرا وان طابت  
مثنى أو جمعا نحو قائماتان، ان يبان وأقائم ان يذون تعين كون الصفة خبرا مقدما  
والظاهر مبتدا أمورا ولا يجوز العكس الا على ضعف لان الصفة اغنا ثني وتجمع اذا  
كان فاعلها مستترا فلا تحتاج لفاعل آخر وان كان الظاهر مثنى أو جمعا والصفة  
مفردة مثل أقائم ان يذيان وأقائم ان يذون تعين كون الظاهر فاعلا والصفة مبتدا  
ولا يجوز كون الظاهر مبتدا أو الصفة خبرا لعدم المطابقة بينهما وأما كون الظاهر  
مفردا والصفة مثنى مثل أقائم ان يذ أو جمعا كقائمون زيد فلا يجوز اذا لا يجوز فاعلية  
الظاهر لان الفاعل مستتر ولا كون مبتدا لعدم المطابقة (قوله وكانت غير المتبدا في  
المعنى) فان كانت عينه بأن كانت خبرا عن مفرد هي مدلوله فلا تحتاج لرابط نحو  
مقول زيد منطلق فجملة زيد منطلق خبر عن مقول وهي نفس المبتدا وقوله عليه  
الصلوة والسلام أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله فجملة لا اله الا الله  
خبر عن قوله أفضل وهي نفسها في المعنى أو كانت خبرا عن ضمير الشأن نحو قل هو الله  
أحد أو خبرا عن ضمير القصة نحو قوله تعالى فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا  
(قوله فلا يدقها من رابط) أي يربطها بالمبتدا لانها كلام مستعمل وجعلها خبرا  
يصيرها جزءا من الكلام فلا بد من شيء يدل على الجزئية وذلك الشيء هو الرابط وهو اما  
ضمير وهو الاصل في الربط ولذلك يربط مذكورا نحو زيد يضر بته ويخذ وفا قراءة  
ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى أي وعده أو الإشارة نحو ويلباس  
التقوى ذلك خبر أو إعادة المبتدا بالفظه نحو الحاجة ما القارة ما القارة أو أن  
يكون الخبر عاملا يشمل المبتدا نحو زيد نعم الرجل وقد نظمت ذلك فقلت

ان جملة خبرا عن مبتدا وقعت \* ولم تكن عينه بضمير قرنت  
أو الإشارة أو تذكر بمبتدا \* أو العوم فهذه أربع نظمتم

(قوله الظرف) أي التام وهو ما يفهم بمجرد ذكره من غير ملاحظة متعلقة بنحو زيد  
عندك بخلاف زيد اليوم فانه لا يفهم مع قولك استقر ويقيم مع قولك اجلس مثلاً  
(قوله بخذوف وجوبا) فان قلت قد صرح به في قول الشاعر

لك العزان مولاك عزوان يهن \* فأنت لدى بمحروحة الهون كائن

وما كان واجب الحذف لا يصرح به فالجواب ان كائنا ههنا ليس من الكون المطابق  
بل المقيد والمراد به الملازمة وعدم المفارقة (قوله مستقر أو استقر) أول تنويع  
الخلافا فانه اختلف هل بقدر المتعلق اسمنا نظر الى أن أصل الخبر الافراد أو فعلا

في ذلك كما معنى لا يظهر فيه  
اعراب (والخبر قسمان  
مفرد وغير مفرد فالفرد هنا  
ما ليس جملة ولا شبهها ولو  
كان مثنى أو جمعا) لذكر أو  
مؤنث (كما تقدم من الامثلة  
في الخبر فيها كلها مفرد) لانه  
ليس جملة ولا شبهها (وغير  
المفرد أربعة أشياء الاول  
الجملة الاسمية) وهي  
ما صدرت باسم (نحو زيد أبوه  
قائم فزيد مبتدا وأبوه  
مبتدا أنان وقائم خبر المبتدا  
الثاني) وهو أبوه (والمبتدا  
الثاني وخبره) جملة اسمية  
في موضع رفع (خبر المبتدا  
الاول وهو زيد) والجملة اذا  
وقعت خبرا وكانت غير  
المبتدا في المعنى فلا يدقها  
من رابط (والرابط هنا) بين  
المبتدا الاول وخبره الهاء  
من أبوه) فانها عائدة على  
زيد الشيء (الثاني الجملة  
الفعلية) وهي ما صدرت  
بفعل (نحو زيد يقرأ أخوه  
فزيد مبتدا) والجملة بعده  
(و) هي (فقد أخوه فعل  
وفاعل خبر زيد) والرابط  
بينهما) أي بين زيد وخبره  
(الهاء من أخوه) لانها عائدة  
على زيد الشيء (الثالث  
الظرف) المسكن أو الزمان  
(نحو زيد عندك) والسفر  
غدا (فزيد مبتدا وعندك  
ظرف مكان متعلق بخذوف  
وذلك المحذوف

وجوبا تقديره مستقر) ان قدر مفردا (أو استقر) ان قدر جملة (وذلك المحذوف



نظر الى أن الاصل في العمل لا افعال وهذا الخلاف بعينه جار في وقوع الظرف  
والجبرور صفة أو حالاً أما إذا وقع أحدهما صلة فإن المتعلق بقدر فعله لأن الصلة لا تكون  
الاجملة فان قلت إذا جاز تقدير المتعلق مستقراً أو استقراً فالظرف أو الجار والجبرور  
لا يخرج عن كونه مفرداً أو جملة فلم يجعلهما صفة مستقلة فالجواب انه لما كانت صورتها  
الظاهرية ليست من قبيل المفرد ولا الجملة وحالهما في تقدير المتعلق محتمل جعل قسمهما  
مستقلاً فان قلت لم قيل لهما شبه الجملة ولم يقل شبه المفرد فالجواب انه لما كان الاصل  
في الخبر الأفراد جعلاً كأنهم مفردان حقيقة فلم يقل شبه المفرد لكن لما كانا محتملان  
بحسب المتعلق انهما جملة قيل شبه الجملة (قوله خبر المبتدأ على الصحيح) وقال جماعة  
الصحيح انه الظرف نفسه وقال آخرون بمجموعهما قال الشنوقي والخلاف لفظي لان  
الفاعل بأنه محذوف نظر الى العامل الذي هو الاصل وهو مفعول به بقيد لا بد من اعتباره  
والفاعل بأنه المذكور نظر الى الظاهر المفعول به وهو معمول له لا بد من اعتباره  
والفاعل بأنه مجموعهم انظر الى المقصود (قوله الجار والجبرور) أي التمام فخرج  
النقص نحو زيد بك أو قيل لانه لا يفيد الا اذا قدر خصوصاً وثق في الاول وراغب  
في الثاني ولا يفيد مع مستقراً واستقر (قوله على الصحيح) فيه ما سبق في الظرف  
(تقّة) قال المرادى قال بعض المتأخرين في الظرف والجار والجبرور اذا وقعاً خبراً  
أربعة مذاهب أحدها أنهم من قبيل المفردات فيكون العامل فيها اسم فاعل  
الثاني أنهم من قبيل الجمل فيكون العامل فيها أفعلاً نحو كان أو استقر أو يستقر وهو  
مذهب جمهور البصريين الثالث يجوز أن يكون من قبيل المفرد وان يكون من قبيل  
الجملة وهو اختيار بعض المتأخرين الرابع أنهم ما قسم برأسه وهو مذهب ابن السراج  
(قوله اسم كان) الاضافة فيه لا دفي ملازمة لانها ملكت فيه الرفع أضيفت اليه  
ومثله اضافة الخبر لها في قولهم خبر كان وين يدها بأن اطلاق الخبر عليه بالنظر لحالته  
الاصلية قبل دخول كان عليه (قوله واسم أخواتها) أي نظائرها في رفع المبتدأ  
ونصب الخبر فاطلاق لفظ الاخت على النظر استعارة تصريحية وهذه الأفعال لتقرير  
الفاعل على صفة متصفة تلك الصفة مصدر ذلك الفعل فعني كان زيد فاعلاً زيدا  
متصرف بصفة القيام المتصرف بصفة الكون أي الحصول والوجود ومعنى صار زيد  
شئما ان زيداً متصرف بصفة الغنى المتصرف بصفة الصيرورة أي الحصول بعد ان لم  
يحصل ومعنى تقرير الفاعل على الصفة جعله وتثبيته عليها (قوله ترفع الاسم وتنصب  
الخبر) هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انها تنصب الخبر ويبقى المبتدأ  
على رفعه وزعم الفراء ان الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انصب لشبهه بالخال  
قوله كان زيداً حكاية شبهه عند مجاز يدها حكايا والصحيح مذهب البصريين  
ويدل عليه اتصال الضمائر بالذو كان غير معمول لها لم يتصل بها لان الضمير لا يتصل  
الابصار له وعلى قول الكوفيين يلزم اذا اتصل الضمير بها أن يفصل بين العامل  
والمعمول بالضمي وهو الضمير لانه ليس معمولاً لها وقد فصل بينهما وبين معمولها وهو الخبر

خبر المبتدأ على الصحيح  
وقس على ذلك السطر غدا  
الثاني (الربع الجار والجبرور  
نحو زيد في الدار) والبروق  
الشتاء (فزيد) والبروق  
منهما (مبتدأ في الدار)  
وفي الشتاء (جار وجبرور  
متعلق محذوف) وجوبا  
تقديره مستقراً واستقر  
وذلك المحذوف (خبر المبتدأ)  
على الصحيح (الباب الخامس)  
من المرفوعات

باب اسم كان  
(و) اسم (أخواتها علم)  
وقيل الله للعمل الصالح  
(ان كان وأخواتها ترفع  
الاسم أي المبتدأ) وت نصب  
الخبر أي خبر المبتدأ

(قوله وهي ثلاثة عشر فعلا) قال أبو حيان في شرح التسهيل وقد انتهى ذكر  
الكلمات التي ترفع الاسم إلى إحدى وثلاثين كلمة بالمتق عليه والمختلف فيه وحصرها  
بالعد طريقة المتأخرين وهي طريقة ضعيفة ولذلك راذب بعضهم فيها ونقص (قوله وهي  
لا تصاف الخبر عنه بالخبر) أي مصدر الخبر فالكلام على حذفه مضاف وقس عليه  
الباقى وقوله في الماضي أي إذا كان العامل كان كالمثل أما إذا كان العامل يكون  
فهو لا تصاف الخبر عنه بالخبر في الحال أو الاستقبال وقوله أما مع الدوام الخ ثبته  
الرضي على أن الدوام انما يستفاد من قرينة خارجية وهي في هذا المثال وجوب كون  
الله غفورا رحيمًا اهـ وحينئذ فالدوام خارج عن مدلول كان اذ معناها الثبوت فيما  
مضى وكونه يدوم ويستمر لا دلالة لساكن عليه (قوله في المساء) قال الناصر الطيلاوي  
ينبغي أن يراد على ذلك في الزمن الماضي وذلك لأن أمسى يدل على وقت المساء  
بتركيبه وعلى الزمن الماضي بصيغته فيجب أن يقترن بمصدر خبرها مضاف إلى اسمها  
بأزمان المذكورين وفاء بما صرح به ابن الحاجب وغيره من أن كان وأخواتها مقيدة  
لاخبارها بالوقت الذي دل عليه الأفعال والمساء يقع الميم والمدا بعد الزوال إلى  
الغروب أو إلى نصف الليل والصباح من الفجر إلى الزوال أو من نصف الليل إلى  
الزوال (قوله في الضحى) يضم الضاد والقمر وهو من الشروق إلى قبيل الزوال (قوله  
وظل) من باب تعب والمصدر الظلول قال الخليل لا تقول العرب ظل الاعمى يكون  
بالنهار فأفاده في الصباح ووجهه ان ظل مشتق من الظل فلا تستعمل ظل الا في الوقت  
الذي فيه ظل وهو من طلوع الشمس إلى غروبها وفي القاموس ظل نهاره بفعل كذا  
وليله سمع في الشعر اهـ فهي لا تصاف الخبر عنه بمصدر الخبر في الزمن الماضي جميع  
النهار قال الرضى وقد جاءت ظل ناقصة بمعنى صار قال تعالى ظل وجهه مسودا (قوله  
وهي للتحويل والانتقال) عطف لازم أي تحول اسمها من صفة إلى مصدر خبرها وقد  
تستعمل صارتامة بمعنى ضم قال تعالى فصرهن اليك أي ضمنهن فصر فعل أمر فاعله  
مستتر فيه وجوب تقديره أنت والمساء مفعول والنون علامة جمع النسوة وعلى هذا  
يحل لغز أورده عليه ما بعض الأذكاء في مجلس وهو  
أني رأيت غلاما \* أورث قلبي خبالا \* قد صار كلبا وقد  
وصار بعد غزالا \* ولي بذلك دليل \* في قول ربّي تعالى  
يشير إلى ان صار بمعنى ضم والشاهد عليه قوله تعالى فصرهن اليك (قوله ليس)  
أصلها ليس بكسر الهمزة وزن علم خففت بسكون الياء فان قلت القاعدة ان الياء إذا  
تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ولم تقب هنا فالجواب أن ليس لما كانت فعلا  
جامدا غير متصرف ناسب ذلك عدم التصرف فيه بقلب الياء ألفا (قوله وهي ثلثي  
الحال) أي ثلثي خبرها عن اسمها في الزمن الحاضر وعطف التجرد على الإطلاق  
للتفسير واحسن ترجمه عن نحو ليس خلق الله مثله ونحو قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس  
مصر فاعلمهم فان الأول ماض لوجود التقييد والثاني مستقبل لوجود القرينة هذا

(وهي ثلاثة عشر فعلا)  
الأول (كان) وهي لا تصاف  
الخبر عنه بالخبر في الماضي  
أما مع الدوام والاستمرار نحو  
كان الله غفورا رحيمًا وما  
مع الانقطاع نحو كان الشيخ  
شابا (و) الثاني (أمسى)  
وهي لا تصاف الخبر عنه بالخبر  
في المساء نحو أمسى البرد شديدا  
(و) الثالث (أصبح) وهي  
لا تصاف الخبر عنه بالخبر في  
الصباح نحو أصبح السحر  
رخيصا (و) الرابع (أضحى)  
وهي لا تصاف الخبر عنه  
بالخبر في الضحى نحو أضحى  
القميص مجتهدا (و) الخامس  
(ظل) وهي لا تصاف الخبر  
عنه بالخبر في النهار نحو ظل  
زيد صائغا (و) السادس  
(بات) وهي لا تصاف الخبر  
عنه بالخبر في الليل نحو بات  
زيد ساهرا (و) السابع  
(صار) وهي للتحويل  
والانتقال نحو صار الجاهل  
عالما (و) الثامن (ليس)  
وهي لا تصاف الخبر عنه  
بالاطلاق والتجريد عن  
القرينة نحو ليس الصلح  
قائما أي الآن (و) التاسع  
والعاشر والحادي عشر  
والثاني عشر (ما زال وما  
فتى وما برح وما انفك) وهذه  
الأربعة لازمة للخبر لا تعبر  
عنه

مذهب الجمهور ومذهب سيمويه انهما لا ينفك في مطلقا غير مقيد بزمان فيحتمل الحال وغيره  
ولذا تقيده تارة بالماضي وتارة بالمستقبل وتارة بالحال (قوله على حسب) يفتح السين أى  
قد رماية تضييه الحال والشأن فإذا قلت ما زال الله منه سكا فالحسنى ان هذا الوصف  
ثابت له غير منقذ وإذا قلت ما زال زيد عالما فالحسنى ان الله متصف بذلك من حين امكان  
حصول العلم وهو وقت التمييز الى الموت وقس ما أسبغها قال أبو حيان وما زال  
وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف، منه كان قابلا للعلم على حسب ما قبلها فإن  
كان الموصوف قبلها في أوقات متصلة الزمن دامت له كذلك نحو ما زال زيد عالما  
وان كان قبلها في أوقات متفرقة دامت له كذلك نحو ما زال زيد يعطى الدنانير ألا ترى  
أن اعطاه الدنانير في أوقات متفرقة (قوله بأى أداة كانت) أى سواء كانت حرفا  
نحو ما أولم وأسماء كغيره أو فعلا كإس فتعال الذى يليس قول الشاعر

ليس يغفل ذا غنى واعتزاز \* والنفي بغير كقوله \* غير منقذ أسير هوى \* ومثل  
ذلك النفي بقولنا نحو فلما يزال عبد الله يذكر كذا المعنى ما يزال وسواء كان النفي  
ملفوظا به أو مقدرًا كقوله تعالى قالوا لله تقتونذ كرى يوسف أى لا تقتونذ ولا يحذف  
النافى معها قياسا لا بعد القسم وشذ الحذف بدونه كقوله تنفل تسمع أى لا تنفل  
تسمع (قوله وهو انتهى) ومثاله قول الشاعر

صاح شعر ولا تزال ذا كرامو \* تفتنسيانه ضلال مبين  
(قوله والاستفهام) أى الانكارى لأنه يعنى النفي ويعنى له بقوله هل يزال الله عالما  
أى لا يزال متصفا بالعلم والدعاء ومثاله

ألا يا اسلمى يادرمى على البلا \* ولا زال منه لا يجرعائل القطر  
وقوله ان تزالوا كذا لكم ثم لازلت لكم خالدا اخلود الجبال  
(قوله زال) أى التى مضى عنها يزال تكساف يخاف من باب فعل بكسر العين يفعل  
يفتحها كعلم يعلم ولا مصدر له ولا أمر وله اسم فاعل قال الشاعر  
قضى الله يا أسماء ان لست زائلا \* أحبل حتى يغض العين مغض

وأما زال ماضى يزال كباع يبيع من باب فعل بفتح العين يفعل بالكسر كضرب  
يضرب فانه تام يعنى ما زى ميزوله مصدره وأمر فأمره زل بكسر الزاى تقول زل ضا نك  
من معرك أى ميز بينهم أو مصدره الزيل بفتح الزاى وأما زال ماضى يزول كقام يقوم  
من باب فعل يفعل كتمر ينصر فهو تام أيضا يعنى انتقل تقول زل عن مكانك بضم  
الزاى أى انتقل ومصدره الزوال يعنى الانتقال ولقد لحظت لذلك بقولى تغزلا

لا يزال الذى فتنت معنى \* ذا كشتاب عن الهوى لا يزول  
قد أجن الهوى بقلب شبحى \* لا يزال الغرام عنه عدول

(قوله وقتى) بوزن علم ومضارعها يفتح التاء ولا يأتى منه غير الماضى والمضارع  
(قوله وبرج) بوزن علم ولا يأتى منه غير الماضى والمضارع فنحول نبح عليه عا كقن  
ومثله انفك وأما البراح والانسكك فهو مصدر التامين ومثله منقذ اسم فاعل (قوله)

على حسب مائة تضييه  
الحال نحو ما زال الخلود  
محبوب وما فنى العلم نافع وما  
برج الجهل مضار وما انفك  
الصبر مر (و) الثالث عشر  
(مادام) وهى لاستمرار  
الخبر نحو لا راحة مادام  
الاختلاف موجودا (وهذه  
الافعال) الثلاثة عشر  
بالنسبة الى العمل (على  
ثلاثة أقسام) الأول (ما يعمل  
بلا شرط وهو ثمانية من كان  
الى ليس) أى كان وليس  
وما بينهما (و) الثانى  
(ما يشترط فيه نفي) بأى  
أداة كانت (أو شبهة) وهو  
النهى والاستفهام والدعاء  
(وهو) أربعة (زال وفنى  
وانفك وبرج) وانما اشترط  
فيها ذلك

لأن معناها النفي ونفي النفي اثبات (و) القسم الثالث (ما يشترط فيه تقدم ما المصدرية النظرية وهو دام خاصا  
مثال كان) قولك كان زيد قائما فكان فعل ماض ناقص برفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها وهو مرفوع) وعلاوة  
رفعه الضمة (وقام خبرها وهو منصوب) وعلاوة نصبه الفتحه وسُميت ناقصة ١٠١ لاقترانها الى خبر منصوب

(و كذلك القول في باقيها  
تقول أسمى زيد فقيلها)  
فأسمى فعل ماض ناقص  
وزيد اسمها وقيم خبرها  
(واسم خبرها) فأصبح  
فعل ماض ناقص وخبره  
اسمها وورع خبرها (واضح)  
فأضحى فعل  
ماض ناقص وخبرها  
ومع خبرها (وظل بكر  
سأهرا) فظل فعل ماض  
ناقص وبكر اسمها وسأهرا  
خبرها (وبات أخوك نائما)  
فبات فعل ماض ناقص  
وأخوك اسمها ونائما خبرها  
(وصار السعير خبيثا) فصار  
فعل ماض ناقص السعير  
اسمها وخبيثا خبرها  
(وليس الزمان منصفنا)  
فليس فعل ماض ناقص  
والزمان اسمها ومنصفنا  
خبرها (وما زال الرسول  
صادقا) فأنافية وما زال فعل  
ماض ناقص والرسول اسمها  
وصادقا خبرها (وما فتئ  
العبد خاضعا) فأنافية وما فتئ  
فعل ماض ناقص والعبد  
اسمها وخاضعا خبرها (وما  
انقلب الفقيه مجتهدا) فأنافية  
وانقلب فعل ماض ناقص  
والفقيه اسمها ومجتهدا خبرها

لأن معناها النفي) قال الرضي أصل هذه الأفعال الأربعة أن تكون تامة بمعنى  
ما انفصل فتتعدى عن إلى ما هو مصدر خبرها فيقال في موضع ما زال زيد عالما ما زال  
زيد من العلم أي ما انفصل منه لكنهما جعلت بمعنى كان دائما لأنه إذا كان لا ينفصل  
عن الفعل يكون فاعله دائما وانما إذا دخل النفي على النفي الثبوت لأن نفي  
النفي اثبات وإذا قيل نفي الشيء بزمان وجب أن يتم ذلك النفي جميع الزمان (قوله  
وسميت ناقصة الخ) أي لأنه لا يتم بالرفع بها كلام بل بالرفع مع المنصوب بخلاف  
الأفعال التامة وعال بعضهم نقضها بدلالة التام على الزمان دون المصدر وبه الرضي بأن  
كان في كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على  
الكون المخصوص وهو كون القيام وحصوله فيجب أن أولا يلفظ الـ على حصول ما يتم  
يعين بالخبر ذلك فكان ذلك حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في إيراد مطلق  
الحصول أولا يتم تخصيصه كالفائدة في الأتيان بضمير الشأن قبل تعيين الشأن مع فائدة  
أخرى هي أنها وهي دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول فكان يدل على حصول حدث  
مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان  
لكن دلالة كان على الحدث المطلق أي الكون بالوضع ودلالة الخبر على الزمان المطلق  
بالعقل اه ملخصا فان قلت اذا كانت دلالة على الحدث فأي فاعله فالجواب ما قاله  
الناصر الطبري انه مصدر خبرها مضافا الى اسمها (قوله وصار السعير خبيثا)  
(تثنيه) يلحق بصار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال وذلك عشرة آض ورجع  
وعاد واستحسال وقعد وحار وارث وتحوّل وعقد اوراح نحو آض زيد مسافرا وفي  
الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا وقالا

وكان مضى من هديت برشده \* فله مغر عا د بالشد آمر  
وفي الحديث فاستحسالت غربا ورأى رءف شفرته حتى قعدت كأنها حربة وقال بعضهم  
وما المرأة الا كالشهاب وضوئه \* يحور رماد ابعدا وهو ساطع  
وقال تعالى ألقاه على وجهه فارته بصيرا وقال امرؤ القيس  
وبدت قرحا داما بعد صحة \* فيا لك من نعي تحولت أبوسا  
وفي الحديث لوتو كنتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خفافا وتروح  
بطانا (قوله فيما تصرف منها) أي تحول الى أمثلة مختلفة من المضارع والامرؤ القيس  
القاعل وأفعال هذا الباب في التصرف ثلاثة أقسام ما لا يتصرف أصلا وهو ليس  
باتفاق ودام على الأصح وأما يدوم ودام فمن تصرفات التامة وما يتصرف تصرفا  
ناقصا وهو زال وأخواته فإنه لا يستعمل منها أمر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا تاما

(وما برح صاحبك متبسم) فأنافية وما برح فعل ماض ناقص وصاحبك اسمها ومتبسم خبرها (ولأصحبك ما دام زيد  
مترددا اليك) فامصدرية ظرفية وسُميت ما هذه ظرفية لأنها تارة عن الظرف وهو المدة ومصدرية لأنها مع صلتها بمصدر  
والآية ممددة ودام زيد مترددا اليك (وكذا القول فيما تصرف منها) من المضارع والامرؤ القيس القاعل واسم المفعول

وكذا المصدر على رأى السكوفيين ١٠٢ (فتقول في مضارع كان يكون زيد قائما) فيكون فعل مضارع ناقص وزيد اسم.

وهو الباقي (قوله وكذا المصدر على رأى السكوفيين) القائلان بأن الفعل أصل للمصدر  
فقوله وما تصرف منها أى من هذه الأفعال يدخل فيه المصدر على رأى السكوفيين  
(قوله كأن زيد قائما) خبر كأن من حيث كونه مبتدأ عندهم لم يشترط الاعتماد  
على نفي أو أسس تفهام يحتمل أن السادمسده هو الاسم وفيه أنه لم يتم به الكلام بشرط  
الساد أن يتم به الكلام اللهم إلا أن يقال إن هذا الاحتياج لا يضرب في كونه سادا  
هنا ويحتمل أن السادمسده الخبر هو الخبر لأن به تمام الفائدة وينزع فيه قولهم ويعنى  
عن الخبر مرفوع وصف اللهم إلا أن تكون قضية مهملة ويحتمل أن مجموع الاسم  
والخبر هو السادم وفيه تأمل يعلم ما سبق ودعوى أن الخبر في مثل ذلك محذوف مخالفة  
لظاهر كلامهم فلا تغفل أخاذه الناصر الطملاوى (قوله على رأى) وهو جواز بناء  
كأدوا أخواتها للمفعول وهو مذهب الجمهور وعليه فالأصح أنه لا يقام خبر به مقام  
اسمها لأنه مسند إلى اسمها فلا تأنيب لبقى المسند بغير المسند اليه وهو ممنوع خلاف القراء  
بل على القول بأنهم استعملوا في الظرف وهو الصحيح يقام مقام اسمها المحذوف الظرف  
أو الجار والمجرور فيقال مكرور فيه أو عندك قائما فإدراكه المصنف هنا من نيابة  
الخبر في مكرور قائم معنى على قول القراء (قوله فارتفع ارتقاؤه) فسد مسد الاسم من  
حيث التسخير وسد مسد خبر مكرور من حيث الابتداء ومما يراد بهذا الرأى حصرهم صحة  
النيابة عن الفاعل في واحد من أربعة المفعول به والمجرور والمصدر المختص والظرف  
المستصرف المختص (قوله وقيل لا يبنى من الناقصة اسم مفعول) أى بناء على رأى  
أبى على الفارسي وهو عدم جواز بناء كان وأخواتها للمفعول واختاره أبو حسان قال  
لا يسمع شئ من ذلك عن العرب والقياس يأباه فوجب اطراحه (قوله وفى المصدر)  
ومنه قول الشاعر ببذل وحلم سادى قومه الفتى \* وكونك أياه علمك يسير  
(قوله أن تكفى بمر فوعها) ويقال لذلك المرفوع حينئذ فاعل حقيقة (قوله ولا يحتاج  
إلى منصوب) فلو وقع بعده ما منصوب أعرب حالا (قوله قاصرة) أى لازمة ترتفع  
الفاعل فقط ويرد عليه استعمال صار تامة بمعنى قطع أوضم فأنما حينئذ متعدية  
بنفسها إلى الواحد ويمكن أن يقال استعمالها بهذا المعنى نادر ولذا أغفلها كثير من النحاة  
(قوله فعنى كن ووجد) أى حصل وثبت نحو كان الله ولا شئ معه وقوله تعالى وإن  
كان ذو عسرة (قوله والصباح والمساء) ومنه قوله تعالى فسيحان الله حين تمسون وحين  
تصبحون (قوله ودام بقى) ومنه قوله تعالى ما دامت السموات والأرض أى بقيت ولم  
يزكرا المصنف معنى صار في حال تمامها وقد ذكرنا لها معنيين فيما سبق هى فهمها  
معدودة لولا حد بنفسها وتستعمل أيضا بمعنى رجوع فتعدي بالى كقوله تعالى ألا إلى الله  
تصير الأمور رأى ترجيع

### باب خبران وأخواتها

(قوله تصب الاسم وترفع الخبر) ومذهب السكوفيين أن الخبر مرفوع على ما كان  
عليه من قبل وهو مردود فان عامله قد زال لأن الرفع له المبتدأ وقد زال وصف  
المرفوعات (باب خبران وخبر (أخوات العلم) وقيل الله (أن إن وأخواتها تصب الاسم وترفع الخبر) الابتدائية

وقائما خبره (وفى الأمر كن  
قائما) فكان فعل أمر ناقص  
واسمها متروكة وقائما خبره  
(وفى اسم الفاعل كأن زيد  
قائما) فكان اسم فاعل كان  
الناقصة وزيد اسمها وقائما  
خبره (وفى اسم المفعول)  
على رأى (مكون قائم)  
فكان اسم مفعول كان  
الناقصة محمول عن اسم  
الفاعل الرفع للاسم الناصب  
للخبر (محذوف الاسم وأنيب  
عنه الخبر فارتفع ارتقاؤه)  
وقيل لا يبنى من الناقصة  
اسم مفعول (وفى المصدر  
مكتفى من كون زيد قائما)  
فكان مصدر كان الناقصة  
وزيد مجرور بالإضافة  
وموضع رفع على أنه اسم  
وقائما خبره وقيل لا مصدر  
لأنه قسمة (وقس على ذلك  
ما تصرف من أخواتها)  
وكأنها مجرورة استعانة لما تامة  
الألانة ليس وفى وزال  
فأنها لازمة لانه ناقص ومعنى  
التمام أن تكفى بمر فوعها  
ولا يحتاج إلى منصوب  
وتكون أفعالا قاصرة  
ومعانيها مختلفة فعنى كان  
وجد وظل أقام نهارا ورات  
أقام ليلا وأضحى وأصبح  
وأمسى دخل فى الضحى  
والصباح والمساء وبرح  
وانفك انفصل ودام بقى  
(باب السادس) من  
المرفوعات (باب خبران وخبر

الابتدائية عنه بدخول العامل اللفظي وهوان وانما علمت هذه الحرف هذا العمل  
لان فيها تشبيها بالافعال لفظا ومعنى أما اللفظان حيث بناؤها على الالة الحرف ولزوم  
آخرها الفتح كالماضي وأما معنى فن حيث ان في أن وأن معنى حققت وأكثت وفي  
كان معنى شبهت ولكن معنى استدركت وليت معنى غنيت ولعل معنى ترجيت وقدم  
المضروب على المرفوع قصده الفرق بينهما وبين الأفعال التي هي أصلها من أول  
الأمر وتنبها بجعل عملها فريعا على كونها فروعاً للفعل وغير ذلك من النكات (قوله  
سنة أحرف) لم يذكرفي التفسير أن المفتوحة نظرا الى كونها فروع المكسورة وهو  
صنيع سيبويه حيث قال هذا باب الحروف الخمسة اه طيلاروي (قوله لتوكيد) أي  
تقوية وتثبيت النسبة الكائنة بين اسمها وخبرها وهي ثبوت المسند للمسند اليه أو نفيه  
فيوثق بان في مقام الاثبات نحو ان الله غفور رحيم وفي مقام النفي نحو ان الله لا يظلم  
الناس شيئا وقوله ورفع الشك عطفه وما بعده على توكيد النسبة من قبيل عطف  
السبب على السبب فان رفع الشك أي التردد في النسبة والانسكار لها يزول  
بالتأكيد لكنه في مقام الانسكار يكون واجبا وفي مقام الشك يكون مستحسنا وأما  
إذا كان الخطاطب خالي الذهن ليس شاكولا منسكرا فان الكلام يلقى اليه مجرعا عن  
التوكيد كما قرر ذلك في علم المعاني (قوله أمر لا من) الامر الأول المشبه والثاني المشبه  
به وقوله في معنى هو وجه الشبه وهو الجراعة في قولك زيد كالأسد وانما جعلنا وجه  
الشبه هو الجراعة دون الشجاعة لان الشجاعة مختصة بالعاقل ووجه التشبيه يكون  
مستركا بين الطرفين المشبه والمشبه به وهذا التعريف الذي ذكره المصنف للتشبيه غير  
مانع لشموله لنحو قولك زيد عمر فان صيغة فاعل دلت على مشاركة زيد لعمر وفي معنى  
وهو المقاتلة وليس ذلك تشبيها فسا كان الأول أن يزد في التعريف بالكاف ونحوها  
لمخرج أمثال هذه الصورة ثم بعد ذلك كله فقد قال الناصر الطيلاوي والظاهر وفاقا  
لبعضهم أن التشبيه الذي يدل عليه كأن أو الكاف التشبيه بمعنى المشابهة والمشاركة  
لا التشبيه الذي ذكره المصنف اه وتحقيق هذا المجتبع في علم البيان (قوله برفع  
ما يتوهم ثم ثبوته أو نفيه) مثال الأول قولك زيد شجاع فيمتوهم منه ثبوت الكرم  
لتسلازمهما عادة فرفع ذلك التوهم بقولك لكنه بخيل والثاني كقولك ما قائم زيد  
لكن عمر اقامت لانه لما قيل ما قائم زيد فكانه توهم ان عمر امثله لشبه بينهما وما ملازمة  
فرفعت ذلك التوهم بالاستدراك (قوله ما لا طمع فيه) وهو المستحيل ونحو قوله

ألا ليت الشباب يعود يوما \* فأخبره بما فعل المشيب

فان عودا الشباب مستحيل وقوله أو ما فيه عمر وذلك في الجائز نحو ليت لي ما لا فاج  
منه وتعلق الثاني بالمستحيل كثيرا وبالممكن قليل ولا يكون الثاني في الواجب أي  
الحقق الحصول وان كان في نفسه جائزا علميا فلا يقال ليت الشمس تطلع (قوله  
طلب الامر المحبوب) نحو لعل الله يرخصنا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فنم  
لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فاطمع ارتقاب

تشبيها بفعل تقدم منصوبه  
على مرفوعه (وهي سنة  
أحرف ان المكسورة)  
الهمزة (وأن المفتوحة)  
الهمزة (وكان ولكن  
المشدات) الثوات  
الاربعة (وليت ولعل  
المفتوحان) ومعانيها مختلفة  
فان المكسورة وأن المفتوحة  
لتوكيد النسبة ورفع الشك  
عنها والانسكار لها وكان  
للتشبيه وهو الدلالة على  
مشاركة أمر لا من في معنى  
ولكن للاستدراك وهو  
تعقيب الكلام برفع ما يتوهم  
ثبوته أو نفيه وليت للثني  
وهو طلب ما لا طمع فيه  
أو ما فيه عمر ولعل للترجي  
وهو طلب الامر المحبوب  
(تقول ان زيد اقامت وبلغني  
ان زيد اقامت فان بالكسر  
في الأولى وبالفتح في الثانية  
حرف توكيد ونصب وزيدا  
اسمها وقيام خبرها) وتتمار  
أن المفتوحة بكونها

شيء محبوب والاشفاق ارتقاب مكروه نحو لعلك تموت الساعة (قوله لا بد أن يطلبها  
 عامل) فتقع فاعلا نحو أو لم يكن لهم أنا أنزلناه أو نأبأ عنه نحو قول أوسى إلى أنه استمع نفر  
 من الجن أو مفعولا نحو ولا تخافون أنكم أشركتم أو مبتدأ نحو ومن آياته أنزل ترى  
 الأرض خاشعة أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعترفا دى  
 أنه فاضل أو مجرورة بحرف نحو ذلك بأن الله هو الحق (قوله بخلاف المكسورة)  
 ويحذف كسر هزة أن إذا وقعت في ابتداء الكلام حقيقة نحو أنا أنزلناه أو حكاية نحو  
 إلا أن أولياء الله وبعد القسم نحو وحكم والسكاب المبين أنا أنزلناه وبعد القول نحو قال  
 اتى عبد الله وقبل لام الابتداء المعلقة للعامل نحو والله يعلم أنك لرسوله وفي أول  
 الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيد أنه فاضل وفي أول الصلة نحو جاء الذى أنه فاضل  
 وفي أول الصفة نحو جاء رجل أنه فاضل وفي أول الجملة الحالية كزرتة وفى ذوأمل  
 وفي أول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجزء نحو جالس حيث أن زيد اجالس (قوله  
 والاصل أن زيدا كاسد الخ) هذا مذهب الخليل وهو الصحيح وذهب بعضهم إلى أنها  
 بسيطة لأن الاصل عدم التركيب **خاتمة** تقدير رفع بعد أن المبتدأ فيكون اسمها ضمير  
 الشأن محذوفا ومنه قوله عليه الصلاة والسلام أن من أشد الناس عذابا يوم القيامة  
 المصورون والاصل أنه أى الشأن كما قال

أن من يدخل الكنيسة توما \* يلق فيه اجنادا وظبها  
 وانما لم يجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفاعلين والشرطية المصدر فلا  
 يعمل فيه ما قبله وتختزج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان ياباه غير  
 الاختش من البصريين لأن الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح والمعنى ياباه  
 أيضا لانهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس قاله فى الغنى وأما نحو ان الماء يكسر  
 هزة أن مع تشديد النون ورفع الماء فأصله أن زيد الماء بفخ هزة أن وهو فعل ماض  
 أى صب وزيد فاعل والماء مفعول المحذوف الفاعل وأقيم المفعول مقامه فارتنع  
 ارتفاعه وكسرت هزة أن على لغة من يكسرها الفعل الثلاثى المضاعف اذا بنى  
 للمفعول ومنه قوله تعالى ردت الينا ولورثوا بكسر الراء فيهما وهى قراءة شاذة

### باب تقيم النواسخ

المصدر هنا معنى اسم الفاعل أى المتهمم والمعنى هذا باب يذكر فيه المسائل المتسمة  
 لأنواع النواسخ وانما قدرنا أنواع لان المصنف لم يستوف في هذا الباب ما بقى من  
 أقسام النواسخ التى لم تذكر قبل بل ذكر في هذا الباب نوعان من النواسخ وهو  
 ما ينصب الخبر أين كما أنه فيما سبق انما ذكر نوع ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وما  
 ينصب المبتدأ وما يرفع الخبر فذكر من نوع كل جملة من الأفراد ولم يستوف جميع  
 أفراد النواسخ والنواسخ جمع ناسخ اسم فاعل بمعنى مزيل مأخوذ من النسخ وهو  
 الازالة ومنه في حديث الشمس الظل اذا أزالته أطلق لفظ الناسخ على هذه الأدوات  
 لما فيها من الازالة لأن كلامنا يزيل حكم المبتدأ والخبر أى النسخ الذى كان حاصلا

لا بد أن يطلبها عامل كما مثلنا  
 بخلاف المكسورة (و) تقول  
 (كان زيدا أسد فساكن)  
 حرف تشبيه ونصب وزيدا  
 اسمها وأسد خبرها والاصل  
 أن زيدا كاسد فقد تمت  
 السكاف على أن ليسدل  
 الكلام من أول الامر على  
 التشبيه كما في أخواتها  
 (وقام الناس لسكن زيدا  
 جالس فلكن حرف استدراك  
 وزيد اسمها) وهو منصوب  
 (وجالس خبرها) وهو  
 مرفوع (وليت الحبيب  
 قادم فليت حرف تمن والحبيب  
 اسمها) وهو منصوب (وقادم  
 خبرها) وهو مرفوع (ولعل  
 الله راحم فاعل حرف ترج  
 والله اسمها) وهو منصوب  
 (وراحم خبرها) وهو  
 مرفوع

### باب تقيم النواسخ

وهو ما ينصب المبتدأ والخبر  
 مفعولين



له قبل دخول الناس وهو الأعراب، ويتجدد له أعراب، ثم يجلسه الناس على أفعالهم. هذا الباب قسمان أحدهما أفعال القلوب وصفت بذلك لأن معانيها قائمة بألقاب وهي تدخل على الجملة الاسمية لتعين الاعتقاد الذي حكم المتكلم على المتبدع به من الخبر صادرة عن ظن وقس الباقي وهذه الأفعال غير منحصرة في السبعة التي ذكرها المصنف اذ بقي منها نحو وعد أو حيا ودرى الأولان للظن والآخر العلم \* القسم الثاني أفعال التصيير وهي التي تفيد التحول والانتقال كجعل ورد وترك واتخذ وصبر ولم يذكر المصنف هذا القسم لكنه شبهه قوله فيما بعد وما أشبه ذلك على ما فيه من المناقشة الآتية (قوله وهو) تكبير الضمير وإفراجه باعتبار الخبر أو بتأويل كل واحد أو أنه تعالى على الناس المذكور معنى لدلالة لفظ التواضع عليه أو راجع لتمامه بمعنى التمام ولو أوجبه لفظ التواضع ولا حظ ذلك المرجع ولم يلاحظ الخبر لانه قال وهي (قوله ظننت) أي ظن من ظننت فالناسخ هو خصوص ظن وكذا يقال في البقية ففي تفسير المصنف مساهلة جملة علمها ظهو والمعنى المراد بشرط علمها أن تكون بمعنى اعتقاد راجح كما هو القالب وعليه يحمل كلامه الآتي أو جازما كقول المؤمن ظننت الله بحسب الخلق فان لم تكن بمعنى الاعتقاد بأن كانت بمعنى أنهم تعدت لواحد نحو سرق مال فظننت زيد أي اتهمته (قوله وحسبت) وشرطها كظننت أما إذا كانت بمعنى صرت أحسب فهي لازمة لقول حسب زيد أي صار أحسب وهو الذي في شعره مشفرة فان كانت بمعنى عدم كسبت المال تعدت لواحد (قوله وزعمت) وشرطها أن تكون بمعنى اعتقاد راجح فقط ولا تكون بمعنى الاعتقاد الحازم فان كانت بمعنى كفل تعدت لواحد نحو زعمت زيد أي بعني كفلته وضمنته وإن كانت بمعنى رأس أي صار رئيسا أو بمعنى هزل أو سمن أو طمع كانت لازمة (قوله وخطت) بمعنى اعتقاد راجح لا بمعنى تكبير نحو خال زيد أو بمعنى طلع نحو خال الفرس أي طلع والظلم بفتح اللام العرج ولا بمعنى صار ذا خال فانها في هذه تكون لازمة فان كانت بمعنى أنظر أو بصرت تعدت لواحد نحو خال زيد الهلال أي ابصره ونظره فان ذكر منصوب ثان فهو حال نكال زيد الهلال مضيا (قوله وعلمت) أي إذا كانت بمعنى اليقين أو الرجحان فان كانت بمعنى عرف تعدت لواحد نحو علمت المسئلة أي عرفتها (قوله ورأيت) أي إذا كانت بمعنى اليقين والرجحان ومثلهما رأى الحليمة على الأصح فان كانت بمعنى أبصرت تعدت لواحد فان وجد بعد منه منصوب ثان فهو حال نحو رأيت زيد قائما أو بمعنى اعتقدته عدى لواحد أيضا نحو رأيت أبو حنيفة وجوب الوتر أو بمعنى أشار كذلك نحو رأيت كذا أي أشار به (قوله ووجدت) بمعنى اعتقد اعتقاد جازما فان كانت بمعنى أصاب كوجدت الضالة تعدت لواحد أو بمعنى استغنى أو حقد أو حزن فوسى لازمة كوجدت زيد أي استغنى أو حقد أو حزن (قوله فالأربعة الأولى) وهي ظننت وحسبت وزعمت وخطت (قوله تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني)

(وهو ظننت وأخواتها)  
وهي سبعة ظننت وحسبت  
وزعمت وخطت وعلمت  
ورأيت ووجدت فالأربعة  
الأولى تفيد ترجيح وقوع  
المفعول الثاني

أى تفيد أن الحكم على المفعول الأول بمفعول الثانى صادر عن طرف راجع دائماً  
 زهت وغالباً فيما عداها وقد تفيد تحقيق ذلك فى غير الغالب (قوله تفيد تحقيق  
 وقوعه) أى تفيد أن الحكم على المفعول الأول بمفعول الثانى صادر عن علم وتحقيق  
 دائماً فى وحدته وقاله فيها عداها وقد تفيد الترجيح من غير الغالب (قوله وما أشبهه  
 ذلك) ما اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ وأشبهه فعل ماض فاعله  
 ضمير مستتر يعود على ما وذلك مفعول والجملة صلة ما لا محل لها من الاعراب والخبر  
 محذوف تقديره مثلها أى مثل الأفعال السبعة فى العمل لا فى المعنى ويحتمل أن  
 الموصول محذوف على قوله فأنشئت فيكون فى محل رفع خبر لأن المحذوف على الخبر  
 خبر وقوله مما ينصب مفعولان بيان لما مراده بيان نصب مفعولين أعم من أن يكون  
 من أفعال القلوب التى لم يذكرها سابقه نحو درى تقول دريت زيداً فاعلاً وجعل  
 معنى اعتقد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن أنا وأمن أفعال التصيير  
 كجعلت الطين ابريقاً أى صيرته وردت العدو وصديقا وترك الجاهل عالماً واتخذت  
 الدقيق خبراً وتوصل من هذا أن جعل تكون من أفعال القلوب إذا كانت بمعنى  
 اعتقد ومن أفعال التصيير معنى صير وقد تكون بمعنى أوجد فتعدي لواحد نحو  
 وجعل الظلمات والنور ومعنى أوجب فتعدي لواحد كذلك نحو جعل الله الصوم أى  
 فرضه وبقى فى كلام المصنف بحث وهو أن جعل المشار إليه بقوله ذلك الأمثلة السابقة  
 أى وما أشبهه هذه الأمثلة فلا إشكال فى ذلك مع قوله السابق وهى سبعة لكن قوله فى  
 الشرح هنا مما ينصب مفعولين يعنى أن مرجع الإشارة لأفعال التى ذكرت سابقاً  
 فالمعنى وما أشبهه هذه الأفعال من الأفعال التى تنصب مفعولين فيعبر على قوله سابقاً  
 وهى سبعة وأوجب باختيار الشق الثانى وهو أن المشار إليه الأفعال السابقة بقرينة  
 قوله مما ينصب مفعولين وأن قوله فيما سبق وهى سبعة الحصر فيه إضافى أى بالنسبة  
 للمصرح به هنا (قوله لأن مفعوليه ليس أصلهما المبتدأ والخبر) ظاهره أنه لا بدق  
 مفعولى جميع النواحي من جهة حمل الثانى على الأول ويرد عليه أنه لا يصح الأخبار  
 عن الطين بأنه ابريق فى قولك جعلت الطين ابريقاً ولا عن العدو وأنه صديق ولا عن  
 الجاهل بأنه عالم ولا عن الدقيق بأنه خبير وقد يقال أنه يصح الأخبار فى هذه  
 المسد كورات بضرب من التأويل والتجوز كان ينكب مجازاً الأول أى الطين آيل  
 لأن يكون ابريقاً والعدو قابل لأن يؤل صديقاً ونحو ذلك وأما يجوز يدرهم فلا يصح  
 الأخبار فيه ولا بذلك التأويل فإن قدر مضاف بأن قيل زيداً أخذ درهم وجعل من  
 مجاز الحذف صح الأخبار حينئذ لكن يكون الخبر فى الحقيقة هو أخذ درهم مفعول  
 اسم الفاعل الذى وقع خبراً فخرج عن أن يكون خبراً فاضمح الفرق (تمة) أفعال  
 الخواص كذاق ولس وسمع وشم ونظر تعدي لواحد وذهب أبو على إلى أن سمع ان  
 دخلت على ما لا يسمع وهو الذات تعدت لاثنتين نحو سمعت زيداً يتكلم فزيد مفعول  
 أول وجملة يتكلم سدت مسد المفعول الثانى وإن دخلت على ما يسمع تعدت لواحد

والثلاثة السابقة تفيد تحقيق وقوعه (تقول فأنشئت  
 زيداً فاعلاً فأنشئت فعل  
 وفاعل) الفعل ظن  
 والفاعل ضمير المتكلم وهو  
 التاء (وزيد مفعول أول  
 وقائم مفعول ثانى وكذا  
 القول فى حست عمراً مقياً)  
 شخصيت فعل وفاعل وعمراً  
 مفعول أول ومقياً مفعول  
 ثانى (وزعمت راشداً ادقاً)  
 فزعمت فعل وفاعل وراشداً  
 مفعول أول وصداً مفعول  
 ثانى (وخلت الحلال لا حلاً)  
 خلقت فعل وفاعل والحلال  
 مفعول أول ولا حلاً مفعول  
 ثانى (وهمت المستشار ناصحاً)  
 همت فعل وفاعل والمستشار  
 مفعول أول وناصحاً مفعول  
 ثانى (ورأيت الجود محبواً)  
 قرأت فعل وفاعل والجود  
 مفعول أول ومحبواً مفعول  
 ثانى (ووجدت الصدق  
 منجماً وما أشبه ذلك) مما  
 ينصب مفعولين أصلهما  
 المبتدأ والخبر بخلاف نحو  
 أعطيت زيداً درهماً فإنه  
 ليس من النواحي لأن  
 مفعوليه ليس أصلهما  
 المبتدأ والخبر إذ لا يقال زيد  
 درهم (الباب السابع)  
 من الماروعات

نحو سمعت كلام زيدوا التحقيق انما كبتة أفعال الجواس اغتاتة عدى لواحد جملة  
يتكلم في محل نصب حال وليست ساذة مسد المفعول الثاني

### باب تابع المرفوع

(قوله والمراد به) ظاهر كلامه ان الضمير عائدا لتابع المرفوع وعليه يكون التعريف  
وهو قوله كل ثان الخ غير مانع لانه يشمل تابع المرفوع وغيره فلا محسن أن يجعل  
الضمير عائدا للتابع من حيث هو لا بقيد كونه تابع مرفوع أو منصوب أو مجرور  
لان التعريف المذكور تعريف مطلق للتابع والمعرف أيضا مطلق للتابع فساوى  
المعرف التعريف (قوله كل ثان) أى لفظ ثان في الرتبة أعرب بأعراب أى يجنس  
اعراب سابقة ونوعه وانما قدرنا ذلك لان شخص اعراب السابق لا يتقل عنه الى  
الثاني وانما المعنى أن المتبوع والتابع يتدرجان تحت نوع من الاعراب من رفع أو  
نصب أو جر وقوله الحاصل والمتبوع وصفان لاعراب المضاف لسابق والمراد بالحاصل  
ما نطبق بهامله أو لا سواء كان رفعا أو منصوبا أو مجرورا والمراد بالمتبوع ما طرأ على ما نطبق  
بهامله أو لا (قوله الخ) أى أى بقيد والمتبوع (قوله المتبوع دخول الناسخ) الباء  
للسمية فان قلت قد يعرب الخبر بالاعراب المتبوع أيضا كما اذا كان الناصغ ناصبا  
الجزأين نحو ظننت زيدا قائما فقد صدق على الخبر في هذه الصورة انه أعرب بأعراب  
سابقه الحاصل وهو الحالة التي كان عليها قبل دخول الناسخ في زيد قائما والمتبوع  
فان قائما في ظننت زيدا قائما أعرب بأعراب سابقة وهو انصب فدخل في تعريف  
التابع ويكون التعريف غير مانع فالجواب أن المراد بالاعراب المتبوع كل اعراب  
تجدد بحيث يكون الثاني تابعا للأول في كل اعراب ورد على الأول وما هنا ليس كذلك  
فان قائما وان تبع زيد بعد دخول الناصغ الناصب لا يتبعه اذا دخل على المبتدأ  
ناسخ آخر ككان أو ان (قوله وحال المنصوب) معطوف على الخبر أى خرج حال  
المنصوب وانما قيد الحال بكونه حال المنصوب لاجل أن يشمله قوله أعرب بأعراب  
سابقه الحاصل حتى يخرج بقيد والمتبوع اما حال المرفوع فليس بدخول أصلا حتى  
يحتاج لإخراجه فان راكبا في قولك جاز يدركا لم يعرب بأعراب سابقة الحاصل  
وبقي ان هذا التعريف الذي ذكره المصنف غير مانع لانه يدخل فيه الخبر الثاني اذا  
تعددت الاخبار نحو الزمان حال حاضر فان حاضر يعرب بأعراب سابقة الحاصل  
والمتبوع بدخول الناصغ ويحاج بأن الخبر الثاني خارج بقولنا ثان فانه ليس المراد  
ثان في العدد بل المراد ثان في الرتبة كما ثبتنا عليه سابقا ومعنى ذلك أن لا يكون ذلك  
اللفظ الثاني مقصودا لذاته بل اغاومة مقصودا بعد قصد الأول المتبوع وبطريق التبع  
له كما هو شأن التوابع وليس كذلك الخبر الثاني مع الأول فانهما في القصد سيان  
فهما في قوة شيء واحد فليس ثانيا في الرتبة بل في العدد وزاد المراد في التعريف  
قيد الإخراج الخبر الثاني فقال وليس خبرا واعتراض عليه بأنه كان عليه أن يزيد  
أيضا وغير حال ليخرج الحال الثانية نحو جاز يدا حكارا كما قال الحال الثاني

### باب تابع المرفوع

(والمراد به) كل ثان أعرب  
بأعراب سابقة الحاصل  
والمتبوع يخرج الخبر فانه  
معرب بأعراب سابقة  
الحاصل دون المتبوع  
بدخول الناصغ وحال المنصوب  
فجوز أن يدا حكارا فانه  
معرب بأعراب سابقة  
الحاصل ولا يتبع سابقة اذا  
زال عامل النصب وخلفه  
عامل الرفع أو الجر

ملازم الاول وأجيب عنه بأن قوله أعرب بأعراب سابقه الخ معناه أن يكونا صالحين  
غير أعرب واحد يخرج الحال الثاني بالنظر للحال الاول اذا عرابهما واحد لا يتغير  
وهو النصب وأورد على التعريف انه غير جامع لكونه لا يشمل التوكيد اللفظي في  
أسماء الافعال نحو

فهيهات هيهات العقيق ومن به \* وهيهات خل بالعقيق نواصله

وفي الافعال كقوله \* أذاك أذاك الاحقون احبس احبس \* وفي الحر وف نحو  
قوله لا لأني حجب بنيت انما \* أخذت على موافق وعهودا

وجاب بأن معنى أعرب بأعراب سابقه الخ أي ان كان له أعراب فدخلت  
الذكورات لانه بحيث لو كان للسابق أعراب لأعرب الا لاحق بذلك الأعراب (قوله  
أربعة أقسام) يشمول العطف لعطف اليان وعطف النسق (قوله النعت والعطف

الخ) واذا اجتمعت التوابع يبدأ بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم  
بالنسق فيقال جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد (قوله النعت) ويرادفه

الوصف والصفة (قوله وهو التابع) هذا جنس في التعريف شامل لجميع التوابع  
وقوله المشتق بالفعل أو بالقوة فصل يخرج لبقية التوابع قائم الا تكون مشقة ولا

مؤولة بالمشتق وبقي التوكيد اللفظي المشتق نحو جازيد الفاضل الفاضل الاول نعت  
والثاني توكيد لفظي فيخرج بقوله الموضوع متبوعه أو المخصص له فان التوكيد اللفظي

ليس الغرض منه واحد من هذين الأمرين ثم كونه موصفا أو مخصصا هو الأصل  
الكثير الغالب والافسد يأتي للحد المدح أو الذم أو الترحيم وقد يكون للثالث كيد ونحو

تلك عشرة كاملة وللتعظيم نحو ان الله يحشر الناس ثلاثين والآخرين وللتفصيل نحو  
مررت برجلين عربي وعجمي وبعضهم جعل أمثال هذا من قبيل بدل المفضل من

الجميل والابهام نحو تصدقت صدقة قليلة أو كثيرة وللتعليل نحو عظم زيد العالم وليان  
الماهيّة ويسمى صفة كاشفة نحو الجسم الطويل السريض العسميق يحتاج الحيز

(قوله العالم) أورد عليه أن في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول فالنعت  
حينئذ يكون بالموصول لا بالمشتق والموصول ليس مشتقا بالفعل فلم يطابق المثال

الممثل له وأجيب بأن محل كون الالداخل على اسم الفاعل واسم المفعول موصولة  
اذا أريد به الحدوث أما اذا أريد به الثبوت كالأؤمن والكافر والعالم قال فيه معرفة

وليس موصولة (قوله وهو اسم الفاعل) شامل لأمثلة المبالغة نحو مررت برجل  
علامة (قوله الجاهل المؤول) ومنه المصدر نحو مررت برجل عدل فله في قوة عادل  
أو ذي عدل وكذلك الجملة الخبرية نحو قوله تعالى واثقوا يوم مات رجعون فيه الى الله

فان جملة رجعون في محل نصب صفة مبالغة وهذه الجملة في معنى المشتق أي يوم ما رجوعا  
فيه الى الله (قوله رفع الاحتمال في المعارف) بيانه ان زيدا في قولك جازيد مثلا  
له مشاركات في هذا الاسم لا يدرى من الجسائي منهم فلذا قلت العالم فقد درفت

الاشتراك وقطعت الاحتمال فان قلت قد يشق الاشتراك في الوصف أيضا فلا

وينقسم التابع أربعة أقسام  
(النعت والعطف والتوكيد

والبدل) ولكل منها كلام  
يخصه (فالاول النعت وهو

التابع المشتق بالفعل أو  
بالقوة الموضع متبوعه أو

المخصص له) مثال المشتق  
يالفعل (نحو جاءني زيد

العالم) المشتق بالقوة (نحو  
جاءني زيد الدمشقي) فله في

قوة المنسوب الى دمشق  
ونعني بالمشتق بالفعل

المشتق الصريح وهو اسم  
الفاعل واسم المفعول

والصفة المشبهة واسم  
المفصل ونعني بالمشتق

بالقوة الجاهل المؤول بالمشتق  
كلمة الإشارة وذى بمعنى

صاحب والمنسوب (والمراد  
بالايضاح رفع الاحتمال في

المعارف) كأمثلا  
(والمراد) بالتخصيص

تعليل الاشتراك في  
التركات نحو جاءني رجل

فاضل ومررت بقاع عرج  
بالعين والراء المهم لتبين

والفاء والجيم أي خشن

(ثم النعت قسمان حقيقي وسببي) لأنه لا يخفى لو ما أن يرفع ضمير المنعوت المستتر أولاً الاوّل الحقيقي والثاني السببي (فالنعت الحقيقي) هو الجارى على من هو له في المعنى (يتبع منعوته في أربعة من عشرة واحد من الرفع والنصب والجر واحد من الأفراد والتثنية والجمع واحد من التذكير والتأنيث واحد من التعريف والتكثير تقول جاء زيد الفاضل فزيد فاعل والفاضل نعته) وهو رافع الضمير منعوته المستتر ١٠٩ ووافق منعوته في أربعة من عشرة وذلك أن زيداً والفاضل

مر فوعان والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر وهما مفردان والافراد واحد من ثلاثة وهي الافراد والتثنية والجمع وهما مذكوران والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتأنيث وهما معرفتان والتعريف واحد من اثنين وهما التعريف والتكثير فهذه أربعة من عشرة واما واقفه فيما ذكر لان النعت الحقيقي نفس منعوته في المعنى والموافقة تشعر بالمساواة بخلاف المخالفة لا يقال قد توجد المخالفة بينهما لفظاً في مثل مررت بسيمويه هذا فان المنعوت مكسور والنعت ساكن وفي مثل جاءني عبد الله الطريفي أو عابد الطريفي أو عابد الطريفي فان المنعوت مركب والنعت مفرد وفي مثل مررت برجل يكتب فان المنعوت مفرد والنعت مركب

يرتفع الاشتراك بل يقل كما في النكرات فالجواب أنهم قطعوا النظر عن الاشتراك في الوصف لقلته وقد علم من هذا التقرير ان الاحتمال المرفوع في جانب المعارف هو الاشتراك وحينئذ يكون التعبير برفع الاحتمال في جانب المعارف وبقتيل الاشتراك في جانب النكرات مجرد تفنن أو إشارة الى قلة الاشتراك في المعارف أو لان اشتراكها طارئ واشتراك النكرات وضحى (قوله ثم النعت قسمان) بقي النعت بالجملة هل هو من أى قبيل وقد أوجعه الناصر الطيلاوى لكل من القسمين فتحصر مررت برجل قائم برجع النعت الحقيقي لان الفعل رافع للضمير المنعوت أولاً لأنه في قوة قائم ونحو مررت برجل قائم أبوه يرجع للسببي لان الفعل رفع اسمها ما ههنا ومتصلاً بضمير المنعوت (قوله يتبع منعوته في أربعة من عشرة) هذا مقيد بالخطو عن المانع اما اذا وجد مانع فقد يختلف تبعه في بعض تلك الامور وذلك اذا كان النعت صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبوراً وفعل بمعنى مفعول كرجل جرحه وامرأة جرحه أو كان أفعول التفضيل المجرد من أل والاضافة فانه يخص به عن المفرد والمثنى والجمع مذكراً أو مؤنثاً بلفظ واحد كما تقدم بيانه وأن لا يكون النعت بجملة قائماً لا توصف به برفع ولا تنكير ولا افراد تثنية وجمع ولا تذكير وتأنيث وان كانت توصف بالاعراب باعتبار محلها نعم بالنظر لتأويل الجملة مفرد يصح أن يقال انه اتوافق المنعوت في أربعة من عشرة بالنظر للأشرد الذي يؤول به وتسكون المرافقة في الحقيقة لذلك المفرد (قوله لا يقال الخ) هذا وارد على قوله ويتبع منعوته الخ والتعبير لا يقال يؤذن بضعف السؤال أى لا ينبغي أن يقال هذا القول لا نأقول في جوابه الخ (قوله المراد بالتبعية في الاعراب) أى لا في اللفظ فالمشروط انما هو التبعية في الاعراب وسيمويه وهذه متوافقتان في الاعراب غاية ان الاعراب محلى لا يظهر فلا يضر تخالف اللفظ لان الاتفاق اللفظ ليس بشرط (قوله والمراد بالمفرد الخ) أى فسقط الاعتراض بالامثلة الثلاثة التي الوصف فيها مفرد والموصوف مركب (قوله ومضمون الجملة الخ) أى فلا يرد مررت برجل يكتب على المنعوت فيه مفرد والنعت مركب من الفعل والفاعل والمراد بمضمون الجملة هنا الوصف المأخوذ منها ككتاب في جوارجل يكتب لا المضمون بمعنى المصدر المأخوذ من المسند المضاف اليه ولا الثبوت وبقي أيضاً النقص

مركب من الفعل والفاعل لا نأقول المراد بالتبعية في الاعراب أن يكون لفظاً ومحللاً والمراد بالمفرد هنا ما ليس مشئ ولا مجموعاً فيدخل في ذلك العلم المركب بأقسامه ومضمون الجملة مفرد لا مركب (وسمى) هذا النعت (حقيقة بالجر يانه على المنعوت لفظاً ومعنى) أما لفظاً فلانه تابع له في اعرابه واما معنى فلانه نفسه في المعنى (والنعت السببي) هو الجارى على غيره من هو له في المعنى و (يتبع منعوته في اثنين من خمسة واحد من الرفع والنصب والجر واحد من التعريف والتكثير) ويتطابق النعت برفوعه الظاهر في اثنين من الخمسة الباقية واحد من الافراد والتثنية والجمع

بالحق وقوله تعالى ويل لكل هازلة الذي جمع مالا حيث وصفت التكررة وهي هزة  
 بالمعرفة وهي الذي جمع ووصف لفظ الجلالة الذي هو أعرف المعارف بالتكررة في قوله  
 تعالى الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين فان اضافة مالك الذي هو اسم  
 فاعل اليوم الدين لا تقيده نعرية لانها اضافة لفظية والجواب أمان الأول فان  
 الموصول يعرب بدلا وليس نعتا وأمان الثاني فان اسم الفاعل اذا قصد منه  
 الاسم سمارا لا خصوص الحال والا مستقبال كانت اضافته معنوية ويكون معرفة  
 فيصير حينئذ نعت المعرفة (قوله على لغة) راجع لخصوص التثنية والجمع أي أن  
 النعت السببي يطابق مرفوعة في اثنين من الخمسة الباقية فيثنى ويجب مع اذا كان  
 مرفوعة مثنى أو جمعا ان يرفع على لغة كقوله البراغيت وهي لغة من يلزم النعل أو  
 الوصف علامة التثنية والجمع اذا أسند لثنى أو جمع فتقول على هذه اللغة مررت  
 برجل حسن غلاما حسانا وحسن غلامان فان لم تجر على هذه اللغة وافق في واحد من  
 اثنين فقط وهما التذكير والتأنيث ولزم النعت الافراد وان رفع مثنى أو جمعا كما  
 سيشير اليه بقوله والافصح (قوله والافصح في النعت الخ) مقابل لقوله على لغة يعني  
 أن الافصح الافراد في النعت مطلقا ولو كان المرفوع مثنى أو جمعا واذ كرر التذكير  
 مرفوعة ويؤنث لتأنيثه فيقال مررت برجلين حسن غلاما حسانا وبرجل حسن غلامانهم  
 وبامرأة حسن غلاما وبرجل حسنة جارته ونساء حسن غلامان كما يقال حسن  
 غلاما حسانا وحسن غلامان وحسن غلاما حسانا وحسن جارته وحسن غلامان (قوله  
 والاحسن في نعت جمع التكسير الجمع) هكذا في النسخ التي كتبوا عليها وفي حاشية  
 تلميذ المصنف ما قصه الذي شاهدته بخط المؤلف والاحسن في جمعه التكسير اه  
 ومعنى هذه العبارة أن الاحسن في جمع النعت هو جمع التكسير دون التصحيح  
 يعني اذا أراد جمعه على خلاف الافصح فيصير ان يجمع جمع تصحيح فتقول مررت  
 برجل قاعدين وجمع تكسير فتقول قعود والاحسن جمع التكسير وهذا ينافي أن  
 الافراد أولى من جمع التكسير فلانما قصر على هذه النسخة بخلاف النسخة المشهورة  
 التي كتبوا عليها هذا فانهم ناقضوا لقوله والافصح الخ (قوله لانه) أي النعت في  
 المعنى أي في الواقع والحقيقة بمانه انك اذا قلت مررت برجل قائم أبوه القيام في  
 الحقيقة وصف قائم بالاب وان وقع صدقة في التأخر لرجل (قوله لا الجاري عليه) أي  
 ليس نعتا في المعنى للمعوت الجاري ذلك النعت عليه (قوله هي سبيما) نسبة للسبي  
 بمانه النسبة في المنسوب اليه ايضا فلما نسب اليه حذف ياء النسبة من المنسوب اليه كما  
 تقول في النسبة للشافعي شافعي فان المنسوب اليه وهو الشافعي فيه الياء لكنه عند  
 النسبة تحذف الياء من المنسوب اليه فقوله لاكون قائما الخ بيان لوجه نسبة السبي  
 أي انما نسب اليه لكون ذلك النعت وصفا قائما له ورافعا له وذلك السبي المنسوب  
 اليه نسبة للسب وهو الضمير أطلق عليه سبيما لان السب لغة الحمل والحمل شأنه  
 أن يربط به فلما كان الضمير كذلك أي يقع به الربط في الجمل التي تقع خبرا وفي جملة  
 الصلة بالموصول والصفة بالموصوف أطلق عليه لفظ السب لذلك وقيل للفظ المتصل

على لغة واحد من التذكير  
 والتأنيث (نحو مررت برجل  
 قائم أمه فقامت تاسع لرجل  
 في الجرح وهو واحد من ثلاثة)  
 وهي الرفع والنصب والجرح  
 (وفي التذكير وهو واحد  
 من اثنين) وهما التعريف  
 والتكثير وقامه تطابق  
 مرفوعة وهو أمه في التأنيث  
 والافراد وهما اثنان من  
 خمسة والافصح في النعت  
 اذا رفع مثنى أو جمعا أن  
 يكون كالغسل في الافراد  
 نحو مررت برجلين قائم  
 أبواهما وبرجل قاعد  
 أبواهما والاحسن في نعت  
 جمع التكسير الجمع نحو  
 مررت برجل قعود غلامانهم  
 (ولا يلزم) في السبي (أن  
 يتبعه في الخمسة الباقية)  
 وهي الافراد والتثنية  
 والجمع والتذكير والتأنيث  
 لانه في المعنى نعت للمرفوع  
 به لا للجاري عليه (وذلك  
 معنى سبيما لكونه قائما في  
 المعنى بالسبي وهو المضاف  
 إلى ضمير المعنوت) كما تلميذا

به الذي هو الاسم الظاهر الذي رفعه التبع سببي لا اتصاله بالسبب الذي هو التبع  
(قوله والمعارف ستة) زاد بعضهم قسماسا وهو النكرة المقصودة نحو يارب جل بناء  
على انه معرف بالقصد وذهب بعضهم الى أن تعريفه بأل مقدره لا بالقصد وعلميه  
يكون داخل في المعارف بأل وقد نظمتم على الترتيب بالمثل فقلت

ان المعارف سبعة فيما سهل \* أنا صالح ذاما الفتي ابني يارب جل

وانما تعرض المصنف لعددها دون تعريفها لأمريين الأول أن تعريفها فيه عسر على  
المتبدي المقصود ويوضع هذه المقدمة الثاني أن تعريفها لا يتخلو عن تعقبات ولذلك  
قال بعض شراح التفسير من تعرض لحسد المعرفة تجزئ الوصول اليه دون  
استدراكه وعرفها ابن الحاجب بأنها ما وضع لشيء بعينه ثم بيان هذا التعريف  
وتحقيق أقسام المعرفة مبسوط في علم الوضع فليراجع هناك (قوله المقهر) ويسمى  
ضميرا ويسميه السكوفون السكينة والمكينة عنه وقدم المقهر لانه أعرف بالمعارف  
بعد لفظ الجلالة ثم العلم إلى آخر الترتيب الذي ذكره المصنف هذا هو المشهور وقيل  
غير ذلك في ترتيبها وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب واختلف في  
ضمير الغائب العائد إلى نكرة نحو جاني رجل فأكرمته فقال الجمهور انه معرفة  
كسائر الضمائر وقال بعضهم انه نكرة وقال أبو حسان قال بعض أصحابنا وأعرف  
الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الاناسي ثم أسماء الاجناس وأعرف أعمام  
الاشارات ما كان للقرىب ثم للبعيد وأعرف ذى الاداما كانت فيه  
للخصور ثم للعهد في شخص ثم للجنس (قوله وهو اسم) هذا جنس دخل فيه النكرة  
وجميع المعارف وقوله يعين مسماء فصل أخرج النكرة وقوله بالاقية فصل ثان  
أخرج بقية المعارف فانها اثنان مسماهما بقيد أى بقريية تنفيد التعيين غير اللفظ  
كلاشارة الحسية في اسم الاشارة والصلة في الوصول ونحو ذلك ثم العلم اما شخصي  
نسبة إلى الشخص بأن يكون موضوعا لشخص معين في الذهن وفي الخارج ومثاله  
ما ذكره المصنف واما جنسي نسبة للجنس بأن يكون موضوعا للجنس والماهية المعينة  
في الذهن فيكون مدلوله معينا ومخصصا في الذهن دون الخارج ويسمى علم جنس  
كأسامة فانه موضوع لماهية السبع المعينة في الذهن باعتبار كونها معينة معلومة  
وكشعالة وذوالة فان الأول وضع لماهية الثعلب المعينة في الذهن والثاني لماهية  
الذئب كذلك (قوله وإشارة إليه) خرج بهذا التقييد اعم الاشارة من المعارف  
والمراد بالاشارة الاشارة الحسية بنحو يد فاذا اسست عمل اسم الاشارة فيما لا يمكن ان  
يشار اليه اشارة حسية كان مجازا نحو سمعت هذا الصوت فان الصوت لا يشار اليه  
اشارة حسية لكونه غير مشاهد والمشار اليه اشارة حسية لا بد أن يكون مشاهدا  
(قوله كهذا) هاجرف تنبيهه وذا اسم اشارة للمفرد المذكور ولو حكما للجمعة وذلك هذا الجمع  
وهذا التركيب وغير ذلك (قوله للثؤنث) ولو حكما كهذه الفرقة وهذه الجماعة أو الطائفة  
و نحو ذلك (قوله وهذان) مبنى على الألف كهيانان في حالة الرفع وعلى الياء في حالتى

(والمعارف ستة) الأول  
(المقهر) وهو ما دل على  
متكلم أو مخاطب أو غائب  
(نحو أنا) للمتكلم (وأنت)  
للمخاطب (وهو) للغائب  
(وفر وعهن) ففرع أن المخن  
وفرع أنت أنت. وأتقما  
وأنتم وأنتن وفرع هو هي  
وهما وهن وقس الباقى  
(و) الثاني (العلم) وهو  
اسم يعين مسماه بالاقية  
(كزيد) للذكر (وهند)  
للأؤنث (و) الثالث (اسم  
الاشارة) وهو ما وضع لمسمى  
واشارة اليه ويكون للذكر  
والأؤنث ومثلهما وجمعهما  
(كهذا) للذكر (وهذه)  
للأؤنث (وهذان) لثنى الذكر  
(وهاتان) لثنى الأؤنث



الجروا المصوب وذهب جميعهم ابن مالك الى أن هذه النصب معربة لا اختلاف آخرها  
 باختلاف العوامل (قوله وهو لا) ههنا التنبيه وأوله وكسر آخره معدودا عند  
 الخازن من مقرر عند غيرهم (قوله جمع المذكور والمؤنث) سواء كانوا عسلا أو  
 غيرهم أقوله ذم المنازل بعد منزلة الأولى \* والعش بعد أولئك الأيام  
 فقد أشير به للإيام وليست من العقلاء (قوله وهو ما افتقر الى الوصل الخ) أى دائماً  
 يخرج بهذه الزيادة النكرة الموصوفة بجملة نحو جاء رجل يكتب فان النكرة في حال  
 وصفها بالجملة تنفتح اليها والى العائد كمن لا يفتقر اليها أبداً بل في حالة الوصف وقوله  
 بجملة خبرية خرجت الجملة الانشائية فلا تقع صلة فلا يقال جاء الذى أضر به وأما  
 اشترطوا في جملة الصلة أن تكون خبرية لأن مضمون الصلة لا بد أن يكون معهوداً بين  
 المتكلم والمخاطب ولا يكون ذلك الا في الجملة الخبرية وقوله تامين صفة لمحذور  
 وظرف أى مقيدين نحو جاء الذى في الدار وعندك يخرج مالا ينفد الا اذا ذكر  
 متعلقه الخاص فلا يقال جاء الذى بك أوقيل وقوله والى عائد أى وهو الضمير أو ما  
 يخلفه من اسم ظاهر كما في قوله وأنت الذى في رحمة الله أطمع  
 وقوله سعاد التى أضناك حب سعاد \* وأعراضها عنك استمر وزاد  
 أى في رحمة وأضناك حبها واختار به عن نحو حيث وأذا دائماً يفتقر دائماً للجملة  
 يضاف اليها السكن لا يفتقر الى عائد (قوله والأولى) مقرر كالعلاء وقد عيد (قوله  
 واللاقى واللاقى) وقد تحذف ياؤه ما قبل اللاب واللاقى قد جمع اللاقى على اللواقى  
 (قوله إضافة محضة) اعلم أن الإضافة على قسمين محضة وغير محضة وتسمى أيضاً لفظية  
 وغير المحضة عبارة عما اجتمع فيه أمران أحدهما في المضاف وهو كونه صفة وأمر في  
 المضاف اليه وهو كونه معسولاً لتلك الصفة وذلك يقع في ثلاثة أبواب اسم الفاعل  
 كضارب زيد واسم المفعول كعطى الدينار والصفة المشبهة كحسن الوجه وهذه  
 الإضافة لا يستغنى بها المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً وأما سميت غير محضة لأنها في  
 نسبة الانفصال اذا اتصل ضارب زيد واسميت لفظية لأنها أفادت أمر القطياع وهو  
 التخفيف فان ضارب زيد أخف من ضارب زيد أو الإضافة المحضة عبارة عما اتفق فيه  
 الأمران المذكوران أو أحدهما نحو غلام زيد فان الأمرين فيه متباينان وضرب  
 زيد فان المضاف اليه وان كان معسولاً للمضاف لكن المضاف غير صفة وضارب زيد  
 أمس فان المضاف وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس معسولاً له لان اسم  
 الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى المفعول فهذه الامثلة الثلاثة زما أسبغها معنى الإضافة  
 فيها محضة أى خالصة من شائبة الانفصال وتسمى أيضاً معنوية لأنها أفادت أمراً  
 معنوياً وهو تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد وتخصيصه ان  
 كان نكرة نحو غلام رجل (قوله والمضاف الى الضمير) وهل هو في رتبة الضمير أو في  
 رتبة ما تحته وهو العلم ذهب الجمهور الى الثاني فقالوا ان المضاف الى شئ من هذه  
 المعارف في رتبة ما يضاف اليه الا المضاف للضمير فإنه في رتبة العلم وأطلق ابن مالك

(وهو لا) لجمع المذكر  
 والمؤنث (و) الرابع  
 الاسم (الموصول وهو)  
 ما افتقر الى الوصل بجملة  
 خبرية أو ظرف أو مجرور  
 تامين والى عائد ويقع على  
 المذكور والمؤنث ومشتبهما  
 وجهه نحو (الذى) للفرد  
 المذكور (والتي) للفردة  
 المؤنثة (والذان) اثني  
 المذكور (واللتان) اثني المؤنث  
 (والاولى والذين) لجمع  
 الذكور (واللاقى واللاقى)  
 لجمع المؤنث (و) الخامس  
 المعروف بالالف واللام  
 كالرجل المذكور (والمرأة)  
 للمؤنث (و) السادس  
 المضاف إضافة محضة  
 (الى واحد من هذه الخمسة)  
 والمضاف الى الضمير  
 (كغلامى) والمضاف الى  
 العلم نحو (غلام زيد)  
 (و) المضاف الى اسم الإشارة  
 نحو (غلام هذا) المضاف  
 الى الموصول الاسمي نحو  
 (غلام الذى قام) المضاف  
 الى المعروف بالالف واللام

(قوله بخلاف إضافة الوصف الخ) دخل فيه إضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة  
 المشبهة كما ذكرنا وهذا ما قبل لقوله إضافة محضة (قوله غدا أو الآن) قد بذلك لشعر  
 إلى أن محل كون إضافة اسم الفاعل غير محضة إذا أريد به الاستقبال أو الحال أما  
 إذا أريد به الاستمرار فإن إضافته تكون محضة وبهذا الاعتبار الآخر يقع صفة  
 المعرفة كمال يوم الدين وقد تقدم ذلك (قوله ما لا ينعت ولا ينعت به) الفعلان مبنيان  
 للمجهول أي لا يقع منعونا ولا يقع نعمنا فلا تقول مررت بالسكريم ولا جاء رجل هو بناء  
 على أن الضمير منه عت أو نعت (قوله فلا نعتني من الإيضاح) أي والنعت في  
 المعارف للإيضاح فيلزم تعصيل الحاصل (قوله ما ينعت) أي يقع منعونا فتقول جاء  
 زيد العالم ولا ينعت به أي لا يقع نعمنا فلا تقول مررت بأخيل زيد يجعل زيد نعتا بل  
 هو بدل (قوله الاشتراك الاتفاقي) وهو العارض بسبب التكرار في وضع العلم فيسبب  
 ذلك الاشتراك حصل فيه شيوع وإيهام فاحتجج إلى النعت لزوال ذلك (قوله لما  
 بينهما) أي العلم والمشتق (قوله لأن العلم) هله لخصرول التضاد و مراده التضاد بالمعنى  
 اللغوي وهو مطلق التنافي أي ما بين العلم والمشتق من التنافي (قوله على الوحدة)  
 أي الذات مجردة عن قيد دلل العلم هو الذات وحدها (قوله على التعدد) وهو الذات  
 المتصفة بالحدث كقائم فإنه يدل على ذات متصفة بالقيام (قوله وهو الإشارة) تذكري  
 الضمير وأقراده باعتبار مرجعه وهو الباقي وما ذكره المصنف من أن اسم الإشارة  
 ينعت وينعت به هو مذهب البصريين فقال النعت به قوله تعالى بل فعله كبيرهم  
 هذا وقوله تعالى إحدى ابنتي هاتين ومثال نعتة أهله الذي بعث الله رسولا أهله  
 الذي يذكر أهله بك ونقل عن السكوفيين أنه لا يجوز أن ينعت بأسماء الإشارة ولا  
 نعت فهي عندهم لا توصف ولا يوصف بها وتبعهم الزجاج والسهيلي وحينئذ فهذه  
 الأمثلة ونحوها تخرج على البدلية (قوله ما سوى ذلك) أي المذكور من المعارف فلا  
 واسطة بين النكرة والمعرفة كما أفهمه كلامه وهو مذهب الجمهور وأثبت بعضهم  
 الوساطة في الحال من التثنية كما ومن أين ومتى وكيف (قوله وهي ما) أي اسم  
 شاع أي استعمل على سبيل الشيوع والبدل في جنس أي في أفراد جنس موجودة  
 تلك الأفراد وليس المراد بالجنس ما هو مصطلح المناطقة بل مطلق الأمر الكلي  
 الشامل للنوع والصنف وإنما قدرنا المضاف وهو أفراد لان الجنس الذي هو الأمر  
 الكلي لا يتصور فيه شيوع بل هو شئ واحد ولا حصول له في الخارج أصلا بل الذي  
 يحصل في الخارج أفراده (قوله كرجل) أي هذا الاسم فإنه شائع في زيد وعمر ووبكر  
 وغيرهم من الأفراد الموجودة لفهوم الأدمي الذكر الذي هو الأمر الكلي الذي وضع  
 له لفظ رجل فإنه يطلق على كل فرد من أفراد ذلك المفهوم الكلي إطلاقا حقيقة قياما  
 حيث كونه فردا من أفراد ذلك المفهوم (قوله مقدر وجوده) أي وجوده أفراد مقدره  
 غير هذا الفرد الموجود كشمس فأنهم موضوعه للكوكب النجاري الذي ينسخ ظهوره  
 وجود الليل ففهم أن تصديق على متعدد كما أن رجلا كذلك وإنما تختلف ذلك من جهة

(قوله بخلاف إضافة الوصف الخ) دخل فيه إضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة  
 المشبهة كما ذكرنا وهذا ما قبل لقوله إضافة محضة (قوله غدا أو الآن) قد بذلك لشعر  
 إلى أن محل كون إضافة اسم الفاعل غير محضة إذا أريد به الاستقبال أو الحال أما  
 إذا أريد به الاستمرار فإن إضافته تكون محضة وبهذا الاعتبار الآخر يقع صفة  
 المعرفة كمال يوم الدين وقد تقدم ذلك (قوله ما لا ينعت ولا ينعت به) الفعلان مبنيان  
 للمجهول أي لا يقع منعونا ولا يقع نعمنا فلا تقول مررت بالسكريم ولا جاء رجل هو بناء  
 على أن الضمير منه عت أو نعت (قوله فلا نعتني من الإيضاح) أي والنعت في  
 المعارف للإيضاح فيلزم تعصيل الحاصل (قوله ما ينعت) أي يقع منعونا فتقول جاء  
 زيد العالم ولا ينعت به أي لا يقع نعمنا فلا تقول مررت بأخيل زيد يجعل زيد نعتا بل  
 هو بدل (قوله الاشتراك الاتفاقي) وهو العارض بسبب التكرار في وضع العلم فيسبب  
 ذلك الاشتراك حصل فيه شيوع وإيهام فاحتجج إلى النعت لزوال ذلك (قوله لما  
 بينهما) أي العلم والمشتق (قوله لأن العلم) هله لخصرول التضاد و مراده التضاد بالمعنى  
 اللغوي وهو مطلق التنافي أي ما بين العلم والمشتق من التنافي (قوله على الوحدة)  
 أي الذات مجردة عن قيد دلل العلم هو الذات وحدها (قوله على التعدد) وهو الذات  
 المتصفة بالحدث كقائم فإنه يدل على ذات متصفة بالقيام (قوله وهو الإشارة) تذكري  
 الضمير وأقراده باعتبار مرجعه وهو الباقي وما ذكره المصنف من أن اسم الإشارة  
 ينعت وينعت به هو مذهب البصريين فقال النعت به قوله تعالى بل فعله كبيرهم  
 هذا وقوله تعالى إحدى ابنتي هاتين ومثال نعتة أهله الذي بعث الله رسولا أهله  
 الذي يذكر أهله بك ونقل عن السكوفيين أنه لا يجوز أن ينعت بأسماء الإشارة ولا  
 نعت فهي عندهم لا توصف ولا يوصف بها وتبعهم الزجاج والسهيلي وحينئذ فهذه  
 الأمثلة ونحوها تخرج على البدلية (قوله ما سوى ذلك) أي المذكور من المعارف فلا  
 واسطة بين النكرة والمعرفة كما أفهمه كلامه وهو مذهب الجمهور وأثبت بعضهم  
 الوساطة في الحال من التثنية كما ومن أين ومتى وكيف (قوله وهي ما) أي اسم  
 شاع أي استعمل على سبيل الشيوع والبدل في جنس أي في أفراد جنس موجودة  
 تلك الأفراد وليس المراد بالجنس ما هو مصطلح المناطقة بل مطلق الأمر الكلي  
 الشامل للنوع والصنف وإنما قدرنا المضاف وهو أفراد لان الجنس الذي هو الأمر  
 الكلي لا يتصور فيه شيوع بل هو شئ واحد ولا حصول له في الخارج أصلا بل الذي  
 يحصل في الخارج أفراده (قوله كرجل) أي هذا الاسم فإنه شائع في زيد وعمر ووبكر  
 وغيرهم من الأفراد الموجودة لفهوم الأدمي الذكر الذي هو الأمر الكلي الذي وضع  
 له لفظ رجل فإنه يطلق على كل فرد من أفراد ذلك المفهوم الكلي إطلاقا حقيقة قياما  
 حيث كونه فردا من أفراد ذلك المفهوم (قوله مقدر وجوده) أي وجوده أفراد مقدره  
 غير هذا الفرد الموجود كشمس فأنهم موضوعه للكوكب النجاري الذي ينسخ ظهوره  
 وجود الليل ففهم أن تصديق على متعدد كما أن رجلا كذلك وإنما تختلف ذلك من جهة

كرجل فحقها ان تصدق على متعدد كما ان محور رجل كذلك (لجميع اسماء الاحناس التكررات الجامدة كرجل نعت)  
 لا بهامها واحتياجها الى التخصيص (ولا نعت بها) لوجودها اذ لم تؤول بالمشق (فهى كالأعلام) في هذا الحكم  
 (والعلم نعت باذ صكر ١١٤ بعده من المعارف) فنبعت باسم الاشارة والموصول والمعرف بالالف واللام

عدم وجود أقراد له في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا للاستعمال فيها (قوله)  
 فحقها أن تصدق على متعدد) وانما عرض له الخصوص بسبب انه لم يوجد غير ذلك  
 الفرد فهذا الخصوص ليس من أصل الوضع فلا يعتد به \* تنبيه \* كما أن المعارف  
 مترتبة كذلك التكررات فما كان أكثر أفرادا فهو أشد تنكيراً عما تحته كإنسان فإنه  
 أشد تنكيراً من رجل لشعوله للمرأة ورجل أشد تنكيراً من عالم وأنكر التكررات على  
 الإطلاق مذكور أي شيء يتعلق به الذكر وجرى على اللسان ذكره فان لفظ مذكور  
 عام في المهدوم والموجود وشامل لجميع الواجب والملتزم والمستحيل وقد نظمت  
 التكررات من تبة ثم المعارف كذلك فقلت

وأنكر التكررات حدثوا \* مذكور موجود يليه محدث  
 فجوهر غصة جسم مطلق \* كذلك نام حيوان حقيقوا  
 كذلك انسان يليه رجل \* ففالم فالخصر فيها يكمل  
 وان أردت أعرف المعارف \* فغدها على الترتيب والترادف  
 فخصم ففلم اشارة \* كذلك موصول تحلى بثبت  
 وما لواحد يضاف فهو في \* رتبة الا لضمير فاعرف  
 فانه في رتبة للعلم \* وأطلق ان مالك فاستفهم  
 واعرف الضمائر التكميل \* ثم خطاب غيبة متمم

(قوله اذ لم تؤول بالمشق) فان أولت به نحو مرتب رجل أسد أي شجاع نعت بها  
 (قوله أي الحاضر) فيه الاشارة الى أن آل التعريف العهد الحضورى وان رجلا  
 وان كان جامدا الا أنه مؤول بالمشق (قوله وباسم الاشارة نحو جاء الرجل هذا)  
 قال فليذه هذا هو منه لان اسم الاشارة أعرف من المقرون بال فلا يصح أن يقع صفة  
 للمقرون بال اذا الصفة لا تكون أعرف من الموصوف ثم ذكر كلاما طويلا يخصه  
 ذلك الى أن قال قال بعض المتأخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل  
 نكرة بكل نكرة وهذا قول مرغوب عنه فيحصل كلام المصنف عليه وان كان  
 ضعيفا لكنه يخالف الجمل ظاهر كلامه السابق وهو قوله وذو اللام لا يوصف  
 الا بمثله أو بالضاف الى مثله الخ فان ظاهره بل صريحه اشتراط أن يكون الموصوف  
 أعرف أو مساويا للصفة وحينئذ فمكان الأولى اسقاط هذا المثال اه مع زيادة من  
 الناصر وبقي ان المصنف لم يمثل نعت المضاف والموصول بغيرها ومثال نعت المضاف  
 جاءنى أبو زيد العاقيل ومثال نعت الموصول جاء الذى فى الدار العاقيل (قوله مارفع  
 المنعوت لفظا) وذلك فيما ساعد اسم الاشارة وقوله أو محلا وذلك في اسم الاشارة وهذا

والمضاف الى واحد منها  
 (واعلم الاشارة لا نعت الا  
 بما فيه الالف واللام) لان  
 الجنس المعرف بالالف  
 واللام ينزل الابهام الحاصل  
 في اسم الاشارة لان السامع  
 لا يفهم منه جنس المشار  
 اليه اذا كان بخصرة المتكلم  
 أحسن متعددة فاذا جىء  
 بالجنس المقصود بالزال  
 الابهام (تقول في نعت  
 العلم باسم الاشارة جاء زيد  
 هذا) أي الحاضر (وفى  
 نعتة بالموصول) الاممى  
 (جاء زيد الذى قام أبوه) أي  
 القاسم أبوه (وفى نعتة  
 بالمعرف بالالف واللام  
 جاء زيد الحسن وجهه وفى  
 نعتة بالمضاف الى معرفة  
 جاء زيد صاحبك) بالاضافة  
 الى الفهم (أو صاحب زيد)  
 بالاضافة الى العلم (أو  
 صاحب هذا) بالاضافة الى  
 اسم الاشارة (أو صاحب  
 الذى قام) بالاضافة الى  
 الموصول (أو صاحب الرجل)  
 بالاضافة الى المعرف  
 بالالف واللام (أو صاحب  
 غلامى) بالاضافة الى  
 المعرف بالاضافة الى الضمير  
 (وتقول في نعت اسم الاشارة

بالموصول) المقرون بال (جاء هذا الذى قام أبوه) أي القائم أبوه (وفى نعتها) اسم الجنس  
 (المقرون بالالف واللام جاء هذا الرجل) أي الحاضر (وفى نعتها) مضاف المقرون بال جاء هذا الضارب الرجل  
 وفى نعت المقرون بال بمثله جاء الرجل السكامل وبالموصول جاء الرجل الذى قام أبوه) أي القاسم أبوه (وباسم  
 الاشارة نحو جاء الرجل هذا) والرافع للنعت في هذه الامثلة مارفع المنعوت لفظا أو محلا

العامل لفظي وقيل الرفع للثبوت معنوي وهو كونه تابعاً وهو قول الاخفش فإنه  
ذهب الى ان العامل في الثبوت والتوكيد وعطف البيان معنوي كافي المبتدأ والخبر  
ورد بأن هذا خلاف الظاهر لان العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظ  
كالشاذ النادر فلا يصار اليه اذا أمكن غيره وقيل ان عامل الثاني مقدر من جنس  
الاول ورد هذا أيضاً بأنه خلاف الاصل (قوله التوكيد) ويقال فيه التأكيد بالهمزة  
وبابها الالفاعل القياس في محور رأس والاول أفصح قال تعالى ولا تنقضوا الايمان  
بعد توكيدها ومعناه لغة احكام الشيء والمصدر هنا بمعنى اسم الفاعل أي التوكيد  
(قوله لفظي) نسبة للفظ من نسبة الخاص للعام ومثله يقال في معنوي (قوله اعادة  
الاول) أي المعنى الاول وقوله بلفظه أي بلفظ المعنى الاول فان أعيد اللفظ بمعنى  
آخر فليس تأكيداً كما سيأتي والباء للتصوير أي الاهداء المصورة باللفظ والمرادف  
لذلك اللفظ وكأنه قال التوكيد هو المعنى الاول المعاد بلفظه وانما أتوا بذلك لان  
الذي يطلق عليه تأكيد هو نفس اللفظ الثاني لا الاعادة التي هي فعل الفاعل (قوله  
وجلس قعد) جعلهما مترادفين بمعنى على ما هو المشهور وقال بعضهم الجلوس ما كان  
عن قيام والقعود ما كان عن اضطجاع وعلى هذا فلا يستأجران (قوله ونعم جبر)  
جعلهما مترادفين نظراً الى اشتراكهما في مطلق الايجاب والافترق تخالف جبر  
باعتبار ان نعم تقع بعد الاستفهام فعني نعم في جواب أقام زيد نعم قام وفي جواب ألم  
يقم زيد نعم لم يقم وأما جبر فانه لا تقع بعده ما فيه معنى الطلب كالأستفهام والامر  
وغيرهما قال الحلبي ومن ثم أي ومن أجل أن بعض هذه الأمثلة ليس التوكيد فيها  
بالمترادف لوعبر بالموافق بدل المترادف لسكان أولى لشهولة كما قال بعضهم نحو زيد  
صطشان نطشان وحسن بسن فان كلاماً من نطشان وبسن توكيد لفظي وليس مترادف  
بدليل انه لا يفرد وكل من المترادفين يصح أفرادهما قال الجبال ابن هشام في شرح القطر  
وليس من التوكيد قول المؤمن الله أكبر الله أكبر بخلاف قد قامت الصلاة قد قامت  
الصلاة اه أي لان الثاني انشاء التكبير آخر وذهب ابن السراج الى انه من قبيل  
التأكيد وقواه شيخنا وقال انه الحق لان الله أكبر أكبر اخبار بثبوت التكبير بآله  
والثاني توكيد ولا بعد في جعل هذا من قبيل الخبر سلمنا انه من قبيل الانشاء فنأين أن  
الثاني غير الاول لم لا يجوز أنه أنشأ بالاول تكبير أي ابعاد عن كل ما لا يليق ثم  
أعاد ذلك التكبير نفسه على حد اضرب اضرب اه وليس من التأكيد اللفظي  
قرأت الكتاب يا بابا وسورة سورة وصفافا ودكاد كافي قوله تعالى كاد اذا دكت  
الارض دكاد كادوا جاف ربك والملك صفافا فانه لا بد في التأكيد اللفظي من اعادة معنى  
اللفظ الاول كما قررناه سابقاً وما هنا أعيد فيه الاول بلفظه لا بعينه بل بمعنى يغير  
الاول فان المراد يا بعد باب ومثله يقال في البقية فان قلت ما عراب هذه المذكورات  
حيث لم يجعل توكيداً فالجواب انها احوال والمعنى على التأويل بلفظ مفرد كرتبا  
ونحوه وليس من التأكيد اللفظي أيضاً قوله تعالى في سورة والمرسلات ويل يومئذ

(و) الثاني من التوابع  
(التوكيد وهو) ضربان  
(لفظي ومعنوي فاللفظي  
اعادة الاول بلفظه)  
ويكون في الاسم والفعل  
والحرف فالاول (كجاء  
زيد زيد) والثاني كقام  
قام زيد والثالث كنعم  
نعم (أو) اعادة الاول (بمرادفه  
كجاء ليت أسد) وجلس  
قعد زيد ونعم جبر

(واغاي) أي بالتوكيد اللفظي ١١٦ (لقد التزموا خوف النسيان أو عدم الاصغاء أو عدم الاعتناء)

للمكذابين مكررا في سورة الرحمن فبأي آلاء ربك تكذبتان لأن كل مرة ذكرت فيها جملة من ذلك باعتبار معنى آخر غير الأول كما بينه بعض المفسرين (قوله واغاي) به (الخ) شروع في بيان النكات الموحية للتأكيد اللفظي وهذا من قبيل التطفل على علماء المعاني كذا كراشاض حذف الفاعل وبناء الفعل للجھول (قوله لقد التزموا) أي تقرر ماؤكدهم الكفاي أي تحقيق مفهومه ومداولة بجعله مستقرا بحقائقها بحيث لا يظن به غيره مثلا إذا قلت جاف في زيد يد أو أسد ليت جى بالثاني لثلاثتهم أن الجاني غيره كعمر ومثلا وذب مثلا واغاذ كرز يد أو أسد على سبيل السهولة والغفلة (قوله أو خوف النسيان) أي نسيان الأول ومثله يقال في البقية واعترض بأن التأكيد لخوف النسيان أو عدم الاصغاء فيه تقرير فلا فائدة في ذكرهما بعده وأجيب بأنه وإن لم ذلك للتقرير إلا أنه فرق ما بين القصد إلى مجرد التقرير والقصد إلى خوف النسيان فالجمع بينهما أنسب بقصد السكاب والتخص من كلام المصنف أن التوكيد اللفظي هو التابع الدال على تقرير متبوعه أو خوف نسيانه أو خوف عدم الاصغاء إليه واعلم أن التوكيد اللفظي يتعين لدفع السهو نحو جاء في زيد يد لثلاثتهم أن الجاني عمرو واغاذ كرز يد على سبيل السهولة والفي الطول ولا يدفع هذا التوهم بالتأكييد المعنوي وهو ظاهر ووجه السبب في حواشيه بأنه إذا قيل جاء في زيد نفسه احتمل أنه أراد أن يقول جاف في عمرو ونفسه فيها وتلفظ بزيد مكان عمرو (قوله تقدير إضافة) أي مضاف وقوله أو أراد الخصوص مجرور معطوف على تقدير أي أو أرفع احتمال ارادة أو معطوف على إضافة أي احتمال تقدير ارادة الخ (قوله بالفظ النفس) أي بمعنى الجنة والذات فإن أريد بها الدم كانت بدلا في رأيت زيد نفسه بمعنى الدم بدل بعض من كل (قوله بمعنى النفس) فإن أريد بها الباصرة كانت بدلا كرايت زيداعنه إذا أردت العضو المخصوص فالعين بدل بعض من كل وافي قوله أو العين مانعة مخلو تجوز الجمع فيؤكد بالنفس والعين معا بلا عطف فيقال جاء زيد نفسه ويعينه ويجب تقديم النفس وقيل يحسن (قوله من الاسناد المجازي) وهو اسناد الشيء إلى غير من هو له والأصل جاء رسول زيد مثلا حذف المضاف وأسند الفعل إلى المضاف إليه الذي هو زيد وقوله بالنقص الباسمية أي المجاز الاسنادي الحاصل بسبب النقص أي حذف المضاف وهذا تقرير كلامه بحسب الظاهر المتبادر منه والذي في علم البيان أن المجاز الاسنادي هو المجاز العقلي وأما المجاز بالنقص فليس من قبيل المجاز العقلي بل قسم آخر مغاير للعقلي والغوى على ما حقق في محله (قوله فرفع بذكر الخ) ظاهر كلام المصنف أن احتمال المجاز يرتفع عما ذكر وذهب جمع منهم إلى أنه انما ضعف ولم يرتفع من أصله وهو متجه والمنسوب لسببويه أنه لا يرتفع المجاز حتى يؤتى بجميع ألفاظ التوكيد (قوله جميع قوله) احتراز به عن جمع السكتة نحو نفوس وعميون فلا يؤكدهم ما قد يكون جمع القوة على أفعال احترازا عن جمع عين جميع قوله أيضا على أعيان فانه لا يؤكده (قوله

اسماع) (و) التوكيد المعنوي  
هو السابع الرفع احتمال  
تقدير إضافة إلى المتبوع  
أو ارادة التخصيص بظاهره  
العموم) فالتابع جنس  
يشمل المحدود وغيره والرفع  
إلى آخره فصل بخروج بقية  
التوابع (ويجي) التوكيد  
(في الغرض الأول) وهو  
الرفع احتمال تقدير  
إضافة إلى المتبوع (بلفظ  
النفس أو العين) بمعنى  
النفس حال كون النفس  
والعين (مضافين إلى ضمير  
المؤكد) يقع السكاف حال  
كون الضمير (مطابقا له)  
أي للمؤكد (في الأفراد)  
أن كان المؤكد مفردا  
(والنكدة) أن كان المؤكد  
مذكرا (وقروعهما)  
وهي التانيث والتثنية  
والجمع (تقول جاء زيد)  
فيجوز تقدير مضاف إلى  
زيد وأنه من الاسناد  
المجازي بالنقص (فإذا  
أردت رفع المجاز واثبات  
الحقيقة فأنك تقول جاء زيد  
(نفسه أو عينه) فرفع بذكر  
النفس أو العين احتمال  
كون الجاني رسول زيد  
أو غيره (أو قوله) (أو نحو  
ذلك) من ملاسنة (والفظ  
النفس والعين في توكيد  
المؤنث كلفظ هي في توكيد  
المذكر) (في الأفراد) تقول

جاءت همد نفسها أو عينها) بأفراد النفس والعين (وفي المثني والجمع تجمع النفس والعين) جميع قلة

أو أعينهما) وهو أضعف من  
الافراد والافراد أضعف  
من التثنية (و) تقول في  
توكيد الجمع المذكور (جاء  
الزيدون أنفسهم أو أعينهم  
(و) في توكيد جمع المؤنث  
(جاءت الهندات أنفسهن  
أو أعينهن ويحيى) التوكيد  
(في الغرض الثاني) وهو  
الرفع ارادة الخصوص بما  
ظاهره العموم (في توكيد  
المثنى المذكور بكلا) في  
توكيد المثنى (المؤنث بكنا)  
حال ككون كلا وكنا  
(مضافين الى ضمير المؤنث)  
بفتح الكاف (تجـ) وجاء  
الزيدان كلاهما (جاءت  
المرأتان كاتاهما) يحيى  
(في توكيد ماله اجزاء يصح  
وقوع بعضها وموقعه بكل)  
حال كونها مضافة الى ضمير  
المؤنث (بفتح الكاف  
(تقول) في المفرد المذكور  
(جاء الجيش كله) في المؤنث  
جاءت القبيلة كلها) في  
اسم الجمع المذكور جاء  
(القوم كله) (و) في اسم  
الجمع المؤنث جاءت (النساء  
كلهن فترفع بكركل وكلا  
وكنا احتمال كون الجائدين  
بعض المذكورين) وانك  
عبرت بالكل عن البعض  
مجازا (اما لانك لم تعتد  
بالتخلف) عن الجي (أو  
لانك جعلت الفعل الواقع  
من البعض كالواقع من الكل) مبالغة (بنساء على انهم في حكم شخص واحد ويخالف كلا)

جاء الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما) قال أبو حيان في شرح التسهيل وترك  
الاصل كراهة اجتماع تثنيتين وصيرا الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى وهما ابن  
المصنف بدر الدين محمد فأجاز ان تقول في توكيد المثنى قام الزيدان نفساهما عيناها  
ولم يذهب الى ذلك أحد من المحوذين اه كلامه ومنعه الناصر الظملاوي بأن ابن  
اباز قال في شرح الفصول ولوقلت نفساهما الجاز قصر بجواز التثنية وقد صرح النحاة  
بأن كل مثنى في المعنى مضاف الى متضمنه بجوز فيه الجمع مع الافراد والتثنية والاختار  
الجمع نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما ويترجح الافراد على التثنية عند ابن مالك  
وعند غيره بالعكس (قوله بكلا الخ) اشترط جمع منهم ابن هشام لتوكيد المثنى صحة  
وقوع مفرد موقعه ليعين ارادة البعض باسم الكل فجاء الزيدان كلاهما والمرأتان  
كناهما اذ يصح حلول المفرد محل المؤنث كما هو محتمل انه أطلق المثنى وأريد به واحد  
فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الاختصاص لا يكون الا بين اثنين واعلم ان  
التوكيد بكلا وكنا في المثنى ليس لرفع توهم عدم الشمول لان المثنى نص في مدلوله  
لا يطلق على الواحد أصلا فلا يمتنع فيه عدم الشمول فالاولى أن التأكيد هذه الدفع  
توهم أن يكون الجاني واحدا منهما والاسناد اليهما اغما وقع سهوا (قوله ماله اجزاء)  
أى سواء كانت تلك الاجزاء متعددة في نفسها كالقوم أو باعتبار عام لها كالعمد في  
قولك اشترى العبدان التعتد في العبد باعتبار العامل وهو تجزؤ الشراء فان اجزاء  
العبد كالنصف والربع والسدس يصح افتراقها بحسب العامل فترفع بكل توهم اشتراء  
البعض كالنصف أما ما لا تعدد فيه بهذين الاعتبارين فلا يؤيد بكل فلا يقال جاء زيد  
كله لعدم الفائدة ونقل الناصر عن الجهم والحوار وعليه ابن مالك واحتجوا بأن  
التوكيد فيه للتقوية لا لرفع الاحتمال (قوله مضافة الى ضمير المؤنث) وحال كونها  
أيضا مطابقة له تذكروا أن نيشا و افراد او جمعا لا يجوز حذف هذا الضمير استغناء  
عنه بنيتة وأما جميعا في قوله تعالى خلق لكم في الارض جميعا فهو وحال لا توكيد ولا  
يجوز إقامة الظاهر مقام هذا الضمير وأما كل في قول القائل

\* يا أشبه الناس كل الناس بالتمر \* فهو نعت لا توكيد والنعت هنا وان كان جامدا

الا أنه مؤنث عجمة أى السكاملين (قوله جاء القوم) القوم مختص بالذكور كما يدل  
عليه قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى  
أن يكن خيرا منهن وقول زهير

وما أدري وسوف آخا أدري \* أقوم آل حصن أم نساء

قال الزنجشیری اختصاص القوم بالذكور صريح الآية والبيت (قوله مجازا) أى  
مرسلا من اطلاق الكل واردة الجزء وقوله اما لانك لبيان نسب الجاز (قوله لم تعتد  
بالتخلف) أى لقلته أو حقارته مثلا (قوله في حكم شخص واحد) لتعاضدهم واشتباك  
مصالحهم ومضارهم ورضا كلهم بما فعله بعضهم ونحو ذلك (قوله ويختلف كلا) مفعول  
متدم وفي هذا الغرض متعلق بخلاف وأجمع وما عطف عليه فاعل ومراده بذلك ان



أجمع وجمعاء الخ قد تضاف كلاً في التأكيد لرفع احتمال الخصوص بمافاهره العجم  
(قوله وأجمعون) جمع أجمع وجمع جمع لجمعاء ولم يسبق تشبيه أجمع ولا جمعاء (قوله  
وان شئت جئت) أي حيث أردت من يد التأكيذ وقوله بشرط تقدم الخ أي وبشرط  
عدم العطف كما سيأتي في كلامه ثم إن أريد زيادة في التأكيذ على ذلك حتى بعد أجمع  
بأكتف فاصع فأنتع ويد جمعاء بكتعاء فصحاء فبكتعاء لان هذه الصيغة نقيض معنى  
الاجتماع ولم يذكرها المصنف لندرة التأكيذ بهم فان أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد  
كما تقدمت النفس ثم العن ثم كل ثم أجمع وأخواته من أكتع الخ تقول جاء الجيش  
نفسه عينه كله أجمع أكتع أربع أجمع أبق ويقى الله اذا تعددت المؤكدات هل يكون كل  
واحد تأكيذاً للماقبله أو كلها تأكيذاً للمؤكداً كالصفات المتتالية ذهب الى  
الأول ابن بريهان وغيره الى الثاني وهو الصحيح المشهور فيما بينهم (قوله فخصه الملازمة  
كلهم أجمعون) قال المبرد والراجح ان كل دال على الاحاطة والشمول وأجمعون دال  
على ان السجود منهم في حالة واحدة قال الرضوى وليس بشئ لانك اذا قلت جاءني  
القوم أجمعون فعداء الشمول والاحاطة اتفقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا  
يكون مع تقدم لفظ كلهم وكأنهما كرهتا ترادف لفظين بمعنى واحد وأي محذور في ذلك  
مع قصد الملازمة (قوله أحدها انه لا يتبع نكرة عند البصريين) المعنى انه لا يأتي بعده  
النكرة توكيداً لها وليس المعنى ان التأكيذ لا يوافق النكرة في التنكير لان ألفاظ  
التوكيد كلها معارف بعضها بالاضافة وهو النفس والعين وكل وكذا وكثما وبعضها  
بالعلمية الجنسية وهو أجمع وجمعاء وجمعهم وأخواتهم ومعاقيل قول البصريين  
ما ذهب اليه السكوفيون فانهم أجازوا تأكيذ النكرة قال ابن هشام وهو الصحيح حيث  
كان المؤكد محذوفاً والتوكيد من ألفاظ الاحاطة نحو اعتكفت أسبوعاً كله وقول  
الشاعر \* ياليت عدة حول كاهن حبيب \* بخلاف صحت زماناً كله لان النكرة غير  
محذوفة ولا صحت شهران فلهذا لان التوكيد ليس من ألفاظ الاحاطة ثم محل الخلاف هو  
التوكيد المعنوي اما التوكيد اللفظي فانه يتبع النكرة اتفقا نحو جاءني رجل رجل  
(قوله لا يعطف بعضهم على بعض) خلافاً لابن الطراوة وعلة ذلك ان ألفاظ التوكيد  
ليست مستقلة فلو عطفت اسكان كعطف الشيء على نفسه وهذا أيضاً خاص بالتوكيد  
المعنوي اما اللفظي فانه يعطف بعض ألفاظه على بعض نحو والله ثم والله وقوله  
\* وهند أتي من دونها التأني والبعث \* (قوله لا يقطع عن متبوعه) لانه يصير كقطع  
الشيء عن نفسه وأيضاً ألفاظ التوكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها وبقي  
من وجوه الخالفة انه لا يجوز حذف المؤكداً بالوافاة التأكيذ مقامه كما يفعل  
في الصفة فلا يجوز قام أجمعون ولا جاءني جميع لان الغرض من التوكيد هو تأكيد  
الشيء المؤكد وليس كذلك المسافة في مثل جاء العاقل (قوله العطف) وهو لغة  
الرجوع والانتفاء ويطابق اصطلاحاً بعينين أحدهما المعنى المصدري والثاني المعنى  
الامهي الشامل لعطف البيان وعطف النسق وعرف المصنف كلامه (قوله

في هذا الغرض) اجمع وجمعاء  
واجمعون وجميع تقول جاء  
الجيش اجمع (و) جاءت  
(القبيلة جمعاء) (و) جاء  
(القوم اجمعون) (و) جاءت  
(النساء جميع) قال الله تعالى  
لا غوينهم أجمعين وان  
شئت جئت بين كل واجمع  
بشرط تقدم كل على اجمع  
لان اجمع كالمتابع لكل  
في افادة التقوية (فتقول  
جاء الجيش كله اجمع وكذا  
الباقي) تقول جاءت القبيلة  
كلها اجمعاء والقوم كلهم  
أجمعون والنساء كلهن  
جميع (قال الله تعالى فسجد  
للملائكة كلهم أجمعون)  
والتوكيد يخالف النعت  
في أموره أحدها انه لا يتبع  
نكرة عند البصريين  
والثاني ان الفاظه لا يعطف  
بعضها على بعض والثالث  
انه لا يقطع عن متبوعه  
بخلاف النعت فيمن (و)  
الثالث من التوابع  
(العطف وهو) ضربان



(عطف بيان وعطف نسق فعطف البيان) أى المدين (هو التابع الجامد الذى يحى به لا يوضح متبوعه) فى المعارف  
(كقاسم بالله أبو حمزة) فحرف عطف بيان على ابى حمزة (أو التخصيص) فى النكرات (فخون ما صديد) فصد  
عطف بيان على ما ووافق النعت فى الايضاح والتخصيص وفى انه يتبع ١١٩

واحد من الرفع والنصب  
والجرو واحد من الافراد  
والثنية والجمع وواحد  
من التعريف والتشكيك  
وواحد من التذكير  
والثانيث ويغارق النعت  
فى الجمل والمض (وعطف  
النسق) أى المنسوق (هو  
التابع المتوسط بينه وبين  
متبوعه أحد حرف  
العطف) فالتابع جنس  
يشمل جميع التوابيع  
والمتوسط الى آخره فصل  
أخرج ما عدا المصدود من  
التوابيع وأخرج نحو وعندي  
عسجد أى ذهب فان ما بعد  
حرف التفسير تابع لما قبله  
على انه بيان أو بدل لا عطف  
نسق خلا فالللكوفيين وسعى  
نسق الان ما بعد حرف  
العطف على نظم ما قبله فى  
اعرابه ونسقه والنسق  
النظم يقال هذا على نسق  
هذا أى على نظمه (وحرف  
العطف على الاصح تسعة)  
باسقاط اما الثانية فى نحو  
فاما ما بعد وما فداء الاول  
(والواو تطلق الجمع) من  
غير تقييد بقبلية أو مصاحبة  
أو بعدية وتستفاد القبيلة

عطف بيان) سعى بذلك لان أصله العطف فاذا جاءت أخوك زيد فالأصل أخوك  
وهو زيد حذف حرف العطف والضمير وأقيم زيد مقام ذلك ولذلك لا يكون فى غير  
الاسماء الظاهرة نقل عن البسيط قاله أبو حيان (قوله لا يوضح متبوعه) أى الذى  
يحصل باجتماعه مع متبوعه من الايضاح والبيان ما لا يوجد فى المتبوع وحده فلا  
يشترط فى عطف البيان أن يكون فى حد ذاته أوضح من المتبوع بل ذلك هو الغالب  
(قوله كقاسم بالله أبو حمزة) هذا بيت من مشطور الرجز بعده  
ما سها من نعب ولادير \* فأعقره اللهم ان كان فجر

يروى هذا الشعر لا عرابى قال السيدنا محمد بن الخطاطب رضى الله عنه ان ناقتى دبرت  
ونقبت أى رقت خفها فأحلتنى على غير هانف قال له سيدنا محمد كذبت ولم يحمله ثم حمله  
سعيدنا محمد على بعير وكساه ما تبين له صدقه (قوله صديد) هو ما يسيل من أحساد أهل  
جهنم وقد يجى عطف البيان لغير التخصيص والايضاح كالمدح ومنه قول الزمخشري  
ان البيت الحرام عطف بيان على الكعبة فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت  
الحرام حى به المجد والمدح (قوله وعطف النسق) يقع السين اسم مصدر بمعنى اسم  
المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه أى عطف بعضه على بعض والمصدر بالتسكين  
(قوله أخرج ما عدا المصدود من التوابيع) قيل عليه انه لا يخرج النعت المعطوف نحو  
جاء زيد العالم والعامل فانه تابع متوسط بينه وبين متبوعه أحد حرف العطف  
وأجيب بنوع أن المعطوف نعت فى الحقيقة بل هو معطوف على العالم وإطلاق النعت  
عليه لما أن المعطوف على النعت نعت (قوله على انه بيان أو بدل) قال فى التصريح  
وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا (قوله خلا فالللكوفيين) القائلين بأنه  
عطف نسق بناء على أن أى من حروف العطف عندهم قال أبو حيان وجعلها حرف  
عطف يستلزم مخالفة الظاهر من وجهين أحدهما أن حرف العطف المعطوف به  
فى غير نحو كسند أن يكون ما بعده ما ينال ما قبله وما بعده أى بخلاف ذلك الثانى أن حقه  
اذا لم يعطف به غير صفة أن لا يطرده حذفه أى بخلاف ذلك فلو أن نقول مررت  
بعضه فرأى أسدوان تقول بعضه فرأى أسدوان عن أى استغنائه مطردا (قوله اما  
الثانية) وأما الاولى فليست عاطفة اتفاقا لان حرف العطف لا يتقدم على المعطوف  
(قوله لطلق الجمع) أى الجمع بين المتعاطفين فى الحكم المطلق فقوله من غير تقييد  
فى معنى التفسير للإطلاق وإضافة مطلق للجمع من إضافة الصفة الى الموصوف فلا فرق  
بين مطلق جمع وجمع مطلق بحسب اللغة وأما تفرقة الفسهاء بين مطلق ما وما مطلق  
فانها اصطلاح ولا مشاحة فيه (قوله لترتيب) أى كون ما بعدها واقعا بعد ما قبلها

والمصاحبة والبعدية بالتقييد بالطرف (نحو جاء زيد وعمر و قبله أو معه أو بعده) وإذا اخذنا من ذلك احتمال المعانى  
الثلاثة على السواء (و) الثاني الترتيب والتعقيب بحسب الحال فنحو جاء زيد فعمرا إذا كان عمرا وجاء به  
نحى زيد بلا مهلة (و) نحو (نحو زيد فوالله) إذا لم يكن بين الترتيب والولادة

ولوى الاكر قد دخل في ذلك عطف المفصل على الجملة ومعنى التعقيب هو ان يكون  
 ما بعده او افعاله عقب وقوع ما قبلها من غير مهلة وتراخ لسكن ذلك التعقيب في كل شيء  
 بحسبه واعترض ذكر الترتيب مع التعقيب فان الترتيب ملازم له فذكر التعقيب  
 يعنى عنه وأجيب بأنه نص عليه ليعلم اعتباره في الوضع (قوله الامدة الجمل) قال  
 في المعنى وان كانت مدة متطاولة ونقول دخلت البصرة فبعد اذ اذالم تقم في البصرة  
 ولا بين البلدين (قوله فيها ما بأسنا) لا يخفى أن مجي البأس سبب للهلاك فيكون  
 متقدما عليه والآية أفادت تأخر عنه فهذا من عكس الترتيب ومن هنا قال الفراء ان  
 الفاء لا تنقيد الترتيب وأثبت ذلك لاوا وقال انها مفيدة له (قوله على تقدير الارادة)  
 الاولى أن يقول ان الالهلاك مستعمل في الارادة على طريق المجاز المرسل التبعي من  
 اطلاق المسبب وهو الالهلاك وارادة سببه وهو الارادة ثم اشبهت قوله أهل الكتاب معنى  
 أردنا فهو من قبيل فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله أي أردت قرأته وقوله تعالى  
 يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة أي أردتم القيام لها وأما لفظ تقدير في كلام  
 المصنف فيفيد أن الارادة محذوفة منوية فيكون من قبيل يجلس الخذف والحال انه  
 ليس كذلك كما علمت ثم على استعمال لفظ الالهلاك في الارادة مراد بها التعساق  
 التخييري الطرادث المعبر قبل إيجاد الشيء وتعلق القدرة به أي تعلق ارادتنا تعلقا  
 تخييرا يا حادنا بالالهلاك فخاها ما بأسنا ولا يجهل تعلق الارادة على التعلق الا ان لان  
 المجي ليس عقبه والفاء للتعقيب وأجيب بجواب آخر وهو ان الآية من قبيل القاب  
 لما قصدت ما من المعنى الاطيف وهو المبالغة في تعلق الالهلاك بهم حتى كأنهم أهل اسكوا  
 قبل مجي البأس (قوله واعترض المعنى الثاني) وهو التعقيب (قوله لجعله غشاء)  
 أي يابس أحوى أي أسود من الجفاف واليبس فهو وصفه غشاء على هذا التفسير اما ان  
 فسر الاحوى بالأسود من بشرة الخضر لكثرته التي فيكون حالا من المرعى أي أخرج  
 المرعى في حال كونه أحوى وعلى هذا يكون ذكره عقب غشاء وتأخيره لئلا يناسب  
 الفواصل وأجيب بجواب غير ما ذكره المصنف وهو ان المرعى اغا يكميل ويتناسه  
 اشتداده بعد مضي مدة طويلة والاخراج متعلق به شيئا فشيئا الى أن ينتهي اشتداده  
 ثم يعقب ذلك جعله غشاء أحوى وحينئذ فلا حاجة للتقدير الذي سلكه المصنف (قوله)  
 ثم قلنا لللائكة اسجدوا الخ لا يخفى أن أمر اللائكة بالسجود لا دم كن قبل خلقنا  
 وتصويرنا فاذا قدر المضاف أي خلقنا أباكم حصل الترتيب لأن المبدأ بالآب آدم  
 عليه السلام وأمر اللائكة بالسجود له بعد خلقه وتصويره وعلى هذا التقدير يكون  
 ذكر آدم بعد من اقامة الظاهر مقام المظهر لان المقام على تقدير ذلك المضاف يكون  
 للاظهار أي ثم قلنا لللائكة اسجدوا له فعدل عنه الى الظاهر وهو آدم وأجيب بجواب  
 آخر وهو أن ثم هذا نافية عن الواو كما في قوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة  
 ثم جعل من نسل زوجها (قوله كهز الرديني) البيت من بحر المتقارب والجيم في العجاج  
 من المصراع الاول والرديني نسبة لردينة امرأة كانت تقوم الزامح وتعد لها والجماع

الامدة الجمل واعترض  
 المعنى الاول بقوله تعالى  
 أهلكتهم بالغياب ما بأسنا  
 وأجيب بأنه على تقدير  
 الارادة أي أردنا اهلكنا  
 فخاها ما بأسنا واعترض  
 المعنى الثاني بقوله تعالى  
 والذي أخرج المرعى لجعله  
 غشاء أحوى وأجيب بأنه  
 على تقدير فضت مدة لجعله  
 غشاء أحوى (و) الثالث  
 (ثم للترتيب والستراخي نحو  
 جاء زيد ثم عمرو) اذا كان  
 مجي وعمرو بعد مجي زيد  
 بوجهة واعترض المعنى  
 الاول بقوله تعالى ولقد  
 خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا  
 لللائكة اسجدوا لآدم  
 وأجيب بأنه على حذف  
 مضاف والتقدير ولقد  
 خلقنا اباكم ثم صورنا اباكم  
 أي آدم ثم قلنا لللائكة  
 اسجدوا لآدم واعترض  
 المعنى الثاني بقول الشاعر  
 كهز الرديني تحت العجاج  
 جرى في الانابيب ثم اضطرب  
 فان الاضطراب يعقب  
 الجري بلا تراخ وأجيب  
 بأن ثم نافية عن الفاء

(و) الرابع (حتى) للتدرج  
والغاية) بحسب القوة  
والضعف في المعطوف وقبل  
احتمه في قوله  
فهو لنا كم حتى السكاة فأنتم  
تمهوننا حتى بنينا الاصاغر  
السكاة جمع مكي معطوف  
على السكاف والميم وهم في  
غاية القوة والبنين جمع ابن  
معطوف على آمن تمهوننا  
وهم في غاية الضعف لوصفهم  
بالصغراؤ) بحسب الشرف  
والخسة (في المعطوف) مثال  
الاول مات الناس حتى  
الانبياء ومثال الثاني  
استغنى الناس حتى  
الحامون) فالانبياء في  
المثال الاول معطوف على  
الناس وهم في غاية الشرف  
والحامون في المثال الثاني  
معطوف على الناس وهم  
في غاية الخسة وفي الحديث  
**كسب الخيام خيب (و)**  
الخيام من (أم) وهي قسيان  
متصلة ومنقطة فالمتصلة  
هي المعادلة للهمزة في كونها  
(طلب) التبعين نحو عندك  
زيد أم عمرو إذا كنت عالما  
بأن احدهما عنده واسكن  
شكسكت في عنده أو  
المعادلة للهمزة في التسوية  
وهي الواقعة (بعدهمزة  
التسوية نحو

العبار والانايب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من عقد الرمح والشاهد في قوله  
ثم اضطرب حيث عطف بهم والجمال أنه لا تراخي لأن الهزأ إذا جرى في أنايب الرمح  
اضطرب الرمح بغير تراخي فإن قلت ان زمن الاضطراب والجرى واحد فلا ترتيب  
فالجواب أن الترتيب ليكون حصل في لحظات لطيفة لم يكدر يدرك وقد تأتى ثم للترتيب  
الذكرى والتسدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاول بدون اعتبار التراخي بين  
تلك الدرج ولأن الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله نحو قول الشاعر  
ان من ساد ثم ساد أبوه \* ثم قد ساد قبل ذلك جده  
المقصود ترتيب درجات معالي المدوح فابتدأ بسميادته ثم سيادة أبيه ثم سيادة جده  
لأن سيادة نفسه اخص به ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كانت سيادة أبيه مقدمة  
في الزمان على سيادة نفسه (قوله للتدرج والغاية) للتدرج معناه أن ينقضي ما قبلها  
شيئا فشيئا إلى أن يبلغ الغاية أي الآخر وهو الاسم المعطوف ثم ليس المراد بالتدرج  
هذا الترتيب الخارج الذي في الفاء ونحوه بل معناه ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من  
الاقوى الى الاضعف او بالعكس او من الاشرف الى الاخص او بالعكس وعلى هذا  
المعنى حل الرضى قول من قال ان حتى موضوعة للترتيب (قوله فهورنا كم الخ) البيت  
من بحر الطويل (قوله جمع كسي) كغني وهو الشجاع مأخوذه من الكي وهو الاستر  
لأنه يستتر نفسه بالدرع والبيضة (قوله كسب الخيام خيب) يريد بالحدث فيه السكرانية  
والافالخام مباحة (قوله متصلة ومنقطة) سميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها  
لا يستغنى بأحدهما عن الآخر وقيل سميت بذلك لاتصالها بالهمزة حتى صار في افادة  
الاستفهام بمثابة كلمة واحدة وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها للهمزة في افادتها  
التسوية في الاستفهام وقال الناصر الطبري لا يريده بقوله المعادلة للهمزة لأنها  
شاركت همزة الاستفهام وعادلتها حتى صار تابعه أي في طلب بهما التبعين كما  
يطلب بأى وسميت المنقطة بذلك لأن الكلام معها على كلامين فقد انقطع ولم يتصل  
ما بين متعاطفي الوقوعها بين جملتين مستقلتين ليستأني تأويل المفرد ولعدم صيرورتها  
مع الهمزة كالكلمة الواحدة وجواب المنقطة لا اوقع لأنه استفهام مستأنف ثم  
حضر ام في هذين القسمين هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى انها تكون زائدة  
وقال في قوله تعالى أفلا تبصرون ام انا خير ان التقدير افلا تبصرون انا خير (قوله  
واسكن شكسكت في عنده) وحينئذ يكون الجواب بالتبعين فتقول زيد أم عمرو وولو  
كان بدل ام او قلت اقام زيد أم عمرو ولم يكن جوابا لتبعين شخص وانما جوابا لهما  
اولا لانها مقدرة بالاحدية فسكانك قلت احدهما عندك (قوله المعادلة للهمزة) أي  
المشاركة لهما (قوله بعدهمزة التسوية) أي الهمزة الدالة على التسوية سواء كانت بعد  
كلمة سواء أم لا كما بالي وما ادري وليت شعري وضابطها انها الهمزة الداخلة على جملة  
يصح حلل المصدر محلها نحو سواء عليهم أستهفرتهم أم لم تستهفرتهم ونحو ما بالي  
أفت أم قعدت ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما بالي بقيام أم

استفهاما حقيقيا وقد لا تقتضى في الاول نحووا  
لا بل أم شاء أى بل أهى  
شاء وذلك انك رأيت  
أشياء من بعد فقلت انها  
لا بل على سبيل الجزم ثم  
حصل شك فثم شاء فقلت  
أم شاء بقصد الاضراب  
عن الابل واسئلتنا في  
سؤال عن الشاء والثاني  
نحو هل يستوى الاهى  
والصير أم هل تستوى  
الظلمات والنور أى بل  
هل لان الاستفهام  
لا يدخل على مثله (و)  
السادس (أو) وتكون  
(لأحد الشئين) فإذا  
وقعت بعد الطلب فهى  
للتخيير أو الأباحة فالاول  
نحو وتزوج هذا أو أختها  
والثاني نحو تعلم فقها أو نحو  
والفرق أن التخيير يمنع  
الجمع والأباحة لا تمنعه  
وإذا وقعت بعد المنبر فهى  
للسك أو الأبهام فالاول  
(نحو ليتنا يوما أو بعض يوم)  
والثاني نحو وانا أو اياكم  
فهى هدى أو فى ضلال مبین  
والفرق أن الأبهام يجمع  
للعلم بخلاف الشك وتكون  
(أو) لأحد الاشياء على  
التخيير أو الأباحة  
باعتبارين (نحو فكفارتها  
اطعام عشرة مساكين  
الآية) وتعامها من اوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحريروا رقبة

فعودك (قوله سواء على أقام زيد أم عمرو) سواء أخبر مقدم وعلى ما يجوز ومتعلق به  
وأقام زيد الخى تأويل مصدر أى قيام زيد أو قيام عمرو ومبتدأ مؤخر وقوله أم عمرو  
أى أم قام عمرو فالفعل مقدر لان أم بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين قال فى  
المعنى وإذا عطف بعد الهمزة بأوفان كانت همزة التسوية لم تجز فبدأت بآولع الفقهاء  
وغيرهم بأن يقولوا سواء كان كذا أو كذا (قوله والمنقطعة غيرهما) أى غير الواقعة  
بعد همزة نطلب بها أو بأى التعمين أو بعد همزة التسوية (قوله معنى الاضراب) بالإضافة  
بإنيية والمراد الاضراب الابطالى أو الانتقالي وتختص بالحمل المستقلة لانها بمعنى  
بل الابتدائية (قوله مع ذلك) أى الاضراب (قوله استفهاما حقيقيا) الاستفهام  
الحقيقى هو طلب الفهم والعلم (قوله وقد لا تقتضى) أى الاستفهام الحقيقى بأن  
لا تقتضى استفهاما أصلا بل تقيد الاضراب المحض أو تقتضى الاستفهام الانكسارى  
(قوله فالأول) أى كونهما للاضراب أى الابطالى مع الاستفهام الحقيقى (قوله انها  
لا بل أم شاء) الابل اسم جمع لا واحد له من لفظه وانشاء محمداً اسم جمع أيضا (قوله  
أى بل أهى) أى بل اشارة لعنى الاضراب وبالهمزة لعنى الاستفهام وقد روى لما  
عبث أن أم المنقطعة تختص بالحمل ولا تدخل على المفرد (قوله والثاني) أى كونها  
للاضراب أى الانتقالي مع عدم الاستفهام أصلا وهو الاضراب المحض (قوله لان  
الاستفهام الخ) على عدم تقدير الهمزة بعد بل بأن يقال بل أهل كفايل فى بل أهى  
شاهد وسكت المصنف عن الاضراب الانتقالي مع الاستفهام الانكسارى ومثاله قوله  
تعالى أم له البنات وليكم البنون أى بل أم له اذ لو جعل للاضراب المحض للزم المحال وهو  
نسبة البنات له تعالى ولا يصح ارادة الاستفهام الحقيقى هنا فتعين انها للاضراب  
الانتقالي مع الاستفهام الانكسارى (قوله فهى للشك) أى التردد من المتكلم وقوله  
أو الأبهام ويقال له التثنية كىك أيضاً وقد مثل للاول بقوله تعالى حكاية عن أصحاب  
الكهف قالوا ليتنا نموت أو نبعض يوم والثانى بقوله تعالى وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى  
ضلال مبین قال فى المعنى والشاهد فى الاول ونعقبه الذمام مبنى بمانه لا أدري لم  
امتنع من كون الشاهد فى أو الثانية أيضاً والمعنى وان أحد الفرقين منا ومنكم ثابت  
له أحد الأمرين كونه على هدى أو فى ضلال مبین أخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع  
العلم بأن من وحد الله وعبده فهو على الهدى وان من عبد غيره من جمادات أو غيره فهو  
فى ضلال (قوله بجامع العلم) أى من المتكلم لان الغرض منه إيقاع السامع فى الشك  
والتردد مع علم المتكلم بالمحال (قوله وتكون أو لأحد الاشياء) وهى فى هذه الحالة  
أيضا تكون بعد الخبر للشك أو الأبهام وبعد الطلب للتخيير بين تلك الاشياء أو اباحة  
الجمع بينها فالفرق بين هذين الذى لا أحد الشئين فلو قدم هذا قبل قوله فإذا وقعت  
بعد الطلب لأفاد هذا المعنى الذى ذكرناه أو أفصحه بفيد الخافضة بين أو التى لأحد  
الشئين وأو التى لأحد الاشياء تأمل (قوله باعتبارين) مراده فى نحو هذا المثال  
خاصة لافى سائر أحوالها وحاصله انه أشار الى الجواب عما قد يقال قد مثل العلماء

للتخisir يأتي الكفارة والغدية مع امكان الجمع (قوله فانه لا يجوز الجمع بين الجميع على اعتقاد الخ) وهذا الاعتبار تكون أو شموله على التخisir ونظر فيه بعضهم بأنه لا مانع من جواز الجمع وغاية الامر انه اذا جمع بينهم مع الاعتقاد المذكور أو مع عدمه وقع واحد منها كفارة قال الاستنوي في تهذيبه لو أتى بخصال الكفارة كلها أثبت على واحد فقط وهو اعلاها وان تفاوتت لانه لو اقتصر عليه حصل ذلك له فاضافة غيره اليه لا تنقصه وان تساوت فعلى أحدها لانه لو اقتصر عليه لاجزأه وان ترك الجميع عوقب أفاده الناصر قال الحلبي وان قيل يمكن تصحيح كلام المصنف بحمل الجواز في كلامه بمعنى الاجزاء ويوجه عدم الاجزاء بفساد النية عند الشافعية ومنهم من المصنف لانه لما نوى مجموع الخصال الثلاثة الكفارة صارت كل خصلة جزءا من المخرج فلم تقع واحدة منها كفارة فلم يتصور الجمع بينها قلنا انظم كلامه بأي ذلك (نقطة) ترد أو بعد الخبر للتفصيل وذلك اذا لم تشمل ولم تقصد الا بهام نحو هذا اما ان يكون جوهر أو يكون عرضا اذا أردت الاستدلال على أنه جوهر فقط أو على أنه عرض فقط أو ليس واحدا منهما وللتقسيم نحو الاسم اما سكرة أو معرفة ولا ضربا نحو وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون أي بل يزيدون كما قاله الفراء وقال بعض الكوفيين انها في الآية بمعنى الواو وقيل هي للشدك مصر وفالرائي (قوله ويباح الجمع بينها اذا لم يعتقد ذلك) أي ان جميع الاشياء الثلاثة هو الواجب في الكفارة وهذا الاعتبار تكون أو محمولة على الاباحة لا على التخisir (قوله لكن طالح) بالجر معطوف على صالح يقال هذا المعتقد انك ما مرت برجل طالح أيضا قال الرضي كلام النحاة صريح في انه اغايب قال ما جاء في زيد لكن عمرو ولن اعتقد ان المحي من متب عنهما جميعا لان اعتقد ان زيد اجاءك دون عمرو كما وقع في المفتاح أي فيكون على كلام المفتاح من قصر القلب واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءك معا فيكون من قصر الافراد فلم يقل به أحد اه بشرف ما (قوله حرف ابتداء) أي تبتدأ بعدها الجملة وتستهأنف فهي لمجرد الاستدراك دون العطف (قوله كقوله) أي قول زهير بن أبي سلمى يضم السين يدح الحرف والبيت من بحر البسيط والمواد جمع بادرة وهي الحسنة قال العمري الذي في ديوان زهير بدل قوله بادره غوائله جمع غائلة وهي ما يكون من شر وفساد والوقائع جمع وقعة وهي القتال والشاهد في قوله لكن وقائعه فانها حرف ابتداء لدخولها على الجملة فوقائعه مبدأ خبره تنتظر (قوله أي ولكن كان رسول) أشار به الى أن رسول بالنصب خبر كان المخدوفة وليس معطوفا بالواو والاختلة على لكن لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب (قوله والثامن بل) وحالها في الاضراب مختلف فان كانت بعد نفي أو نهي فهي لتقرر حكم ما قبلها وجعل ضدها لاي بعدها فانه نفي نحو ما قام زيد بل عمرو فقرر نفي القيام عن زيد وتثبت له عمرو والنهي نحو لا تضرب زيدا بل عمرو فقرر نهي المخاطب عن ضرب زيد وتثبت له بضرب عمرو وان كانت بعد ايجاب أو امر فهي لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله

فانه لا يجوز الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الواجب في الكفارة ويباح الجمع بينهما اذا لم يعتقد ذلك (و) السابع (لكن) تسكين النون (لا استدراك) واغا يعطف بها بثلاثة شروط افراد معطوفها وان تبحق بنفي أو نهي وان لا تقترن بالواو (نحو ما مرت برجل طالح لكن طالح) ونحو لا يقيم زيد لكن عمرو فان دخلت على جملة أو وقعت بعد الواو فهي حرف ابتداء فالاول كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر والثاني كقوله تعالى ما كان محمدا بأحد من رجالكم ولكن رسول الله أي ولكن كان رسول الله (و) الثامن (بل) للاضراب ويعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان تسبق بالايجاب أو امر فالايجاب (نحو ما قام زيد بل عمرو) والامر نحو وليقيم زيد بل عمرو فان دخلت على جملة فهي حرف ابتداء

ما بعد ما نحو قام زيد بل عمرو وخذ درهما بل دينار فاقبل بل في هذين المثالين  
 مسكوت عنه محتمل للاثتلاف بذلك الحكم وعدمه وذهب ابن الخاجب الى ان الأول  
 غير مسكوت عنه بل منفي عنه الحكم قطعا (قوله اما لا يبطال) أي ابطال ما قبلها  
 واثبات ما بعدها (قوله واما لا لا يقال) أي من أسلوب الى آخر (قوله والتاسع للنفق)  
 أي لنفي الحكم عما بعدها وقصره على ما قبلها وقصر قلب أو افراد (قوله بشرطين) ويراد  
 شرط ثالث وهو أن لا يصدق أحد متعاطفهما على الآخر فلا يجوز جاء في رجل لا زيد  
 ولا عكسه ويجوز جاء في رجل لا امرأته وعكسه وبشرط أيضا أن لا تقترب بالواو ونحو  
 ما جاء في زيد ولا عمرو فانه حينئذ ليست عاطفة لوجود الواو (قوله افراد معطوفها)  
 فلا يعطف بها الجمل خلافا لابن النجار حيث أجاز زيد قائم لا عمرو وقاعدو بقم زيد  
 لا يسافر عمرو (قوله جاء زيد لا عمرو) نقول هذا ردا على من اعتقد مجي عمرو ودون زيد  
 فيكون قصر قلب أو اعتقاد اشتراكهما في المجي فيكون قصر افراد (قوله واضرب  
 زيد الامرا) مثال للامرو ومثله اللهام نحو غفر الله زيد لا عمرو والتخصيص نحو هلا  
 ضربت زيد الامرا والنداء نحو يا ابن أخي لا ابن عمي (قوله وعطف الفعل على الفعل)  
 بشرط أن يتحد الزمن وان اختلفت الصيغة فالامثلة التي ذكرها المصنف اتحد  
 الفعل في زمانه وصيغة ومثال الاتحاد الزمان دون الصيغة قوله تعالى يقدم قومهم يوم  
 القيامة فأورد هم النار فأورد معطوف على يقدم لاتحادهما في الزمن دون الصيغة  
 وقوله تعالى تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار  
 ويجعل لك قصورا فيجعل معطوف على جعل لاتحادهما في الزمن دون الصيغة وقوله  
 تعالى ألم نشرح لك صدرك ووضعنا عنك وزرك ولا يعطف ما زمنه ماض على ما زمنه  
 مستقبل وعكسه قال شيخنا وما ذكره الجماعة من شرط اتحاد الزمن ان كان لم يسمع  
 من العرب أصلا فسلم والأشياء المانعة من قام أمس ويقوم غدا زيد وكما يجوز عطف  
 الفعل على الفعل يجوز عطف الفعل على الاسم المشبهة في المعنى كاسم الفاعل  
 في قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا وقوله أولم يروا الى انظر فوقهم  
 صافات ويقبضن فان اسم الفاعل لما دل على الحدث الذي يدل عليه الفعل صح عطفه  
 عليه ولأن اسم الفاعل يؤول بالفعل اذا حل محل الفعل كان وقع صلة لال فعني ان  
 المصدقين والمصدقات ان الذين تصدقوا كما ان الفعل اذا وقع موقع اسم الفاعل يؤول  
 به فان التقدير في ويقبضن قابضات لانه حال كما ان المعطوف عليه وهو صافات حال  
 أيضا والاصل في الحال أن يكون اسمها ويعطف اسم الفاعل على الفعل كما في قوله  
 تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فخرج معطوف على يخرج  
 وجعله المخرج معطوفا على فالحق وبقي ان الحكم على الفعل بأنه معطوف فيه تجوز  
 لأن المعطوف هو الجملة لكن لما كان الفعل هو المصدق بالمعطوف لاتحاد فاعل الفعلين  
 نسب العطف الى الفعل كذا قيل واستشكل بأنه لو كان من عطف الجمل لما ظهر  
 الاعراب في المعطوف لأن اعراب الجمل محلي فظهر لا اعراب في الفعل المعطوف

اما لا يبطال نحو ام يقولون  
 به جنة بل جاءهم بالحق  
 واما لا لا يقال نحو قد افلح  
 من تركي وذ كراسم ربه  
 فصلى بل تؤثر الحياة  
 الدنيا (والتاسع للنفق)  
 ويعطف بها بشرطين  
 افراد معطوفها وان تسبق  
 بالحياب أو امر (نحو وجاء  
 زيد لا عمرو) واضرب زيدا  
 لا عمرو (فان عطف) أنت  
 (بهذه الأعراف) التسعة  
 (على مرفوع رفعت  
 المعطوف بها أو) عطف  
 بها (على منصوب نصبته)  
 أي المعطوف (أو) عطف  
 بها (على محذوف خففته)  
 أي المعطوف (أو) عطف  
 بها (على مجزوم جزمته) أي  
 المعطوف وعلم من ذلك انه  
 يجوز عطف الاسم على  
 الاسم رفعا ونصبا وخفضا  
 وعطف الفعل على الفعل  
 رفعا ونصبا ومجزما (تقول)  
 في عطف الاسم على الاسم  
 في الرفع (قام زيد وعمرو)  
 في النصب (رايت زيدا  
 وعمرا) في الخفض (مررت  
 بزيد وعمرو) تقول في  
 عطف الفعل على الفعل  
 في الرفع (يقوم ويقعد زيد  
 و) في النصب (ان يقوم  
 ويقعد زيد) في المجزوم (لم  
 يقوم ويقعد زيد) فيقع  
 مجزوم بالمعطوف على يقوم



دليل على انه نفسه هو المعطوف بقطع النظر عن فاعله لأننا لو نظرنا للفاعل معه  
 لسكان جملة وخرج الكلام من عطف الفعل لعطف الجدل وعلما ينبغي أن يتنبه له أنه  
 اذا عطف الفعل المرفوع على المرفوع كما اذا قلت يقوم ويقعد يكون الفعل الثاني  
 المعطوف وهو يقعد مرفوعا بتجريد الفعل الأول المعطوف عليه وهو يقوم عملا بقاعدة  
 ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع ويزيد هذا توضيحا أن الفعل الأول لو  
 اتفق تجرده بأن دخل عليه ناصب أو جازم لا تنفي رفع المعطوف ونصب أو جزم (قوله  
 والبدل) تسميته بذلك اصطلاحا للمصنفين والكوفيين يسعون بالترجمة والتبيين  
 وقال ابن كيسان يسعون بالتشكيك وهو لغة العوض ومنه قوله تعالى عسى ربنا أن  
 يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله بالنسبة) أي الحكم بأن يكون  
 المقصود بالذات من النسبة إلى المتبوع النسبة إلى التابع فليس المراد بكون البدل  
 هو المقصود بالحكم هو أن يكون المبدل منه غير مقصود أصلا بل المعنى انه مقصود  
 بالحكم لكن لا بالذات والمقصود به بالذات اغاها والتابع وعلى هذا يحمل قوله ان  
 المبدل منه في نية الطرح قال الرضي لا بد في ذكر المبدل منه من فائدة لا تحصل لولم  
 يذكر صوابا الكلام الفصحى عن الغويل قد يتوقف عليه صحة الكلام كقوله تعالى  
 وجعلنا الله شركاء الجن (قوله بغير واسطة) أي واسطة حرف العطف واغنا  
 حملنا الواسطة المنفية على حرف العطف ليدخل ما يكون بين المبدل منه  
 والبدل واسطة وليست من حروف العطف كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله  
 أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر فان قوله لمن كان يرجو الخ يدل من قوله  
 لكم وبينهم واسطة لكن بغير حرف العطف (قوله وبغير واسطة) خرج به عطف  
 النسق) ينبغي أن يعلم أن المعطوف في النسق اما غير مقصود بالحكم السابق كجاء  
 زيد لا عمر وما جازم زيد عمر وما قام زيد لكن بكر وما مقصود وهو ما قبله وهو  
 المعطوف بحرف مشرك كجاء زيد وعمر وهذا القسم وما قبله خارجان بقوله  
 المقصود بالحكم فان معناه أن يكون المقصود هو التابع دون المتبوع القسم الثالث  
 أن يكون المعطوف مقصودا بالحكم وحده وهو المعطوف بيسل ولكن بعد الاثبات  
 وهذا خارج بقوله بغير واسطة والعطف بالبدل بعد الاثبات مذهب كوفي (قوله بدل  
 كل من كل) لم يقل بدل الكل من الكل لان مذهب الجهمي ورأى ادخال ال على كل  
 وبعض المحن قالوا لانهم اضافوا تة تدبر أي كل الشيء أو بعضه وأل لاجتماع الاضافة  
 وغير الشجاعت ما للتة عن هذا النوع بالبدل المطابق نظر الى أن لفظ كل انما يطلق  
 على ما يقبل التجزى وهذا البدل يقع في اسم الله كقوله تعالى صراط العزيز الحميد  
 الله في قرارة الجرف لفظ الجلالة بدل من العزيز والحميد صفة للعزيز وضابط بدل الكل  
 من الكل أن تكون ذات البدل هي ذات المبدل منه وان لم يكن مفهوما واحدا  
 وهو يفيد توكيد النسبة فتقر بهالذكرة مرتين ولا يحتاج لربطه بالبدل منه  
 لانه عينه (قوله بدل بعض من كل) وهو الذي تكون ذاته بعضا من ذات الأول ولو كان

(و) الرابع من التوابع  
 (البدل) وهو التابع المقصود  
 بالنسبة بغير واسطة  
 فالتابع جنس يشمل جميع  
 التوابع والمقصود فصل  
 خرج به التبع والبيان  
 والتوكيد فانها مملات  
 للمقصود وبغير واسطة خرج  
 به عطف النسق (وهو)  
 أي البدل (اربعة اقسام)  
 الأول بدل كل من كل نحو  
 اهدنا الصراط المستقيم  
 صراط الذين أنعمت عليهم  
 فالصراط الثاني بدل من  
 الصراط الأول بدل كل من  
 كل وهما العين واحدة  
 واسمة فيبدل من المثال ان  
 تخالفونما بالصفة والاضافة  
 لا يفسر (و) الثاني (بدل)  
 بعض من كل



مسألة له أو أكثر منه كما كانت الرغيف نصفه أو ثلثه وهو يفيد أيضاً فكيد النسبة ولا بد أن يكون مع رابط يربطه بالمبدل منه ملة وظاهراً كما قلنا أو متقدراً كقوله المصنف وأما عكس هذا القسم وهو بدل السكك من البعض فقد أثبتته طائفة وثقاه آخرون ومن أمثلته قوله تعالى أولئك يدخلون الجنة ولا يظنون شيئاً من جنات عدن جنات عدن بدل كل من بعض وهو الجنة ورد بأن آل في الجنة للجنس الصادق بجنات عدن فهو بدل بعض من كل وقول الشاعر

رحم الله أعظم مدونهما \* بسجستان طلمحة الطلمات

فإن طلمحة الطلمات بدل من أعظم بدل كل من بعض ورد بأنه يجوز أن يراد بالاعظم جهة الشخص وانما خصها بالذكري لانتهاقوام المدن فيكون بدل كل من كل (قوله من استطاع) من اسم موصول مبني على السكون في محل جر لانه بدل من الناس الجبرور (قوله بدل من الناس) الصادق بالمستطيعين وغيرهم بناء على أن آل في الناس للاستغراق فإن جعلت للعهد والمعهودهم المستطيعون فهو بدل كل من كل (قوله وليست من فاعل الخ) الذي هو مصدر فاضافته لليتب من اضافة المصدر لفعوله والفاعل من استطاع والتقدير حج البيت من استطاع فكأن الله على الناس أي يجب على جميع الناس أن يحج من استطاع منهم فاذا لم يحج المستطيع مع أن الباقي وهذا باطل لانه يلزم عليه تكليف غير المستطيع بحج المستطيع مع أن التكليف انما هو منوط بالمستطيع لوجود شرط التكليف فيه وهو الاستطاعة فقد لم على جعل من فاعل افساد في المعنى هذا كعله ان جعلت آل في الناس للاستغراق فإن جعلت للعهد الذي كرى والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكرهم وهم المستطيعون صرح جعل من فاعل والناس وان تقدم في اللفظ لكنه مؤخر في الرتبة فان حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس والمبتدأ وان تأخر لفظا يرتبه التقديم والتقديم حينئذ حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس أي هؤلاء الناس المذكورين غاية ان فيه اظهارة في محل الاضمار أي عليهم قال المناصر وسد الضمير مسدأل ومصحو به اعلامة على أن آل للعهد الذي كرى بل جعلها عهدية مقدم على جعلها استغراقية فقد صرح كثير بأنه متى دارت الاداة بين العهد وغيره جعلت على العهد نظراً للقرينة المرشدة اهـ وهذا وما يذكر بعد تعلم ما في كلام المصنف في قوله على الأصح (قوله ولا شرطية) أي والجواب محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير فليحج لانه لا حاجة لتكليف المحذوف مع امكان تمام الكلام بدونه وهو جعل من بد لآل أبو حيان قال بعض أصحابنا وحذف جواب الشرط لقهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البدل اهـ فعلى هذا جعل من شرطية أولى من جعلها موصولة بدلا من الناس لانه يلزم على البدلية حذف الضمير من البدل خلافاً لاختاره النازح (قوله على الأصح فيهما) أي في كون من فاعل وكونه شرطية ومقابل الأصح صحة جعلها فاعلاً ويكون معنى تكليف غير المستطيع بأن يحج المستطيع لانه يلزمه الأمر به بالجمع وتجب على آل

فمؤثره على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً. فن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والرابط بينهما محذوف تقديره منهم وليس عن فاعل الخ ولا شرطية على الأصح فيهما

عربية على التقرير السابق وجعلهم ما شرطية وبه قال الكسائي وقد ترجع باسمعت  
 (قوله بدل اشتمال) وهو ما يكون بينهما وبين المبدل منه ملازمة بغير السكينة والبعضية  
 فخرج بدل البعض من الكل وهذا البديل أيضا يفيد توكيد النسبة وتقريرها لانه  
 بمثابة المذكور مرتين ولا بد معه من ضمير رابط ملفوظ به كافي مثال المصنف أو مقدر  
 أقوله تعالى قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود فالنار بدل من الأخدود وبدل  
 اشتمال والرابط مقدر تقديره فيه ونقل بعضهم عن ابن جماعة أن المحققين لا يوجبون  
 في بدل البعض وبدل الاشتمال رابطا (قوله لا كاشتمال الظرف على المظروف)  
 معناه أن المنظور اليه والمعتبر في بدل الاشتمال هو ما ذكره المصنف من أن يكون  
 المبدل منه مشتملا بطريق الاحتمال على المبدل بأن يكون فيه اشعار به وان وجد  
 اشتمال الظرف على المظروف كافي المثال فان الشهر ظرف زمان للقتال لكنه غير  
 منظور اليه فهو حاصل بطريق الاتفاق ولولو حظ الاشتمال بطريق الظرفية لم  
 يطر ذلك الخلفه في نحو نعتي زيد علمه وسلب زيدا ما له وسرق زيدا ثوبه (قوله مشعرا)  
 أي دالا عليه وقوله ومقتاضيا أي طالبا أو الغمير في قوله ومقتاضيا راجع للمبدل منه  
 وقوله أي للبدل وانما كان مشعرا به ومقتاضيا له لكون الحكم لا يناسب المستند اليه  
 بحسب الظاهر كافي سرق زيدا ثوبه فان السرقه لا تناسب زيدا وانما تناسب المبدل  
 وهو الثوب (قوله بحيث) البناء للصور وحيث ظرف مكان بمعنى الحالة أي وذلك  
 الاشعار والتقاضى مصور بحالته أي أن تبقى النفس الخ (قوله الذي ذكره) أي البدل  
 وقوله فيجي هو أي البدل (قوله الذي ذكره غلطا) أي سبق اليه اللسان فالمراد  
 الغلط الساسي وهذا التسم لا يقع في جميع الكلام ولذلك لم يذكره أهل المعاني لانهم  
 لا يتكلمون الاعلى الكلام القصص بخلاف النحاة فان مباحثهم لا تختص به فن  
 عاب على النحاة وقال الاولى عدم تعرضهم له لم يصب وبق من أقسام البدل بدل  
 النسيان وبدل البداء ويقال له بدل الاضراب فان بدل الغلط يصدق بهذه الانواع  
 الثلاثة لكن بدل الغلط وبدل النسيان لا يقعان في فصيح الكلام بخلاف بدل البداء  
 قيل وهو معتد الشعراء كثيرا للبالغة والتفنن الحاصل به وقد تعرض الخليلي للقسامين  
 فراجع ثم التحقيق أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه فهما جملتان  
 مستقلتان فاذا قلت أكلت الرغيف ثلثه كأنك قلت أكلت ثلثه بخلاف بقية التوابع  
 فان العامل في المتبوع هو العامل في التابع وذهب بعضهم الى أن العامل في البدل  
 هو العامل في المبدل منه فتكون جميع التوابع على هذا القول مستوية وهل يجوز  
 تعدد البدل أولا قال أبو حيان أما بدل البداء فيتم عدد وأما بدل الكل والبعض  
 والاشتمال فلانص عن أحمد من النحويين أعرفه في جواز التكرار فيها أو منعها الا  
 أن في كلام بعض أصحابنا ما يدل على انه لا يتكرر

منه

ما قيل في المرفوعات من انه جميع مرفوع أو مرفوعة يقال هنا (قوله ستة عشر)

(و) الثالث (بدل اشتمال)

نحو يسألونك عن الشهر  
 الحرام قتال فيه (قوله  
 بدل من الشهر بدل اشتمال  
 سمي بذلك لاشتمال المبدل  
 منه وهو الشهر على المبدل  
 وهو قتال اشتمالا بطريق  
 الاجمال لا كاشتمال  
 الظرف على المظروف بل  
 من حيث كونه مشعرا به  
 ومقتاضيا له في الجملة بحيث  
 تبقى النفس عند ذكر  
 المبدل منه متشوقة الى ذكره  
 منظره فيجي هو ميمنا  
 لما أجل أولا واستفيد من  
 المثال جواز ابدال النكرة  
 من المعرفة (و) الرابع  
 (بدل الغلط) أي بدل من  
 اللفظ الذي ذكر غلطا لأن  
 المبدل نفسه هو الغلط كما قد  
 يتوهم (نحو رأيت زيدا  
 الفرس) فالفرس بدل من  
 زيد بدل غلط لأنك (أردت  
 أن تقول) ابتداء (الفرس  
 فغلطت فذكرت زيدا  
 عوضا عن الفرس ثم تبين  
 لك غلطك فترجعت عن  
 ذكر زيدو) أبدلت الفرس  
 منه (أي من زيد) المنصوبات  
 ستة عشر

الأول (المفعول به) نحو ضربت (و) زيداً (و) الثاني (المفعول المطلق) نحو ضربت ضرباً (و) الثالث (المفعول من

جمله) نحو ضربت ابني تأديباً  
(و) الرابع (المفعول فيه) نحو صليت يوم الجمعة خلف الإمام (و) الخامس (المفعول معه) نحو سرت والنيل (و) السادس (خبر كان و) خبر (أخواتها) نحو كان الشرف قائماً (و) السابع (اسم ان و) اسم (أخواتها) نحو ان الظلم قائم (و) الثامن (الحال) نحو جاء الأمير راكلاً (و) التاسع (التمييز) نحو أنتب الناس ما لا (و) العاشر (المستثنى) نحو هلك الفرسان الا قليلاً (و) الحادي عشر (اسم لا) نحو لا شجاع حاضر (و) الثاني عشر (المنادى المضاف وشبهه) فلا قول نحو يا غياث المستغيثين والثاني نحو يا طيف فما العباد (و) الثالث عشر (خبر كل و) خبر (أخواتها) نحو كادت لنفوس تهتق (و) الرابع عشر (خبر ما الخجائية و) خبر (أخواتها) نحو ما أحد أغير من الله (و) الخامس عشر (التابع للمصوب) نحو رأيت رجلاً قتيلاً (و) السادس عشر (الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء) نحو لن يفتح الظالم (ولها أبواب) تذكر فيها الأول (المفعول به وهو

محصرها في هذا العدد استقرائي وبدأ منها بالمفاعيل لانها الاصل وغيرها محمول عليها ومشبها (قوله المفعول به) قد مره كجمع من النخاعة لانه أخرج الى الاعراب اذ هو الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس وقد مر ان الحاجب كان نحو شري المفعول المطلق لانه المفعول - حقيقة (قوله اسم لا) قيل حيث ذكر اسم لا في المنصوبات فستكان ينبغي أن يذكر خبرها في المرفوعات وكذا يقال في المنادى المفرد واسم كاد واسم ما الخجائية وأخواتها والفعل المضارع المجرد فان هذه المذكورات من قبيل المرفوعات ولم ينعدها في باب المرفوعات وأجاب الناصر الطبري بأنه يمكن ادخال خبر لا في أخوات ان وكذا اسم كاد وما الخجائية وأخواتها في أخوات كان وأما المنادى المفرد والفعل المذكور فقد ذكرهما قبل ولم يذكرهما هنا في خصوص المرفوعات لداعية الاختصار اه بتصرف ما (قوله المنادى المضاف وشبهه) الاولى عدم التقييد بالمضاف وشبهه ليشمل المنادى المفرد فانه في محل نصب كاسم لان الكلام هنا في عدد المنصوبات مطلقاً ولو محلاً يدل هذا ما سياتي من تسمية المفعول الى ظاهره والى مضمرة فان المضمرة منصوب محلاً فالمنادى مطلقاً من المنصوبات لكن ان كان مضافاً أو شبهها بالمضاف نصب لفظاً ولا نصب محلاً فهو منصوب اما لفظاً أو محلاً (قوله اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء) أي يقتضي بناءه ككون النسوة وبنو في التوكيد وذلك أن تقول لا مطابقة الى هذا القيد أي قوله ولم يتصل الخ لان الكلام في المنصوبات ولو محلاً والفعل الذي لحقته احدي النونات ودخل عليه الناصب فهو وان كان من منياً يكون في محل نصب (قوله الأول المفعول به) أل اسم موصول ومفعول صلته والهاء في به عائدا على أل ونائب الفاعل ضمير مستتر عائدا على الفعل المفعول من لفظ مفعول اذ التقدير الاسم الذي فعل به الفعل وقس على ذلك المفعول معه والمفعول فيه والمفعول له هكذا أقر الناصر الطبري قال شيخنا يلزم على جعل نائب الفاعل ضميراً مستترا في مفعول جريات الصلة على غير من هن له فيكون الواجب الابرار بان يقال المفعول هو به فالأحسن ان نائب الفاعل الجار والمجرور ولا ضمير في الوصف والباء للالتصاق أي الذي فعل به الفعل وقس الباقي (قوله وهو الاسم) أي حقيقة كضربت زيداً أو تأويل كقوله تعالى ولا تخافون أنكم أشركتم أي الاشارة ونحو أحب أن تفهم فان وما دخلت عليه في تأويل مصدر والتقدير أحب فهمك (قوله الذي وقع عليه فعل الفاعل) أي بلا واسطة كشرج المجرور في نحو ضربت زيداً فانه وقع عليه فعل الفاعل وهو المروءة لكن بواسطة حرف الجر ومثله المنادى نحو يا عبد الله فانه وان كان في الحقيقة كل منهما مفعولاً به لكنه لا يطلق عليه ما في الاصطلاح ذلك ثم ظاهر قوله وقع عليه فعل الفاعل يفيد أنه لا بد من وجود ذات المفعول به قبل وقوع الفعل عليه ومن ثم أعرب كثير قوله تعالى خلق الله السموات والأرض مفعولاً مطلقاً لا مفعولاً به قال الحلبي والعباب انه مفعول به على حد بنيت الدار فان قلت ان التعريف غير مانع لشوهره يدي قولك زيد ضربت به فان الفعل واقع على ضميره الذي هو عينه فيكون واقعاً عليه في المعنى والجواب أن المراد بوقوع فعل الفاعل عليه أن يكون الاسم وضع

للدلالة

الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل) حقيقة كأنزل الله الغيث أو مجازاً كما ثبت الى يسمع البقل

(ويصح نفيه عنه) ليدخل نحو ما ضربت زيداً فإن زيداً مفعول به مع أن الفعل منفي عنه (وهو على قسمين ظاهر ومضمر فالظاهر نحو ما ضربت زيداً ومضمر بقية أقسام الظاهر المتقدمة في الفاعل) (والمضمر قسمان) لاثالث لهما (متصل) بعامله (ومنفصل) عنه (فالم متصل) بعامله ١٢٩ (مالاتي تقدم على عامله ولا يلى

الافى الاختيار والمفصل) عن عامله (بخلافه) وهو ماتبقدم على عامله وبلى الا فى الاختيار (وكل منهما) أى من المتصل والمفصل (اثنا عشر) قسماً سبعة للماضى وخمسة للغائب أمثلة (المتصل) زيد (أكرمى) (أكرمى) بفتح الميم (أكرمى) بفتح الكاف للخطاب المذكور (أكرمى) بكسر هاء الخطاب المؤنثة (أكرمى) لثنى الخطاب مطلقاً (أكرمى) لجماعة الذكور الخطابين (أكرمى) لجماعة الاناث الخطابيات (أكرمى) للفرد المذكر الغائب (أكرمى) للفرد المؤنثة الغائبة (أكرمى) لثنى الغائب مطلقاً (أكرمى) لجماعة الذكور الغائبين (أكرمى) لجماعة الاناث الغائبات والسكاف والهاء فيهن هى الضمير وحدها ويقال فى كل منها ضمير متصل فى محل نصب على المفعولية وهوا سمى لا يظهر فيه اعراب (و) أمثلة (المتصل اياى) أكرم

للدلالة على انه وقع عليه الفعل فخرج زيد فى المثال المذكور فان الفعل وان كان واقعاً عليه فى المعنى الا انه لم يوضع للدلالة على ذلك واغراضه للاخبار عنه (قوله ويصح نفيه عنه) قال العلامة الشنوائى الاولى أوفى عنه وجهه شيخنا بأن المراد النفي بالفعل لا بحجة بدليل المثال الذى ذكره والحل لا ولا الواو ولعل الواو فى قوله ويصح معنى أو وذلك لان المراد أن المفعول به اما أن يتعلق به الفعل أو بنفى عنه لانه ما اجتمع فيه أمران الوقوع عليه وصحة النفي عنه والامساخل نحو ما ضربت زيداً لا تنفاه القيد الاول وهو وقوع الفعل عليه كما اعترض به وبعد هذا كله اعترض بأنه لا حاجة لتلك الزيادة لان المراد بوقوعه عليه يتعلق الفعل به أعم من أن يكون على جهة الثبوت أو النفي وكل هذا مبني على أن قوله ويصح الخ من التعريف كما هو المتعارف ويصح أن يكون كلاماً مستأنفاً بعد تمام التعريف لدفع ما يتوهم أن التعريف لا يشمل مفعول الفعل المنفى فأفاد أنه يصح النفي أى وهو داخل لما أن المراد بالوقوع مطلق التعلق (قوله ولا يلى الا فى الاختيار) أى فى حالة الاختيار بشرط حالة الضرورة كما فى قول الشاعر

وما نالى اذا ما كنت جارتنا \* أن لا يجاورنا الاك ديار  
اذا القياس الا اياك فأتى بالمتصل موضع المنفصل وأنكر المبرد ورد ذلك وأنشده لى الاك سواك وكقول آخر

أعود برب العرش من فقة نعت \* على فالى عوض الاما صر  
أى الا اياه ثم ان الجسمعين القيدين أى قوله مالاتي تقدم على عامله ولا يلى الا فى الاختيار لبيان فائدة حكم المتصل والافأ حد هما يستلزم الآخر \* وبقي أن تعريف ضمير النسب المتصل بقوله مالاتي تقدم الخ غير مانع لانه يصدق على التام من قات مع انها ضمير رفع والجواب أن ما فى قوله مالاتي تقدم واقعة على الضمير المتصل المنصوب لا مطلق الضمير المتصل حتى يشمل التام بقريئة المقام والتمثيل فهذا تعريف لنوع من المتصل وهو المنصوب أو ان ما واقعة على الضمير مطلقاً ويكون التعريف لمطلق المتصل بقطع النظر عن المقام والتمثيل (قوله وهو ما يتقدم على عامله) أورده عليه أيضاً أن تعريف المنفصل غير مانع لصدقه على انافاته يقع بعد الا تقول ما قام الا أنا وهو ضمير رفع لانصب والجواب كذا فى قوله (قوله بفتح الميم) قيد بذلك لان نافع سكون الميم تكون فاعلاً والخاصل أن ما قبل نان كان مقفوحاً كانت مفعولاً نحو أكرمنا وضر بنا وان كان ساكناً كانت فاعلاً نحو أكرمنا وضر بنا (قوله والسكاف والهاء فيهن هى الضمير وحدها) وقيل المجموع ضمير وكذا اياك وقيل ايا مضاف للضمير بعده

١٧ ز للتكلم وحده (اينا) للتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (اياك) بفتح الكاف للخطاب (اياك) بكسر هاء الخطاب (اياك) لثنى الخطاب مطلقاً (اياكم) لجماعة الذكور الخطابين (اياكن) لجماعة الاناث الخطابيات (اياه) للفرد الغائب (اياه) للفرد الغائبة (اياهما) لثنى الغائب مطلقاً (اياهم)

ثم هو ضمير أيضاً واسم غير ضمير وقيل يا حرف اعتمد عليه الضمير بعده وهذا **سك**  
 خلاف بلاغرة مترتبة (قوله اثنان المفعول المطلق) أي عن التثنية فلفظ المطلق كما  
 قال السيد إشارة الى عدم التثنية لا للتثنية بالاطلاق (قوله أي الذي يصدق الخ)  
 هذا تفسير لمعنى الاطلاق ويصدق أي يحمل فإن الصدق في المفردات بمعنى الجمل أي  
 الاخذار فيقال مثلاً في ضرب يامن ضربت ضرباً مفعول بدون تثنية بله أو به الخ (قوله  
 حرف أو ظرف) يدل من جار يدل بعض من كل فالمقيس بالحرف الجار المفعول به  
 والمفعول فيه والمفعول له والمقيس بالظرف الجار المفعول معه فمصدق الجار الحرف أو  
 الظرف وهو خصوص مع في معه فأنما جارة بالاضافة ومصدق الجار والضمير العائد  
 على آل قال ابن الصائغ في شرحه للجمل واغماهي المصدر مفعولاً مطلقاً لأنه المفعول  
 حقيقة واطلاقهم على المفعول به أنه مفعول بغير تثنية عرف اصطلاحاً والافز يد امن  
 ضربت زيد ليس بمفعول لك حقيقة بل المفعول لك الضرب وأما زيد فمفعول به  
 الضرب لكن متى أطلقوا مفعولاً على أنه المفعول به فإذا أرادوا المفعول حقيقة قيدوه  
 بالاطلاق أو باسم يخصه وهو المصدر (قوله وهو المصدر) المصدر في اللغة هو الحدث  
 الذي يحدثه انفعال واصطلاحاً اللفظ الجاري على فعله الدال على ذلك الحدث قسمية  
 اللفظ الدال على الحدث مفعولاً مطلقاً نظراً لثلاثته على الحدث الذي هو مفعول  
 للفاعل حقيقة وفي الحقيقة المفعول المطلق على ما يستفاد من كلام السيد قدس سره  
 اسم ثلاثي الحاصل بالمصدر لكن لما كان المعنى المصدري وأثره متقاربين لم يفرق بينهما  
 أهل اللغة وقالوا ان المفعول المطلق هو المصدر والتحقيق أنه المعنى الحاصل بالمصدر  
 لأن نفس المصدر واعلم أن المصنف حذف قيتين من التثنية وكان عليه أن يقول  
 وهو المصدر الفضلة غير الحال يخرج بقيد الفضلة نحو قولك ضربت بك ضرباً شديداً فحذف  
 الذي وقع خبراً وان كان مصدراً مؤكداً لعماله وهو ضرب الواقع بمبتدأ ليس من  
 المفعول المطلق لأنه محمول لا فضلة وخارج بقيد غير الحال نحو قوله تعالى وفي مدينا  
 مدينا مصدر مؤكداً لعماله فضلة وليس من المفعول المطلق لأنه حال (قوله المؤكد  
 لعماله) أي المؤكد للحدث الذي اشتمل عليه عامله وهو الفعل فحذف يامن ضربت ضرباً  
 مؤكداً للحدث الذي اشتمل عليه عامله في المصدر وهو الفعل ومعنى كونه  
 مؤكداً أنه يقيم ما أفاده العامل من الدلالة على الحدث فهو بمنزلة تكرير الفعل  
 فراجع المعنى التوكيد اللفظي قال الرضي التأكيد في الحقيقة للمصدر المفهوم من  
 الفعل لكنهم سموه تأكيداً للفعل توسعاً فقوله ضربت بمعنى أحدثت ضرباً فاما ذكرت  
 بعده ضرباً صار بمنزلة قوله أحدثت ضرباً ياضرباً فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون  
 وحده لا لبقية مدلول معنى الفعل **تبيينه** المصدر المؤكداً لا يثنى ولا يجمع بانفاق  
 والمختوم بتمام الوحدة كضربته بعكسه واختلف في النوعي والمشهور والجواز وظاهر  
 مذهب سيبويه المنع واختاره الشاوي (قوله أو المبتدأ لنوعه) أي لنوع الحدث الذي  
 اشتمل عليه عامله زيادة على التأكيد الذي اشتمل عليه القسم الأول (قوله أو لعددده)

لجماعة المذكور الغائبين  
 (اياهن) الجماعة الأناث  
 الغائبات ويا فیهن بكسر  
 الحزة وتشديد الياء التختبة  
 هي الضمير وما اتصل بها  
 حروف دالة على التكلم  
 والخطاب والغيبة والتثنية  
 والجمع تدكيراً وتأنثاً  
 ويقال في كل منها ضمير  
 متفصل في محل نصب على  
 المفعولية وهي اسم مبني  
 لا يظهر فيه اعترا ب  
**ثاني المفعول المطلق**  
 أي الذي يصدق عليه قولنا  
 مفعولاً مفعولاً بغير مقيس بجار  
 حرف أو ظرف (وهو المصدر  
 المؤكداً لعماله أو المبتدأ  
 لنوعه أو لعددده) فالمؤكداً  
 لعماله أقسام لأن عامله  
 تارة يكون فعلاً نحو ضربت  
 ضرباً (تارة يكون وصفاً  
 نحو أنا ضربت ضرباً) تارة  
 يكون مصدرًا نحو عجب  
 من ضربت ضرباً والمبتدأ  
 لنوعه

أى أو المبدئين لعدده أى لعدد الحدث الذى اشتمل عليه عامله زيادة على التأكد  
فعلم أن التأكد قد مشترك في الجميع (قوله أما بالوصف) أى يكون مبنيا بسبب ذلك  
الوصف أهم من أن يذكر الموصوف كمثل المصنف أو لا كقوله تعالى من عمل  
صالحا أى بعمل صالحا وفي جعل هذا القسم مبنيا بالوصف تسمع لان المبين في الحقيقة  
نفس الوصف (قوله أو بالاضافة) أى أو يكون مبنيا بسبب الاضافة أى اضافة  
المصدر لغيره (قوله ضرب الامير) أى مثل ضربه (قوله ضربت ذلك الضرب)  
هذا المثال ليس من المصدر المبين وانما هو من أمثلة ما ينوب عن المصدر فان اسم  
الاشارة ليس مصدرا كما لا يخفى لكنه لما بين اسم الاشارة بالمصدر الذى وقع بعده  
كان كانه المصدر \* خاتمة \* التعبير عن المفعول المطلق بالمصدر موافقة للغالب  
فان الغالب أن يكون مصدرا أو لا فقد ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول  
المطلق ما يدل على المصدر من صفة كسرت أحسن السير أو ضمير المصدر نحو لا أعذب  
أحدا أى لا أعذب هذا التعذيب أو اشارة كضربه ذلك الضرب أو مشاركة للمصدر  
في مادته وهو ثلاثة اسم مصدر كغسلت غسلوا اسم عين نحو قوله تعالى والله أتبتسك  
من الارض نبايا ومصدر لفعل آخر كقوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا أو دال على نوعه  
كرجعت القهقري أو على عدده نحو ثمانين جلد أو على آله كضربت بسوط أو وقته  
كقوله \* ألم تغتصب عيناك ليلة أرمدنا \* أولغظة كل نحو فلاتعملوا كل الميل  
أو بعض كضربه بعض الضرب وغير ذلك (قوله الثالث المفعول لاجله) أى الذى  
فعل الفعل لاجله بأن كان غرضه باعثا على الفعل كالتأديب فى ضربت ابني تأديبا  
فانه غرض باعث على الضرب وعلته غائية له أيضا باعتبار حصوله عقبه وانما قدمه على  
المفعول فيه لانه أدخل منه في المفعولية وأقرب الى المفعول المطلق لكونه مصدرا  
(قوله أى شارك المصدر الحدث) المصدر فاعل مرفوع والحدث مفعول منصوب فعلى  
هذا التفسير يكون ضمير الفاعل المستتر فى شارك عائدا على المصدر والبارز عائدا على  
الحدث وفيه تعسف لغير بان الصفة على هذا الاحتمال على غير من هي له فالاولى أن  
يجعل الضمير المستتر عائدا على الحدث والبارز عائدا على المصدر لان شارك صفة  
جارية على الحدث فجعل فاعله ضمير الحدث أولى ويمكن تخريج كلام المصنف على  
هذا بان يقرأ المصدر بالنصب مفعولا مقديما والحدث بالرفع فاعلامؤخرا (قوله فى  
الزمان والفاعل) لا فرق فى مشاركتيه فى الفاعل بين أن تكون لفظية كضربه  
تأديبا أو تديرية كقوله تعالى يريك البرق خوفا وطمعا فان معنى يريك يجعلك  
تروى وجهه الريح تشرى منصوبا على الحال قال اليساوى وانتصابهما أى خوفا  
وطمعا على العلة بتقدير المضاف أى ارادة خوف وطمع أو التأويل بالاخافة  
والاطماع أو الحال من البرق أو الخطابين على ضمير ذوى أو اطلاق المصدر بمعنى  
المفعول أو الفاعل للمبالغة وقيل يخاف المطر من يضره ويطمع فيه من ينفعه واشترط  
ابن الحبار وغيره أن يكون ذلك المصدر قريبا فلا يجوز جعل قراءة العلم ولا قتلا للكافر

أما بالوصف نحو (ضربت  
ضربا شديدا) أو بالاضافة  
نحو (ضربت ضرب الامير  
أو) بالاشارة نحو (ضربت  
ذلك الضرب أو) بلام  
العهد نحو (ضربت الضرب)  
أى المعهود للخطاب  
(والمبين لعدده) من مرة  
أو مرتين أو مرات (نحو  
ضربت ضربة أو ضربتين  
أو ضربات الثالث المفعول  
لأجله) ويقال له المفعول  
له والمفعول من أجله (وهو  
المصدر الذى كورعلة لحدث  
شاركه) أى شارك المصدر  
الحدث (فى الزمان والفاعل)  
بأن يكون زمانهما واحدا  
وفاعلهما واحدا وله ثلاثة  
أحوال مجرد من آل  
والاضافة ومقرون بال  
ومضاف فالأول (نحو قتل  
احللا للشيخ)

فصارت الشروط ثلاثة كونه مصدر او فعلا قليا ومشاركة المصدر للحدث في الزمان  
والفاعل فان فقد شرط منها وجب جرحه بحرف من حروف التعليل الاربعة التي هي  
اللام والباء وفي ومن ففقد المصدرية كقوله تعالى والارض وضعها الانام فان الانام  
ليس مصدر او فقد القلبية نحو ولا تقتلوا اولادكم من املق أى فقر فان الاملاق فعلة  
للقتل وهو مصدر وليس قليا ولذلك نصب في آية خشية املق ليكون الخشية فعلا  
قليا وفقد الاتحاد في الزمان كقول امرئ القيس \* جئت وقد نضت لنوم ثيابها \*  
أى خلعت ثيابها لأجل النوم فان زمان خلع الثياب سابق على زمان النوم الذي هو  
علة للخلع وفقد الاتحاد في الفاعل نحو قول أبي خزيمة الهذلي

والى لتعرفن لذكر كركهزة \* كما انتفض العصفور بالله القطر

أى ينزل لى لأجل تذكر كركهزة فان الذكرى فعلة لعر والهزة فاعل العر وهو  
الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكرى أياك فافقد ذكر كرك من اضافة  
المصدر لفعوله (قوله ففاعل القيام والاجلال المتكلم) ومعنى المشاركة في الفاعل  
هو أن يقوم الحدثان بشئ واحد (قوله ويجوز فيه) أى في المفعول لأجله المستوفى  
لشرط المذكورة أما ما فقد شرطهما فانه يجب فيه الجرح كما تقدم (قوله في الاول)  
أى المجر من آل والاضافة نحو قوله

من أمكم (غبة فيكم جبر \* ومن تسكنوا ناصريه ينتصر

(قوله وبكثرة في الثاني) أى المقرون بال ومن القليل قوله

لأقعد الجبن عن الهجاء \* ولو نالت زمر الاعداء

(قوله ويستويان) أى الجرح والنصب في الثالث أى المضاف فن النصب قوله تعالى  
ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله ومن الجرح قوله تعالى وان منها لما يهبط من  
خشية الله (قوله الرابع المفعول فيه) تنقيح على المفعول معه لقربه من المفعول  
المطلق بكونه مستلزما له في الواقع اذ لا يخفى ان الحدث عن زمان ومكان وبان العامل  
يصل اليه بنفسه لا بواسطة حرف ملقوظ بخلاف المفعول معه (قوله وهو المسمى  
ظرفا عند البصريين) قال المرادى ولا يسوغ عند السكوفيين تسميته ظرفا لان  
العرب لم قسمه بذلك في موضع من المواضع ولان الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهي  
الاقطار كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماء القراء  
محملا والسكاني وأصحابه يسمون الظرف صفات ولا مشاحفة في الاصطلاح (قوله  
وهوما) أى اسم منصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان ذلك اللفظ  
فعلا أو شبهه مذكورا أو محذورا كان ذلك الحذف جائزا أو واجبا ضمن ذلك الاسم  
معنى في دون لفظها وانما اعتبر المعنى دون اللفظ للإشارة الى انه لا يعتبر في الظرف  
صفة التصريح بها اذ لا يصح التصريح بها في الظروف التي لا تنصرف كعند في قولك  
جلست عند زيد اذ لا يصح أن يقال في عند نخرج بقيد ضمن معنى في نحو يخافون يوما  
وتحذر الله أعلم حيث يجعل رسالته فانهم ليسوا على معنى في بل كل منهما مفعول به

فماهل القيام والاجلال  
المتكلم لان القيام والاجلال  
صدر آمنه وزمانه سما واحدا  
لان القيام قارن الاجلال  
في الزمان (و) الثاني نحو  
(ضربت ابني التأديب  
(و) الثالث نحو (قصده  
ابتغاء معسروك) ويجوز  
الجرح بقلة في الأول وبكثرة  
في الثاني ويستويان في  
الثالث (الرابع المفعول  
فيه وهو المسمى ظرفا عند  
البصريين) لوقوع الفعل  
فيه (وهو ما ضمن معنى في  
من اسم زمان مطلقا)



أي سواء كان مبهما أو مختصا  
يوصف أو بإضافة أو بلام  
التعريف أو معدودا ونعني  
بالمختص ما يقع جوابا لما  
وبالمعدود ما يقع جوابا لـ  
وبالمبهما ما لا يقع جوابا لشيء  
منهما (أو اسم مكان مبهما)  
وهو ما ليس له صورة ولا  
حدود ومحصورة في الزمان  
(نحو صمت يوما أو يوما  
طويلا أو يوم الخميس أو  
اليوم أو أسبوعا) لا قول  
المبهما والثاني الموصوف  
والثالث المضاف والرابع  
المقرون بأل والخامس  
المعدود (و) المكان المبهما  
(نحو جلست خلف زيد أو  
فوقه أو تحته وما أشبه ذلك  
من أسماء الجهات) الست  
نحو امام زيد وعينه وشماله  
وشبهها في الشياخ كالحية  
الدار وجانها ومكان الوقوف  
(و) أسماء المقادير كسرت  
ميلا وقرسخا ويريدا

ليكن ناصب حيث محذوف تقديره يعلم وليس منصوبا باعلم لأنه أفعل تفضيل وهو  
لا ينصب المفعول به اجتماعا وخرج ما تضمن لفظها نحو سرت في يوم الجمعة وجلست  
في مكانك فلا يسمى شيء من ذلك ظرفا في الاصطلاح وخرج باسم الزمان والمكان نحو  
قوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن إذا قدر في لأن النكاح ليس بواحد منهما ما وواد  
في التوضيح قيد آخر وهو أن يكون تضمن معنى في مطردا ليخرج نحو دخلت الدار  
وسكنت البيت لأنه لا يطرده تعدى الأفعال إلى الدار والبيت على معنى في لا نقول  
صلبت الدار ولا نمت البيت فانتصابهما ما انما هو على التوسع بالسقاط الخافض لا على  
الظرفية ولا الأصل في الدار لكن قال الدماميني مذهب جماعة ومنهم سيبويه امام  
الفن أنه ظرف وعليه فهو مستثنى من قولهم ولا يقبله المكان الأمية والكثرة  
الاستعمال (قوله سواء كان مبهما أو مختصا) قال المرادي في شرح التسهيل المبهما  
من الزمان ما وقع على قدر من الزمن غير معين كوقت وحين والمختص قسمان معدود  
وغيره فالعديد هو ما له قدر من الزمن معلوم نحو يومين وشهر وسنة والحرم وسائر أيام  
الشهور ونحو الصيف والشتاء والمختص غير المعدود كاسماء الأيام كالسبت والاحد  
وما أضافت إليه العرب شهر من أعلام الشهور وهو رمضان وربيع الأول وربيع  
الثاني وما اختص بأل أو الصفة أو الإضافة (قوله ما لا يقع جوابا لشيء منهما) أي  
لكم ولتي كالحسن والزمان لا تقول في جواب من قال كم صمت أو متى صمت جينا أو  
زمننا (قوله وهو ما ليس له صورة الخ) وذلك كاسماء الجهات مثل فوق وتحت وغيرها  
فإنه لا حدود محصورة لشيء منها ولا يدل شيء منها على صورة مسماه أي على حقيقة المعنى  
الموضوع له بحيث ينكشف للسامع تلك الحقيقة إلا إذا ذكر المضاف إليه كقول  
السما وتحت الأرض مثلا فلا يعرف شيء من حقيقة تلك الجهات بنفس اللفظ الدال  
عليها بل بما أضيف إليه ذلك اللفظ بخلاف نحو الدار والبيت والمسجد فانما تدل على  
صورة مسماهن أنفسها وطساحا حدود محصورة فانتصابها في نحو سكنت البيت ونزلت  
الدار ليس على الظرفية بل على التوسع بالسقاط الخافض وقد تقدم أنها خارجة أيضا  
عن الظرف بالقياس الذي زاده ابن هشام فإن قلت لا شيء يصلح اسم الزمان للظرفية  
مبهما ومختصا ولم يصلح لها اسم المكان الأمية فالجواب أن أصل العوامل الفعل  
ودلالة الفعل على الزمان لكونها تفضيلية أقوى من دلالة على المكان لكونها  
الترامية فلقدوة دلالة الفعل على الزمان تعدى ليجتمع ما يدل عليه من أسمائه ولضعف  
دلالة على المكان لم تعد إلى جميع أسمائه بل إلى نوع منها (قوله الأول المبهما) هذا  
سبق قل لا يوم من المعدود ولا المبهما ولذا يقع جوابا بالكم قال في اللب والمعدود من  
الزمان ما يصلح جوابا بالكم قال السيد عبد الله نحو اليوم واليسلة تقول في جواب من  
قال كم صمت يوما (قوله وما أشبه ذلك) اسم الإشارة راجع لقوله خلف وما عطف  
عليه أي والذي أشبهه ما ذكر وقوله من أسماء الجهات بيان لما وحينه فلا بد من تقدير  
مضاف أي بقية أسمائه إذ قد ذكر منها خلف وفوق وتحت ومثل السابق منها بقوله نحو

امام الخ قال الناصر الطيلاوي والجهات الست اسماءها أكثر من ستة وهي الفوق  
 والتحت واليمين والشمال وذات اليمين وذات الشمال والوراء والامام واغاصبت  
 الجهات الست باعتبار السكان في المسكان فان له ست جهات (قوله وما صيغ) أي  
 اشتق وقوله من الفعل أي من مصدر الفعل أو أنه أراد الفـعل بالمعنى اللغوي أي  
 الحدث الذي هو المصدر واغصا أو لئلا يكون كلامه جاريا على مختار البصريين  
 أن الاشتقاق من المصدر (قوله واتحدت مادته ومادة عاملة) هذا قيد لا بد منه أما أن  
 اختلقت مادته ومادة عاملة فتوقعت مجلس زيد لم يجز في القياس أن يجعل مجلس  
 ظرفا بل يجب فيه التصريح بما يظهر صيغة أن ما صيغ من الفعل يختص باسم  
 المسكان وكان حقه أن ينبه على نظيره في اسم الزمان اذ قدمت مقعدز يد يصح أن يراد  
 به الزمان أي زمان فعوده كما يصح أن يراد به المسكان \* واعلم أن المصنف مثل الهم  
 بثلاثة أنواع أسماء الجهات وأسماء المقادير وما صيغ من الفعل أما الجهات فظاهر  
 وأما أسماء المقادير فغيرها خلاف قبل انهم من الهم وقيل شبهة لانه وأما ما صيغ  
 من الفعل فقال المرادى أنه من المختص لأن الهم وقيل قال أنه يستعمل معهم  
 كقعدت مقعدز يد \* فذهب جماعة منهم أبو البقاء  
 وابن هشام إلى أنه ليس من ظرف المسكان قوله تعالى قيل ارجعوا وراكم فأنتم أنست  
 بمعنى في بل وراكم اسم فعل ومعناه ارجعوا واغاصبتم ما نأ كيدوا غمالم يكن  
 ظرفا لأن الظرف اغاصبهم لتقيد العامل وهو متف هنا اذ لو قلت ارجع وراكم  
 وأردت الظرفية كان بمنزلة ارجع في الورا والرجوع لا يكون إلا في الورا فهذا  
 الظرف مستفاد من الفعل والظرف لا يكون كذلك ورده السمين بجواز كونه ظرفا  
 اذ المعنى ارجعوا في الموقف الذي أعطيت فيه نورا واتمسوا نوراً مع من يقبض أو إلى  
 الدنيا فالتمسوا نورا بخصيل سببه وهو الايمان وعلى هذا يكون الظرف ليس  
 مستفاداً من الفعل (قوله الخامس المفعول معه) معنى كونه مفعولاً معه أنه صاحب  
 الفاعل عند الفعل أعلم من أن يثبت له الفعل أيضاً وحينئذ يحسن العطف كجاء  
 الأمير والجيش أو يثبت الفعل للفاعل فقط نحو استوى الماء والخشبة فان الاستواء  
 للماء فقط اذ هو الذي كان منخفضاً ثم ارتفع واستوى والخشبة ما زالت بها لما قال المراد  
 بالاستواء هنا الارتفاع على حد واستوى على الجودي وليس المراد به التساوي  
 الذي لا يكون إلا بين اثنين والاثنتين رفع الخشبة على حد تشارك زيد وعمر وقوله  
 شيخنا ثم أصبح أن المفعول معه قياسي وقيل «معنى» ولذلك أخر عن المفاعيل وادعى  
 بعضهم عدم وقوعه في القرآن بقين ما ورد السيوطي بأنه قد وقع في عدة آيات منها قوله  
 تعالى فأجمعوا أمركم وشركاً كما أوحيب بأن مراده هذا البعض بالبعين ما ينتفي معه  
 احتمال غير المفعولية (قوله الواقع بعدد والمصاحبة) أي الواو المفيدة مصاحبة  
 ما بعدهما ما قبلها في الحكم في وقت واحد (قوله المسبوقه بفعل) ولو تقدرا نحو كيف  
 أنت وزيد أو كيف أنت وقعة من تريد اذ المعنى كيف تصنع أنت وزيد (قوله أنا

(وما صيغ من الفعل)  
 واتحدت مادته ومادة عاملة  
 (كصيت مرمي زيد) وفي  
 التنزيل وأنا كقاعة عندها  
 مقاعد للسمع (الخامس)  
 المفعول معه وهو الاسم  
 الفضيلة الواقع بعدد  
 المصاحبة المسبوقه بفعل  
 نحو جاء الأمير والجيش أو  
 باسم فيه معنى الفعل وحروفه  
 نحو أنا سائر والنيل

سائر والنيل) ومثله أناسا والطريق والنصب لهذا المفعول ذلك الفعل أو الاسم الذي فيه معنى الفعل لكن بواسطة الواو لانه قاصر لا الواو (قوله نخرج بقيد الاسم الخ) جعل الاسم قيسا نظرا للمعنى والافه في التعريف جنس (قوله نحو جئت مع زيد) ومثله ضربت زيدا وعمرا فان الواو وان دلت على مشاركة عمرو وزيدا في المضروبة لكن لا يلزمها الدلالة على مصاحبة له في الضرب في وقت واحد (قوله وضيعة) بالرفع عطف على كل والضمير راجع الى المضاف الذي هو كل أى كل رجل مع ضيعة كل رجل مقترنان وهومن مقابلة الجمع بالجمع على طريقة ركب القوم دواهم فانه ليس المراد أن كل انسان ركب دواب الجميع بل كل واحد من القوم ركب دابة نفسه والضيعة بالضاد المججمة والمنشأة النخبة في اللغة العقار الذي هو الارض والنخل والمتاع وهي هنا عبارة عن الضيعة أى الحرفة التي يكتسب بها الانسان سميت بذلك لان صاحبا يضيع معاشه بتركها (قوله وباسم فيه معنى الفعل الخ) يتبادر من كلامه أن كلامه من قوله مسبوقه بفعل وقوله أو باسم فيه معنى الفعل قيد مسئلة وليس كذلك بل القيد أحد الأمرين اما الفعل واما الاسم فيه معناه وحروفه وعلى كل خرج كل رجل وضيعة وهذا لك رأياك فلو قال وبالمسبوقه فعل أو باسم فيه معنى الفعل وحروفه خرج كل رجل وضيعة وهذا لك رأياك لكان أناس لم وأوضح (قوله هذا لك وأباك بالموحدة) فليس أباك مفعولا معه لانه وان تقدم عليه اسم فيه معنى الفعل وهو اسم الإشارة لأنه بمعنى أشير لكن ليس فيه حروف ذلك الفعل هكذا اقررا الحلبي قال شيخنا لا يخفى ان المصاحبة انما هي فيما سبق الواو ولو كان المراد به هنا أشير كان المعنى أشير لهذا مع أيبك بأن يكون جالسا معه أو مع كونه أباك بان كان هو أبوك وكلاهما بعيد فالاحسن أن المراد بما فيه معنى الفعل دون حروفه هنا النظر فى لك فانهم عدوهما تضمن معنى الفعل وهو الاستعارة دون حروفه فالمعنى هذا الشئ المستقر لك مع أيبك اه بتغيير ما (قوله فلا يتكلم به) أى بهذا المثال أى لا يتكلم به منصوبا بل يقال هذا لك وأنيك تجرورا باللام معطوفا على السكاف في لك (قوله خلافا لى على الفارسي) حيث أجاز النصب في أباك على انه مفعول معه ذهابا منه الى الاكتفاء بمعنى الفعل وقيل ساعلى قولهم مالك وزيدا حيث أوجبوا فيه النصب على المفعول معه بتقدير فعل والتقدير ما كان لك وزيدا أو أوجب بوضوح الفرق بينهما وهو قوة الداعى الى تقدير الفعل فى الثانى وهو تقدم ما الاستفهامية وتأخر الجور وهو بالافعال أولى بخلاف الأول وهو هذا لك وأباك فانه ليس فيه الا الثانى وهو تأخر الجار والمجرور (قوله الثامن الحال) ألفها من قبله عن واو فأصلها حول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قبلت ألفها والدليل على أن الألف من قبله عن واو جمعها على أحوال وتصغيرها على حروفها والجمع والتصغير يردان الأشياء الى أصولها ثم الافصح تأنيث وصفها فيقال حال حسنة كما يذكر فيقال حال حسن وقد يؤنث لفظها كقوله \* على حاله لو أن فى القوم حائما \* وهى نوعان مؤنسة ومؤكدة والمعرف

نخرج بقيد الاسم الفعل نحو لا تأكل السهل وتشرب اللبن بالنصب وبالفضلة العدة نحو أشرك زيدا وعمرا وبالواقع بعد واو المصاحبة الواقع بعدم نحو جئت مع زيد وبالمسبوقه بفعل نحو كل رجل وضيعة وباسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو هذا لك وأباك بالموحدة فلا يتكلم به خلافا لى على الفارسي (السادس خبر كان و) خبر (أخواتها نحو كان زيد قائما السابع اسم و) اسم (أخواتها نحو ان زيد قائم وتقدم فى المرفوعات) فلا حاجة الى إعادة ذلك (الثامن الحال

بالتعريف الذي ذكره المصنف هو الأول وأما المؤكدة فتعجز بدأوك عطف فافقد  
عرفها الرضى بأنه اسم غير حدث يحيى مقدر المضمون بجملة قال فتقونا غير حدث  
احترازا عن المنصوب في رجح رجوعا (قوله الوصف) بمعنى الصفة وهو ما دل على ذات  
مبهمة باعتبار أمر معين وليس المراد بالوصف بالمعنى الوصف المصدرى وهو إطلاق  
الصفة على الموصوف لأنه قد وصفه بصفة والذى يكون فضلة هو نفس الصفة كراكا  
من جاز يذراكا والمراد الوصف ولو نأوى لا تدخل الجملة الواقعة حالا نحو جاز يذ  
والشمس طالعة لأنه في معنى جاز يذ مقدارنا الطلوع الشمس ومثله ما إذا وقع الجار  
والمحجور أو الظرف حالا كرايت الظلال في السماء أو بين السحاب فالحال في الحقيقة  
هو التعلق وهو كائنا ما كان ولا يخفى أنه وصف حقيقة لا تأويل فلا حاجة إلى ادخاله في  
التأويل نعم يدخل فيه نحو ثبات في قوله تعالى فأنزلوا ثبات فانه بمعنى متفرقين نعم  
لا يشمل التعريف الحال الموطئة لأنها جامدة والوصف مشتق وأجاب بعضهم بأن  
الحال في الحقيقة وصفها الألفي (قوله الفضلة) المراد بها ما ليس جزءا من الكلام أى  
ما ليس ركنا في الاستناد لا ما يستغنى عنه الكلام فإن كثيرا من الأحوال يتوقف  
عليه صحة المعنى نحو قوله تعالى ولا تمس في الأرض مرحا وقوله تعالى لا تقربوا الصلاة  
وأنتم سكارى وقوله تعالى وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا لعبين ونحو ذلك  
وخرج بقيد الفضلة الخبر نحو صاحب في قولك يذ صاحب فانه وصف لكنه ليس  
بفضلة (قوله المبين بهيئة صاحبه) المراد بالهيئة الصفة لا الصورة المحسوسة المشاهدة  
والانخرج نحو تكلم صادق أو ما كان الصدق والاسلام مميّنان لصفة التكلم  
والموت وهما الصدق والاسلام وليس بالمتحسوسين مشاهدين بل هما أمران معنويان  
وخرج بهذا القيد التمييز فانه مبين للذات والنبع في مثل جاعني رجل راكب فانه  
ذكر تخصيص المنعوت وانما وقع بيان الهيئة به ضمنا لا قصدا فنحو زاد الحلبي قسدا  
القصدي في التعريف فقال المبين بهيئة صاحبه قصدا (قوله فاعلا كان صاحبه) فاعلا  
خبر كان مقدم عليها وصاحبه اسمها وضمير يعود على الوصف وهذا تعميم في صاحب  
الوصف والمراد الفاعل لفظا كما مثل أو معنى نحو يزيد من قولك يذ في الدارقا فاما فان  
قائما حال من الفاعل معنى وهو التمييز الذي انتقل من العامل المحذوف إلى الظرف  
وقيل انه حال من زيد لانه وان كان مبتدأ صورة فهو فاعل معنى لان المعنى استقر زيد  
في الدار (قوله أو مفعولا) أى أو هما معا كإسائي في كلامه فلموانعة خلوت نحو ز الجسج  
وشمل كلامه انفعول لا تقطى كما مثل والمعنوى نحو هذا ز يذ قائما فان قائما حال من  
المفعول معنى وهو زيد لان المعنى أسير إلى زيد قائما فزيد مفعول أسير والفعل ليس  
بقدر في الكلام لان زيد خبر المبتدأ لكنه مفهوم منه (قوله أوجب أحدكم أن ياكل  
لحم أخيه ميتا) قال الزمخشري في كشافه وفيه معاني لغات شتى منها الاستتعام  
الانكارى ومنها جعل ما هو في الغاية من السكر اهبة موصولا بالهبة ومنها الاستناد  
الفعل إلى أحدكم أشعارا بأن أحد من الأحدين لا يجب ذلك ومنها انه لم يقصص على

وهو الوصف الفضلة المبين  
لهية صاحبه فاعلا كان  
صاحبه (نحو جاز يذراكا)  
فراكا حال من زيد (أو)  
مفعولا فتعزرت القرس  
مسرجا) فسر جاز حال من  
القرس (أو محجوروا بالحرف  
نحو ممرت بهند جالسة)  
خالصة حال من هند  
(أو محجوروا بالضاف)  
بشرط أن يكون المضاف  
بعض المضاف إليه نحو  
أوجب أحدكم أن ياكل لحم  
أخيه ميتا فان اللحم بعض  
الأخ أو كنهه في الاستغناء  
عنه يحذف المضاف وإقامة  
المضاف إليه مقامه

تخيل الاغتياب بأكل لحم الانسان حتى جعل الانسان أخا ومنها انه لم يقتصر على  
أكل لحم الأنخ حتى جعل ميتا وعن قتادة كما نكره ان وجدت حمية مملوذة أن تأكل  
منها كذلك فأكرم لحم أخيل وهو حي وانتصب ميتا على الحال من اللحم ويجوز أن  
ينتصب من الأنخ (قوله أن اتبع ملة ابراهيم خنيفة) قال التفتازاني في حاشيته  
الكشاف خنيفة حال من المضاف اليه لا لطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف  
جزأ من المضاف اليه أو بمنزلة الجزر بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم  
اتبعوا ملته ورأيت هذا اذا رأيت وجهها بخلاف رأيت غلاما هند قائما واختلاف في  
عامل مثل هذا الحال فقليل معنى الاضافة لما فيها من معنى الحال المشعر به حرف الجر  
كأنه قيل ملة نسبت لابراهيم خنيفة والصحيح أن عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما  
من الاتحاد بالوجه المذكور وأما مثل أعجبنى ضرب زيدرا كإفلا كلام في جوازه  
وكون عامله هو المضاف نفسه وهو ظاهر اه وعما يؤيد القول بأن العامل هو  
المضاف ما قاله بعض المحققين انه يلزم على القول بأن العامل هو الاضافة جواز الحال  
من كل مضاف اليه وليس كذلك وقال السمين القول بأن العامل معنى الاضافة  
ليس بشئ لأن معنى الاضافة لا يصلح أن يكون عاملا للبتة (قوله اليه مرجعكم  
جميعا) المرجع بكسر الجيم مصدر مهي بمعنى الرجوع والقياس ففتح الجيم لان المصدر  
المهي من فعل يفعل بكسر العين في المضارع قياسه أن يكون على وزن مفعول يفتح  
العين كضرب ففتح مرجع بالكسر شاذ في مخالف للقياس وان كان فصحا في  
الاستعمال بدليل الآية (قوله فان مرجع عامل في الحال النصب) فجميع عامل من  
الكاف الذي هو المضاف اليه المعهول ذلك المضاف اليه المضاف الذي هو مرجع  
لأنه مما يعمل عمل الفعل اذ هو مصدر كما علمت فرجع مبتدأ خبره اليه وهو مضاف  
للكاف الواقع مفعولا في المعنى فيكون من اضافة المصدر فاعوله وجميع عامل من  
الكاف فيكون عاملا فيها وفي صاحبها وأما العامل في الحال في المثالين السابقين فهو  
أن اتبع ويا كل وهما عاملان في نفس المضاف أيضا وهو لحم وملة وليسا عاملين في  
المضاف اليه الذي هو صاحب الحال وهو أخيه وابراهيم واستشكل بأنه كيف يجوز  
أن يكون عامل المضاف عاملا في الحال من غير عمله في صاحبها الذي هو المضاف اليه  
مع قولهم ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وأجيب بأنه لما كان المضاف  
اليه فيما ذكر بمنزلة المضاف لانه كل له أو ككله جاز أن يكون عامل المضاف عاملا  
في الحال وان لم يكن عاملا في صاحبها الذي هو المضاف اليه لان صاحبها لما كان  
بمنزلة معمول ذلك العامل فكان ذلك العامل عامل فيه وهذا حكمه اشترطهم أن  
يكون المضاف بعضا من المضاف اليه أو كبعضه (قوله وتنقسم الحال بالنظر الى  
وصفها) أي ثلاثة أقسام (قوله كما مثلنا) أي في قوله سابقا جازيدا وكأوركت  
الفرس مسرجا فان الركوب يفارق زيداولا يلزمه جواز أن ينتقل الى صفة أخرى  
(قوله دعوت الله سميعا) فجميع عامل من المفعول وهذه الصفة ثابتة له تعالى أزلا وأبدا

نحو أن اتبع ملة ابراهيم  
خنيفة فإنه يصح في الكلام  
أن اتبع ابراهيم خنيفة أو  
عامل في الحال (نحو اليه  
مرجعكم جميعا) فان  
مرجع عامل في الحال  
النصب (وتنقسم الحال)  
بالنظر الى وصفها (الى  
متنقلة) أي غير لازمة  
لصاحبها (كما مثلنا) ألا  
تري أن الركوب قد يفارق  
زيدا ويحجب مما شيا (والى  
لازمة) أي لا تفارق  
صاحبها (نحو دعوت الله  
سميعا)

(قوله وخلق الله الزرافة الخ) قال في شرح الشذور الزرافة بفتح الزاي مفعول خلق  
ويديها بديل منها بديل بعض من كل وأطول حال من الزرافة ومن رجلها ممتعلق بأطول  
وقد عاب بعض الجهال ما جرئت به من فتح الزاي وقال فيها افتح والضم فمبني له أن  
هذه اللفظة ذكرها أبو منصور وهو بربن الجواب في كتابه فيما يغلط فيه العامة  
فقال في باب ما يحكى مفتوحا والعامة تسمه ما تسمه هي الزرافة بفتح الزاي لهذه الدابة  
التي جمعت فيها خلق شتى مأخوذة من قوتهم للجمع من الناس زرافة بالفتح وهو الوجه  
والعامة تسمها اه قال أبو البقاء وبعضهم يقول يدها أطول من رجلها بالرفع فيدها  
مبتدأ وأطول خبره والجملة حالية قال بعضهم ولا تعين الحالية لجواز الوصفية لأن  
الزرافة معروفة بأل الجنسية فإباده يصح فيه الحالية نظرا للفظ والوصفية نظرا للمعنى  
(قوله البريوع) بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه جمع برياع (قوله والى موطئة  
وهي الجامة الخ) عبارة الرضى هي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة  
فسكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة لجملة قبلها موصوفها  
وموطئة بكسر الطاء أى مهيأة (قوله وهو الملك) في الحقيقة الفاعل ضمير تسمى لكنه  
فسره بدلوله أيضا حال الملك بفتح الهمزة وضمير لما يعود الى مريم (قوله وهو المسوخ) ضمير  
هو يعود الى بشرا وقوله المسوخ أى المجزول لوقوع الحال وهو سويًا وأغما كان مسوخًا  
لأن الحال في الحقيقة هو سويًا وبشرًا وطأ الطريق له بجيشه قبله موصوفه واستشكل  
اعراب بشرًا حالًا بأنه يصير المعنى حينئذ تسمى لها الملك حال كونه بشرًا وليس كذلك  
لأنه في وقت التمثيل ملك لا بشر فلاولى أن يكون منصوبًا بنزع الخافض أى تسمى لها  
الملك بشرًا أى تشبهه وقصور بصورته قال الحلبي ثم لا يخفى أن الموطئة لا تقابل اللازمة  
والمنقلة وأغما تقابل المشتقة فسكان الأولى أن يقول وتنقسم الى مشتقة كما مثلنا  
والى موطئة (قوله الى مقارنة في الزمان) أى تقترن مع مضمون عاملها في زمن واحد  
(قوله هذا يعلى شيخنا) اسم الإشارة مبتدأ خبره يعلى وشيخنا حال أى كبير أو الشيخوخة  
مقترنة مع الإشارة التى هي العامل في زمن واحد ثم جعل عامل الحال هو المبتدأ وهو  
هذا يلزم عليه أن العامل في الحال وصاحبها هو الابداء وهو عامل ضعيف لا يعمل  
في شئين وأجيب بأن المعنى أشبهه شيخنا فاتخذ عاملها بعد التقدير وهو أشبه  
العامل في الضمير النصب بواسطة الحذف والضمير هو صاحب الحال (قوله والى  
مقدرة) ويقال لها من نظرة (قوله ادخلوها) أى الجنة خالدين أى مقدرين خلود كم  
اذ خلود ليس مقارنا للدخول بل يحصل بعده (قوله ويقدر الأول للثاني وبالعكس)  
تحرير هذه المسئلة وايضا حكاها كما يعلم من كلام الرضى انه اذا جاء حالان من الفاعل  
والمفعول معا فان كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما لأنه أخصر نحو لقيت زيدا ارا كبت  
ولا منسج من التفسير نحو لقيت را كبت ارا كبتا أو لقيت زيدا ارا كبتا أو كبتا  
مختلفين وان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كقما  
كن نحو لقيت هذا مصدا ممتددة وان لم تكن هناك قرينة فالأولى جعل كل حال

وخلق الله الزرافة  
يديها أطول من رجلها  
وخلق الله البريوع يديه  
أقصر من رجله (والى  
موطئة وهي الجامة  
الموصوفة بشئ نحو فمثل  
لهابشراسويا) فبشر حال  
من فاعل تسمى وهو الملك  
وسويًا يانعت بشرا وهو  
المسوخ لوقوع الحال جامدة  
(و) بالنظر الى زمانها (الى  
مقارنة في الزمان نحو هذا  
يعلى شيخنا والى مقدرة)  
وهي المسئلة بملة (نحو  
ادخلوها خالدين والى تحكية)  
وهي الماضية (نحو جاء  
زيد أمس را كبت) بالنظر  
الى الافراد والتعدد الى  
قسمين (مفردة كما تقدم)  
من الامثلة (ومتعددة  
لمتعدد نحو لقيته مصدا  
مختصرا ويقدر) الحال  
(الأول) وهو مصدا  
(لثاني) من الامين وهو  
الحاء (وبالعكس) فيقدر  
الحال الثاني وهو مختصرا  
للأول من الامين وهو اتاء

يجنب صاحب نحو لقيت منحدرًا زيدًا مصعدًا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول  
 يجنبه وتأخير حال الفاعل كما صنع المصنف نحو لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا مصعدًا  
 حال من المفعول ومنحدرًا حال من الفاعل فعمل أن مثال المصنف ضعيف ويجوز  
 عطف أحد حال الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدًا راكلاً ومشياً قال  
 الشاعر  
 وإن أسوف تدركك الناي \* مقدرة لنا ومقدرة لنا  
 (قوله وشاهده) أي شاهد هذا الصنيع من حيث يجي الحال على غير الترتيب  
 والبيت من بحر الوافر ومعناه أني أنا وسعاد متحان فأما أنا فزيت في الهوى وأما هي  
 فعاد أي صار هوها سألوا نابض السنين وهو الفراغ من المحبة ولا يخفى أن في البيت  
 قرينة يعرف بها صاحب كل حال وهي التذكير والتأنيث وهذا خلاف الغرض في  
 المسئلة من أنه لا قرينة يعرف بها صاحب كل حال كما هو المستفاد من المثال الذي  
 ذكره المصنف إذ لا قرينة في لقيته مصعدًا منحدرًا يعرف بها صاحب كل حال (قوله  
 كقوله) أي امرئ القيس من معلقة التي أولها  
 قفان بئلك مذكري حبيب ومنزل \* بسقط اللوى بين الدخول لحوم  
 وهي من بحر الطويل وتعم البيت الذي في المصنف \* على أثره ناذيل مرط مرحل  
 وأثريناة نسبة أثر ومعنى البيت أنه خرج مع المحبوبة من خبائها وقد أدرخت ذيل  
 مرطها على أثر يسما لخي أن أقدامهم ما لثلا يتبعهما أحد والمرط نوع من الثياب  
 والمرحل بالحاء المهملة كساء من خز أو صوف فيه أعلام (قوله لترادفها أي تتابعها)  
 قال شيخنا الأولي أنه لما اتحد صاحبهما شهابا زديفينا وهما الزاكن على دابة واحدة  
 (قوله هذا كله) أي ما ذكر من تعريف الحال وتقسيمها الخ (قوله وهي المؤسسة)  
 أي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها (قوله مؤكدة) وهي التي يستفاد معناها  
 بدون ذكرها وقد تقدم تعريفها عن رضي (قوله مؤكدة لعاملها) وهي التي يستفاد  
 معناها من صريح لفظ عاملها تأكيدها للعامل أمافي اللفظ وفي المعنى ومثاله قوله  
 تعالى وأرسلناك للناس رسولا وفي المعنى كشال المصنف فإن التيسم الضحك  
 الخفيف فهو نوع من الضحك ولفظ الحال وعاملها مختلف وقيل إن الحال هنا مقدرة  
 أي فتبسم مقدرا الضحك وشارع فيه لأن التبسم تحريك الشفتين لا ابتداء الضحك  
 وليس بالضحك (قوله لآمن من في الأرض) من اسم موصول فاعل آمن وفي الأرض  
 جاز ومجرور متعلق بخذوف صلة من وكلهم تأكيدهم جميعا حال ومادلت عليه الحال من  
 العموم مستفاد من لفظ من لأن الموصول من صيغ العموم خصوصاً وقد قوى ذلك  
 العموم بالتأكيدهم فبأن المصنف على أن الحال هنا مؤكدة لصاحبها إشارة للرد  
 على ابن مالك حيث مثل بالمثال المذكور كذا للعامل (قوله ومؤكدة لمضمون جملة  
 قبلها) وهي التي يستفاد معناها من مضمون تلك الجملة فإن العطف أي الشفقة  
 والخنو والرحمة من شأن الابوة (قوله وعامل الثالثة مخذوف وجوبا) وانما وجب  
 حذف العامل لأن لفظ الأب يشعر بالعطف فليس تغني به عن التصريح بالعامل

عهد بسعاد ذات هوى معنى  
 فزيت وعاد سألوا هوىها  
 بمعنى حال من التاء وذات  
 هوى حال من سعاد وقد  
 تأتي على الترتيب أن أمن  
 اللبس كقوله \* خرجت بها  
 أمشي تجزورا أنا \* الجملة  
 أمشي حال من التاء في  
 خرجت وخلة تجزير بالتاء  
 الفوقية حال من الهاء في بها  
 (ومعقدة لواحد مع  
 الترادف أو التداخل نحو  
 جاز يدرا كما تبسمان  
 جعلت راكلاً وتبسمان  
 من زيد جالاً بعد حال فهي  
 المترادفة) بمعنى المتابعة  
 (سميت بذلك لترادفها) أي  
 تتابعها (وإن جعلت متبهما  
 حالاً من فاعل راكلاً المستتر  
 فيه فهي المتداخلة  
 سميت بذلك لدخول صاحب  
 الحال الثانية في الحال  
 الأولى هذا كله في الحال  
 المبينة) وهي المؤسسة (وقد  
 تأتي الحال) مؤكدة وهي  
 ثلاثة أنواع (مؤكدة  
 لعاملها مخوفة تبسم ضاحكا  
 ومؤكدة لصاحبها نحو لآمن  
 من في الأرض كلهم جميعا  
 ومؤكدة لمضمون جملة قبلها  
 نحو وزيد أنك عطوفا)  
 وعامل الحال الأولى والثانية  
 مذكور وعامل الثالثة  
 مخذوف وجوبا



تقديره أحقه ونحوه ﴿التاسع التمييز﴾ ويقال له التفسير والتمييز (وهو اسم نسكرة بمعنى من مبدى لا بهام اسم أو اجمال نسبة) فخرج بقيد التمييز نحو زيد حسن وجهه بالنصب وبمعنى من الجمال فانه بمعنى في وبالمبدى لا بهام اسم لا تحولا رجل فانه اسم ١٤٠ بمعنى من الاستغراقية لا المبدئية (فالاول) وهو المبدى لا بهام اسم يقع (في

(قوله تقديره أحقه ونحوه) كاعرفه وانتمه وأدبته وعلى هذا تكون حالا من المفعول وهو المفعول فان قدرنا ثبت وحق ونحو ذلك كانت حالا من الفاعل (قوله التاسع التمييز) ومعناه لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون أي انفصلوا عن المؤمنين وقال تعالى تكاد تميز من الغيظ أي ينفصل بعضها عن بعض (قوله بمعنى من) أي التي لبيان الجنس فخرجت من المبدئية للاستغراق نحو لارجل كما سأتى وخرجت من الابتدائية نحو قول الشاعر \* أنستغفر الله ذنباً لست تحصى به \* (قوله مبدى لا بهام الخ) أشار به إلى أن التمييز مصدر بمعنى اسم الفاعل ولو كان المصدر باقياً على مصدريته لقال بمعنى من لسان الإبهام الخ (قوله زيد حسن وجهه) زيد مبتدأ وحسن خبر ووجهه منصوب على التشبيه بالمفعول به وليس تمييزاً لأنه معرفة وإعماله يمكن مفعولاً به حقيقة لأن الصفة المشبهة مشتقة من فعل قاصر غير متعد فكأن أن الفعل الذي هو الأصل لا يتعدى فكذلك الصفة المشبهة التي هي فرعها لا تتعدى وأما قول الشاعر

رأيتك لما أن عرفت وجهه \* صددت وطبت النفس بأقرب عن عمرو  
حيث وقع التمييز فيه معرفة بآل وهو النفس فقد أجيب عنه بأن آل زائدة وليست معرفة فتكون النفس في معنى النسكرة هذا وقد ذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى جواز تعريف التمييز على هذا فلا إشكال في البيت (قوله بمعنى من الاستغراقية) أي المؤكدة للاستغراق المستفاد من دخول حرف النفي على النسكرة (قوله لا المبدئية) أي التي لبيان الجنس (قوله يقع في أربعة مواضع) أما الثلاثة الأخيرة منها فن أسماء المقادير لأنه يعرف بمقدار الشيء وكميته وأما العدد فليس من المقادير عند المحققين ثم هذه المقادير إذا نصبت على التمييز يراد بها المقدرات فيراد المعدود والمذروع والكميل والموزون (قوله تشبيهها بالمشتق) معناه أن هذا الاسم جامد لكنه عمل لأجل كونه أشبه المشتق كاسم الفاعل ووجه التشبيه الإبهام في كل منهما وفي الرضى أن الاسم المذكور عمل لمشباهة الفعل في تمامه بالفاعل ثم قال ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها فإذا تم ذلك فقد شبه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاً ما فاشابه التمييز لآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما أن المفعول أحقه أن يكون بعد تمام الكلام اه ونقل عن الأخفش أن هذا التمييز لا نصب له وإنما هو مشبه بالمفعول به (قوله أوقع في النفس) لحصوله بعد الطلب ولأن فيه إفادة علمين وهما خبر من علم واحد قبل الحكم إذا أراد التعليم لا بد له أن يجمع بين اجمال تشويق معه النفس وتفصيل تسكين إليه (قوله والعلة فيه) أي في التحويل أي الباعث عليه

أربعة مواضع أحدها العدد المركب والحق بالجمع السالم والمعطوف (نحو أحد عشر كوكبا) وعشرون رجلاً وتسع وتسعون نجمة (ثانيها المساعدة نحو شبر أرضاً) فشر اسم مبهم وأرضاً تمييز (ثالثها الوزن كرجل زيتاً) فرجل اسم مبهم وزيتاً تمييز (رابعها التكميل نحو أربب قمعا) فأربب اسم مبهم وقمعا تمييز وناصب التمييز في هذه المواضع الأربعة الاسم المبهم تشبيهاً بالمشتق (والثاني) وهو المبدى اجمال نسبة يقع (في) أربعة مواضع أيضاً أحدها المنقول عن الفاعل نحو اشتعل الرأس شيباً أصله اشتعل شيب الرأس فقول الاسناد عن المضاف إلى المضاف إليه فصل إبهام في النسبة فجاء بالمضاف وهو شيب الذي كان فاعلاً وجعل تمييزاً والباحث على ذلك أن ذكر الشيء مبهم ما تم ذكره مفسراً أو وقع في النفس (ثانيها المنقول عن المفعول نحو وبقرنا الأرض عيوناً) أصله وبقرنا عيون

الأرض فقول الاسناد عن المضاف وجعل تمييزاً وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب على المفعولية والعلة فيه ما تقدم (ثالثها المنقول عن المبتدأ نحو أنا أكثر منكم مالا) أصله ما إلى أكثر منكم فقول المضاف وجعل تمييزاً وأقيم التمييز المضاف إليه مقام المضاف فأرتفع وانفصل (رابعها غير المنقول عن شيء)

ما تقدم من أن ذكر الشيء بجملة ثم مفصلاً أو وقع في النفس (قوله زيد أكرم الناس رجلاً) أي من جهة الرجولية لا من جهة الابوة ولا من جهة الخوالة وغيرهما (قوله أو شبهه) أي شبه الفعل وذلك كما في المثال الثالث والرابع وهو أكثر وأكرم ثم ما ذكره المصنف من أن ناصب التمييز في المواضع الأربعة هو الفعل أو شبهه مذهب سيدي به ومن تبعه وذهب قوم إلى أن العامل في ذلك هو الجملة التي انتصب عن تمامها التمييز بخاتمة كـ يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور ويترقان في سبعة فأما أمور الاتفاق فأنسم السمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام وأما أمور الافتراق فالأول أن الحال يجبي جملة وظرف أو مجروراً كالمسرح والتمييز لا يكون إلا اسماً الثاني أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ولا كذلك التمييز الثالث أن الحال صالحة للتمييز والتمييز مبنى للذات الرابع أن الحال تتعدد بخلاف التمييز الخامس أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفة أو شبه الفعل ولا يجوز ذلك في التمييز على الأصح السادس أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجود وقد يتعاكسان فتأق الحال جامدة كهذا ما لك ذهباً وبأي التمييز مشتقاً نحو لله دره فارساً السابع أن الحال تأتي مؤكدة لتمامها بخلاف التمييز وأما قوله تعالى إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً فشهراً فيه مؤكدة ما فهم من عدة الشهور وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فبين (قوله العاشر المستثنى) اسم مفعول مأخوذ من الاستثناء وهو لغة الصرف يقال ما نألك عن كذا أي صرفك عنه وفي الاصطلاح إخراج ما لا يدخل في الكلام السابق واعترض بأنه يلزم عليه الحكم بالدخول وعدمه في أن واحداً يجب أن المراد بالدخول توهم الدخول أي إخراج شيء لولا ذلك الإخراج لتوهم دخوله أي دخول ذلك الشيء المخرج أو أن المراد دخوله تناولاً لا حكمة ما فاستثنى منه عام مخصوص وهو ما عموماً مرادتنا ولا حكمة القرينة كالأستثناء وأما العام الذي أريد به الخصوص فهو ما ليس عموماً مرادتنا ولا حكمة وبعثاً قرر بحل الإشكال مشهور حاصله أن زيداً في قولك قام القوم لا يزيد إلا بخلاً ما أن يكون داخل في القوم أو خارجاً فإن قلنا أنه داخل في القوم والحال أننا أتينا بالآخر إجماعاً بعد الدخول كان المعنى جاهز يد مع القوم ولم يجبي زيد وهذا تناقض وإن قلنا أنه غير داخل في القوم فهو خلاف الإجماع لأنهم اتفقوا على أن الاستثناء المتصل يخرج ومعلوم أنه لا يمكن إخراج الشيء إلا بعد دخوله وأحسن ما أجيب به عن الإشكال ما أشرنا إليه من أن زيداً داخل في مفهوم القوم خارج عن حكمه فلا تناقض والحاصل أن مفهوم القوم شامل لزيد لكن الحكم وهو القيام بمقدراً سنده للقوم بعد إخراج المستثنى الذي هو زيد من القوم وإن كان الاستناد إلى المستثنى قبل الإخراج منه ذكر هذا كله في الاستثناء المتصل وأما المنقطع فخرج عن مفهوم المستثنى منه وحكمه معاً (قوله في بعض أحواله) وهي حالة النصب أي أن الذي يعد من المنصوبات هو الاستثناء في هذه الحالة وأما في غيرهما من الأحوال كالرفع والجرف ليس داخل في المنصوبات وإن

نحو زيد أكرم الناس رجلاً) وناصب التمييز في هذه المواضع الأربعة المستند من فعل أو شبهه (العاشر المستثنى في بعض أحواله

وأدوات الاستثناء ثمانية (ال) وهي أمها (وغير وسوى بلغاتها) فإنه يقال فيها سوى كرضي وسوى كهدي وسواء  
كسواء وسواء كمناء (وليس ١٤٢ ولا يكون وخلا وعدا وحاشا) وللمستثنى بها أحكام (فالمستثنى بالانصب)

أطلق عليه انه مستثنى (قوله وأدوات الاستثناء ثمانية) منها حرفان وهو (ان) وهو الاعتد  
الجميع وحاشا عند سيبويه واهمها (وهما غير وسوى بلغاتها) وفعالان وهما (ليس ولا  
يكون) ومتردد بين الحرفية والفعلية وهما (خلا وعدا) الجميع وعدا عند سيبويه قاله  
في التوضيح (قوله وللمستثنى بها أحكام) قال أبو حيان في شرح التمام (ولا يستوي  
في الأدوات التي بمعنى الاستثناء المتصل والمنفصل فإن الأفعال التي يستثنى بها  
لا تقع في الاستثناء المنفصل لا تقول ما في الدار أحد خلا حمارا (قوله تاما وجبا)  
محصول ما ذكره من الصور ثلاثة لأنه إما أن يكون الكلام تاما وجبا أو تاما ليس  
موجبا أو ليس تاما ولا موجبا وبقي قسم رابع وهو أن يكون الكلام موجبا غير تام  
بما وجب الناصر الظاهر بأن هذا القسم غير جائز عندهم في الأغلب فلا يصح أن  
تقول قام الأزيد (وذلك لأن معنى هذا أقام جميع الناس الأزيد) وهو يعبد نعمان  
استقام المعنى جاز نحو قرأت اليوم كذا إذ لا يعبد وقوع القراءة في جميع الأيام إلا  
اليوم المعين (قوله بفتح الجيم) اسم مفعول أي مثبتا احتراماً عن المسكور الجيم فإنه  
اسم فاعل صفة للمتكلم (قوله وزيد منصوب بالا) وجهه أن الانائية عن استثنى كما  
أن حرف النداء نائب عن أنادي ولأن العامل مابه يتقوم المعنى وقد تقوم هنا بال  
وقال البصريون العامل في المستثنى هو الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط (ال  
وقيل غير ذلك (قوله والمراد بالإيجاب أن لا يتقدمه نفى ولا شبهة) وهو النفي  
والاستفهام قال في شرح القطر ونعني بغير الإيجاب النفي والنهي والاستفهام  
مثال النفي قوله تعالى ما فعلوه الا قليل فمنهم قرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على  
الابدال من الواو في فعلوه وقرأ ابن عامر وحده بالانصب على الاستثناء ومثال النهي  
قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك قرأ ابن عامر وابن كثير بالرفع على  
الابدال من أحد وقرأ الباقون بالانصب على الاستثناء ومثال الاستفهام قوله تعالى  
ومن يقطع من رحمة ربه الا الضالون قرأ الجميع بالرفع على الابدال من الضمير في  
يقط (قوله والمنقطع بخلافه) ثم لا بد في المنقطع من علاقة بين المستثنى والمستثنى منه  
فلا يقال قام القوم الا نعاما (قوله بأن تقدم عليه نفى) سواء كان ذلك النفي صريحا  
نحو ما جاءني أحد الا زيدا أو مؤولا نحو ومن يغفر الذنوب الا الله أي لا يغفرها أحد الا  
الله ومن النفي المؤول قراءة بعض السلف فغفر الله له الا قليل بالرفع أي لم يتركه  
بذليل ما قبله وهو من شرب منه فليس مني (قوله بدل بعض من كل) ولم يخرج هنا  
للفهم الزابط بين المبدل والمبدل منه لحصول الزبط هنا لأن الا وما بعدهما من تمام  
الكلام السابق عليهما ولا يضر التخالف بين المبدل منه والمبدل في كون المبدل منه  
منهيا والمبدل مثبتا بخلاف العلب (قوله وعطف نسق عند الكوفيين) ليس المراد  
انهم ادعوا العطف النسق عندهم كما يتيقرون من ظاهر قوله لان الاعندهم من حروف  
العطف بل كونهما عطف خاص بباب الاستثناء في مثل هذه الصورة (قوله ما زاد

كسواء وسواء كمناء (وليس وجوبا) اذا كان ما قبل (ال) كلاما تاما وجبا) يقع الجسم (نحو قام الناس الا زيدا) فقام فعل ماض والناس فاعله والاحرف استثناء وزيد منصوب بالا على الاستثناء (والمراد بالكلام التام أن يكون المستثنى منه مذكورا فيه قبلها والمراد بالإيجاب أن لا يتقدمه نفى ولا شبهة سواء كان الاستثناء متصلا أم منقطعا والمراد بالاستثناء المتصل ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه (والاستثناء المنقطع بخلافه) وهو ان لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه فالتصل نحو قام القوم الا زيدا والمنقطع نحو قام القوم الاحمارا (وان كان ما قبل الا كلاما تاما غير موجب) بأن تقدم عليه نفى أو شبهة فلا يخلو ما أن يكون الاستثناء متصلا أو منقطعا (فان كان الاستثناء متصلا جاز فيه الاتباع) للمستثنى منه رفعا ونصباً وجرا (و) جاز فيه النصب اتفاقا من الخجاريين والتمحيين نحو ما قام القوم الا زيدا بالرفع على الابدال من القوم بدل بعض من كل

عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين لان الاعندهم من حروف العطف بمنزلة (ال) (والا زيدا بالنصب) هذا على الاستثناء (وان كان الاستثناء منقطعا) فان لم يكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا نحو ما زاد

هذا المال الا لنقص اذ لا يقال زاد النقص وان أمكن تسليط العامل على المستثنى (فقيه خلاف) بن الحجاز بن  
 والتمهيد بن (فالحجازيون يوجبون نصب المستثنى والتمهيدون يجيزون فيه الاتباع) للمستثنى منه نحو ما قام القوم  
 الاحرار) بالنصب على الاستثناء واجتماع الحجاز بن راجع عند التمهيد (المالم تقدم المستثنى على المستثنى منه  
 فيهما) أى فى المتصل والمنقطع (فان تقدم) المستثنى (وجب نصبه) وامتنع ١٤٣ اتباعه لان التابع لا يتقدم

على المتبوع مادام باقيا على  
 تبعيته (نحو ما قام الازيدا  
 القوم وما قام الاحرار اخذ)  
 واعرابه مانافية وقام فعل  
 ماض والا حرف استثناء  
 وزيدا وحار انصب ما على  
 الاستثناء والقوم واحد  
 فاعل واحترز بقوله مادام  
 باقيا على تبعيته من نحو  
 ما مررت بمثلثا اخذ فان  
 المتبوع آخر وصار تابعا  
 وبذلك يوجه قولهم مالى الا  
 أبوك ناصر برفع المستثنى  
 مع تقدمه على المستثنى منه  
 (وان كان ما قبل الا غير تام)  
 بأن لم يذ كر فيه المستثنى  
 منه (وغير موجب) بأن  
 تقدمه نفى أو شبهه (كان  
 ما بعد الاعلى حسب ما قبلها)  
 ويسمى الاستثناء مفردا  
 لان ما قبل الامن العوامل  
 قفرغ للعامل فيما بعدها  
 (فان كان ما قبل الاحتياج  
 الى مرفوع رفعنا ما بعده  
 الا) وقلنا ما قام الازيدا  
 فزيد مرفوع على الفعلية  
 بquam (وان كان ما قبل  
 الاحتياج الى منصوب نصبنا  
 ما بعده الا) وقلنا ما رأيت الا  
 زيدا فزيد منصوب على

هذا المال الا لنقص) أى بالنصب على الاستثناء لا غير ولا يجوز رفعه على الابدال  
 من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص بل يقال ~~ك~~  
 النقص لما بين الزيادة التى هى التقو والنقصان من التصاد (قوله فالحجازيون يوجبون  
 نصب المستثنى) أى يوجبون النصب على الاستثناء ولا يجيزون فيه الاتباع اذ لا  
 يصح فيه الابدال حقيقة لان المستثنى ليس من جملة المستثنى منه وعلل الرضى امتناع  
 الابدال بأن بدل الغلط غير موجود فى فصيح كلام العرب يعنى لو أبدل كان بدل غلط  
 وهو غير موجود فى كلامهم (قوله والتمهيدون يجيزون فيه الاتباع) هكذا فى بعض  
 النسخ وفى بعض آخر يجوزون وقوله الاتباع أى للمستثنى منه قال الناصر وعليه حمل  
 الرخوى قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله وأطال فى  
 بيانه ونخصه بعض المفسرين بقوله الا الله فغير بدلا من لانه فاعل يعلم تقديره لا يعلم  
 الا الله الغيب فى السموات ولا يجوز جعل الالهنا استثناء متصلا ولا يخفاك ان هذا  
 تخريج للتلاوة على وجه مرجوح لان الاتباع مرجوح عند التمهيدين فخره (قوله  
 أى فى المتصل والمنقطع) أى والقسم أنه من كلام تام غير موجب نحو ما قام الازيدا  
 القوم ومنه قول السكيت

ومالى الا آل احمد شيعية \* ومالى الا مذهب الحق مذهب

(قوله فان المتبوع) وهو أحد آخر من تابعه وهو مثلك اذا اصل ما مررت بأحد مثلك  
 قبل صفة أحد قدم عليه وقيل ما مررت بمثلثا أحد وصار المتبوع وهو أحد تابعه  
 فيعرب بدلا من مثل بدل كل من كل أو عطف بمان (قوله برفع المستثنى) أى وهو أبوك  
 مع تقدمه على المستثنى منه الذى هو ناصر هذا كله بحسب الاصل وهو مالى ناصر الا  
 أبوك وأما الآن فى هذا التركيب وهو مالى الا أبوك ناصر فهو استثناء مفرغ وفى خبر  
 مقدم وأبوك مبتدأ مؤخر وناصر بدل أو عطف بمان والمستثنى منه محذوف أى مالى  
 أحد الا أبوك ناصر \* وعلم ان المقصود من هذا التركيب حصر المناصر فى الاب وهو  
 بعيد على جعل ناصر بدلا من أبوك فالاولى أن يجعل ناصر صفة لا أحد المحذوف وقد  
 فصل بينهما بالا ومدخولها وأنه خبر مبتدأ محذوف والجملة مستأنفة استثناء فإيما نيا  
 لانه لما قال مالى الا أبوك كانه قيل هذا الاب لك دون غيره فى أى شيء فقال هو ناصر  
 أفاده شيخنا (قوله وأما المستثنى بغير وسوى فهو مجرور دائما) أى بغير وسوى  
 لا بالاضافة على الأصح من أن العامل فى المضاف اليه هو المضاف وأصل غير صفة  
 مفيدة لغير ما بعدها لما قبلها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو  
 دخل بوجه غير الذى خرج به وسوى فى الأصل اسم للسكان المستوى ثم استعمل بمعنى

المفعولية برأت (وان كان ما قبل الا) احتياج الى محفوض خفضنا ما بعده الا) وقلنا ما مررت الا بزيد فزيد محفوض  
 بالباء المتعلقة به هذا حكم المستثنى بالا (وأما المستثنى بغير وسوى) بلغاتها (فهو مجرور دائما) بالانصاف (ويحكم لغير

بنصب غير لفظا وسرى تقدير  
لقوم غير زيد وسوى زيد برفع  
غير وسوى ونصبهما (ومن  
الاجراء على حسب العوامل  
مع النفي وعدم التمام) نحو  
ما قام غير زيد وسوى زيد  
برفع غير وسوى على  
الفاعلية وما رأيت غير زيد  
وسوى زيد بنصب غير  
وسوى على المفعولية وما  
مررت بغير زيد وسوى زيد  
بجر غير وسوى بالباء (وأما  
المستثنى بليس ولا يكون  
فهو واجب النصب) لانه  
خبرها واسمها ضمير مستتر  
فيها معا تدعى اسم الفاعل  
المفهوم من الفعل السابق  
عند سيبويه وعلى البعض  
المدلول عليه بكلمة السابق  
عند جمهور البصريين أو  
على المصدر المدلول عليه  
بالفعل فتمنع عند الكوفيين  
(نحو قاموا ليس زيدا ولا  
يكون زيدا) والتقدير ليس  
هو ولا يكون هو أي القائم  
أو بعضهم زيدا أو قيامهم  
قيام زيد فحذف المضاف  
واقم المضاف اليه مقامه  
(وأما المستثنى بخلا وعدا  
وحاشا فيجوز نصبه على  
المفعولية) وفاعلها ضمير  
مستتر فيها وخوابي مفسره  
الخلاف السابق (ان قدرتها  
أفعالا لا حروما ان قدرتها  
حروفا) جازة للمستثنى (نحو  
قام القوم خلا زيدا وزيد  
وعدا زيدا وزيدا وحاشا زيدا

المكان فقط ثم معنى بدل نحو أنت لي سوى عمرو أي بدله ثم بمعنى الاستثناء وما ذكره  
النصب من أن سوى كغير تبع فيه الزجاء وابن مالك حيث قال سوى كغير معنى  
وأعرا بابو زيد أنه أتاني سواك حكاه الفراء والذي ذهب اليه سيبويه والجسم ههنا  
ظرف بدليل وصل الموصول بها كجاء الذي سواك قالوا ولا تخرج عن النصب على  
الظرفية إلا في الشعر ونحو قوله ولم يبق سوى العدو \* زدناهم كما دانوا  
قال الناصر ومعنى قول الجمهور نظر فيهما انهما منصوبان في حال الاستثناء نظر الأصلها  
من الظرفية والألف في حالة الاستثناء ليس فيها شيء من معنى الظرفية لأنها خرجت  
عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء (قوله بنصب غير) واختلاف في ناصبها فقال ابن  
خروف انتصبت بما قبلها على الاستثناء كما انتصب الاسم الذي بعد الواو جعل ذلك  
دليلا على أن النصب في قام القوم الا زيد ليس بالألف الا قد عذمت مع غير مع  
وجود النصب وهذا مبنى على مذهبه من أن الناصب للمستثنى بالاهو الجملة قبلها فقط  
لا يتقونها ولا الألف وقال الفارسي ان غير منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء  
وهي حال من المستثنى منه وصح ذلك لأن غير لا تعرف بالأضافة وقيل على التشبيه  
بظرف المكان والجامع بينهما الألف (تنبيه) يجوز في المعطوف على المستثنى بغير  
مراعاة اللفظ فيجر ومراعاة المعنى فينصب تقول قام القوم غير زيد وعمرو وعمرا وما قام  
أحد غير زيد وعمرو وعمرا وقال الشلوبين هو من باب التوهم ولا يجوز في المعطوف على  
المستثنى بالألف نحو قام القوم الا زيد وعمرو وعمرا بجزءهم قاله الناصر (قوله  
والعنهما) أي ليس ولا يكون ضمير مستتر لم يبين أن الاستثناء واجب أو جائز وقد  
صرح في خلا وعدا وحاشا بأن الاستثناء فيها واجب فهذا الصنيع رعايواهم الفرق  
وليس كذلك اذا الحسم في الجميع وحسب الأضمار فكان الأولى أن يصرح هنا  
أيضا بأن الاستثناء واجب وقوله عائد على اسم الفاعل هذا غير مطرد اذ قد يختلف في  
نحو القوم أخوتك ليس أولا يكون زيد لأنه لم يتقدم فيه فعل أو شبهه ويجعل ما ذكره  
أيضا اذا كان الفعل السابق مبنيا للفاعل فان كان مبنيا للمفعول عاذا الضمير على اسم  
المفعول المفهوم من الفعل السابق نحو القوم ضربوا ليس أولا يكون زيد أي ليس  
أولا يكون هو أي المضر بزيدا فلو عسر بالوصف اسكان أشمل وقوله المفهوم من  
الفعل السابق الأولى زيادة أو الوصف ليشمل نحو القوم ضاربون ليس زيدا (قوله  
قاموا ليس زيد الخ) جملة ليس ولا يكون في موضع نصب على الحال أو مستأثمة  
(قوله وأما المستثنى بخلا) هو في أصل الوضع فعل قاصر لأنه يقال خلت الدار من كذا  
الا أنه ضمن معنى جاوز حين جعل أداة استثناء فمن ثم كان المنصوب بها مفعولا به  
وأما عدا وحاشا فاعسمامة تعد بأن فان اتصلت بخلا وعدا وحاشا بضمير خطاب أو غيبة  
نحو قام القوم حاشاك أو حاشاه جاز كون الضمير مجرورا أو كونه منصوبا فان قلت  
حاشا تدعين الجبر أو حاشا تدعين النصب (قوله ما لم تتقدم ما المصدرية على خلا  
وعدا) لم يذكر تقدمها على حاشا لأنه قليل ومنعه سيبويه وفي التسهيل ورعا قبل

ما حاشا ومنه قوله رأيت الناس ما حاشا قريشا \* فإنا نحن أفضلهم فعلا  
واعلم ان ما هنا وان كانت مصدريه الا انه لا يسلك ما بعدهما مصدر لانهما فعلان  
جامدان لا مصدر لهما فتنه هذه الدقية ومحل ما هذه وصلتها بالنصب اما على الظرفية  
بتقدير مضاف أو على الحالية بالتأويل باسم الفاعل فعني قام واما عدا زيد اقام ووقت  
شجاوزتهم زيد أو مجاوزين زيدا (قوله ما لم يحكم بزيادة ما) وهو شاذا لان ما اذا زيدت  
مع حرف الجر لا تتقدم عليه بل تتأخر عنه نحو قوله تعالى فيما رحمة من الله والقائل  
بالجر مع دخول ما السكاسي والجرى وأبو على نقل ذلك أبو حيان وقال معترضاً على  
الجرى ان كان الخفض منه قياساً فهو قائم لانه ليس من مواضع زيادتها وان حكى  
ذلك فهو شذوذ فان قلت هلا جعلت ما زائدة مع النصب كما جعلت زائدة مع الخفض  
فالجواب أن دخول ما المصدرية على الفعل جائز بزيادة ما قبل الحرف  
لا تنقاس فكأن حملها على ما ينقاس أولى (قوله الحادى عشر اسم لا النافية للجنس)  
أى النافية لبعض صفات الجنس وأحكامه فإضافة نفي للجنس لادنى ملايسة وبيان  
ذلك أنك اذا قلت لا رجل ضارب مثلاً فأدت لادنى الضرب عن الرجل فان نفي بها  
الضرب وهو بعض الأحكام اللاحقة للجنس واستناد النفي إليها مجاز من استناد ما  
لشئ لا لانه لان النافي حقيقة هو الملتصم والنفي في لاهذه نص بخلاف لا التي تحمل  
عمل ليس فانها وان نفى الجنس أيضاً في نحو قوله  
تعز فلا شئ على الأرض باقيا \* ولا وزير محاضى الله واقيا  
لمكن نفيها له من قبيل الظاهر فلذلك اختصت لا العاملة عمل ان بنفى الجنس  
والشبهته لا العاملة عمل ليس بالنافية الواحدة لما ان النفي في العاملة عمل ان أمكن  
ومن ثم قيل لها لا التبرئة وانما عملت لاهذه العمل المذكور لتكونها الشبهت ان ووجه  
الشبهة أن ان للما بعدة في الاثبات ولا التبرئة للما بعدة في النفي فلما توغلتا في الطرفين  
تشابهتا فأعملت عملها (قوله اذا كان مضافاً) تقييد لاسم لا أى ان اسم لان كان  
مضافاً أو شبهه بالمضاف يكون منصوباً بالفظا فيدخل في باب المنصوبات وأما اذا كان  
اسمها مفرداً فإنه يكون منصوباً بحلا هذه اوقد كان الأولى له ترك هذا التقييد لان المراد  
بالمصوب باتى في كلامه سابقاً بما يشمل المنصوب لفظاً ومحملاً فيدخل اسم لا بجميع  
أقسامه (قوله أو شبهه بالمضاف) قيل ويسمى الطول والمطول من مطلق الحديدة  
اذا مددتها وانما يطول الاسم اذا لفظ بالمعول (قوله في العمل فيما بعده) بيان لوجه  
شبهه بالمضاف واعتراض عليه بأن بيان وجه الشبهة بما ذكر لا يتناول نحو لا ثلاثة  
وثلاثين لان المعطوف عليه ليس عاملاً في المعطوف وكذلك ما نعت بجملة نحو لا عظيمها  
يرجى لكل عظيم غير الله أو المنة عوت بما يشبه الجملة من ظرف أو جار ومجرور ونحو لا  
حليم عندك أو فى الدار مقسم فان المنعوت ليس عاملاً في النعت وحينئذ فلا أولى أن  
يجعل وجه الشبهة قوله وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه وذلك لان المضاف يتصل به  
شئ من تمامه وهو المضاف اليه وكذلك الشبهة بما اتصل به شئ من تمامه كالأمثلة

فان تقدمت علمها  
وجب النصب لتعين  
الفعلية حينئذ لان  
ما المصدرية مختصة بالافعال  
(ما لم يحكم بزيادة ما) فانه  
يجوز الجر على تقدير الحرفية  
(الحادى عشر اسم لا النافية  
للجنس اذا كان مضافاً نحو  
لا غلام سفر حاضر) فلا  
نافية للجنس وغلام سفر  
اسمها وحاضر خبرها (أو  
شبهه بالمضاف) في العمل فيما  
بعده (وهو ما اتصل به شئ  
من تمام معناه مرفوعاً  
كان) المعول (نحو لا جحشا  
فعله حاضر) فبما خاصة  
مشبهة اسم لا وفعله فاعلها  
وحاضر خبرها (أو منصوباً  
نحو لا طالعاً جحشاً مقسم)  
فطالعاً اسم لا وهو اسم فاعل  
وفاعله مستتر فيه وجحشاً  
مفعوله ومقيم خبرها (أو  
مخفوضاً بمخافض متعلق به  
نحو لا ما رايند عندنا) فارا  
اسم فاعل وهو اسم لا وزيد  
جار ومجرور متعلق به وعندنا  
خبرها (فان كان اسم  
لا مفرداً) أى غير مضاف  
ولا شبهه به (فانه يبنى على  
ما ينصب به لو كان معرباً)

الآتية (تنبيه) سائر التوابع من البدل وعطف اليان والتأ كيد لا يكون متبوعا  
بها شيئا بالضاف (قوله فيني على الفتح في نحو ولا رجل ولا رجال) ما ذكره المصنف  
من بناء الاسم المفرد على الفتح هو مذهب الجمهور وذهب الزجاج والسبيري إلى أن  
الفتح فيه اعرابية لكن حذف التنوين مع كونه معر بالشاقلة بسبب التر كيب مع  
عامله والصحيح ما قاله المصنف انه مبني على الفتح لأن حذف التنوين في حالة الوصل  
من الاسم المنون لغرض إضافة وية أو غير معروف واختلف في علته البناء فقبل تركبه مع  
عامله تكلمة عشر فانه مبني اتفاقا وقيل وهو الصحيح لانه معني من  
الاستغراقية لأن قولك لا رجل نص في نفى الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل  
في الدار بارفع والتنوين فانه ليس نصافي الاستغراق بل ظاهر فيه فاذا أرادوا  
التنصيص على الاستغراق ضموا الشككة معني من فبنوها وقالوا لا رجل وانما بينت  
الشككة على ما نصبت به ليكون البناء على شيء استحقته الشككة في الأصل قبل البناء  
وانما لم يبين المضاف ولا الشبيه بالضاف لان الاضافة ترجح جانب الاسم في هير  
الاسم بها إلى ما يستحقه اصالة وهو الاعراب وأما ما في الحديث من قوله صلى الله عليه  
وسلم لا مانع مما أعطيت فانه من قبيل الشبيه بالضاف فمكان القياس ان يقال لا مانعا  
بالنصب والتنوين نحو لا مارا بن يدوق خرجه البغداديون بأنه منصوب لكن تركه فيه  
التنوين اجراء له بشرى المضاف وقال البصريون ان هذا الجار والمجرور متعلق بخبر  
لا المحذوف والتقدير لا مانع مما أعطيت وبنيته ان يكون من قبيل المفرد لا من  
الشبيه بالضاف (قوله نحو لا رجلين) ومنه قوله

تعرفوا الفين بالعيش متعا \* وليكن لوراد المنون تتابع  
(قوله نحو لا مسلمات) ومنه قوله

ان الشهاب الذي مجد عواقبه \* فيه نلذ ولا لذات للشيب  
(قوله وقد يفتح الخ) قال في الخصائص انه لا يجيز فتحه بصري الأبو عثمان قال أبو  
حيان وتخص أن في نحو لا مسلمات أربعة مذاهب أحدها الكسر والتنوين وهو  
مذهب ابن خروف وقد سبقه الى ذلك قوم من النحويين قاله ابن الدهان في الغرة  
والثاني الكسر بلا تنوين وهو مذهب الاكثرين والثالث الفتح وهو مذهب المسازي  
والرابع جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين وهو الصحيح اذ  
ورد به السماع (قوله الثاني عشر المنادى) هو اسم مفعول من نادى ينادى فاسم  
الفاعل بكسر الدال واسم المفعول بفتحها فاما ذلك قال بفتح الدال (قوله وهو المطلوب  
اقباله) أي توجهه للمنادى بكسر الدال وذلك التوجه بالوجه أو بالقلب حقيقة كان  
نحو يا زيدا أو حكما نحو قوله تعالى وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اأفطني فانها منوديا  
تتزيلا لهما بمنزلة العاقل الذي يقبل ويتوجه كذا قالوا لكن قال شيخنا لا ينبغي أن  
يتجارى على المولى تبارك وتعالى فيقال انه خاطب غير العاقل تنزيلا له بمنزلة العاقل  
وذلك لأن العاقل وغيره بالنسبة للمولى سواء في مخاطب كلاهما كما لا خرو كلاهما

يبنى على الفتح في نحو  
لا رجل ولا رجال لانهم ما  
ينصبان بالفتح ويبنى على  
الياء في التنبيه وجمع  
المذكر السالم فلا قول نحو  
لا رجلين والثاني نحو  
لا زيد بن بكسر الدال لانهما  
ينصبان بالياء ويبنى على  
الكسر في الجمع بالأنف  
والثناء نحو لا مسلمات  
بالكسر لانه ينصب  
بالكسر وقد يفتح اجراء  
للإبابة على وتيرة واحدة عند  
أبي عثمان المسازي من  
البصريين (الثاني عشر  
المنادى) يفتح الدال وهو  
المطلوب اقباله



يتمثل ويقبل اقبال الآخر فلاية بمنزلة يازيد اضرب بحسب اذا كانا حاضرين عندك  
فالاقبال فيهما اقبال امتثال اه كلامه ودخل في التعريف يازيد لا تقبل فان اقباله  
مطلوب اسماع النهي ونهيه عن الاقبال انما هو بعد توجهه فاختلفت الجهتان واما نحو  
يا الله فان المقصود من النداء فيه لازم التوجه وهو الاجابة وخرج بالمطلوب اقباله  
المتفجع عليه نحو يازيد اه فانه ليس مطلوب الاقبال اذ دخول حرف النداء عليه مجرد  
التفجع وفي كلام الرضي المتفجع عليه منادى على وجه التفجع فاذا قلت يازيد اه  
كانت قلت تعال فانما شئت اني فعل هذا لا يكون خارجا عن التعريف بل هو من  
قبيل المنادى عند الرضي ومثله المستغاث (قوله بحرف مخصوص) متعلق بالمطلوب  
وخرج بهذا القيد اطلب اقبال زيد ونادى يازيد او ادعوك ونحو ذلك فالمطلوب اقباله  
هذا لا يسمى منادى لكون ذلك الطلب ليس بحرف مخصوص وغرف النداء خمسة  
وهي يا ويا هويا وياي والهمزة ويا ام الادوات وقد عمل معكوسها وهو اي عملها فتدري  
بها كقول ييا وبذلك الغز الحزري فقال وما العامل الذي يتصل آخره بأوله ويعمل  
معكوسه مثل عمله (قوله اذا كان مضافا) قيد في كون المنادى منصوبا لفظا ما اذا لم  
يكن مضافا ولا شبيهه فهو منصوب محلا وقد كان الاولى الاطلاق وترك هذا القيد  
ليدخل في كلامه المنصوب محلا كما علمت ان المراد بالنصوبات سابقة ما يشتمل  
المنصوب لفظا ونحوه تقدير (قوله وهو ما عمل فيما بعده) فيه قصور كما تقدم فلاولى  
ان يقول هو اسم مجي بعده شيء من تمامه اما معول له نحو يا طالع اجبلا ويا حسنا  
وجهه ويا خير من زيدا وعطوف عليه عطف نسق على ان يكون المتعاطفان اسماء  
لشيء واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين او نعت نحو يا حليما لا يعمل  
ويا جوادا لا يعمل وقوله \* اعبد احل في شعبي غريبا \*

وقوله أيا نخلة من ذات عرق \* عليك ورحمة الله السلام

فكل هذا مشابه لمضاف (قوله يا حسنا وجهه) يا حرف نداء وحسنا منادى منصوب  
وهو صفة مشبهة ووجهه فاعل والهاء مضاف اليه (قوله يا طالع اجبلا) فطالع  
منادى منصوب وهو اسم فاعل وفاعله الضمير المستتر فيه جواز وجبلا مفعوله  
(قوله بخافض يتعلق به) فيه تسميع والاولى ان يقول او خفض ما بعده بخافض  
يتعلق هو ويا به أي بالمنادى (قوله نحو يا رفيعا بالعباد) رفيع من أمثلة المبالغة  
المحولة عن اسم الفاعل أي كثير الرقي أي اللطيف بمعنى الاحسان (قوله نحو قول  
الأعمى) التقييد بالأي للتوضيح لظهور عدم القصد منه والاقتداء بكون عدم  
القصد أيضا من المصير (قوله يا غافلا والموت يطلبه) هذا شرط بيت من بحر السكامل  
أخذ العروض مضمرا الاجزاء وصرح أن يكون من بحر السبع عروضه مخبوءة  
مطوية مكسوفة والظاهر انه مجرد تمثيل لم يقصد به الشعر بل اتفق اتزان ومثله  
لا يسمى شعرا وان وافق الموازين كما بيناه في حواشي شيخ الاسلام على الخرز حجة  
نسأل الله تعالى أن يحجم عنا بهاميه وبقية مؤلفاتنا (قوله لان الأعمى والواعظ الخ)

بحرف مخصوص وانما نصب  
اذا كان مضافا نحو يا عبد  
الله أو شبيهه بالمضاف وهو  
ما عمل فيما بعده الرفع نحو  
يا حسنا وجهه أو النصب  
نحو يا طالع اجبلا أو الجرح  
بخافض يتعلق به (نحو  
يا رفيعا بالعباد أو نكرة  
شعر مقصودة نحو قول  
الأعمى يا جلا خذ بيدي  
وقول الواعظ يا غافلا  
والموت يطلبه) لان الأعمى  
والواعظ لا يقصدان شخصا  
بعينه (فان كان المنادى  
مفردا)

هذه المحذوف أي وانما كان ما ذكر من قبيل النكرة غير المقصودة لأن الخ (قوله أي  
ليس مضافا ولا شبهه) ومثله النكرة المقصودة فانها أيضا ليست منصوبة أي اذ لم  
يكن المنادى واحدا من هذه الثلاثة فانه يبنى على ما يرفع به ويكون منصوب المحل  
(قوله فيبني على الضم في نحو يازيد) أي ويا هندات لانها ميعر بان بالضمه ترفعا  
فهو منادى مبني على الضم في محل نصب وحكمة بناء المنادى المفرد سواء كان علما  
أو نكرة مقصودة شبهه للحرف في المعنى لانه وقع موقع السكاف الاسمية المشبهة للسكاف  
الحرفية التي هي كاف الخطاب لان ياز يدعزلة أدعوك وهذه السكاف كسكاف ذلك  
وكان البناء على حركة لانه أصلا في الاعراب وكانت خصوص الفصمة فرقابن  
بحركة المنادى المبني وحركة المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وأما المضاف والشبيه به فلم  
يبنيا لان الاضافة وشبهها عارضت موجب البناء والحقيقة ما بأصلهما وهو الاعراب ولم  
تبين النكرة غير المقصودة لكونها لم تقع موقع السكاف واختلاف في العامل في  
المنادى فقال سيمويه فعل مقدر وأصل ياز يديا أدعوز يد المحذف الفعل حذف فالازما  
لنكرة الاستعمال ودلالة حرف النداء عليه وذهب المبرد الى أن الناصب حرف  
النداء لسد مسد الفعل وعلى كلا المذهبين فياز يد كلام تام أما على مذهب سيمويه  
فجزأ الكلام مقدران وهما الفعل والفاعل وأما على مذهب المبرد فحرف النداء  
سد مسد أحد الجزأين وهو الفعل والفاعل مقدر قال الناصر ولا مانع من دعوى سد  
حرف النداء مسد الجزأين وذهب الكسائي والريثي الى أن ضمة ياز يد ونحوه ضمة  
اعراب ونقله ابن الاعراب عن الكوفيين **تبيينه** ولقلت يا ضارب فبنيته على  
الضم ولا ينظر الى الضمير المستكن فيه ولقلت يا ضارب وز يد فان قدسرت زيدا  
معطوف فاعلى ضارب بنيت ضارب أيضا وان قدرته معطوف فاعلى الضمير نصبت ضارب  
لعملة في زيد بواسطة الحسrf فيكون من قبيل الشبيه بالمضاف ولذا وجب نصب  
مشتراك في قولك يا مشتركا وز يد عطفا على الضمير لعدم استغنائه بواحد لان  
الاشتراك يقتضي التعدد (قوله يازيدان) ويا اثنا عشر ويا اثنا عشر لا فيهما  
يرفعان بالالف فان قلت ان العلم اذاثنى أوجب دخول ال عليه فلا تقول جاء  
زيدان وزيدون بل الزيدان والزيدون كما تقدم فلم يصح يازيدان ويا زيدون بدون ال  
فالجواب ان ياقائمة مقام ال فهي في حكمها في افادة التعريف فلو أتى بالهنا لم  
اجتماع اداتي تعريف وهو يا وأل على معرف واحد (قوله في افادة التعيين) ببيان  
لأجزاء النكرة المقصودة بحرفي العلم والمعنى ان النكرة المقصودة لما أشبهت المنادى  
المفرد العلم في افادة التعيين بنيت على الضم كما بنى العلم قال في الضر المنادى المعرفة  
على ضربين أحدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يازيد والثاني ما تعرف بالنداء  
نحو يازيدان فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف من حيث انك أقبلت على واحد  
من الجنس وخصصته بالنداء بحرفي جري أن تقول الرجل بلام التعريف قاصدا  
واحد بعينه ثم اختلف أصحابنا في ان العلم هل يكون باقيا على علميته بعد النداء أم لا

أي ليس مضافا ولا  
شبهه (قوله يبنى على  
ما يرفع به لو كان معربا  
فيبني على الضم في نحو  
يازيد) لانه يرفع بالضمه  
(وعلى الالف في) المثنى (نحو  
يازيدان) لانه يرفع بالالف  
(وعلى الواو في) جمع  
النداء كرسالم (نحو  
يازيدون) لانه يرفع بالواو  
(وان كان نكرة مقصودة  
فانها تبنى على الضم من غير  
تكوين نحو يازيدان) المعين  
أجزاء بحرفي العلم في  
افادة التعيين

فذهب الاكثرون الى أنه ذكر وجعل جنسا نحو زيد من الزيدين كما يقال رجل من  
الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس والاسكان جمعاً بين التعريفين وهو عمتي ويدل  
عليه امتناع قولهم يا الرجل وذهب آخرون الى أن العلية باقية بعد النداء واجتماع  
التعريفين اغما يتنع اذا كان بعلامة لفظية كحرف النداء واللام ويعضد هذا  
المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الإشارة نحو يا هذا مع ان اسم الإشارة  
لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في المفتاح (قوله ما لم توصف) اي التنكرة  
المقصودة وهذا امر تبطل بقوله فانما تبني على الضم وقسده يعني أن محل بناء التنكرة  
المقصودة على الضم اذا لم توصف أما اذا وصفت بجملة كالنعال الذي في المصنف أو  
شبهها وهو الظرف كقولك يا عظيم عند الناس والجار والمجرور نحو يا عظيم في  
الناس (قوله يا عظيم يا ربي لكل عظيم) هذا شرط بيت من بحر الخفيف وعظيم  
فعل من أمثلة المبالغة (قوله لا من الملق به) وذلك لأن ما اتصل بهامعول لها أو ما  
توجيه الضم المرجوح فتحذف أن جملة يربى لكل عظيم نعت بها عظيم بعد النداء لا قبله  
فيكون من قبيل وصف المنادي لا من نداء الموصوف ووجه حرجيته أنه يلزم عليه  
نعت المعرفة بالجملة وهو مخالف لقاعدة أن الجميل بعد المعارف أحوال لا صفات  
ولعل هذا هو الحال لابن هشام على ما قاله (قوله الثالث عشر خبر كاد) وتسمى أفعال  
المقاربة مصدر قارب بمعنى قرب فالفاعلة غير مرادة بقرينة قوله الآتي ما وضع للدلالة  
على قرب الخبر (قوله وهي من باب تسمية الكل باسم جزئه) وذلك لأن معنى المقاربة  
موجود في بعضها وذلك لبعض جزئ من جملة تلك الأفعال فأطلق على مجموعها أفعال  
المقاربة هذا توجيه كلامه وأنت خبير بأن تسمية الكل باسم الجزء عبارة عن اطلاق  
اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره وذلك كاطلاق الرقبة في قوله تعالى فتحرير  
رقبة على مجموع ذات الرقيم واطلاق العين على الجاسوس وكاطلاق لفظ كلمة على  
الكلام الذي هو عبارة عما تركب من الكلمة أو ما تسمية الأشياء المجتمعة من غير  
تركيب باسم بعضها فيسمى تعليماً كالعمرين في أبي بكر وعمر والقرين في شمس وقر  
وما نحن فيه من هذا القليل (قوله وحقيقة الحال) بيان لوجه كون اطلاق أفعال  
المقاربة عليها محازاً أي اغما كانت تسميتها بذلك محازاً لأن حقيقة الحال الخ وال  
عوض عن المضاف اليه أي حقيقة ما لها أي الحال الثابتة لها في نفس الأمر أنها  
ليست كلها مفيدة للمقاربة بل هي أقسام ثلاثة وتسميها الأقسام الثلاثة هو مختار ابن  
مالك وأما ابن الحاجب فإنه عرف هذه الأفعال بقوله ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولاً  
أو أخذاً في نفسه فظاهر هذا التعريف أن أفعال الباب كلها للمقاربة أسكن قسم منها  
لمقاربة الخبر رجاء نحو عسى وقسم للمقاربة حصوله نحو كاد وقسم لمقاربتة أخذاً في نفسه نحو  
جعل وطفق وحديث لا يكون في تسميتها أفعال المقاربة تتجوز (قوله على قرب الخبر)  
أي قرب حصوله والخبر يعني الخبرية وفي قوله للدلالة لتجوز لأنه اغما وضع لقرب الخبر  
للدلالة عليه اذ هي أمر عارض للوضع له لا موضوع له وأجيب بحجة أن تكون

(ما لم توصف فان وصفت  
ترجح نصبها على ضمها)  
لأن النعت من تمام  
المنعوت فألحق بالشبيهة  
بالمضاف (نحو يا عظيم)  
يرجى لكل عظيم) جملة  
يرجى في موضع نصب نعت  
لعظيم هذا قول ابن مالك  
وقال ابن هشام الانصاري  
جملة يربى في موضع نصب  
على الحال من فاعل عظيم  
المستتر فيه والعامل في  
الحال هو العامل في  
صاحبها فهي من أمثلة  
التشبيه بالمضاف لأم  
المحقق به (الثالث عشر خبر  
كاد وأخواتها اعلم وقل  
الله ان كاد وأخواتها)  
تسمى أفعال المقاربة وهي  
من باب تسمية الكل باسم  
جزئه وحقيقة الحال أنها  
(ثلاثة أقسام ما وضع للدلالة  
على قرب الخبر وهو ثلاثة

اللام للناية لاصلة لوضع أى ما وضع لأجل الدلالة على قرب الخبر فيبتدأ بقتضى  
 كلامه أن الموضوع له الدلالة على قرب الخبر (قوله كاد) وهى أشهر تلك الأفعال  
 ومن ثم بدأ بها وبأقربها المضارع واسم الفاعل وانصد نحو يكاد وكاد وكاد وكاد  
 بالياء والواو (قوله وتكرب) بفتح الراء أشبه من كسرها وجاء منها المضارع يكرب  
 بضم الراء كتمصر ينصر واسم الفاعل نحو تكرب ولم يجى منها المصدر (قوله  
 وأوشك) وجاء منها المضارع وهو يوشك وهو أكثر استعماله من ماضيه واسم الفاعل  
 موشك وحكى المصدر منها وهو أوشك (قوله وما وضع للدلالة على رجائه) يقال فيه مثل  
 ما قيل فى قوله ما وضع للدلالة على قرب الخبر وإضافة رجاءه للضمير من إضافة المصدر  
 لأفعوله أى وجاء المتكلم له أى الخبر والمراد بالرجاء هنا الشفاق (قوله حرى) بفتح  
 الراء وقد تكسر ولم تنصرف قال ابن هشام فى شرح الشذور ولا أعرف من ذكر  
 حرى من التخوين غير ابن مالك وتوهم أبو حيان أنه غلط فيها وأنها حرى بالتثنية اسمها  
 لأفعاله لا وأبو حيان هو الواهم بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين  
 كالسرقسطى وابن طريف وأتشدوا عليها شاعرا (قوله وعسى) وتنصرف تصرفا  
 ناقصا فاجاء منها المضارع وهو وعسى ويعسوا وليس لها مصدر (قوله وما وضع للدلالة  
 على الشروع فيه) يقال فيه ما قيل فى نظيره من أن لام للدلالة لتعليل لاصلة لوضع  
 والضمير الخبر ويرى يعود على الخبر ومعنى الشروع فى التلبس بأول أجزائه  
 فإذا قلت أنشأ يديقرأ معناه أنه تلبس بأول أجزاء القراءة وقس عليه نظائره (قوله  
 وطفق) بفتح الفاء وكسرها وقد جاء منه المضارع بفتح الفاء وكسرها فهو من باب  
 ضرب يضرب أو علم يعلم ولم يجى منه اسم الفاعل وجاء منه المصدر على طفق على أنه  
 من باب علم وعلم وطفق على أنه من باب ضرب (قوله وعلق) بكسر اللام كقوله  
 أراك عقلت تظلم من أجرا \* وظلم الجار ذلال الخبر  
 (قوله وجعل) وقد جاء منه المضارع وهو يجعل ولم يجى منه اسم الفاعل ولا مصدر  
 (قوله وهب) كقوله

ادوكرب وأوشك وما وضع  
 لدلالة على رجائه وهو  
 لاثة أيضا حرى) بالياء  
 الراء المهملة (واخلوق)  
 الحاء المعجمة (وعسى وما  
 يضع للدلالة على الشروع  
 فيه وهو كسبر ومنه أنشأ  
 بفتح وعلق وجعل وأخذ  
 أم وههل وهب) بالتشديد  
 كلها تعمل عمل كان إلا  
 ن خبرها يجب كونه جملة  
 عملية فعلها مضارع (تقول  
 أدي يديقرأ) فكاد فعل  
 اض ناقص وزيد اسمها  
 جملة تقرأ فى موضع نصب  
 خبر كاد

هببت ألوم القلب فى طاعة الهوى \* فليح كفى كنت باللوم مغريا  
 وقوله بالتشديد احتراز عن هب بالسكون التى هى من أخوات ظن مما ينصب المبتدأ  
 والخبر على أنها مفعولان لها وشاهده

فقلت أجرى أبامالك \* والافهني امرأها الكا  
 فان الماء مفعول أول لخب وامرأه مفعول ثان وهما لك صفتة (قوله وكها) أى هذه  
 الأفعال بأقسامها الثلاثة (قوله يجب كونه جملة فعلية فعلها مضارع) ولا بد أن يكون  
 ذلك المضارع رافعا لضمير الاسم ولا يجوز أن يرفع السبى إلا بعد عسى خاصة كقوله  
 \* وما ذاعسى الجاج يبلغ جهده \* على رواية الرفع ثم اشتراط هذين الشرطين  
 فى الخبر أعنى كونه جملة فعلية وتكون الفعل مضارعا باعتبار الغالب والافقديكون  
 خبر كاد مفردا كقوله

فأثبت الى فهم وما كدت آييا \* وكم مثلها فارقتها وهي تصفر  
وكذلك خبر عسى كقوله

أكثر في العذل لمحادا \* لا تكثرن الى عسيت صائما  
وقد يقع خبر جعل جملة اسمية كقوله

وقد جعلت قلوب بني زياد \* من الاكوار مر تعها قريب

وجملة ماضوية كقول ابن عباس رضي الله عنهما الخيل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج  
أرسل رسولا فان جملة أرسل رسولا خبر جعل وهي جملة ماضوية وقد يحذف الخبر  
كقوله تعالى فطقق مسحا أي عسع مسحا فطقق ضمير مستتر فيها جواز ان قد يره  
هو ومسحا مفعول مطلق منصوب بعامل محذوف وهو عسع وجملة عسع خبر طقق  
(قوله وكذا الباقي) السابق ممتد أم مؤخر مرفوع بضمه مقسدة على الباء منع من  
ظهورها الثقل وكذا مر كب من كاف التشبيه واسم الإشارة فالسكاف جارة وذامني  
على السكون في محل جر والجار والمجرور خبر مقدم والمشار اليه هو اعراب المثال المتقدم  
أي والباقي شبيه بهذا المثال في اعرابه فهو مقيس عليه كقوله

كرب القلب من جواه يذوب \* حين قال الوشاة هند غضوب

وقوله ولوسئل الناس التراب لأوشكوا \* اذا قيل هاتوا أن يملوا ويعنوا  
وتقول حري زيد أن يقوم واخترقت السماء أن تمطر وقول الشاعر

عسى السكرب الذي أمست فيه \* يكون وراءه فخرج قريب

وأشار بيديني نظم وطفة فيخصه فان فالالف ضمير التشبيه اسم طقق مبني على السكون  
في محل رفع ويخصه فان مضارع مرفوع بثبوت النون والالف فاعل والجملة في محل  
نصب ضمير طقق وعلاق زيد عسع وجعل زيد يعدل وأخذ عمرو يتكلم وقام بكر يشهد  
وهب زيد يهمل واعراب هذه الأمثلة واضحة فلا نطيل به (قوله فيمتنع مع أفعال  
الشروع) لان هذه الأفعال للحال وأن الاستقبال بينهما تناف (قوله ويجب مع  
حري الخ) ههنا بحث وهو أن الاخبار بما اقترن بان المصدرية يؤدى الى الاخبار  
بالحدث عن الذات وذلك انك اذا قلت عسى زيد أن يقوم مثلا ينحل المعنى بعد  
التأويل بالمصدر عسى زيد القيام فيكون الأصل زيد القيام وهو فاسد لان زيدا  
ليس نفس القيام بل القيام وصف له وأجيب بأنه من قبيل الاخبار بالمصدر  
للبالغة على حد زيد يعدل أو في الكلام مضاف محذوف بقية تدبر قبل الاسم كأن يقال  
عسى حال زيد أو قيل الخبر كأن يقال عسى زيد صاحب أن يقوم فسأل الامر الى انه  
يصير الأصل هكذا حال زيد القيام بناء على التأويل الأول وزيد صاحب القيام على  
الثاني وهذا الاخبار صحيح وأما الجواب بأن زائدة فغير مرضي لانها محتملة للنصب  
وإنما لا يعمل ويبحث أيضا بأن في كلام المصنف تنافيا لأنه صرح بأن خبر هذه  
الأفعال يجب أن يكون جملة ثم قال ان خبر بعض هذه الأفعال يقترن بأن المصدرية  
ومعلوم أن الخبر ان اقترن بأن المصدرية يكون في قوة المفرد وليس جملة فان الحرف

(وكذا الباقي) بيلا  
فرق الا في اقتران الخبر  
بأن المصدرية فانها في ذلك  
على أربعة أقسام ما يمتنع  
وما يجب وما يغلب وما يمتنع  
فيمتنع مع أفعال الشروع  
ويجب مع حري واخترقت

المصدرى يخرج ما اقترن به من الجملة الى الافراد فلو قال ويشرط في خبر هذه الافعال  
أن يكون فعلا مضارعا السكبان أخضر وأولى سلامته من ورود هذه الاعتراض عليه  
(قوله ويغلب مع عسى) كقوله تعالى عسى الله أن يكون بأس الذين كفروا فهل  
عسىتم ان قوليتم أن تقدروا في الارض ويحذف ذلك ومن القليل قوله

عسى السكرب الذي أمسيت فيه \* يكون وراة فرج قريب  
فإن يكون خبر عسى ولم يقرن بأن والسكرب اسمها والموصول صفة وجملة أمسيت فيه  
صلة قال بعضهم وكان القياس وجوب اقتران خبر عسى بأن ومن ثم ذهب جمهور  
البصريين الى أن حذفها بعد عسى ضرورة وظاهر كلام سيبويه أنه لا يختص بالشعر  
(قوله وأوشك) الغالب في خبرها أن يقرن بأن كقوله

ولو سئل الناس التراب لا وشكوا \* اذا قيل هاتوا أن يملوا ويعنوا  
ويقل مجيئه بدونها كقوله

يوشك من فز من منيته \* في بعض غرانه يوافقه

وقيل في التصريح عن الشلو بين أن خبراً وأوشك لا يجب اقترانه بأن إلا ان جعلت  
للتبرج كعسى وأما ان جعلت المقاربة ككاد فلا (قوله ويقل مع كاد وكرب) قال  
الناصر الطملاوي وإذا اقترنت كاد وكرب وأوشك بأن فهي بفتح كاد حرف الجر  
كاد وكرب في أن يقوم وأوشك في ان يقرأ ثم حذف حرف الجر على القياس وأوجبوا  
هنا حذفه لكثرة الاستعمال (قوله الرابع عشر خبر ما الحجازية) نسبة لأهل الحجاز لأنهم  
هم الذين نطقوا بها عاملة عمل ليس فرفعوا بها الاسم ونصبوا الخبر وبلغتهم جاء التنزيل  
قال تعالى ما هن أمهاتهم ما هذا بشر ونحو ذلك ووصف ما بالحجازية احتراز عن ما  
التميمية أي التي نطق بها بنو تميم مهملة ليست عاملة فيقال على لغتهم ما زيد قائم فما  
نافية مهملة وزيد مبتدأ وقائم خبر وعلى لغة أهل الحجاز ما زيد قائم ما فانية حجازية تجعل  
عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وزيد اسمها وقائم خبرها وأوشك على لسان بنو تميم  
ومهملة الاعطاف قلب له انتسب \* فأجاب ما فتى المحب حرام

رفع الجزأين أي أنا تميمي لا حجازي قال الأصمعي ان ما لم يفتى في الشعر الأعلى لغة بني  
تميم أي ما خلا أبا نافع لقليلة وانما عملت ما النافية عمل ليس لغة شبهها في نفي الحال  
والدخل على المعارف والشكرات وفي دخول الباء في خبرها فذه أوجه ثلاثة  
اشتركت مع ليس فيها (قوله وانما عمل هذا العمل بشرط) أي أربعة ذكر المصنف  
منها ثلاثة وبقي شرط رابع وهو أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فإن تقدم نحو  
قوله \* وما كل من وافي مني أنا عارف \* بطل عملها وجوب الضم فيها في العمل فلا  
يتصرف في معمول خبرها بالتقديم الا اذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ونحو  
ما عندك زيد مقيماً وما لي أنت مقيم وذلك لانهم توسعوا في الجار والمجرور والظرف  
ما لم يتوسعوا في غيرهما (قوله ما ان زيد ذاهب) ومنه قول الشاعر  
بني شدانة ما ان أنتم ذهب \* ولا صريف ولا يكن أنتم الخريف

ويغلب مع عسى وأوشك  
ويقل مع كاد وكرب  
(الرابع عشر خبر ما الحجازية  
نحو ما هذا بشر) فهذا  
اسمها وبشر خبرها وانما  
تعمل هذا العمل بشرط ان  
لا يقرن الاسم بأن الزائدة  
وان لا يتقدم نفي الخبر  
وان لا يتقدم الخبر على  
الاسم فإن اقترن الاسم  
بأن نحو ما ان زيد ذاهب أو  
انتهى نفي الخبر نحو ما  
محمد الرسول أو تقدم الخبر  
على الاسم

وروي ما ان أنتم ذهبنا لنصب ونخرج على أن ان نافية مؤكدة لما وليست زائدة وانما  
بطل عملها اذا اقترن بها ان لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترب اسمها بان  
فبعدت عن مشابقتها ليس ولو جرد الفاصل بينهما وبين معموليها ولان ان الزائدة في  
صورة ان النافية فمكان النفي انتقض لان نفي النفي يجاب (قوله نحو ما في الدار  
رجل) ومثله قولهم مامسى من أعتب وتمثيل المصنف بهذا المثال إشارة الى أن عملها  
يبطل اذا تقدم الخبر مطلقا ولو جازا ومجروا وذهب القراء وابن عصفور الى جواز  
تقدم الخبر اذا كان ظرفا أو مجزا ومجروا فلا يبطل عملها عند ما قال الربيع انه  
القياس لبقائه معنى النفي خصوصا وقد توسعوا في الظروف والمجورات (قوله ليس  
الطيب الا المسك بالرفع) فليس مهولة والطيب مبتدأ والأداة حصر والمسك خبر  
الطيب قال في التسهيل ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم أي وأما  
لغة أهل الحجاز فهو النصب كما نقله أبو عمرو بن العلاء وهذه المسئلة جرت بين أبي عمرو  
وعيسى بن عمرا الثقفي وأبي عمرو بن العلاء كان عيسى يشكر الرفع وأبو عمرو يجيزه  
فأجبه عا فقال له عيسى في ذلك فقال له أبو عمرو نعمت يا أبا عمرو وأدخ الناس ليس في  
الارض حجازي الا هو ينصب ولا تسمى الا وهو يرفع فوجه أبو عمرو وخلفه الا جزم  
وأنا جزم اليزيدي الى بعض الحجازيين وجهه ان يلقناه الرفع فلم يفعل والى بعض  
التميميين وجهه ان يلقناه النصب فلم يفعل ثم رجعا وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو  
فأخرج عيسى خاتمه من اصبعه ومري به الى أبي عمرو وقال هو لك بهذا فاقبت الناس  
خاتمة بقي ما يعمل عمل ليس لا النافية للوحدة فانها تعمل عمل ليس عند الحجازيين  
أيضا لكن عملها خاص بالشعر ويشتد تنكير معموليها المحذورة

تعرف فلا شيء على الارض باقيا \* ولا وزر عما قضى الله واقيا

ومثلها لات فانه عمل عمل ليس ونص سيبويه على انها لاتعمل الا في الحين فأخذ  
بعضهم بنظره فقصروا على الحين لكن في الشذوذا أنها تعمل في الحين بكثرة وفي  
الساعة والاوان بقله ولا يجمع في الكلام بين اسمها وخبرها لضعفها في العمل  
والغالب حذف اسمها نحو قوله تعالى ولات حين مناص أي ليس الحين حين قرار  
ومن غير الغالب حذف الخبر بقاء الاسم وعليه قرئ شاذا ولات حين مناص برفع  
حين وكذا يعمل عمل ليس ان النافية وهي لغة أهل العالية كقول بعضهم ان أحد  
خير من أحد الا بالعافية وقول الشاعر

ان هو مستوليا على أحد \* الا على أضعف المجانين

واسمها شاندر كما في الاوضح تبعه الابن مالك بل ذكر القراءوا أكثر البصريين المنع  
(قوله الا البديل) استثناء البديل من بين التوابيع مبنى على ما ذهب اليه الاخفش  
والرمانى والفارسي وأكثر المتأخرين فانهم قالوا ان العامل في البديل ليس هو  
العامل في البديل منه بل عامل مقدر مماثل لعامل البديل منه واستدلوا على ذلك  
بالسمع والقياس أما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا من يكفر بالرحمن ليوهمهم سقفا

نحو ما في الدار رجل  
بطل العمل في الأمثلة  
الثلاثة لانها انما عملت حملا  
على ليس وليس لا يزداد  
بعد هان وقد تم مل اذا  
انتقض في الخبر بالانحو  
ليس الطيب الا المسك  
بالرفع حملا على ما وضعف  
ما في العمل اشترط الترتيب  
في معموليها (الخامس عشر  
التابع للنصب وهو اربعة  
النهج شخو رأيت زيدا  
العاقل والعطف نحو رأيت  
زيدا وعمرا والتوكيد نحو  
رأيت زيدا نفسه والبديل  
شخو رأيت زيدا الخاك) فهذه  
التوابيع الاربعة منصوبة  
وناصبها ناصب متبوعوها  
الا البديل فنماصبه مقدر  
مماثل لناصر متبوعه  
ولذلك آخر



من فضة فقد أعيد الحار في البديل وهو ليس بهم وغير ذلك من الآي والأشعار وأما  
القياس فلأن البديل مستعمل وهو مقصود بالذكور ولذا لم تشتد مطابقة البديل منه تعريفها  
وتكبرها ومذهب سيمويه والمبرد والسبيري في الزحشرى وإن الحاجب أن التعامل  
فيه هو التعامل في البديل منه إذا المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الأول بالشر  
الثاني وقد رد الرضى استدلال الأولين كما نقله الناصر الطبري في شرحه (قوله  
السادس عشر الفعل المضارع الخ) تقييد المصنف للفعل المضارع بعدم اتصال  
النونين به ليكون الأعراب لفظيا ظاهرا أما إذا اتصل به نون النسوة أو نونا التوكيد  
فإنه يكون مبنيا فإذا دخل عليه ناصب أو جازم كان أعرابه محملا وقد علمت أن المراد  
بالمضارع وبات في كلامه سابقا ما يشمل المنصوب لفظا أو تقديرًا أو محلا فتدبر (قوله  
ونواصبه المتفق عليها الخ) فيه نظر إذ قد ذهب الزجاج والفارسي إلى أن النصب بعد  
الذن بأن مضمره وذهب الاخفش إلى أن كي يحجم مع استعمالها حرف جر والنصب  
الفعل بعدها بأن مضمره (قوله أن يفتح الهمزة وسكون النون) احتراز عن أن يكسر  
الهمزة فأنها من الجوازم وعنها يكسر الهمزة أو فتحها مع تشديد النون فيها فأنها مفعلة  
تنصب الاسم وترفع الخبر والمراد بأن ههنا أن المصدرية وانما لم يقيدها بالمصدرية  
لأنها المتبادرة عند الإطلاق فخرجت أن المفسرة وهي التي سبقت بجملة فيها معنى  
القول دون حروفه وتأخر عنها جملة ولم تقترب أن يجار لالفاظها لا تقدير آخر وقوله تعالى  
إذا وحينا إلى أمك ما يؤمن أن أفد فيه في التابوت وخرجت الزائدة وهي التالفة للمخو  
فما أن جاء البشير والواقعة بين السكاف ونحوها كقوله \* كان طيبة تعطوا إلى  
وارق السلم \* بجزئية أو بين القسم ولو نحو أقسم أن لو يأتيني زيد لا كرمته وسبقت  
أن الناصبة مصدرية لأنها تنصب مع مدخولها مصدر نحو حجت من أن تقوم أي من  
قيامك ثم محض كونها ناصبة إذا لم يفصل بينها وبين الفعل السين فان فصلت السين  
بينها وبين الفعل كانت محقة من الثقلية نحو قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى  
فإن ان محقة من الثقلية واسمها ضمير الشأن وجملة سيكون الخ في محل رفع خبرها  
(قوله ولن) وهي حرف يفيد النفي والاستقبال محدودا كالألف في نحو لن يبرح عليه  
عافين حتى يرجع اليها ونفى أو غير محدود نحو أن الذين تدعون من دون الله لن  
يخلقوا ذبابا وقد زعم الزحشرى أن لن تقيدتا كيد النفي وتأييده فقولك لن أفعله  
كقولك لا أفعله أبدا ومنه قوله تعالى لن يخلقوا ذبابا وقد رد على الزحشرى بما لا يسع  
المقام ذكره قال الناصر الطبري وقد وافقه على التأكيد جماعة بل قال بعضهم أن  
منعه مكابرة (قوله واذن) وهي حرف بسبب طعن الجمهور وقيل حرف مركب فقيل من أذ  
وأن نقلت حركة الهمزة إلى الذال ثم حذف الهمزة وقيل من إذا وان حذف الهمزة أن ثم  
ألف إذا لا لتقاء الساكنين قال الرضى والذي يلوح لي ويغلب على ظني أن أصلها إذا  
حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين لما قصد جعلها صالحا لجميع الأزمنة  
بعد ما كان مختصا بالماضي اه واختلاف هل ترسم بالنون أو بالالف فذهب المبرد

(السادس عشر الفعل المضارع الخ) تقييد المصنف للفعل المضارع بعدم اتصال  
النونين به ليكون الأعراب لفظيا ظاهرا أما إذا اتصل به نون النسوة أو نونا التوكيد  
فإنه يكون مبنيا فإذا دخل عليه ناصب أو جازم كان أعرابه محملا وقد علمت أن المراد  
بالمضارع وبات في كلامه سابقا ما يشمل المنصوب لفظا أو تقديرًا أو محلا فتدبر (قوله  
ونواصبه المتفق عليها الخ) فيه نظر إذ قد ذهب الزجاج والفارسي إلى أن النصب بعد  
الذن بأن مضمره وذهب الاخفش إلى أن كي يحجم مع استعمالها حرف جر والنصب  
الفعل بعدها بأن مضمره (قوله أن يفتح الهمزة وسكون النون) احتراز عن أن يكسر  
الهمزة فأنها من الجوازم وعنها يكسر الهمزة أو فتحها مع تشديد النون فيها فأنها مفعلة  
تنصب الاسم وترفع الخبر والمراد بأن ههنا أن المصدرية وانما لم يقيدها بالمصدرية  
لأنها المتبادرة عند الإطلاق فخرجت أن المفسرة وهي التي سبقت بجملة فيها معنى  
القول دون حروفه وتأخر عنها جملة ولم تقترب أن يجار لالفاظها لا تقدير آخر وقوله تعالى  
إذا وحينا إلى أمك ما يؤمن أن أفد فيه في التابوت وخرجت الزائدة وهي التالفة للمخو  
فما أن جاء البشير والواقعة بين السكاف ونحوها كقوله \* كان طيبة تعطوا إلى  
وارق السلم \* بجزئية أو بين القسم ولو نحو أقسم أن لو يأتيني زيد لا كرمته وسبقت  
أن الناصبة مصدرية لأنها تنصب مع مدخولها مصدر نحو حجت من أن تقوم أي من  
قيامك ثم محض كونها ناصبة إذا لم يفصل بينها وبين الفعل السين فان فصلت السين  
بينها وبين الفعل كانت محقة من الثقلية نحو قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى  
فإن ان محقة من الثقلية واسمها ضمير الشأن وجملة سيكون الخ في محل رفع خبرها  
(قوله ولن) وهي حرف يفيد النفي والاستقبال محدودا كالألف في نحو لن يبرح عليه  
عافين حتى يرجع اليها ونفى أو غير محدود نحو أن الذين تدعون من دون الله لن  
يخلقوا ذبابا وقد زعم الزحشرى أن لن تقيدتا كيد النفي وتأييده فقولك لن أفعله  
كقولك لا أفعله أبدا ومنه قوله تعالى لن يخلقوا ذبابا وقد رد على الزحشرى بما لا يسع  
المقام ذكره قال الناصر الطبري وقد وافقه على التأكيد جماعة بل قال بعضهم أن  
منعه مكابرة (قوله واذن) وهي حرف بسبب طعن الجمهور وقيل حرف مركب فقيل من أذ  
وأن نقلت حركة الهمزة إلى الذال ثم حذف الهمزة وقيل من إذا وان حذف الهمزة أن ثم  
ألف إذا لا لتقاء الساكنين قال الرضى والذي يلوح لي ويغلب على ظني أن أصلها إذا  
حذفت الجملة المضاف إليها وعوض عنها التنوين لما قصد جعلها صالحا لجميع الأزمنة  
بعد ما كان مختصا بالماضي اه واختلاف هل ترسم بالنون أو بالالف فذهب المبرد

الفصحى (و) مثال لن نحو  
 (لن تبرح) فلن حرف نفى  
 ونصب واستقبال أما  
 النفي فلانها النفي الحدث  
 في المستقبل وأما النصب  
 والاستقبال فعملومان عما  
 تقدم في أن ونبرح فصل  
 مضارع منصوب بلن  
 وعلامة نصبه الفتحة (و)  
 مثال اذا نحو (اذا كرمك  
 حسوا بلن) قال أريد أن  
 أزورك فإذا حرف جواب  
 ونصب وأكرمك فعل  
 مضارع منصوب باذا  
 وعلامة نصبه فتح الميم  
 ويشترط لنصبه أن تكون  
 مصدرية في أول الجواب  
 وأن يكون الفعل الداخلة  
 عليه مستقبلا وأن يكون  
 متصلا بها ولا يضر فصله  
 بالقسم فان وقعت حسوا  
 نحوا إذا كرمك أو كان  
 الفعل للحال نحو اذا قصدت  
 جوابا بلن قال اني أحبك أو  
 فصل بينهما فاصل غير  
 القسم نحو اذا في الدار  
 أكرمك أهلت في الأمثلة  
 الثلاثة واغتر الفصل  
 بالقسم لانه مؤكد نحو اذا  
 والله أكرمك بالنصب (و)  
 مثال كي نحو (الكيلا  
 نأسوا) فكى حرف مصدر  
 ونصب اما انها حرف مصدر  
 فلانها تؤول مع الفعل  
 بعلا مصدر

الى انها ترسم نونا حتى انه قال أشتهى أن تكوي يدهم يكتبها بالالف لانهم مثل أن  
 ولن وقيل ترسم ألفا مطلقا وقيل ان نصبت رسمت بالالف وان أهملت رسمت بالنون  
 للفرق بينهما وبين اذا النظر فمئة اثلاث يقع الالتباس وهي حرف جواب وحزاه عند  
 سيبويه قال الشلو بين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الأكثر كقولك لمن  
 قال أزورك اذن أكرمك فقد أحبتة وجعلت أكرامه جزاء زيارته أي ان زرتني  
 أكرمك وقد تتعوض للجواب بدليل انه يقال أحبك فتقول اذن أظنك صادقا  
 لا يجازا هنا اذا الشرط والجزاء كما قاله الرضي اما في المستقبل أو في الماضي ولا مدخل  
 للجزاء في الحال (قوله فلانها تخلص المضارع للاستقبال) أي تعين زمن المضارع  
 الذي دخلت عليه للاستقبال بعد ان كان محتملا وللحال اما لانه مشترك بينهما على  
 ما ذهب اليه السيد وأنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما ذهب اليه الرضي  
 قال السيوطي وهو المختار عندى فعلى كل من القولين تكون أن قريبة على أن المراد  
 بالمضارع الاستقبال سواء كان مشتركا أو حقيقة ومجازا وذلك لا يحتاج كل من  
 المشترك والحقيقة والمجاز للقرينة الآن القرينة في المشترك لتعنين المعنى المراد في  
 المجاز لمنع ارادة المعنى الحقيقي (قوله وتقول فعل مضارع منصوب الخ) والنصب بها  
 اتفاق البصريين والكوفيين ورجحنا ومنه قول الشاعر  
 اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا \* تعالوا الى أن يأتنا الصيد نخطب

وقد تهمل فيرفع المضارع بعدها ومنه قول الشاعر

أن تقرأن على أسماء ويحك \* مني السلام وأن لا تشعر أحدنا

ومنه أيضا قراءة أبي حمزة من أن أراد أن يتم الرضاعة بضم الميم (قوله فلن حرف نفى  
 الخ) ونبرح فعل مضارع وهومن أخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر اهـ ضمير  
 مستتر فيه وجوبه تقديره نحن وعاكفين خبره منصوب بالياء لانه جمع مذ كرسالم  
 وعليه جار ومجرور متعلق بعاكفين وحتى حرف غاية وجر ويرجع منصوب بأن مضمرة  
 وجوبه بآ بعد حتى والياء متعلق بيرجع وموهى فاعل يرجع وقد تجزم لن ومنه قول  
 الشاعر \* فلن يحل للعنين بعدك منظر \* فان يحل فعل مضارع مجزوم بلن وعلامة  
 جزمه حذف الواو والفتحة قبله ادليل عليها (قوله ولا يضر فصله بالقسم) نحو قوله

اذن والله نرهم بحرب \* يشيب الطفل من قبل المشيب

وذلك لان القسم جزمه لئلا كيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجزم في قولهم أن الشاة لتجتر  
 فتسمع صوت والله ربهـ ومثل الفصل بالقسم الفصل بلا نحو اذن لأكرمك لأن  
 الثاني كالجزء من النفي وكذلك النداء نحو اذن يازيدا كرمك وقد أجاز ابن عصفور  
 الفصل بالطرف والجار والمجرور كما أشير لذلك في قول بعضهم

احمل اذن اذا أنتك أولا \* وسقت فعلا بعدها مستقبلا

واحذر اذا أهملت أن تفصلا \* الا بجلف أو نداء أو بلا

وافصل بطرف أو مجرور على \* رأى ابن عصفور رئيس النبلا

أى لعدم اساءة تكبر وأما أنها ١٥٦ حرف نصب فلعلها النصب وعلامة كونها مصدرية تقدم لام التعليل

ولم وقعت اذن بعد الواو والفاء مجازا عما لها نظر السكون ما بعد العاطف جملة مستأنفة  
والغاؤها نظر التقدم حرف العطف وهو الاكثر نحو واذا لا يلبثون خلافا لالا قليلا  
فاذا لا يؤتون الناس نقيرا وقرى شاذا بالنصب فيهما (قوله أى لعدم اساءة تكبر)  
العدم تفسير للاو الاساءة تفسير للمصدر المنسب اليه من كفى والفعل قال الناصر  
الطبرلاوى وفى كون مصدر تأسوا الاساءة نظر بل الظاهر انه الاسى أى الحزن اذ  
المعنى لكى لا تحزنوا وفى القاموس أسيت عليه كرضيت أسى أى حزنتم فتأمل (قوله)  
تقدم لام التعليل عليها قال الشهاب عمري ان قلت فافترض في هذه الحالة النطق  
بأن بعد ها نحو لى أن تنصبنى قلت هي بدل من كى لان كى بعد اللام يعنى أن وهذا  
كما أن اللام بعد كى التعليلية في نحو قولك كى لتقصينى بدل من كى واعترضه الشيخ  
محمد الشوبرى كما نقل من خطه بأنه ان أراد البديل الذى هو أحد التوابع ففقه نظر  
لانه لم يدخل فى الحروف وان أراد العوض ففيه الجمع بينه وبين معوضه فليتأمل  
(قوله وتضمن أن الخ) هذا المذهب البصريين وخالف الكوفيون فذهبوا الى أن  
الاربعة الاول ناصبة بنفسه او قال الجرمي ان الثلاثة الاخيرة ناصبة أيضا بنفسها  
فان قلت قوله هنا وتضمن أن بعد اربع من حروف الجر بخلاف لقوله فى شرح  
الآجر ومية والحاصل أن أن تضمن بعد ثلاثة من حروف الجر وهى اللام وكى التعليلية  
وحق الجواب انه لا مخالفة لان قوله هناك وهى اللام شامل للام التعليل والنحو  
(قوله فلام التعليل) ونسبى هذا اللام أيضا لام كى لدخولها عليها ولو كانت ما قبلها  
فى بعض الاحوال هذا ولو أطلق المصنف اللام عن التقييد بكونها لا لتعليل لسكان  
أخبر وأنهم لتدخل اللام العاقبة فى قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا  
وخرنا فان اللام هنا ليست لتعليل لانهم لم يلقطوه لذلك بل ليكون لهم قرة عين فكانت  
عاقبته ان صاومهم عدوا وخرنا وتدخل اللام الزائدة يقال لها المؤكدة كقوله تعالى  
انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس يريدون ليطفؤا نورا لله بأفواههم وأمرنا انسلم  
لرب العالمين وقد يقال أراد المصنف بلام التعليل ما يشمل هذين بنوع من التأويل  
(قوله وحتى) هى بمعنى الى ان كان مجرورا بالسماع صرحا نحو حتى مطلع الفجر فان  
كان مؤزلا من أن والفعل فتارة تكون بمعنى الى وذلك اذا كان ما بعدها غاية ما قبلها  
كما قال المصنف وتارة تكون بمعنى كى وذلك اذا كان ما قبلها اعلة لما بعدها نحو أسلم  
حتى تدخل الجنة ويحمله ما قوله تعالى فقاتلوا التى تبغى حتى تفي الى أمر الله (قوله)  
بالنسبة الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم أولا) فالاول كقوله  
تعالى حتى يرجع اليناموسى فان رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة الى  
الامر من جميعه أعنى زمن التكلم وما قبل حتى وهو صلازمتهم للعكوف على عبادة  
العجل والثانى كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فى قراءته من نصب يقول فان  
قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر الى زمن الزلزال بالنظر الى زمن الاخبار  
فان الله تعالى قص علينا ذلك بعدما وقع فان لم يكن الفعل الذى بعده حتى مستقبلا

عليها الفاعل أو تقدير أو تأسوا  
فعل مضارع منصوب بكى  
وعلامه نصبه حذف النون  
وما جاء منصوبا من الأفعال  
ولم يذكر معه شئ من  
النواصب الاربعة فالتأصب  
له أن مضمرة (وتضمن أن  
بعد اربع من حروف الجر  
وثلاثة من حروف العطف)  
واغماختصت أن بالاضمار  
لانها أم النواصب وهم  
يخصون الأمهات بزيادة  
الأحكام اظهارة للزينة (أما  
حروف الجر) الاربعة  
(فلام التعليل نحو لتبين  
للناس) فتبين فعل مضارع  
منصوب بأن مضمرة حوذا  
بعد لام التعليل وعلامة  
نصبه الفتحة (ولام النجود)  
وهى المسبوقة بما كان أولم  
يكن فالأول (نحو ما كان  
الله ليطلعكم على الغيب  
و) الثانى نحو (لم يكن الله  
ليغفر لهم) فيطلع ويغفر  
منصوبان بأن مضمرة وجوبا  
بعد لام النجود (وحتى) اذا  
كان الفعل مستقبلا بالنسبة  
الى ما قبلها سواء كان  
مستقبلا بالنظر الى زمن  
التكلم أولا (نحو حتى تبين  
لك) فتبين فعل مضارع  
منصوب بأن مضمرة وجوبا  
بعد حتى (وكى التعليلية)  
وهى التى لم تتقدم عليها  
اللام لالفاظا ولا تقديرا  
(نحو كى تقرعها اذا لم توقها لالام التعليل) فتقرع فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد كى اضمارا لازما باحد

(واما صرف العطف) الثلاثة (فاو نحو لا تقتل الكافر أو يسلم) فيسلم منصوب بان مضرة بعد أو اضعافا واحدا وان  
وما بعدها في تأويل مصدر معطوف على مصدر مذكور والتقدير ليسكون مني قتل للكافر أو اسلام منه (وفاء البيهقي  
وواو المعية في الأجوبة الثانية) الاول (جواب الأمر نحو تعال فأحسن أو أحسن اليك) فأحسن منصوب بان مضرة  
وجوابا بعد الفاء والواو (و) الثاني (جواب النهي نحو لا تخاصم زيدا في غضب أو ويغضب) فيغضب منصوب بان مضرة  
بعد الفاء والواو (و) الثالث (جواب التثنية) وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فالاول (نحو ليت الشباب يعود  
فأترج أو أترج) الثاني (نحو ليت لي ما لأفأج منه أو أأج منه) فأترج وأج منصوب بان بأن مضرة بعد الفاء  
والواو (و) الرابع (جواب الترجي) وهو طلب الأمر المحبوب (نحو لعلني أراجع الشيخ فيفهمني أو يفهمني) الخامس  
(جواب العرض) بفتح العين المهملة وسكون الزاء والاضداد المحمودة وهو الطلب بدين ورق (نحو ألا تنزل عندنا فكم  
أو نكرمك) (و) السادس (جواب التخصيص) بمهمله فمجمعتين وهو الطلب ١٥٧ بحث وازعاج (نحو هلا

أحسنتم إلي زيد فبشكر  
أو يشكر (و) السابع  
(جواب الاستفهام) وهو  
طلب الفهم (نحو هل زيد  
صديق فيديركن اليه أو  
يركن اليه) الثامن  
(جواب الدعاء نحو رب  
وفقي فأعمل صالحا وأعمل  
صالحا بعد النفي المحض  
نحو لا يقضي علي زيد فيقوت  
أو يعوت) ولم يسمع النصب  
بعد واو المعية إلا بعد أربعة  
النفي والأمر والنهي والتثنية  
والباقي بالقياس عليها

بأحد الاعتبارين امتنع اضعافا وتعين الرفع كقولك سرت حتى أدخلها إذا قلت  
ذلك وأنت في حالة الدخول (قوله أختها في الجزم) المراد بالاخت هنا التظير ففيه مجاز  
طريق الاستعارة التصريحية تقدم لك تقريره في نظائره وقوله في الجزم بيان لوجه  
الشبه أو أنها اختها في الدلالة على النفي واختلاف في مالهذه فقبل مركبة من لم الجازمة  
وما الزائدة كما زيدت في أيغما وقيل هي بسيطة (قوله فيمقرر الكلام معهما) قال  
الرضي ومعنى التقرير الجاء الخطاب إلى الإقرار بأمر يعرفه كقولك تعالى ألم نربك فبينا  
وليد أو قوله ألم نشرح لك صدرك (قوله الحرف ان) وهي تقتضي الربط من غير إشعار  
بزمان ولا شخص ولا مكان ولا حال ومنها إذا كما سأتى فهما موضوعان لجرد الدلالة  
بخلاف بقية الأدوات كما ستعلم ويبدأ بها لأنها أم الأبواب ومن ثم يحذف بعدها الشرط  
والجزاء معاني الشعر نحو قوله

قالت بنات العم يأسلني وإن \* كان فقيرا معد ما قالت وإن

(قوله وقيل هي اسم) واليه ذهب المبرد وابن السراج والقارسي (قوله والاسم  
نوعان) قال في الضم اعلم أن هذه الأسماء وضعت موضع ان لضرب من الإيجاز

(وجواز المضارع قسمان ما يجوز فعلا واحدا وما يجوز فعلين فالذي يجوز فعلا واحدا لم يولد ولم يولد (وما) بتدويد  
الميم اختها في الجزم نحو وما أتاكم الخبيثة فخور فلما قضينا وما لا يجابية نحو أقسمت عليك لما فعلت كذا أي  
الافعلت كذا فأنهم ما يدخلان على الماضي (ولام الأمر) نحو لينفق (ولام الدعاء) نحو ليقتض علينا (ولا في النهي)  
نحو لا تخف (و) لاقى (الدعاء) نحو لا تؤاخذنا وأما معانيها (فلم لنفي الفعل في الماضي مطلقا ولا لنفي الفعل في الماضي  
متصلا بالحال نحو ما يذوقوا عذاب) أي إلى الآن ماذا قوله (وقد تلحق لم وما هيزة الاستفهام) فيمقرر الكلام معهما  
(نحو ألم نشرح لك صدرك وأليقم زيد ولام الأمر والدعاء لطلب الفعل ولا في النهي والدعاء لطلب الترتيب) فن الأعلى  
إلى الأدنى أمر ونهي ومن الأدنى إلى الأعلى دعاء (والذي يجوز فعلين حرف واسم الحرف ان) بكسر الهمزة وسكون  
الدون (باتفاق واذا ما على الاصح) وقيل هي اسم (وهما موضوعان لجرد الدلالة على تعليق الجواب على الشرط والاسم)  
نوعان (ظرف وغير ظرف فغير الظرف من) بفتح الميم (وما ومعها أو أي وكيفية الظرف زمانية ومكانية فإزمانية متى وإيان  
والمكانية أين وأنى وحيشا وهي تنقسم ستة أقسام) أحدها (ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط وهو  
ان واذا ما) الثاني (ما وضع للدلالة على مجرد من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من) الثالث (ما وضع للدلالة على  
ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومعها) الرابع (ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى  
وإيان) الخامس (ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو أين وأنى وحيشا) السادس (ما هو متردد

بين الاقسام الخمسة وهو اى فتم حسب ما تضاف اليه (ففى فى قولك اقم اقم مع من باب من وفى قولك اى الادواب  
تركب اركب من باب ما وفى قولك اى يرم ترم اضم من باب متى وفى قولك اى ممكن تجلس احمس من باب أين  
أمثلة ذلك (مثال لم تحو لم تكن آمنت) اعرابه لم حرف نفي وجزم وتسكن فعل مضارع مجزوم ولم علامة جزمه السكون  
(ومثال لما تحو لما وقواعد اذ) اعرابه لما حرف نفي وجزم ويدوقو فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف  
النون لانه من الافعال الخمسة (ومثال لام الامر نحو ليمفق ذوسعة) اعرابه لام الامر وينفق فعل مضارع  
مجزوم بلام الامر وعلامة جزمه سكون آخره وذو فاعل وسبعة مضاف اليه (ومثال لام الدعاء نحو ليعقب علينا ربك)  
فيمتص مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه حذف الياء لانه من الافعال المعتدلة وعليها جاز ومجرو ومعلق يمتص وربك  
فاعل ومضاف اليه (ومثال لافى النهى نحو لا تحف ولا تحزن) فلا حرف نهى وتتحف وتحرزن مجزومان بلا وعلامة  
جزمهما السكون (ومثال لافى الدعاء ١٥٨ نحو لا تؤاخذنا) فلا حرف دعاء وتؤاخذ مجزوم بها وعلامة

والاختصار بمانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان تضرب زيد  
اضرب زيد او ان تضرب عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب خالدا الى ما لا يمكن  
حصره ولا يقدر على استيعابه فالى باسم عام يشمل الجميع وترك استعمال ان معه  
فقد خل من تضرب اضرب فذل ذلك على كل انسان فلهاذا حكم ما همته وبني لتضمنه  
معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كذا قلت على تأويل  
اى انسان تضرب اضربه واذا قلت من يكرمنى اكرمه كان محسلا مرفوعا بالابتداء  
على تأويل اى انسان يكرمنى اكرمه وعلى هذا فقس نحو ما تصنع اصنع اذا المعنى شيا  
ما ان تصنعه اصنعه لان ما بهم يقع على كل شى فلما قصد الشماع اتي به وجعل نائبا  
مناب حرف الشرط كذا ذكرناه ويحمله نصب على المفعولية (قوله الاقسام الخمسة)  
صوابه الاربعة كما فى شرح الشذور وقدمشى المصنف على الصواب فى شرح التوضيح  
فقال والسادس ما هو متردد بين انواع الاسم الاربعة وقد سكنت المصنف عن كيف فلم  
يدخلها فى قسم من الاقسام الستة ان ذكره فغلبت بالتأمل فى ادخالها (قوله وتلف  
جواب الشرط) قال العيني قوله قالت من الايمان وكذلك آتيا ووقع فى بعض النسخ  
آتيا بالياء الموحدة من الالباء وهو الامتناع وهو غير صحيح لانه ينعكس به المعنى  
(قوله وانك مهما تأمرى القلب بفعل) صدره افرى منى أن جعلت قائلى \* والديت  
لامرئ القيس من معاقبته (قوله فهما اسم شرط) اى على الاصح والدليل عليه قوله  
تعالى مهمات آتيا به من آية فعاد الضمير الجور إليها ولا يعود الضمير الاعلى الاسم

جزمه السكون وفاعله  
مستتر فيه وجو بانه قد  
أنت ونام فاعله (ومثال أن  
نحو ان تؤمنوا وتيقوا تؤمنكم)  
فان حرف شرط يجزم فعلين  
وتؤمنوا فاعل الشرط وهو  
مجزوم بان وعلامة جزمه  
حذف النون وتيقوا فاعل  
عليه وعلامة جزمه حذف  
النون أيضا وتؤنكم جواب  
الشرط وهو مجزوم وعلامة  
جزمه حذف الياء (ومثال  
اذما نحو وانك اذا ماتت  
ما أنت آخر \* به تلف من اياه  
فأمر آتيا) فاذا ما حرف شرط  
يجزم فعلين وتأت فعل الشرط  
وهو مجزوم وعلامة جزمه  
حذف الياء وتلف جواب

الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء (ومثال من نحو من يعمل سوءا يجز به) فن اسم شرط يجزم (قوله)  
فعلين محلهما رفع على الابتداء ويعمل فاعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون ويعمل وفاعله العائد على من فى  
موضع رفع على الخبرية وقيل الخبري جواب الشرط وقيل هو يجز جواب الشرط وعلامة جزمه حذف الالف (ومثال  
ما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله) فاسم شرط وموضعها نصب على المفعولية للفعل الذى بعدها فهو عامل فى محلها  
النصب وهى عامل فى لفظه الجزم وعلامة جزمه حذف النون ومن خير بمان ما ويعلمه الله جواب الشرط وعلامة  
جزمه السكون (ومثال مهما ما تأمر القلب بفعل) فهما اسم شرط مبتدأ وتأمرى خبرها وهو مجزوم بها  
وعلامة جزمه حذف النون لانه من الافعال الخمسة والقلب مفعول به ويفعل جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه  
السكون وكسرها لواقعة حركة الزوى والشرط وجوابه خبران (ومثال اى نحو ايا ما تدعوا فله الالهة الحسنى)

فأيا اسم شرط مفعول منصوب بتدعوا وما صلة وتدعوا محذوف وعلامة حزمه حذف النون وقوله جار ومجرور خبر مقدم  
والأسماء مبتدأ مؤخر والحسن نعت الأسماء وشمل الجملة الابتدائية حزم على أنها جواب الشرط (ومثال كيفية نحو  
كيفية تنوجه تصادف خيرا) فكيف تنافي محل نصب بالفعل وتنوجه فعل الشرط وتصادف جواب الشرط ولم أقف له  
على شاهد من شعر ولا نثر (ومثال متى نحو متى أضع العمامة تعرفوني) فتى اسم شرط في موضع نصب على الظرفية  
الزمانية وناصبه أضع وأضع فعل الشرط وهو محذوف وعلامة حزمه السكون وكسر اللقاء الساكنين وتعرفوني جواب  
الشرط وهو محذوف وعلامة حزمه حذف الون والأصل تعرفوني (ومثال أيا نحو أيا نؤمنك تأمن غيرنا وإذا  
لم تدرك الأمن من المثل حذرا) فأيا في موضع نصب على الظرفية ١٥٩ الزمانية وناصبه نؤمنك وتؤمنك

فعل الشرط وتأمن جواب  
الشرط وعلامة حزمهما  
السكون وغير ناصبه  
(ومثال أين نحو أينما تكونوا  
يدرككم الموت) فأين في  
محل نصب على الظرفية  
المكانية وناصبه تكونوا  
وما صلة وتكونوا فعل الشرط  
وهو محذوف وعلامة حزمه  
حذف النون ويدرككم  
جواب الشرط وهو محذوف  
وعلامة حزمه السكون  
والموت فاعل (ومثال أني  
نحو أني تأمنك تستجربها  
تجد خطبا جحلا ونارا ناجيا)  
فأنى يقع الحمزة وتشديد  
النون المفتوحة في محل  
نصب على الظرفية المكانية  
وناصبه تأمن وتأمن فاعل  
الشرط وعلامة حزمه حذف  
الياء وتستجرب بدل منه بدل  
اشتمال وتجد جواب الشرط  
وهو محذوف وعلامة حزمه  
السكون (ومثال حيثما نحو

(قوله فأيا اسم شرط) وأما فائدة التوكيد وقيل هي شرطية كررت ما اختلف  
اللفظان ذكره أبو البقاء (قوله وشمل الجملة الابتدائية حزم) مراده بالابتدائية  
المصدرة بالابتدائية المستأنفة ألا محل لها من الأعراب والدعاء في الآية الشريفة  
يعني التسمية لا الطلب صرح به الزمخشري وغيره وتضمن أنباء عوض عن المضاف إليه  
وتقدير الكلام ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أي هذين الاسمين تسموهما فهو حق  
وأنما موضع قوله تعالى فله الأسماء الحسنى موضع فهو حق لأنه يفسد ذلك مع انبات  
الحسن لاسمائه إذا لخصه في أن هذين الاسمين من جملتها فأثبت لها ثبت لهما  
ثم ضمير له لا مسمى جل وعلالا للاسم (قوله متى أضع العمامة تعرفوني) صدوه  
\* أنا بن جلاوط الأعمى \*  
وبعده فان مكاننا من حميرى \* مكان الليث من وسط العرب

والياه المشتددة من حميرى زائدة كما في أحمري ويحتمل أنها للنسبة وحذف الموصوف  
أي فان مكاننا من نسب حميرى وحميرى قسمة من اليمن كانت منها الملوك فيما سلف  
والليث الاسد والعرب مأواه والمعنى أنا المقتحم للامور العظام متى أضع العمامة عن  
رأسي تعرفوني فليست بجعل فان مكاننا من حميرى مكان الليث في وسط عربته الذي  
يألفه وفيه إيماء إلى أنه من أشرف بني حمير (قوله ويدرككم جواب الشرط) وقد  
قرئ يدرككم بالرفع وهو شاذ (قوله فعل الشرط) هذا هو المشهور وبعضهم يسميه  
شرطا وذلك لأنه علامة على وجود الفعل الثاني والعلامة تسمى شرطا (قوله جواب  
الشرط الخ) وأما وجه تسميته بجوابا فلأنه لما زعم عن الأول صار كالجواب الآتي بعد  
كلام السائل وأما وجه تسميته بخاف فلأنه لما كان مترابعا على ما قبله أشبه الجزاء على  
الفعل من ثواب أو عقاب قال الناصر اللقاني وأفهم تعبيرهم بالجواب والجزاء أن  
الأول وهو فعل الشرط سبب للثاني فأدوات الشرط هي ما تدخل على شيئين تجعل  
أولهما سببا للثانيهما وليس المراد السببية الحقيقية بل المراد يجعل الشيء سببا لأن  
المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء آخر أو لزومية شيء لشيء وجعلها دالة عليه قال الجامي

حيثما تستقيم بقدر لك الله فجاء في غير الأزمان (حيثما في موضع نصب على الظرفية المكانية وناصبه تستقيم وما زائدة  
وتستقيم فعل الشرط ويقدر جواب الشرط وعلامة حزمهما السكون (ويسمى الأول من الفعلين فعل الشرط ويسمى  
الثاني منهما جواب الشرط) ويسمى أيضا (جزاء الشرط) سواء كانا مضارعين كمثلنا أو ماضيين نحو وان عدتم عدنا  
أو الأول مضارع والثاني ماضيا نحو من يقرء القرآن يزداد حبا لله والآخر



(المجرورات) المشهورة (قسمان مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة) على الاصح وزاد بعضهم الجر بالتمعية وبعضهم الجر بالمجاورة وبعضهم الجر بالتوهم (فلازل) وهو المجرور بالحرف (ما يجري من والي) نحو من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى والسكك ١٦٠ منه واليه (وعن) نحو رضى الله عن المؤمنين ورضوا عنه (وعلى)

نحو قولك توكلت على الله وأقبلت عليه (وفي) نحو التعيم في الجنة وفيها ما تشتهي الانفس (ورب) نحو رب رجل شجاع يكشف هذه الغمة (والياه) الموحدة فتحو اعتصمت بالله واستعنت به (والسكاف) نحو لا دمي كالخيلة اذا قطع رأسه مات (واللام) نحو النذل البغاة ولهم سوء المنقلب (وحروف القسم وهي الباء) الموحدة (والواو والتاء) الفوقية نحو بالله ووالله وتالله مارأيت فئنة أعظم من هذه الفئنة الواقعة في آخرة ثنتين وقسمائته وأهو ذنابه من شرسنة ثلاث (والثاني) وهو المجرور بالاضاف (ثلاثة) أقسام ما يقدر باللام الاستحقاقية (نحو غلام زيد وما يقدر عن) الجنسية (نحو خاتم فضة وما يقدر بفي) الظرفية (نحو مكر الليل فلازل من الثلاثة على معنى غلام زيد والثاني على معنى خاتم من فضة والثالث على معنى مكر في الليل وبعضهم حصروا المجرورات

وايس المراد ان لا يكون الفعل الاول سبباً حقيقياً للثاني لا خارجاً ولا ذهنياً بل ينبغي أن يعتبرا المتكلم بينهما نسبة يصح أن يوردها في صورة السبب والمسبب أو اللزوم والمزوم كقولك ان شئت متني أكرمك قال شئت ليس سبباً حقيقياً للآكرام ولا الاكرام سبباً حقيقياً لالذهنا ولا خارجاً كما كان المتكلم اعتبار تلك النسبة اظهارا لمكارم الاختلاق يعني انه منها يمكن يصير الشئ الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده (قوله المجرورات قسمان) أل في المجرورات جنسية تبطل معنى الجمعية فصيح الاختراع عنه بالنفي أو ان القسمين لما كان كل واحد منهما مشتملاً على خزانة كبرى كان جمعا في المعنى لفصل من هذه الجمعية التطابق بين المبتدأ والخبر (قوله لا بالاضافة على الاصح) القول بأن العامل في المضاف اليه معنى الاضافة قال الرضي انه ليس بشئ لانه ان أريد كون الاسم مضافاً اليه فهذا هو المعنى المقصود والعامل ما به يتقوم المعنى المقصود وان أريد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل اه وبقي قول ثالث وهو أن العامل هو الحرف المقدّر نظراً الى أن معناه في الاصل هو المقوم للاضافة بين الفاعل والمضاف اليه اذا وصل غلام زيد غلام حصل زيد معنى المضاف قائم بالاضاف اليه لا حصل الحرف وهذا الخلاف اغاهاه بالنسبة للاضافة المعنوية واما اللفظية ففي عامل المضاف اليه فيها اشكال نقله الناصر الطبري عن الرضي في شرحه (قوله ورب) بضم الزا وقع الموحدة مشددة ومحملة وبضمها أيضاً مع اسكان الباء ويقال رب بضم الزا وقع الموحدة مشددة ومحملة وقوله التانيث قال الناصر وقد ذكرت لماني بعض التعاليم أكثر من مائة لغة (قوله والثاني ثلاثة أقسام) هذه الاقسام الثلاثة خاصة بالاضافة المعنوية دون اللفظية (قوله ما يقدر باللام) بان يكون المعنى عليها لان الحرف هو العامل لانه خلاف الاصح ومعنى ذلك أن تكون الاضافة المعنوية بحيث يستفاد منها الخصوصية والمناسبة المستفادتان من اللام اذا ذكرت اللام مع المضاف اليه وضابط هذه الاضافة أن لا يكون المضاف اليه جنساً للمضاف ولا ظرفه (قوله وما يقدر عن الجنسية) بان يستفاد منها ما يستفاد من ذكر من مع المضاف اليه من بيان الجنس وضابط هذه الاضافة أن يكون المضاف اليه جنساً للمضاف (قوله وما يقدر بفي) بأن يستفاد من تلك الاضافة ما يستفاد من ذكر في وضابط هذا القسم أن يكون المضاف اليه ظرفاً للمضاف (قوله وبعضهم حصروا المجرورات في المضاف اليه) عن ذهب الى هذا ابن الحاجب في السكافية (قوله أو تقديرا) أي مراد اقال ابن الحاجب واحترز بمراد

في المضاف اليه فقط وهو كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظاً كالقسم الاول أو تقديرا كالقسم الثاني (واما تابع الخفوض فالصحيح في غير البديل انه مجرور بما جرت منه من حرف) نحو زيد الفاضل فالفاضل مجرور بالياء (أو مضاف) نحو غلام هذا الفاضل في الدار فالفاضل مجرور بامضافة الغلام اليها في المعنى وفي البديل أنه على نية تكرار العامل وأما الجر بالمجاورة نحو هذا البحر ضرب بحر بحر خرب مجاورة لضرب



الجرور وكان حقه الرفع لانه نعت الجرم الفروع على الخبرية والجر بالتوهم نحو است قائما ولا قاعدا بالجر على توهم دخول البناء في خبر ليس فانهم ما يرجعون عند التحقيق الى الجبر بالضاف الى الجبر بالحرف كما قاله ابن هشام في شرح ملحمة أبي حيان **ذكر الجمل وأقسامها** (الجملة كل مركب اسنادي) أفاد أم لم يفد (وهي اما فعلية أو اسمية) أي منسوبة الى الفعل أو الاسم (والاسمية هي المصدرة باسم) مسند اليه أو مسند (لفظا) ١٦١ نحو **زيد قائم وقائم زيد** (أو **تقدير** **نحو** **ان** **تصوموا** **واخبروا** **كم**)

فان تصوموا مؤول باسم تقدير صيامكم خبر لكم (والفعلية هي المصدرة بفعل لفظا نحو **قائم زيد** أو **تقدير** **نحو** **يا عبد الله**) **فعمد الله** **مفعول** **بفعل** **مخدوف** **تقديره** **أدع** **عبد الله** **والمعتبر** **من المصدر** **ما هو** **صدر في** **الاصل** **لخلة** **كيف** **جا** **زيد** **وفريقا** **كذبتم** **فعلية** **لان** **الاسم** **المتقدم** **فيها** **في** **رتبة** **التأخير** **فان** **قلت** **بقي** **من** **التقسيم** **جملتان** **الشرطية** **وهي** **المصدرة** **بأداة** **الشرط** **والظرفية** **وهي** **المصدرة** **بالظرف** **نحو** **عندك** **مال** **قلت** **أما** **الشرطية** **فانها** **ان** **صدرت** **بحرف** **شرط** **فهى** **فعلية** **نحو** **ان** **قام** **زيد** **قلت** **وان** **صدرت** **باسم** **فهى** **اسمية** **ان** **كان** **الاسم** **مسندا** **اليه** **نحو** **من** **أقم** **معه** **والا** **فهى** **فعلية** **نحو** **ما** **تصنع** **أصنع** **واما** **الظرفية** **فان** **قدرت** **فيها** **الظرف** **متعلقا** **بفعل** **فهى** **فعلية** **والا**

عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقتدر فيهما لكنه غير مراد اه وقد أغفل المصنف قيد مراد او كان الاولى له ذكره لاخراج ما ذكر \* (قوله **ذكر الجمل** **وأقسامها**) هذه ترجمة أى هذا موضع ذكر الجمل أى أحكام الجمل والمراد بالاحكام ما يعرض لها من كونها ذات محل من الاعراب أولا ومراعاة ما لا أقسام انقسامها الى صغرى وكبرى واسمية وفعلية وغير ذلك من الاقسام الآتية (قوله **الجملة كل مركب**) أى حقيقة الجملة ذلك وقوله اسنادي أى فى الاصل أو فى الحال وقوله أفاد كقولك قام زيد أم لم يفد نحو ان قام زيد فالجملة أعم من الكلام لصدقها على الاخير فالكلام يشترط فيه الافادة بخلاف الجملة ولهذا اسمعهم يقولون جملة الجواب جملة الصلة جملة الشرط الى غير ذلك مع ان شيئا من هذه الحمل وحده ليس مفيد او ذهب بعضهم الى ترادف الجملة والكلام واختاره ناظر الجلس قائلا انه الذى يقتضيه كلام النحاة واما اطلاق الجملة على الواقعة شرطا او جوازا او صلة فاطلاق مجازى باعتبار ما كان اه وتام الكلام فى هذا المقام مفصل فيما كتبناه على شرح القواعد (قوله **وقائم** **زيد**) كذا هو فى النسخ بدون همزة الاستفهام والاحسن ان يقول وقائم زيد ليحصل الاعتماد وعرابه قائم مبتدا وهو مسند وزيد فاعل به أغنى عن الخبر وهذا على مذهب الاخفش ومن تبعه فانه لا يشترط الاعتماد فى احوال الوصف فيكون المصنف جرى على طريقة ما من يشترط الاعتماد فقائم عنده خبر مقدم وزيد مبتدا مؤخر وهذا مذهب الجمهور فعلى مذهب الجمهور لا يصح التمثيل ولذا ان تقول لا يتعين جعله مثالا للمسند بل يجوز ان يكون مثالا ثانيا للمسند اليه للاشارة الى انه لا فرق بين ان يكون المسند اليه فى رتبة اول (قوله **الجملة كيف** **جا** **زيد**) كيف اسم استفهام فى محل نصب على الحال من زيد وانا قد مت الحال هنا وان كان حقها التأخير لان الاستفهام له صدر الكلام (قوله **فريقا** **كذبتم**) فريقا مفعول مقدم وكان من حقه التأخير لكنه قدّم جواز وفى المثال الذى قبله قدّم الاسم وهو كيف وجوب بالماذ كرنا من التعليل (قوله **فان** **قلت** **بقي** **من** **التقسيم** **جملتان** **الخ**) قال الشهاب عميرة هذا السؤال بالنسبة لشرطية قليل الجددى وذلك لانها ان صدرت باسم دخلت فى عبارة المتن السابقة وان صدرت بحرف دخلت فى عبارة اللاحقة (قوله **واما** **الظرفية** **الخ**) اعلم ان الظرف والجرور اذا اعتمد على أداة نفي أو استفهام وقع بعدها

٢١ ز فهى اسمية (فان صدرت بحرف نظرت الى ما بعد الحرف فان كان اسما نحو ان قام زيد اقائم فهى اسمية) نظر المدخول الحرف (وان كان فعلا نحو ما ضربت زيد افهى فعلية) نظر الى مدخول الحرف (ثم تنقسم الجملة ثانيا الى) الجملة (الصغرى والكبرى) فان قلت النظر فى الصغرى الى العجز وفى الكبرى الى الصدر فلاى شئ قدم ما راعى فيه العجز على ما راعى فيه الصدر قلنا الصغرى جزء والكبرى كل واعتبار السكلى انما يكون بعد اعتبار الجز وطبعه عا في موضع الجز ثم السكلى لموافق الوضع الطبعم

فان قلت لم قلت الصغرى والكبرى بالتعريف بال ولم تقل صغرى وكبرى بالتكبر قلت لانهم امن باب اسم التفضيل واسم التفضيل اذا تجرد من ال والاضافة يجب ان يكون مفردا مذكرا دائما واذا اقترن بال يجب مطابقة ما وصفه (فالكبرى ما كان الخبر فيها جملة والصغرى ما كانت خبرا جملة لزيد قام أبوه من زيداى أبوه) أى زيد وأبوه وما بينهما (جملة كبرى لان الخبر وقع فيها جملة) وذلك ان زيدا مبتدأ وجملة قام أبوه خبر عنه (وجملة قام أبوه) من الفعل والفاعل (جملة صغرى لانها وقعت ١٦٢ خبرا عن زيد) وكبر الجملة وصغرها بحسب كثرة الكلمات وقتها (وقد تكون الجملة

مرفوعة فالأخفش والكوفيين يجيزون أن يرفع كما يجيزون ذلك دون اعتماد وسيبويه والجمهور لا يجيزون رفعه دون اعتماد فقول المصنف وأما الظرفية فمع غنيله بعد ذلك مال بدون اعتماد انما يقتضى على قول الأخفش والكوفيين (قوله يجب أن يكون مفردا الخ) ومن ثم كان قول ابن هاني

كان صغرى وكبرى من فاعلها \* حصبا در على أرض من الذهب  
لما كذا كره في التوضيح وقال في شرح القطر ولا يجوز أن تقول كبرى ولا صغرى ولا كبرى ولا صغرو لهما هذا الخبر والعروضيين في قولهم فاصلة كبرى وفاصلة صغرى ولحقوا  
أباؤاس (قوله والصغرى ما كانت خبرا) سواء كانت اسمية أو فعلية وقد ظهر ما ذكره أن الجملة الكبرى لا تكون إلا اسمية وأن الصغرى تكون اسمية وفعلية (قوله لا غير) استعمل المصنف لا غير مع ابن هشام ضرر ح في المغنى بأنه لم ين قال الناصر الطيلى لاوى والصحيح انه مسموع وقد انشده ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل قوله جوابا به ونحوه عقده فورا \* لعن عمل أسلفت لا غير نسال (قوله الأولى الابتدائية) أى الواقعة في ابتداء الكلام اسمية كانت أو فعلية قال في المغنى وتسمى أيضا المبتدائية وهو أوضح لان الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرية بالمبتدأ ولو كان لها محل اه وأما اليائون فيخصون الاسم ثنائيا بما كان جوابا لسؤال مقدّر ونحو قولوا سلاما قال سلام فان جملة القول الثنائية جواب سؤال تقديره فماذا قال لهم ولذا فصلت عن الأولى فلم تعطف (قوله جملة أنزل صلة الذى) فلا محل لها من الاعراب وأما الموصول في محل جر وزعم بعضهم ان الصلة في مثل هذا وان كان لا محل لها تكن يصح أن يقال ان الموصول وصلته مع عالمه المحل وهو الجرفى هذا المثال وذلك لانهم كالكلمة الواحدة قال ابن هشام والحق خلاف ذلك بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول ونحو قوله تعالى ربنا أنزلنا القرآن وأصلانا ونحو قولك ولا كرم من أيهم عندك الى غير ذلك (قوله جملة نسوا صلة ما) وهي موصول حرفى على الأصح فهو مجرور بالباء بعد التأويل بالمصدر أى نسيانهم وأما الصلة وحدها وهي نسوا فلا محل لها من الاعراب لانها صلة الموصول وكذا الموصول الحرفى

الواحدة كبرى وصغرى باعتبار أن نحو زيد أبوه غلامه منطلق فزيد مبتدأ وأبوه مبتدأ ثان وغلامه مبتدأ ثالث ومنطلق خبر المبتدأ الثالث والمبتدأ الثالث وخبره خبر المبتدأ الثاني والرابط بينهما هما الغلام من غلامه والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الاول والرابط بينهما هما من أبوه والمعنى زيد غلام أبيه منطلق (فن زيد الى منطلق) أى زيد ومنطلق وما بينهما (جملة كبرى لا غير) لان خبرها جملة (وجملة غلامه منطلق جملة صغرى لا غير) لانها وقعت خبرا (وجملة أبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار كون الخبر فيها جملة وصغرى باعتبار كونها خبرا عن زيد) وقس على ذلك زيد عمر ويكرهه عنده في داره فبكرهه عنده عنده عنده عنده

وما بعده خبر عن زيد والرابط بينهما هما من داره (وقد تكون الجملة لا كبرى ولا صغرى لغير وجه الشرطين) السابقين (نحو زيد قائم \* ذكر الجمل التي لا محل لها من) محال (الاعراب والمحل التي لها محل من) محال (الاعراب) الجملة التي لا محل لها من الاعراب سبع الأولى الابتدائية حقيقة (نحو أنا أنزلناه) أو حكما نحو أنا ان أولياء الله لا خوف عليهم (والثانية الصلة) الموصول اسمى أو حرفى فالأولى (نحو الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب جملة أنزل صلة الذى) والثانية نحو بعنا نسوا يوم الحساب جملة نسوا صلة ما وبفترق الموصول بأن الاسمى لا يسبك مع صلته مصدر بخلاف الحرفى وتفرق صلتهما بأن صلة الاسمى تحتاج الى رابط

وصلة الحرفي لا تحتاج اليه (الثالثة المعترضة بين شيئين متلازمين) مفردين أو مفرد وجملة أو جملة وسواء اقترنت بواو  
الاعتراض فيهن أم لا فالمقترنة بالواو باقسامها الثلاثة نحو على وأن لم يحمل السلاح شجاع بجملة وأن لم يحمل السلاح  
من الفعل والفاعل معترضة بين المبتدأ والخبر والتقدير على شجاع ١٦٣ ونحو ان الثمانين وبلغتها قد

أدخبت سمعي الى ترجمان  
الجملة وبلغتها دائمة  
معترضة بين اسم ان وخبرها  
(ونحو فان لم تفعلوا وان  
تفعلوا فاتقوا النار بجملة  
وان تفعلوا معترضة بين جملة  
الشرط وجوابه) وغير  
المقترنة بأقسامها الثلاثة  
نحو والله لقسم لو تعلمون  
عظيم بجملة لو تعلمون  
معترضة بين مفردين وهما  
قسم وعظيم ونحو الشران  
شاه الله يرول ونحو فلا  
اقسم عواقع النجوم الى قوله  
انه لقرآن كريم وما بينهما  
اعتراض بين جملة بجملة  
القسم وجوابه (الرابعة  
المفسرة لغرض غير الشأن)  
سواء كان لما تفسره حفظ  
من الاعراب أم لا فالاولى  
(نحو كمثل آدم خلقه من  
تراب) بجملة خلقه من  
تراب تفسر لمثل الجرورة  
بالكاف والثانية نحو زيد  
ضربته بجملة ضربته  
مفسرة بجملة مقدرة وذلك  
المقدرة لا تحل لها من  
الاعراب لانها ابتدائية  
وفصل الشاوبين فقال ان

وحده لا يحل له من الاعراب اذا الحرف لا اعراب له لفظا ولا محلا (قوله وصلة الحرفي  
لا تحتاج اليه) بل لا يصح تعلق الرابطة به لانه لا يعود الى الاعراب وأيضاً يخالف  
الحرف في الاسمي في أنه يصح أن تقول في عاتقنا يوم الحساب ان ما وصلته في محل جر  
لان الموصول الحرفي لا اعراب له أصلاً بخلاف الاسمي (قوله الثالثة المعترضة) بكسر  
الراء على الاستناد المجازي كعشة قرصية ويجوز فتحها على انه من باب الحذف  
والا يصل الى أي المعترض بها قال في الصحاح واعترض الشيء صار عارضاً كالشبهة  
المعترضة في النهر واعترض الشيء دون الشيء أي حال دون وفائدة الاعتراض تقوية  
الكلام أو تحسينه أو تبينه (قوله بين شيئين متلازمين) أي متطابقين وهذا اصطلاح  
النحاة وأما البيانيون فقد نبهت على الاعتراض في آخر الكلام قال الشيخ في  
قوله تعالى ونحن له مسلمون فإنه كما يصح أن تكون حالاً من فاعل زهداً أو من مفعوله  
يصح أن تكون اعتراضية مؤكدة أي ومن حالنا اننا مخلصون التوحيد قاله في  
المغني ورد عليه من لا يعرف هذا العلم كأي حيوان توها منه انه لا اعتراض الا بما  
يقوله النحويون وهو الاعتراض بين شيئين متطابقين (قوله تفسير لمثل) قال في  
المغني لا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ من كونه قد رجسداً من طين ثم كونه بل  
باعتبار المعنى أي ان شأن عيسى كسأن آدم في الخروج عن مستمر العباد وهو  
التوالتين أي (قوله وفصل الشاوبين) هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي من  
أهل أشبيلية رئيس النحاة وشيخهم أخذ علم العربية عن أبي اسحق بن ماسكون وأبي  
الحسين بن جعي بن بجسة وأبي الحسين وغيرهما وسمع من أبي بكر بن الجدد كتاب  
سيميويه وغيره وكان في وقته عالماً في العربية اليه يرجع الناس من بلاد المغرب  
لا يجاري ولا يبارى وهو شيخ شيوخنا أبي الحسن الأبدى وأبي الحسن بن الضائع وابن  
أبي الربيع وأبي جعفر السككي وغيرهم من شيوخنا وشيخ شرف الدين أبي عبد الله  
محمد بن أبي الفضل المرسى والاستاذ أبي الحسن بن عصفور والاستاذ أبي العباس بن  
الحاج والاستاذ أبي زكريا بن ذي النون والاستاذ أبي جعفر بن ربيعة وغيرهم من  
مشايخ النحاة ولم ينجب أحداً فيما علمناه من أهل النحاة نجابه وقد جمعت من تلاميذه  
نحوه من ثلاثين تلميذاً ليس منهم أحد الا مشهوراً بالعلم والنحو مولده سنة اثنتين وستين  
وخمسائة وتوفي منه نصف صفر سنة خمس واربعمائة وأشبيلية والشاوبين لقب  
لأبيه ثم غلب على الاستاذ أبي علي رحمه الله كذا في شرح التسهيل لأبي حيان في باب  
كان (قوله كذا أو أخواتها) أي نظائرها في أفادة الشرطية من غير جزم وهي لو ولو لا

فسرت ما لا يحل له فلا يحل لها والافهسي تابعة لما تفسره في اعرابه واتفق الجميع على أن المفسرة لغرض الشأن لها  
محل من الاعراب ففي نحو انه زيد قائم في محل رفع على الخبرية لان وفي نحو كان هو زيد قائم في محل نصب على الخبرية  
لسكان (الخامسة الواقعة جواباً للقسم) سواء ذكر فعله أم لا فالاولى نحو أقسمت بالله ان الصلح خير والثانية (نحو حم  
والكتاب المبين ان انزلناه) بجملة ان انزلناه جواب والكتاب (السادسة الواقعة جواباً بالشرط غير جازم) كذا

إذا جاز يديها كرمه) جملته كرمه جواب إذا مقترنة بالفعل ونحو إذا دعا كرم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون فأنتم  
تخرجون جواب إذا مقترنة بأذا النجائية ونحو إذا جاز يديها كرمه فأكرمته جواب إذا غير مقترنة بالفعل ولا بأذا النجائية  
(ومثال الثانية نحو أن جاء زيداً كرمته) جملته أكرمته جواب أن غير مقترنة بالفعل ولا بأذا النجائية (السابعة  
التابعة لما لا محل له) من الأعراب (نحو قام زيد وقعد عمرو) جملته قعد عمرو معطوفة على جملة قام زيد وسنة له قام زيد  
ابتدائية لا محل لها فكذلك ١٦٤ معطف عليها وهي قعد عمرو لا محل لها (والجمل التي لها محل من)

ولو ما وكيف (قوله ومثال الثانية) قال في المعنى والثاني أي الجملة الواقعة جواباً بالشرط  
جازم ولم تقترن بالفعل ولا بأذا نحو أن تقوم أقم وإن قتت أما الأول فليظهور الجزم في  
لفظ الفعل وأما الثاني فلأن المحكوم لموضع الجزم الفعل لا الجملة بأسرها (قوله ولا  
بأذا النجائية) فإن اقترنت بأحدهما كانت في محل جزم كما سيأتي في الجمل التي لها  
محل (قوله نحو قام زيد وقعد عمرو) هذا إذا لم تقدر الواو الداخلة على قعد للحال فإن  
قدرتم الحال كانت قد مقدرة والجملة بعدها محلها نصب على الحال من زيد (قوله والجمل  
التي لها محل من الأعراب) قيل هذا يقتضي أن الأعراب محل الجملة لأن المتبادر أن  
من لبيان مع أن محل الجملة هو المحل الذي يقع فيه الأعراب لأن نفس الأعراب  
وأوجب عن ذلك بأنه جعل الأعراب محل للجملة مع الغنة للزوم له عند فقد المانع  
أو بأن من تبعية وفيه هناك مضاف مخدوف أي بعض محل الأعراب (قوله أيضاً)  
قال الشنقي في شرحه ديماحة المعنى وكلمة أيضاً لا تستعمل إلا مع شيئين بينهما توافق  
ويمكن استغناء أحدهما عن الآخر وهو مفعول مطلق حذف عامله وجوباً معاً أو حال  
حذف عاملها وواضحها اهـ والتقدير على الأول أرجع إلى الأخبار بذكر الجمل التي  
لها محل من الأعراب رجوعاً وعلى الثاني أخبر بما تقدم راجعاً إلى الأخبار بذكر الجمل  
التي لها محل واعلم أن ابن هشام عد الجمل التي لها محل من الأعراب تسعاً فزاد جملتين  
الأولى المستثناة نحو قوله تعالى لست عليهم عس مطر إلا من تولى وكفر فبعذه الله  
العذاب الأكبر قال ابن خروف من مبتدأ أو يعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على  
الاستثناء المنقطع والثانية المسند إليها نحو سوا عليهم أأ نذرهم الآية إذا عرّب سوا  
خبراً ونذرهم مبتدأ فيكون محلها الرفع (قوله الواقعة خبراً) ومثله الجملة الانشائية نحو  
زيد اضربه جملة اضربه في محل رفع خبر بزيد على الصحيح وقيل في محل نصب بقول  
مضمر هو والخبر بناء على أن الانشائية لا تقع خبراً (قوله مفعولاً للقول) اختلف في  
هذه الجملة فقيل هي مفعول به واليه ذهب الجمهور وقيل مفعول مطلق اذهي دالة  
على نوع خاص من القول واختار ذلك ابن الحاجب (قوله بإضافة حيث إليها) حيث  
اسم مكان مفعول به لا ظرف قال ابن هشام في شرح اللوحة وأداسئت عن حيث من  
قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فقل مفعول به لا ظرف مكان والمعنى أنه تعالى  
يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئاً في المكان وناصبها يعلم مخدوفاً

نحال (الأعراب سبع  
أيضاً) مصدر آرض أيضاً  
عني رجوعاً أي  
أرجع إلى تعداد مواضع  
استعمال الجمل التي لها  
محل (الأولى الواقعة خبراً  
لمبتدأ) لم يندفع أو نسخ  
فالأولى (نحو زيد أبوه  
منطلق) جملة أبوه منطلق  
خبر زيد محلها الرفع والثانية  
نحو كان زيد أبوه قائم جملة  
أبوه قائم خبر كان محلها  
النصب (الثانية الواقعة  
حالا) مرتبطة بالواقعة  
أو بالمحذوف أو بالواو  
والضمير فالأولى (نحو جاء  
زيد والشمس طالعة) جملة  
والشمس طالعة محلها  
النصب على الحال من زيد  
والثانية نحو جاء زيد يديه  
على رأسه جملة يديه على رأسه  
في محل نصب على الحال  
من زيد والثالثة نحو أتمرت  
إلى الذين خرجوا من ديارهم  
وهم أوفى جملة وهم أوفى  
في محل نصب على الحال

من الواو في خرجوا (الثالثة الواقعة مفعولاً للقول) الخالص من معنى الظن (نحو قال في عبد الله) مبدولاً  
جملة أني عبد الله محلها نصب على المفعولية للقول فإن كان القول بمعنى الظن فله لا يعمل في محل الجملة وإنما يعمل  
في مفردهم نحو أقول زيداً علماً أي نطقاً (الرابعة المضاف إليها) اسم زمان أو مكان فالأولى (نحو إذا جاء نصر الله)  
جملة جاء نصر الله محلها الخبر بإضافة إذا إليها والثانية نحو والله أعلم حيث يجعل رسالته يجعل رسالته محلها الخبر  
بإضافة حيث إليها

(الخامسة الواقعة جوابا بالشرط جازم) وهوان الشرطية واخواتها (اذا كانت مقترنة بالفاء) وبأذا الفجائية مثال  
 الأولى) وهى المقرونة بالفاء (وما تفعلوا من خير فان الله به عليم) جملة فان الله به عليم محلها الجزم لانها جواب  
 ما الشرطية (ومثال الثانية) وهى المقرونة بأذا الفجائية (وان تصيبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون) جملة  
 هم يقنطون محلها الجزم لانها جواب ان الشرطية بخلاف ما اذا كان الشرط غير جازم أو جازم ولم تقتن بالفاء ولا بأذا  
 الفجائية فان الجملة الواقعة في جوابه لا محل لها كما تقدم ١٦٥ (السادسة التابعة لمفرد) فان محلها

تابع لذلك المفرد في اعرابه  
 من رفع ونصب وجر فلرفع  
 (نحو من قبل أن يأتي يوم  
 لا يبسع فيه) جملة لا يبسع  
 فيه محلها الرفع لانها تانعت  
 ليوم والنصب نحو واتقوا  
 يوما ترجعون فيه الى الله  
 جملة ترجعون فيه الى الله  
 محلها نصب لانها تانعت ليوم  
 والجر نحو ليوم لا ريب فيه  
 جملة لا ريب فيه محلها الجر  
 لانها تانعت ليوم (السابعة  
 التابعة لجملة لها محل من  
 الاعراب نحو زيد قام أبوه  
 وقعد أخوه) جملة قعد  
 أخوه محلها الرفع اذا كانت  
 معطوفة على الجملة الفعلية  
 الواقعة خبرا عن زيد فان  
 كانت معطوفة على الجملة  
 الكبرى بأسرها فلا محل  
 لها من الاعراب لانها  
 معطوفة على جملة ابتدائية  
 والأول أولى لان تناسب  
 الجملتين المتعاطفتين أولى  
 من تخالفهما (والضابط في  
 الاغلب ان كل جملة وقعت

مذلولاً عليه باعل لا أعلم نفسه لان أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به فان أولته بعالم  
 جاز أن ينصبه في رأى بعضهم (قوله الخامسة الواقعة جوابا بالشرط جازم) اعترض بأنه  
 لا يخلو ما أن يراد بالشرط أداة الشرط أو فاعل الشرط فان أراد الأول فالجملة  
 ليست بجواب لأداة الشرط وانما هي جواب لفعل الشرط وان أراد الثاني فقوله  
 جازم يتنافى اذا جازم عنده اغما هو الأداة لا الفعل وأجيب بأنه أراد بالشرط فعل  
 الشرط وبأنه في قوله جازم الشرط بمعنى الأداة فيكون استخداما (قوله اذا كانت  
 مقترنة بالفاء) اغما شرط فيها ذلك لانها حينئذ غير مصدرية بفعل يقبل الجزم لفظا  
 نحو ان تقوم أقم أو محلا نحو ان جئتني أكرمك (قوله جملة فان الله به عليم الخ) فيه  
 تصريح بان المحل لمجموع الفاء وما بعدها وهو الذي عليه جمع وحينئذ فيحمل بقبلة  
 كلامه على ذلك بأن يراد بالجملة المقترنة بالفاء أو ماذا اجمع مع الجملة والفاء أو اذا (قوله  
 التابعة لمفرد) أى لا سم مفرد نسكرة فان الجملة لا تكون صفة لمعرفة أبدا وأما المعروف  
 بلام الجنس فهو في حكم النسكرة ولهذا حمل بسبني على الوصف في قول الشاعر  
 \* ولقد أمر على اللثيم بسبني \* (قوله لانها معطوفة على جملة ابتدائية) ولقد درست  
 الواو في وقعد حالية لا عاطفية ولا استثنائية كانت الجملة الداخلة عليها في موضع نصب  
 على الحال من أبوه وكانت قد فيها مضرة لتقريب الماضي من الحال ويكون تقدير  
 الكلام زيد قام أبوه والحال انه قد قعد أخوه (قوله لان تناسب الجملتين الخ) يعنى  
 ان عطفت على الجملة الواقعة خبرا كنت قد عطفت جملة فعلية على مثلها وان عطفت  
 على الجملة الكبرى كنت عاطفا جملة فعلية على اسمية وهما متخالفان (قوله ومن غير  
 الاغلب الخ) ظاهر كلام المصنف انه مثال لغير الاغلب من النوعين السابقين وليس  
 بظاهر والحق انه مثال لغير الاغلب من النوع الثاني كما لا يخفى والتسمثيل لغير  
 الاغلب من النوع الأول اغما به جملة تقع موقع المفرد ولا محل لها وأظنه غير واقع  
 ولو قال المصنف والضابط في الاغلب ان الجملة التي لها محل من الاعراب هي التي  
 تقع موقع المفرد والجملة التي لا محل لها من الاعراب هي التي لا تقع موقع المفرد لاصح  
 كونه مثالا لهما فأمهل (قوله موقع مفرد) أى فعل وقوله لا لفظا أى كفى المضارع  
 وقوله ولا محلا أى كفى الماضي (قوله المحضة) قال بعض الفضلاء أراد بالمحضة التي

موقع المفرد لها محل من الاعراب) بحسب ما يستحقه ذلك المفرد من الاعراب (وكل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها  
 من الاعراب) ومن غير الاغلب فيها الجملة الواقعة بعد الفاء واذا الفجائية اذا كانت جوابا بالشرط جازم فانها لا تقع  
 موقع مفرد يقبل الجزم أصلا لا لفظا ولا محلا فكان ينبغي أن لا يكون لها محل مع ان محلها الجزم \* (حكم الجمل) الخبرة  
 المحضة (بعد المعارف والنسكرات) اذا وقعت الجملة بعد معرفة محضة لفظا ومعنى (فهى حال من تلك المعرفة نحو  
 وجاءوا أباهم عشاء يبكون) جملة يبكون من الواو في جال من الواو في جال أى باكين (واذا وقعت بعد نسكرة محضة)

أى التى لم تخصص شئ من التخصيصات (فهى نعت لتلك النكرة فتحولىوم لارب فيه) الجملة لارب فيه نعت ليوم  
 فإن قلت كيف تقع الجملة حالا ونعتا مع ان الحال ونعت النكرة واجبا للتنكير والجملة لا توصف بتعريف ولا تنكير  
 قلت الجملة اذا وقعت موقع النكر نزلت منزلته لقيام موجب التنكير وانتمافى مقتضى التعريف (واذا وقعت بعد  
 ما يحتمل التعريف والتنكير احتمات الحالية والوصفية فتحوى كمثل الجار يحتمل أسفارا) الجملة يحتمل أسفارا يحتمل  
 أن تكون حالا تنظر الى لفظ الجار فانه معرف بال الجنسبة ويحتمل أن تكون صفة تنظر الى معناه فإن المراد به  
 الجنس لا اسفار بعينه والاسفار جمع ١٦٦ سفر بالسكسر السكتب أى يحتمل كتبها بكارا من كتب العلم

فصدها التخصيص واحترز هذا الفصل عن الجملة التى قصد بها الحكم لكونها  
 خبرا عن مبتدأ فى الحال أو فى الاصل فلا تكون من هذه القاعدة فلا يقال فى مثل  
 زيد قام أبوه ان جملة قام أبوه حال لوقوعها بعد معرفة محضة بل هى خبر فلم تكن الجملة  
 حينئذ محضة ولا فى مثل أرحل قائم أبوه ان جملة قائم أبوه صفة لرحل لوقوعها بعد  
 نكرة لانها خبر أيضا (قوله وخرج عن ذلك الجملة الانشائية) نحو هذا بعد بعثته  
 تريد بالجملة الانشاء وهذا بعد بعثته كذلك فإن الجملة من مستأنفات لان  
 الانشاء لا يكون فعلا ولا حالا ويجوز أن يكونا خبرين آخرين الا عند من منع تعديده  
 الخبر مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع تعدده بالافراد والجملة وهو أبو عيسى  
 وعند من منع وقوع الانشاء خبرا وهم طائفة من الكوفيين كذا فى المعنى (قوله وغير  
 المحضة) فتحولى اسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى  
 المألا على فان الذهن يتمادى الى أنه صفة لشكل شيطان أو حال منه وكلاهما باطل  
 اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وانما هى استثناء فى نحوى ونحو زار فى زيد  
 ساء كافته أولن أنسى له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال وليكن السمين وان  
 مانعان لان الحالية لا تصدر بدليل استقامالى فمتين حينئذ الاستثناء ونحو موات  
 فلان رحمه الله الجملة رحمه الله وقعت بعد نكرة محضة ولمست صفة لها لا نقطاعها عنها  
 فهى مستأنفة وكذا قوله تعالى قل سأتلوا عليكم منه ذكرا انما مكآله فى الارض الجملة  
 انما مكآله فى الارض مستأنفة لا نقطاعها عما قبلها (قوله ليس بجمع عليه) فقد ذهب  
 ابن السراج الى ان الظرف والجار والمجرور ليسا من قبيل المفردات ولا من قبيل الجمل  
 وذهب الكوفيون وابن طاهر وابن خروف الى انه لا تقدير فى نحو زيد عندك وبمروى  
 الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وابن خروف انما نصب المتبدا وزعموا أنه يرفع الخبر  
 اذا كان عينه فتحوى يدأخوك وينصبه ان كان غيره وأن ذلك مذهب سيبويه وقال  
 الكوفيون ان الناصب أمر معنوى وهو كونه مخالفا لغيره (قوله فعدم ذكرها  
 بالسكسية) مراده عدم افرادها بالسكسا بوجه من الوجوه وقوله اخلال بالعلم بحكمها

فهو عشى بها ولا يعلم منها  
 الاما عجز بجيبه من السكس  
 والتعب وكل من علم ولم يعمل  
 بعلمه فهو مشله وخرج عن  
 ذلك الجملة الانشائية وغير  
 المحضة فانهم لا يكونان  
 حالا من معرفة ولا نعتا  
 لنكرة (وحكم الظرف)  
 الزمانية والمكانية  
 (والجرورات) بالحرور  
 الاصلية (حكم الجمل  
 الخبرية) المحضة (فعدم  
 المعارف المحضة) لفظا  
 ومعنى (أحوال نحو جاف زيد  
 على القرس أو فوق الناقة)  
 فالجار والمجرور والظرف  
 حالان من زيد لانه معرفة  
 محضة (وبعد النكرات  
 المحضة) أى التى لم تخصص  
 بوجه (صفات نحو مررت  
 برجل فى داره أو تحت  
 السقف) فالجار والمجرور  
 والظرف صفتان لرجل

(وبعد ما يحتمل التعريف والتنكير يحتملان الحالية والوصفية فتحوى بجبى الثمر على أغصانه أو فوق الشجر) فى  
 فالجار والمجرور والظرف يحتملان الحالية تنظر الى لفظ الثمر فانه معرف بال الجنسبة ويحتملان الوصفية تنظر الى معناه  
 فان المراد به الجنس فان قلت الظرف والجار والمجرور اذا وقع حالا أو صفة فعلا بعامل محذوف وجو باو ذلك المحذوف  
 هو الحال أو النعت على الصحيح فان قدر فعلا كان من قبيل الجمل وان قدر اسما كان من قبيل المفردات فما وجهه  
 افرادها بالذ كرفت هذا التقدير ليس بجمع عليه فعدم ذكرها بالسكسية اخلال بالعلم بحكمها فى الجملة لا سيما على  
 المتعين فان قلت هذه القاعدة مقبوضة على واحد كفى الكتاب مريم اذا نبت ذب فاذ بعد معرفة محضة وليس حالا



بل بدل استعمال من مرمر ومثل ضربت رجلا في سيف الجار والمجور ١٦٧ متعلق بضربت وليس نعتا بل

قلت هذه القاعدة مشروطة  
بوجود المقتضى وانتقاء  
المانع وما أورده ليس  
كذلك فان المقتضى للحالية  
والوصفية هو التخصيص  
وهو منفى والمانع موجود  
وهو العامل الخاص (ولا  
بدل لظرف والمجور روات  
بالحروف الاصلية من  
عامل) فيها تتعلق به  
(ويسمى) العامل (المتعلق)  
بفتح اللام واحترزنا  
بالاصلية عن الزائدة فانها  
لا تتعلق بشئ (ثم تارة  
يكون) متعلقه  
(مذكورا) بخصوصية في  
الجامع خلف الامام وتارة  
يكون محذوف) وسبأني  
مثاله (والمحذوف تارة يكون  
عاما) كالاستقرار والحصول  
(وتارة يكون خاصا)  
كالقيام والقعود (والمحذوف  
تارة يكون واجبا وتارة  
يكون جائزا) وسبأني مثالهما  
(فان كان) المحذوف (عاما  
واجب المحذوف يسمى الظرف)  
أو الجار والمجور (مستقرا)  
بفتح القاف (لاستقرار  
الضمير) المنقول اليه (فيه)  
والاصل مستقر فيه محذوف  
فيه تحقيقا (وذلك في مواضع  
منه) الظرف والجار والمجور  
اذا وقعاصلة) للوصول  
الاسمى (نحو جاء الذي عندك

في الجملة وذلك لان الاخلال حينئذ انما يكون بالنظر الى القول اذ اذهب الى انهما  
لا يتعلقان بشئ وقوله لا سيما على المتعدين في بعض النسخ لا سيما على التعيين أي  
الاسما العلم بحكمهما على التعيين فان ترك افرادهما محتمل به على كلا القولين (قوله  
بل بدل استعمال) على حذف البدل في قوله تعالى يستألفك عن الشهر الحرام قتال فيه  
وعلى البضايى البسطة بقوله لان الاحمان مشتملة على ما فيها قال الشيخ موفق  
الدين الكواشى وفيه نظر لان الزمان اذ لم يكن خبرا عن الجنة ولا حالا منها ولا وصفا  
لها لم يكن بدلا منها وانما ان جعلت اذ بمعنى ان المصدرية وهو منقول حسن بدل  
الاستعمال وتفسيره واذ كرر مرمر انما اذهبا اه وجوز البضايى أن يكون بدل  
كل لان المراد بمرمر قصتها وبالظرف الامر الواقع فيه وهما واحد وأما ظرف  
المضاف مقدر وقال أبو حيان في النهر واذ ظرف للماضى لا يعمل فيه اذ كونه  
مستقبل بل التقدير اذ كرر ما جرى مريم وقت كذا (قوله ولا بد) قال في الصحاح  
وقولهم لا بد من كذا أي لا فرار منه (قوله ويسمى العامل المتعلق بفتح اللام) ويسمى  
المعمول متعلقا بكسر هاء السرى في ذلك أن المتعلق هو التثبوت والتثبوت بالكسر هو  
المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي ويصح الفتح في المعمول والكسرى في  
العامل لان المتعلق نسبة بينهم فكل منهما متعلق ومتعلق بفتح اللام وكسرها (قوله  
لا تتعلق بشئ) وذلك كالباقي كفى بالله شهيدا او ما ربك بغافل ومن في قوله تعالى  
ما لكم من اله غيره وفي قوله تعالى هل من خالق غير الله يرزقكم والسرى عدم تعلق  
الزائد ان الحروف الاصلية دخلت لبط الافعال القاصرة عن العمل في الاسماء  
بالاسماء الزائدة اذ دخل في الكلام تقوية وتوكيد ولم يدخل للربط ومثل الزائدة  
الاصلية التي اشبهتها فلا تتعلق أيضا بشئ الخالق لها بالزائدة فتم العمل في لغة عقيل  
كقوله \* لعل أي المغوار منك قريب \* فعمل حرف جر شبهه بالزائد ومجورورها  
في موضع رفع بالابتداء بدل ارفع ما بعده على الخبرية ومنها لولا فين قال لولا  
لولاك ولولا على قول سيبويه بأنهم اجارة للضمير فانها بمنزلة لعل في أن ما بعده  
مرفوع المحل بالابتداء ومنها رب في تخویر رجل صالح لقيته أو لقيت لان مجرورها  
مفعول في الثاني ومبتدأ في الأول ومثلها اخلا وعدا وحاشا اذا جرت (قوله والمحذوف  
تارة يكون عاما وتارة يكون خاصا) مقتضاه ان الاقسام أربعة الاول أن يكون عاما  
واجب المحذوف الثاني أن يكون خاصا واجب المحذوف الثالث أن يكون خاصا جائزا  
المحذوف الرابع أن يكون عاما جائزا المحذوف وهذا التقسيم صحيح عقلا لما يحجب الخارج  
فالقسم الرابع غير موجود بخلاف بقية الاقسام (قوله فان كان المحذوف عاما واجب  
المحذوف) ربما أوهم أن العام قد يكون جائزا المحذوف مع انه لا يكون الا واجبا فلو قال  
فان كان عاما كان واجب المحذوف وسمى الظرف مستقرا السكت أولى (قوله مستقرا)  
بفتح القاف والضمير مستقر بكسرها (قوله أو وقعاصلا) ومنه قوله تعالى فخرج على  
قومه في زينة وأما قوله تعالى فلما آه مستقر عنده فزع من ابن عطية أن مستقرا هو

أوفى الدار أو) وقعا (خبرا) عن مخبر عنه (نحو الحمد لله والركب أسفل منكم أو) وقعا (صفة نحو مررت برجل عندك  
أوفى الدار أو) وقعا (حالا نحو جاءه يدهلى الفرس أو فوق الناقة)



فهو في هذه المواضع الأربعة متعلقان بعامل محذوف وجوابه هو عام تقديره استقر أو مستقر إلى الصلة فإنه يتعين استقر لأن الصلة لا تكون في غير آل الاجتهاد وفي ذلك العامل ضمير مستتر حيث حذف انتم قبل الضمير الذي كان فيه وسكن في الظرف والجار والمجرور وهي كل من الظرف والجار والمجرور مستقر الاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله (وان كان عامله) خاصا (دعني به أن يكون غير الاستقرار) (سمى) كل من الظرف والجار والمجرور (اغوا) أو لم يغي (لا تغاؤه عن الضمير) أي لعدم استقرار الضمير فيه (سواء ذكر المتعلق به نحو صليت عند زيدك المسجدا) فالظرف والجار والمجرور متعلقان بصليته وهو عامل محذوف (أم حذف) رسوا حذف (وجوابه) يوم الخميس صليت فيه (فيوم الخميس منصوب بعامل محذوف وجوابه مفسر بالعامل المذكور على سبيل الاشتغال عنه بالضمير والأصل صليت يوم الخميس صليت فيه على حذف يدا ضربته ولا يجوز ذكر عامله لأن العامل المذكور كذا عوض عنه وهم لا يجمعون بين العوض والمعووض (أم) حذف ١٦٨ (جوابه) يوم الجمعة جوابا لما قال متى قدمت) أي قدمت يوم

الجمعة \* (اعراب الاستعانة المتعلق الذي يقدر في أمثاله تدظهر والصاب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص والظرف لغو (قوله اعراب الاستعانة) هذه ترجمة (قوله أعوذ) أصله أعوذ بكون العين وضم الواو مثل أقنلت استقلت الصفة على الواو فنقلت إلى العين وبقيت ساكنة ومصدره أعوذ ومعاذ عباد قال ابن عطية ومعنى الاستعانة الاستنجار والتحيز إلى الشيء على معنى الامتناع به من المكروه والشيطان اسم لكل حي متمرّد كافر وقيل لكل متمرّد من الجن والانس وغيرهما واختلاف في اشتقاقه فقال الخذاق هو فيعال من شطن اذا بعدلانا. بعد عن الخير ورحمة الله ومنه قوله نوى شطون أي بعيدة قال الاعشى نأت بسعاد عنك نوى شطون \* فبانت والفؤاد بهار هين ومنه قيل للجنبل شطن لبعده طرفيه وامتداده وقال قوم ان شيطانا ما أخوذ من قوطم شاط يشيط اذا هاج واحترق ونحوه فهو فعلا ن ويرد على هذه الفارقة بان سببه ويهكبي أن العرب تقول شيطان فلان اذا فعل أفعال الشياطين فهذا بين انه تعييل من شطن ولو كان من شاط لقالوا تشيط وقال الجوهرى والشيطان نونه أصلية ويقال زائدة فان جعلته فيعالا من قولهم تشيطان الرجل صرفته وان جعلته من تشيط لم تصرفه لانه فعلا ن والرحيم فعيل بمعنى مفعول كقمتل بمعنى مقتول وجرى ونحوه ومعناه أنه رجم باللعنة والمقت وعدم الرحمة وقيل هو فاعيل بمعنى فاعل أي رجمه غيره بالاغواء والسواوس (قوله غير نعت الذين) فان قلت الذين معرفة وغير لا تعرف بالاضافة فلا

الجمعة \* (اعراب الاستعانة أعوذ) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجارزم وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا (بالله) جار ومجرور متعلق بأعوذ (من الشيطان) جار ومجرور متعلق أيضا بأعوذ (الرحيم) فاعيل بمعنى مفعول نعت للشيطان مفيد للذم (اعراب البسملة بسم) جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوابا تقديره أقرأ أو قرأت (الله) مضاف اليه (الرحمن الرحيم) نعتان لله وقيل الرحمن بدل من الله والرحيم نعت للرحمن (اعراب بقية الفاتحة الحمد) مبتدأ (لله) جار ومجرور

متعلق بمحذوف وجوابا تقديره استقر أو مستقر خبر المبتدأ (رب) نعت أول لله وهو مضاف (العالين) يصح مضاف اليه (الرحمن) نعت ثان لله (الرحيم) نعت ثالث لله (مالك) نعت رابع لله وصح ذلك لدلالته على الدوام والاستمرار لكونه من صفات البارئ تعالى وهو مضاف اضافة محضة (يوم) مضاف اليه ومضاف أيضا (الدين) مضاف اليه (اياك) مفعول مقدم لتعبد (تعبد) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوابا تقديره نحن (واياك) مفعول لتستعين (تستعين) فعل مضارع معطوف على تعبد وفاعله مستتر فيه وجوابا تقديره نحن (اهد) فعل دعاء وفاعله مستتر فيه وجوابا (نا) مفعولة الأول (الصراط) مفعولة الثاني (المستقيم) نعت الصراط (بدل من الصراط بدل كل من كل) (الذين) مضاف اليه وهو اسم موصول يحتاج الى صلة وعائد (أنعت) فعل وفاعل صلة الذين (عليهم) جار ومجرور متعلق بأنعت والهاء والياء ضمير عائد على الذين (غير) نعت الذين أو بدل منه (المغضوب) مضاف اليه وأل في المغضوب اسم موصول ومغضوب صلة آل وهو اسم مفعول استغنى عن جمعه لجمع الضمير بعده لأن فعله لا يزم واسم المفعول يحتاج

الى مرفوع بنوب عن فاعله  
 (عليهم) جار مجرور متعلق  
 بغضوب في موضع رفع على  
 انه نائب الفاعل (ولا)  
 الواو عاطفة ولا صلة لتأكيد  
 النفي المستفاد من غير  
 (الضالين) معطوف على  
 المغضوب (اعراب سورة  
 قريش بسم الله الرحمن  
 الرحيم) تقدم اعرابها  
 (لا يلاف) جار مجرور  
 متعلق ببعبدوا (قريش)  
 مضاف اليه (ايلافهم)  
 بدل من ايلاف بدل كل  
 من كل وهو مصدر مضاف  
 الى فاعله (رحلة) مفعوله  
 (الشتاء) مضاف اليه  
 (والصيف) معطوف على  
 الشتاء (فليبعبدوا) فعل  
 مضارع مجزوم بلام الامر  
 وعلامة حزمه حذف النون  
 والواو فاعله ودخلت الفاء  
 لما في الكلام من معنى  
 الشرط (رب) مفعوله  
 (هذا) مضاف اليه (البيت)  
 عطف بيان على هذا أو  
 نعت له (الذي) نعت رب  
 (أطعمهم) فعل وفاعل  
 ومفعول والجملة صلة الذي  
 والعائد الى الموصول الضمير  
 المستمر في أطعمهم المرفوع  
 على الفاعلية

يصح أن تكون صفة له فالجواب من وجهين أحدهما أن غير اذا وقعت بين متضادين  
 وكانا معرفتين تعرفت بالاضافة كقولك عجبت من الحركة غير السكون وكذلك الامر  
 هنا لان المنع عليهم والمغضوب عليهم متضادان الثاني ان الذين قرب من النكرة لانه  
 لم يقصده قوم بأعيانهم وغير المغضوب عليهم قريب من المعرفة بالتخصيص الحاصل  
 لها بالاضافة فشكل واحد منهم ما فيه ايمام من وجه واختصاص من وجه قاله أبو البقاء  
 (قوله متعلق ببعبدوا) وقيل متعلق بحذوف تقديره فعلنا ذلك أي اهلكنا أصحاب  
 القيل لا يلاف قريش وقيل تقديره اعجبوا وقيل عا في السورة قبلها من قوله فليعلمهم  
 كعصف مأكل قال الزمخشري ويؤيد هذا انه ما في محذف أي سورة واحدة بلا  
 فصل والمعنى أنه أهلكنا الحبيشة الذين قصدوهم ليعتصموا بذلك فيتميمهم وزيادة  
 تهيب ويحترموهم فضل احترام حتى ينتظم لهم الامر في الرحلتين فلا يجترأ أحد  
 عليهم وكانت لقريش رحلتان يرتحلون في الشتاء الى اليمن وفي الصيف الى الشام  
 فية تارون ويحترمون وكانوا في رحلتهم آمنين لانهم أهل حرم الله وولادة بيته فلا يتعرض  
 لهم والناس غيرهم يخطفون ويغار عليهم والايلاف مصدر آلف رباعياً بنية أكرم  
 يقال آلفته أو لفته ايلافاً وقرأ ابن عامر لثلاث بدون ياء قبل اللام مصدر لاف ثلاثياً  
 يقال آلفته الفا والافاء أو آلف رباعياً نحو قاتل قتيلاً وأجمع السكك على اثبات الياء  
 في الثاني وهو ايلافهم قال الناصر الطيلاوي ومن غريب ما اتفق في هذين الحرفين  
 أن القراء اختلفوا في سقوط الياء وثبوتهما في الاول مع اتفاق المصاحف على اثباتها  
 خطاوا تفسر على اثبات الياء في الثاني مع اتفاق المصاحف على سقوطها فيه خطا  
 فهو أدل دليل على أن القراء متبعون الاثر والرواية لا مجرد الناحية (قوله قريش) اسم  
 قبيلة مأخوذ من التقرش وهو التجمع لاجتماعهم بعد افتراقهم ومنها انه من القرش  
 وهو الكسب وكانت قريش تجاراً وقد سأل معاوية ابن عباس رضى الله عنهم ما فقال  
 سميت بدابة في البحر يقال لها القرش تأكل ولا تؤكل وتعد ولو لا تعد لي وأجعو اعل  
 صر فقهنا من ادابه الحى ولو اريد به القبيلة لمنع من الصرف كما في سائر أسماء القبائل  
 (قوله بدل من ايلاف بدل كل من كل) وقيل تو كيد لفظي للاول ولذلك اتصل بضمير  
 ما أضيف اليه قال بعض الفضلاء طلق الايلاف ثم أبدل منه المقييد بالرحلتين تفخيماً  
 لامر الايلاف وتذكيراً بعظيم النعمة كما تقول عجبت من احسانك احسانك الى زيد  
 (قوله رحلة مفعوله) ويصح أن يكون مفعولاً به للمصدر الاول المضاف الى فاعله بناء  
 على ان الثاني تأ كيد فان أعرب بناءً بدلاً من مفعول به للثاني لانه المقصود حجة  
 من الكلام والاصل رحلتى الشتاء والصيف فأفردا من اللبس والرحلة بالكسر  
 الارتحال فهي مصدر وبالضم الجهة التي يرحل اليها وبالكسر قرأ العلامة وبالضم قرأ  
 أبو السمال (قوله الشتاء) لانه ما ولفظهم الشتوة وشتايش وشتوا في النسبة اليه  
 فقلوا شتوى والقياس شتأى أو شتاوى ككسأى وكساوى (قوله ودخلت الفاء ما  
 في الكلام من معنى الشرط) لان المعنى اما فليبعبدوه لا يلافهم على معنى أن نعم

(من جوع) متعلق بأطعمهم  
سورة الماعون بسم الله  
الرحمن الرحيم أرايت  
فعل وفاعل (الذي) مفعول  
به (يكذب) فعل وفاعل صلة  
الذي وعائدها الضمير المستتر  
في يكذب (بالدين) متعلق  
بيكذب (فذلك) الفاء  
عاطفة وذلك المشارة إلى  
الذي يكذب في موضع رفع  
على الابتداء واللام للبعد  
النسبي والكاف حرف  
خطاب لاموضع لسان  
الاعراب (الذي) خبر فذلك  
(يدع اليتيم) فعل وفاعل  
ومفعول صلة الذي وعائدها  
الضمير المستتر في يدع  
المرفوع على الفاعلية (ولا  
يحض) معطوف على يدع  
ومفعوله محذوف تقديره  
ولا يحض غيره (على طعام)  
متعلق يحض (المسكين)  
مضاف إليه (قوله) مبتدأ  
(للصلين) متعلق باستقرار  
محذوف خبر ويل (الذين)  
نعت أول للصلين (هم)  
مبتدأ (عن صلاتهم) متعلق  
بساھون (ساھون) خبر  
المبتدأ وخبره (الذين) نعت ثان  
للصلين (هم) مبتدأ  
(يرأون) خبره والخلة صلة  
الذين (ويعنون) معطوف  
على يرأون (الماعون) مفعول  
يعنون (اعراب سورة

(وآمنهم) معطوف على أطعمهم (من خوف) متعلق بآمنهم (اعراب

الله عليم لا تحصى فان لم يعبدوا لم يأنسوا نعمة فليعبدوه وهذه الواحدة التي هي نعمة فلا هرة  
اه وقوله لان المعنى اما لا الخ تقول العرب افعل هذا ام لا أي ان كنت لاتفعل غيره  
(قوله من جوع) من تعليمية والتبني في جوع للتعذيب أي من أجل جوع عظيم  
وقيل من معنى بعد أي أطعمهم بعد الجوع الذي أصابهم في سبب القحط حتى أكلوا  
الحب (قوله أرايت) المزمرة للاستفهام التمجيزي ورأيت فعل وفاعل واختلف فيها  
فقيل بصرية وقيل علمية فتتعدى لانهن وقدرة الحوفي الأس مستحقة للعذاب  
والنخشري من هو ويدل على ان الرؤية علمية قرأه عبد الله أرايتك بكاف الخطاب  
والسكاف لا تحقق البصرية (قوله فذلك) في الفاء وجهان أحدها أنها جواب شرط  
مقدرا أي ان طلبت علمه فذلك والثاني عاطفة فذلك على الذي يكذب عطف ذات على  
ذات أو صفة على صفة فعلى الاول الفاء واقعة في جواب الشرط واسم الإشارة في محل  
رفع بالابتداء والخبر الموصول بعده وعلى الثاني يكون منصوب بالعطف على ما هو منصوب  
وعلى هذا يكون الموصول نعمة أو عطف بيان وبه يعرف ان المصنف لفق بين القولين  
حيث جعل الفاء عاطفة ثم قضى على اسم الإشارة بأنه في محل رفع وهو فاسد لما فيه  
من عطف الجملة على المفرد اللهم الا أن يعتذر عنه بأنه أراد العطف على جملة أرايت  
فيندفع الفساد وان زعمه عطف الخبر على الانشاء أفاده الناصر (قوله واللام للبعد  
النسبي) وذلك لان مرتبة المكذب بالدين في غاية التزول والبعده بالنسبة لمرتبة  
المصدق (قوله يدع) بضم الدال وتشديد العين قراءة العامة ممن دعه أي دفعه وقرأ  
أما المؤمن والحن وأبورجاء يدع ويقع الدال وتخفيف العين أي يترك ويهمل (قوله  
ومفعوله محذوف) وفي الكلام حذف مضاف أيضا والتقدير ولا يحض غيره على  
أطعمهم طعام المسكين من أجل بخله به ويجوز أن يكون قد وضع الطعام موضع الاطعام  
(قوله فويل للصلين) أي اذا علم انه مسمى فويل للصلين على معنى قولهم الا أنه  
وضع صلتهم موضع ضميرهم لانهم كانوا مع التكذيب وما أضيف اليه ساھين عن  
الصلاة مرأين غير مزيكين أم والله (قوله يرأون) أصله يرأون كيمقانلون ومعنى  
المراآة أن يرى الانسان عمله للناس وهم يرونه الثناء عليه والمفاعلة فيها واضحة (قوله  
الماعون) فاعول من الماع وهو الشيء القليل يقال ماله معن أي قليل واختلفت  
عبارة المفسرين فيه على أقوال أحسنها أنه كل ما يستعان به ويتفجع ولم يذكر المفعول  
الاول للنع اما للعلم به أي يعتمدون الناس أو الطالبيين واما لان الغرض ذكر ما يعنونه  
لامن يعنونه فتميمها على خصاصتهم وضمهم بالانشاء التافهة المستعج منها عند كل  
أحد (قوله الكوثر) الشيء الكثير سئل أعرابية عن ابنها فقيل نعم أب ابنك فقالت  
أب بكوثر أي بخير كثير قال القرطبي في الجنة حوضان الاول قيل الصراط وقيل  
الميزان على الاصح لان الناس يخرجون عطايا من قبورهم فيردونه قبل الميزان  
والصراط والثاني في الجنة وكلاهما يسمى كوثر اروي مسلم عن أنس بن مالك رسول

الكوثر بسم الله الرحمن الرحيم انا ان حرف نو كيد ونصب ونا اعنيها والاصل اننا ثلاث نون حذف الله  
الدين النافية لتوالي الامثال (اعطيناك) فعل وفاعل ومفعول أول (الكوثر) مفعول ثان وخبره أعطيناك خبر ان

(فصل) الفاء عائدة وصل فعل أمر (ربك) جار ومجرور متعلق بصل (واشتر) معطوف على صل (ان) حرف توكيد ونصب (شأنك) اسم ان ومضاف اليه (هو) ضمير فصل لا محل له من الاعراب (الابر) خبران (اعراب سورة الكافرون بسم الله الرحمن الرحيم قل) فعل أمر وفاعل (يا) حرف نداء (أيها) أي منادى مبني على الضم وها حرف تنبيه (الكافرون) نعت أي (لا) حرف نفي (أعبد) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوباً (ما) اسم موصول بمعنى الذي في موضع نصب على المفعولية (تعبدون) فعل وفاعل صلة ما والعائد محذوف تقديره تعبده (ولا) حرف نفي (أنتم) مبتدأ (عابدون) خبره (ما) اسم موصول في موضع نصب على المفعولية بعابدون (أعبد) فعل وفاعل والجملة صلة ما والعائد محذوف تقديره أعبد (ولا) نافية (أنا) مبتدأ (عابد) خبره ١٧١

(ما) اسم موصول في موضع

نصب على المفعولية بعابدون

(عبدتم) فعل ماض وهو

وفاعله صلة ما والعائد محذوف

تقديره عبدتموه (ولا) حرف

نفي (أنتم) مبتدأ (عابدون)

خبره (ما) موصول اسمي

في موضع نصب على المفعولية

بعابدون (أعبد) فعل

مضارع وهو وفاعله صلة ما

والعائد محذوف تقديره

أعبد (لكم) جار ومجرور

متعلق باستقرار محذوف

خبر مقدم (دينكم) مبتدأ

مؤخر (ولي) جار ومجرور

متعلق باستقرار محذوف

خبر مقدم (دين) مبتدأ

مؤخر ومضاف اليه وفائدة

تكرار العطف اختلاف

المعاني من ماض وحال

واستقبال (اعراب سورة

النصر بسم الله الرحمن

الرحيم اذا) ظرف لما

يستقبل من الزمان خافض

الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بين أظهرنا إذ غفا ثم رفع رأسه متبسهاً فقلنا ما أفتحك بك يا رسول الله قال أنزلت علي آتفا سورة فقرأ أنا أعطيتك الكوثر ثم قال أتدرون ما الكوثر فقلنا الله ورسوله أعلم قال فإنه نهر وعدني في عليه خير كثير وهو حوض ترد عليه أمتي يوم القيامة آيته عدد نجوم السماء يخرج العبد منهم فأقول يا رب انهم أمتي فية ولما تدرى ما أحدث بعدك وفي الصحيح حديث حوضي مسيرة شهر ماؤه أبيض من الورد وريحه أطيب من المسك كبرانه كنجوم السماء من شرب منه لم يظمأ بعده أبداً ذكره السيوطي في شرح النقاية (قوله فصل) الفاء عائدة ولا يضر كونه من عطف الانشاء على الخبر لان الخواجة يجزئونه والقاء مع العطف مقيدة أيضاً للسببية لان الانعام سبب للشكر (قوله واشر) من الشر وهو في الابل بمنزلة الذبح في البقر والغنم والمعنى فصل ربك شكر الانعام أي دم عليها لاختصاصها بالاكساها المسراي واشر البهائم التي هي خيار أموال العرب وتصدق بهم على الحماوي لا يكن يدعهم أي ينهرهم ويمنع عنهم الماعون فالسورة كالقابلة للسورة المتقدمة وقد فسرت الصلاة بصلاة العبد والخبر بالتحكية (قوله شأنك) الثاني المبعص يقال شعثاه يشعثوه أي أبعثه والابر هو الذي لا عقب له أي لا ذرية وهو في الاصل الشيء المقطوع من بثره أي قطعه (قوله والعائد محذوف تقديره تعبده) ويحتمل أن ما موصول حرفي فتسبب ما بعده ما عاصر أي لا أعبد عبادتك أي مثل عبادتك المبنية على الشك وترك النظر فلا احتياج حينئذ لتقديره (قوله والفتح) أي والفتح للبلاذعي على أمتك (قوله أفواجا) قياسه أفوج بالضم لان فعلا بالسكون قياس جمعه أفعل كفلس وأفلس الا انه استعملت الضمة على الواو بحسب معوه جمع فعول بالتحريك (قوله وهو العامل فيها) هذا معترض بأن ما بعده فاء الجواب لا يعمل فيما قبلها فلا حسن أن يجعل العامل في اذا فعل الشرط وهو جاء كما ذهب اليه أبو حيان (قوله متعلق بسبح) ويصح أن يجعل في موضع نصب على الحال من المنوي في فسبح أي

لشرطه منصوب بجوابه (جاء) فعل ماض (نصر الله) فاعل ومضاف اليه وخلة الفعل والفاعل في محل جر باضافة اذا اليها (والفتح) معطوف على نصر (ورأيت) فعل وفاعل (الناس) مفعول رأيت (يدخلون) فعل وفاعل في موضع نصب على الحال من الناس أي داخلين (في دين الله) جار ومجرور ومضاف اليه متعلق بيدخلون (أفواجا) حال من فاعل يدخلون فهي حال متداخلة (فسبح) فعل أمر وفاعل وقرن بالفاء لانه جواب اذا وهو العامل فيها (بجد) جار ومجرور متعلق بسبح (ربك) مضاف اليه أيضاً (واستغفره) معطوف على سبح وهو فعل آخر وفاعل ومفعول (انه) حرف توكيد ونصب والهاء اسمها في محل نصب (كان) فعل ماض ناقص واسمها مستتر فيه يعود الى ربك (توباً) خبر كان. وكان اسمها وخبرها في موضع رفع خبران

اعراب سورة تبت بسم الله الرحمن الرحيم تبت) تب فعل ماض والتاء حرف تأنيث (يذا) فاعل تب وعلامه رفعه  
 لانه مثنى (أني) مضاف اليه ومضاف أيضا (لحب) مضاف اليه (وتب) فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود الى  
 بي وحب والجملة معطوفة على ما قبلها (ما) نافية (أغنى) فعل ماض (عنه) جار ومجرور متعلق بأغنى (ماله) فاعل أغنى  
 مضاف وإلامه مضاف اليه (وما) يحتمل أن تكون موصولا اسميا بمعنى الذي في موضع رفع بالعطف على ماله (كسب)  
 على رفعه مستتر فيه وجملة كسب من الفعل والفعل صلة ما والعائد حذف والتقدير والذي كسبه ويحتمل أن  
 تكون موصولا حرفيا وجملة كسب صلتها ولا تحتاج الى عالم وما وصلتها في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على ماله  
 التقدير وكسبه (سبى) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود الى أي حب (نارا) مفعول يصلي (ذات) بمعنى صاحبة  
 بت نارا (لحب) مضاف اليه (وامرأته) يحتمل أن تكون معطوفة على فاعل يصلي المستتر فيه (حمالة) نعت امرأته  
 يجوز أن تكون امرأته مبتدأ ١٧٢ ومضاف اليه وجملة خبره (الحطب) مضاف اليه (في حينها)

فسبحه حامدا له (قوله وتب) يصح أن يجعل الفعل الأول دعاء والثاني اخبار أي وقد  
 وقع المدعوية بخوفه  
 جزاء جزاه الله شجر جزائه \* جزاء السكالب العايات وقد فعل  
 وقيل كل من الفعلين اخبار وقيل كل منهما دعاء (قوله ما أغنى) يجوز في ما النفي  
 والاسنة فهام الانكار فيكون محلها النصب بأغنى والمعنى أي شيء أغنى عنه ماله  
 (قوله سبى) المراد من حرف التنفيس التأكيد أي يصلي ولا بد (قوله حمالة  
 الحطب) قيل انها تحمل يوم القيامة حزمة من حطب النار كما كانت تحمل الحطب في  
 الدنيا وفي قوله حمالة الحطب قولان أحدهما هو حقيقة والثاني انه مجاز عن المشي  
 بالنميمة ورحى الفتى بين الناس قال الشاعر  
 ان بني الادرم حملوا الحطب \* هم الوشاة في الرضا وفي الغضب  
 (قوله الصمد) هو السيد الذي يصعد في الحوائج أي بقصد ولا يتقدم على قضاء بالاهو  
 وقيل ان تفسيره بما بعده يعني لم يلد الخ (قوله الفلق) فعل بمعنى مفعول أي مفلق  
 وفي الحديث الرزق يأمثل فلق الصبح قال الشاعر  
 باليلة ثم أغهايت مر تقبا \* أرعى النجوم الى أن نور الفلق  
 وقيل الفلق جب في جهنم وقيل المظلم من الارض وجمعه فلقان (قوله من شر  
 ما خلق) مضافة شر الى ما الموصولة وقرأ حمرون وعبدو بعض المعتزلة بنون شر  
 وجعلوا ما نافية وهي قراءة مردودة مبنية على مذهبهم الفلاس من أن الشر ليس  
 مخلوقا لله تعالى (قوله ومن شر غاسق) هو الليل المظلم ووقب دخل (قوله اذا حسد)

ومجرور متعلق باستقرار  
 بدوف خبر مقدم (حبل)  
 تبدأ مؤخر وجملة مبتدأ  
 الخبر خبر ثان لامرأته  
 نعت (من حسد) متعلق  
 استقرار محذوف نعت  
 سبى (اعراب سورة  
 خلاص بسم الله الرحمن  
 رحيم قل) فعل أمر وفاعله  
 مستتر فيه وجوبا (هو)  
 غير الشأن محله رفع على  
 مبتدأ وجملة (الله أحد)  
 خبر (الله الصمد) مبتدأ  
 خبر (لم يلد) جازم ومجزوم  
 ولم يولد جازم ومجزوم  
 معطوف على ما قبله (ولم  
 كن) جازم ومجزوم معطوف  
 بضا (له) يحتمل أن يكون  
 متعلقا بكفوا (كفوا) خبر  
 كن مقدم (أحد) اسم يكن

وآخر ويحتمل أن يكون له متعلقا باستقرار محذوف على الخبرية ليكن وكفوا منصوب على الحال لانه في الاصل  
 نعت أحد ونعت النكرة اذا تقدم عليها النصب على الحال (اعراب سورة الفلق بسم الله الرحمن الرحيم قل) فعل أمر  
 رفاصل (أعوذ) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا (رب) جار ومجرور متعلق بأعوذ (الفلق) مضاف اليه (من  
 شر) متعلق بأعوذ أيضا (ما) يحتمل أن تكون موصولا اسميا مجرورا محل مضافة شر اليه وجملة (خلق) من الفعل  
 والفعل صلة ما والعائد حذف والتقدير من شر الذي خلقه ويحتمل أن تكون موصولا حرفيا وجملة خلق صلتها ولا  
 عالم عليها وهي وصلتها في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على من شر (ومن شر) جار ومجرور معطوف على من شر  
 (غاسق) مضاف اليه (اذا) ظرف لما يستقبل من الزمان وجملة (وقب) مضاف اليه (ومن شر) معطوف على من شر  
 (التفانيات) مضاف اليه (في العقد) متعلق بالتفانيات (ومن شر) معطوف على من شر أيضا (حاسد) مضاف اليه  
 (اذا) ظرف لما يستقبل من الزمان وجملة (حسد) من الفعل والفعل في محل جر بإضافة اذا اليها

(اعراب سورة الناس بسم  
الله الرحمن الرحيم قل) فعل  
أمر وفاعل (أعوذ) فعل  
مضارع وفاعله مستتر فيه  
(رب) جار ومجرور متعلق  
بأعوذ (الناس) مضاف  
إليه (ملك) نعت رب  
(الناس) مضاف إليه  
(الله) نعت بعد نعت رب  
(الناس) مضاف إليه  
(من شر) متعلق بأعوذ  
(الوسواس) مضاف إليه  
(الجناس) نعت للوسواس  
(الذي) اسم موصول في  
موضع جر نعت للوسواس  
وجملة (يوسوس) من الفعل  
والفاعل صلة الذي وعائدها  
فاعل يوسوس المستتر فيه  
(في صدور) جار ومجرور  
متعلق بيوسوس أيضا  
(الناس) مضاف إليه  
(من الجنة) متعلق أيضا  
بيوسوس (والناس)  
معطوف على الجنة وفي  
هذا كفاية للبتدى والحمد  
لله الذي هدانا لهذا وما كنا  
لننتدي لولا أن هدانا الله  
وصلى الله على سيدنا محمد  
وعلى آله وأصحابه وسلم  
تسليما كثيرا دائما إلى  
يوم الدين

أى أظهر حسده وعمل عقته ضاه فأنه لا يعود منه قبل ظهوره والعمل بعقته ضاه ضر على  
المحسود (قوله رب الناس) قال في الكشف فإن قلت لم قيل رب الناس مضافا إليهم  
خاصة قلت لأن الاستعاذة وقعت من شر الوسوس في صدور الناس فكانه قيل أعوذ  
من شر الوسوس إلى الناس برهم الذي يملك أمرهم (قوله الوسواس) هو اسم  
بمعنى الوسوسة كالزوال والزيادة وأما المصدر فوسواس بالكسر كالزوال والمراد به  
الشیطان سمى بالمصدر كانه وسوسة في نفسه لأنها صمعه وشغله وأريد ذو الوسواس  
والجناس مثال مبالغة من الخسوس وهو التأخر أى كثير التأخر إذا ذكر اسم الله (قوله  
من الجنة والناس) قال الناصر الطيلاوى استبعد بعضهم صدور الوسوسة في  
الصدور من الناس ثم تكلف أن يكون قول الله تعالى والناس عطف على الوسواس  
وليس بشئ لأن الوسوسة صادرة من القليلين على وجه يليق بكل منهم ما أجارنا الله  
تعالى من ذلك ومن شرور أعمالنا وختم لنا بالصالحات وغفر لنا بفضل السيئات والحمد  
لله أولا وآخر وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قال مؤلفها) القدير  
حسن بن محمد العطار الشافعي المصري الأزهرى تم تسويد هذه الحاشية تأليفه في سلخ  
ذى القعدة من شهر ربيع سنة ثمانين بعد المائتين والألف وأنا بنعرد مطبوع عند  
توجهي من مصر لقصد البلاد الأزمية وبقيت المسودة هي حتى رجعت من البلاد  
الأزمية إلى الشامية في التاريخ المطبوع في الديباجة فقلت هذه النسخة من المسودة  
ووافق تمامها يوم الثلاثاء المبارك السابع عشر من جمادى الأولى عام خمسة وعشرين  
ومائتين بعد الألف والمقصود مني أن يطبع على هذه الحاشية أن يسامح فيما طغى به القلم  
وما وقع من السهو والنسيان ويسأل الله في العفو والغفران وأنا أسأل الله سبحانه  
وتعالى أن ينفع بها كل مشغل ويحصل أنه ذو الفضل العظيم والكرم الجسيم ولا  
حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد رافع من انخفض لجلاله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله فقد تم  
بعون باري البرية حاشية العلامة الشيخ العطار على الأزهرية وهي حاشية نفيسة  
شريفه مشتملة على تحقيقات وتقريرات منيفه مطرزة الهوامش بشرح مقدمة  
درة الزمان وأوحد ذوى التحرير والاتقان صاحب التأليف المزرية بالطراف  
والتألد الأستاذ المحقق الشيخ خالد وذلك بالمطبعة التي بحارة الفراخنة من خط باب  
الشعريه وهي بحسن الطبع والاتقان حريه مشمول ذلك الطبع الزاهي الزاهر  
بإدارة مالكها الألبى الماهر النابج المقاصد ذو هو بره وائق حضرة الشيخ عثمان  
عبد الرزاق والماتزم لها المستعين بره الوهاب السيد عبد العظيم الخشاب أعلا  
الله قدره ورفع مجده وذكره وفاح مسك ختامها في أواخر شهر شوال المعظم عام  
احدى وثلاثمائة وألف من هجرة السيد الأعظم صلى الله عليه وعلى آله وكل ناسج  
على منواله ماتوا إلى الملوان وطلم النيران





